
المجلس الأعلى للثقافة
التحولات الاقتصادية في مصر
أواخر العصور الوسطى
محمد فتحي الزامل

إهـــــــداء ٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

المجلس الأعلى للثقافة

التحولات الاقتصادية فى مصر أواخر العصور الوسطى

(٨٥٧ - ٩٢٣هـ / ١٤٥٣ - ١٥١٧م)

محمد فتحى الزامل



٢٠٠٨

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

- الزامل ، محمد فتحى

التحولات الاقتصادية فى مصر أواخر العصور الوسطى /

تأليف : محمد فتحى الزامل

القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ط١ ، ٢٠٠٨ ،

٣٧٢ ص ، ٢٤ سم

١ - مصر - الأحوال الاقتصادية

(أ) العنوان ٣٣٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٦٨٣٠

الترقيم الدولى I.S.B.N 977-437-866-0

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

المحتويات

الفصل الثالث

"تجارة مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة"

الفصل الرابع

"السياسة النقدية فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة"

الفصل الخامس

"الأزمات المالية فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة

(الأسباب والنتائج - محاولات الإصلاح)"

مقدمـــة

كانت مصر على أعتاب مرحلة من التحولات الاقتصادية، فى الفترة الواقعة بين سنتى (٨٥٧-٩٢٣هـ/١٤٥٣-١٥١٧م)، وهى فترة فارقة فى تاريخها الاقتصادى أواخر العصور الوسطى، حيث شاهدت العديد من الأزمات الاقتصادية التى عاشتها مصر خلال أربعة وستين عاماً، سبقت سقوط دولة سلاطين المماليك الجراكسة.

وقد لعبت الأحوال الاقتصادية فى مصر دوراً لا يستهان به فى تحديد مصير دولة سلاطين المماليك الجراكسة؛ إذ دب الضعف فى أوصال كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها الزراعة والصناعة والتجارة والسياسة النقدية. وسعى سلاطين المماليك الأواخر إلى محاولة تدبير الموارد المالية اللازمة لنفقات الدولة بوسائل غير مشروعة، وزاد الطين بلة تلك الحوادث الجسيمة، التى غيرت أحوال البلاد الواقعة حول البحر المتوسط، ثم أحوال العالم بحلول منتصف القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى. ولعل أهم هذه الحوادث وأولها سقوط القسطنطينية عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، فى أيدى الأتراك العثمانيين، ووصول البرتغاليين بحراً إلى الهند بعد أن داروا حول إفريقيا فى عام ٩٠٤هـ/١٤٩٨م. ونتج عن هذا الحادث الثانى نتائج سياسية واقتصادية كبيرة فى عالم البحر المتوسط، وبخاصة فى دولة سلاطين المماليك. يضاف إلى هذين الحادثين الكبيرين حوادث أخرى داخلية ساعدت على تهديد كيان دولة سلاطين المماليك؛ إذ دبت الشيخوخة فى أوصالها، واعترى الفساد نظمها. وقد أسفرت التغييرات التى طرأت على طرق التجارة الدولية عن حرمان مصر من مصدر دخلها الرئيسى، الذى كان يستند آنذاك على الأموال المتحصلة من تجارتها الخارجية. وأدت هذه العوامل كلها إلى تحديد مصير دولة سلاطين المماليك الجراكسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحوال الاقتصادية المتردية فى مصر مطلع القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، وما نتج عنها من أزمات اقتصادية، كانت من أهم العوامل التى دفعت أحمد بن على المقريزى إلى وضع كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) فى محرم ٨٠٨هـ/ يوليو ١٤٠٥م(١). وأرجع المقريزى تدهور الأحوال الاقتصادية فى مصر إلى "سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد "(٢). ورأى المقريزى أن جذور الأزمة الاقتصادية تكمن فى ولاية المناصب الهامة فى السلطنة المملوكية عن طريق بذل المال (الرشوة)، ومن ثم تولى كثير من الدخلاء هذه المناصب. وكان لذلك أثر مباشر على سوء سيرتهم فى الرعية، وكثرة المكوس والكُلف التى نزلت بالناس(٣).

وأضاف المقريزى إلى ذلك، ما تعرض له النشاط الزراعى فى مصر من تدهور بفعل المكوس والأعباء المالية الكثيرة التى حلت بالفلاحين(٤). وزاد الأمر سوءًا فى نظر المقريزى رواج الفلوس النحاسية، التى تسببت فى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وهو ما عبر عنه بقوله : " فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئًا يسيراً، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس، فأمر لا أشنع من ذكره "(٥). وانتهى المقريزى إلى القول إن الأزمات الاقتصادية فى مصر، كانت تكمن فى " أن الحال فى فساد الأمور إنما هو سوء تدبير لا غلاء أسعار"(٦).

وبعد حوالى خمس وأربعين سنة، وتحديداً فى رمضان ٨٥٤هـ/ أكتوبر – نوفمبر ١٤٥٠م، وضع محمد بن خليل الأسدى كتابه (التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار). ويُفهم من محتوى هذا الكتاب أن كثيراً من الأزمات الاقتصادية التى تناولها المقريزى فى إغاثة الأمة، ظلت سائدة بل ازدادت تفاقمًا(٧).

وأشار الأسدى إلى تدهور الزراعة ومرافق الرى، وتزايد الأعباء المالية والكُلف التى حلت بالفلاحين. كما تناول ثورات العربان وأثرها فى تدهور أحوال الريف وإعاقة

النشـاط الزراعى[8]. ولم تفتـه الإشـارة إلى فسـاد النقد والموازين والمكاييل، وانتشـار الاحتكار وطرح السلع والمتاجر على التجـار قسراً، والإفـراط فى فرض المكوس على التـجـار والبـاعـة[9]. وكرر الأسـدى مـا سـبق أن ذكـره المقريزى أن سـبب التـدهور الاقـتـصـادى فى البـلاد كـان يكمن فى ولاية المناصب الهـامـة فى السلطنة عن طريق الرشـوة وبذل الأمـوال، وهـو الأمـر الذى أدى إلى انصـراف أرباب الدولة عن إصـلاح أحوالها[١٠].

وفى نهاية هذه المقدمة أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور حسنين ربيع، التى كانت هذه الدراسة فى الأصل رسالة لنيل درجة الدكتوراه تحت إشرافه فى الفـترة الواقـعة بين سنتى ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ . كمـا أتقدم بخـالص الشكر إلى الدكـتـور حامد زيان والدكتورة عفاف صبرة على ملاحظـاتهما القيمة التى أفدت منها عند إعداد هذه الدراسة للنشر.

كذلك أتقدم بخـالص الشكر والعرفـان إلى هؤلاء الذين أمدونى ببعض المصـادر والأبحاث، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور أحمد دراج والدكتور جيرى باكاراك **J. Bach-arach** والدكتور عماد أبو غازى.

والله من وراء القصد .. إنه نعم المولى .. ونعم النصير.

محمد فتحى على الزامل

الهوامش

(١) المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص١١٦ .

(٢) المصدر السابق، ص١٢ .

(٣) المصدر السابق، ص٦٢-٦٣ .

(٤) المصدر السابق، ص٦٤-٦٦ .

(٥) المصدر السابق، ص١٠٧-١٠٨ .

(٦) المصدر السابق، ص١١١-١١٢ .

(٧) الأسدى : التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حُسن التدبير والتصرف والاختيار، ص٩٢ وما بعدها.

(٨) المصدر السابق، ص٩٢-٩٥، ١٣٥ .

(٩) المصدر السابق، ص١١٥-١٤٦ .

(١٠) المصدر السابق، ص٩٥ .

دراسة تحليلية لأهم مصادر البحث

تنوعت مصادر هذه الدراسة، لتشمل عدداً من الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة، وهى كالآتى :

أولاً – الوثائق :

ويشمل النوع الأول من الوثائق التى استفادت منها الدراسة، نماذج من الوثائق الأصلية سواء المحفوظة بالأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف المصرية، أو بدار الوثائق القومية[١]، والتى تنوعت بين وثائق الوقف والبيع والاستبدال، علاوة على بعض الوثائق المماثلة التى تم نشرها وتحقيقها على يد بعض الباحثين[٢]. وعلاوة على ما تقدمه مثل هذه الوثائق من إشارات عابرة إلى بعض المنشآت الصناعية، خاصة المتعلقة بصناعة الأغذية(٣)، فإن هناك بعض الوثائق التى قدمت وصفاً دقيقاً لبعض هذه المنشآت منها الوثيقة رقم ٥١٧ج أوقاف، والتى تعرضت لوصف إحدى الطواحين، إضافة إلى الوثيقتين رقم ٩٨ج و٤٤٦ج أوقاف، واللتين قدمتا وصفاً لأحد مطابخ السكر[٤] بحارة زويلة[٥].

يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الوثائق تكشف عن أساليب التلاعب بأملاك بيت المال، التى درج عليها بعض السلاطين من أمثال قايتباى (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) والغورى (٩٠٦-٩٢٢هـ/١٥٠١-١٥١٦م)[٦]. ناهيك عما تقدمه مثل هذه الوثائق من إشارات مهمة يمكن الاستفادة بها عند دراسة السياسة النقدية.

أما النوع الثانى من الوثائق التى اعتمدت عليها هذه الدراسة؛ فتشتمل على مجموعة المعاهدات التجارية التى أبرمت بين سلطنة المماليك وبعض المدن التجارية الأوروبية، وما يتصل بهذه المعاهدات من مكاتبات متبادلة بين الجانبين، والتعليمات الصادرة إلى السفراء الأجانب، ومراسيم الأمان والامتيازات التجارية التى منحها بعض سلاطين المماليك الأواخر لعدد من الجاليات التجارية الأوروبية(٧). ومن ذلك ما نشره أمارى Amari من هذه المعاهدات والمكاتبات(٨)، والذى أُعيد نشر عدد منها فى بعض الدراسات الحديثة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر وفلورنسا(٩). يضاف إلى ذلك بعض المعاهدات التجارية، والمكاتبات المتبادلة بين سلطنة المماليك والبندقية، وما ارتبط بها من وثائق على هيئة تعليمات صادرة إلى السفراء البنادقة سواء من الدوج أو السناتو(١٠). هذا بالإضافة إلى بعض مراسيم الامتيازات التجارية التى أصدرها بعض سلاطين المماليك الأواخر لحفز النشاط التجارى لجالية أوروبية بعينها فى موانئ السلطنة الكبرى، على نحو ما فعل السلطان الغورى مع تجار مدينة راجوزه فى ١٨ شوال ٩٢١هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٥١٥م(١١).

وهذه الوثائق تلقى أضواءً كاشفة على العلاقات التجارية بين سلطنة المماليك وبعض المدن التجارية الأوروبية فى فترة الدراسة. إذ إنها لا تُعد علامة على ازدهار تجارة مصر الخارجية، بقدر ما تكشف عن نقاط الخلاف حول المصالح التجارية لكلا الطرفين، من خلال الشكوى المتكررة لبعض الجاليات التجارية الأوروبية من الابتزازات المالية التى تعرضوا لها.

ثانياً - المصادر التاريخية :

تُعد المعلومات المستقاة من المصادر التاريخية المملوكية المتأخرة، من أهم ما اعتمدت عليه هذه الدراسة فى شتى جوانبها. ويأتى فى طليعتها كتاب "حوادث الدهور"(١٢) لابن تغرى بردى(١٣). بدأه بسنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م، حتى وفاته عند مطلع

عام ٨٧٤هـ/١٤٦٩م. وأهم ما يميز هذا الكتاب أنه يحتوى على مادة غزيرة عن الأحوال الاقتصادية فى مصر إذ قدم معلومات مهمة عن أحوال الزراعة والجسور وقنوات الرى، واهتم برصد الأزمات الاقتصادية وأسعار الأقوات. كما أورد بعض المعلومات الخاصة بالعملات وأسعار صرفها. وعبر عن فساد الإدارة المالية، وكثرة نفقات السلطنة المملوكية. حقيقة أن كتاب " النجوم الزاهرة " لابن تغرى بردى[١٤]. احتوى على معلومات كثيرة عن هذه الموضوعات، إلا إنها جاءت مقتضبة وقليلة مقارنة بمثيلتها فى كتاب " حوادث الدهور ".

إن ما يبرهن على أهمية كتاب " حوادث الدهور " لابن تغرى بردى، أن معاصريه ومن جاءوا من بعده نقلوا كثيراً من المعلومات المتعلقة بالأحوال الاقتصادية التى تضمنها هذا الكتاب[١٥]. وخير مثال على ذلك كتاب " إظهار العصر " للبقاعى[١٦] ـ المتوفى فى سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م ـ الذى أرخ فيه للفترة الواقعة بين سنتى ٨٥٥-٨٧٠هـ/١٤٥١-١٤٦٦م. وقد نقل كثيراً من المعلومات الخاصة بالأحوال الاقتصادية من كتاب " حوادث الدهور ".

بيد أن كتاب " إنباء الهصر بأنباء العصر "[١٧] لابن الصيرفى[١٨] – المتوفى سنة ٩٠٠هـ/١٤٩٤م – قد أرخ للفترة الزمنية التى أعقبت وفاة المؤرخ ابن تغرى بردى، إذ تناول هذا الكتاب حوادث وتراجم الفترة الواقعة بين سنتى ٨٧٣-٨٨٦هـ/١٤٦٨-١٤٨٢م، مع الأخذ فى الاعتبار فقدان الفترة الواقعة بين سنتى ٨٧٨-٨٨٥هـ/١٤٧٣-١٤٨١م، من الكتاب الذى يحتوى على معلومات مهمة عن إهمال الجسور، والمغارم المالية التى تعرض لها سكان الريف المصرى. كما رصد بعض الأزمات الاقتصادية، التى اشتملت فى ثناياها على بعض أسعار الأقوات. وقد ألقى هذا الكتاب بعض الضوء على تزايد نفقات السلطنة المملوكية، وجوانب من السياسة النقدية للدولة، وفساد الإدارة المالية وانتشار المصادرات وبيع الوظائف. هذا وإن كان يؤخذ على ابن الصيرفى أن معظم المعلومات التى تضمنتها حوادث سنة ٨٧٣هـ/١٤٦٨-١٤٦٩م، منقولة من كتاب " حوادث الدهور ".

وقد حذا عبدالباسط بن خليل[١٩] – المتوفى فى سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م – حذو كل من البقاعى وابن الصيرفى فى النقل من مؤلفات ابن تغرى بردى. فقد نقل كثيراً من المعلومات التاريخية الخاصة بأحوال مصر الاقتصادية فى كتابه " الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم "[٢٠]، عن كتاب " حوادث الدهور ". ولا أدل على ذلك من أن عبدالباسط استهل كتابه بسنة ٨٤٤هـ/١٤٤٠م، وتوقف فيه عند مطلع سنة ٨٧٤هـ/١٤٧٠م، وهو نفس العام الذى توقف عنده كتاب " حوادث الدهور ".

وبرغم ذلك، فقد وضع عبدالباسط كتابًا آخر عنوانه " نيل الأمل فى ذيل الدول"[٢١]، والذى استهله بسنة ٧٤٤هـ/١٣٤٣م، واختتمه بسنة ٨٩٦هـ/١٤٩١م. ومن ثم فإن جزءًا منه يغطى فترة مهمة بالنسبة لموضوع الدراسة، وهى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٧٤–٨٩٦هـ/١٤٦٩–١٤٩١م، وتكمن أهميتها فى كونها مكملاً لما ورد فى كتاب " حوادث الدهور ".

وقد تناول كتاب " نيل الأمل " معلومات عن أحوال الزراعة والعملات النقدية والمصادرات وبيع الوظائف ونفقات المماليك. هذا وإن كان يؤخذ عليه أن معظم هذه المعلومات قد جاءت مقتضبة. أما كتاب " بدائع الزهور فى وقائع الدهور "[٢٢] لابن إياس الحنفى[٢٣] – المتوفى سنة ٩٣٠هـ/١٥٢٤م – فيُعد من أهم المصادر التى اعتمدت عليها الدراسة، ليس فقط لكونه يغطى الفترة الزمنية لموضوع الدراسة بأكملها، وإنما أيضًا لمعاصرة ابن إياس لكثير من الحوادث التى أرخ لها، وبخاصة السنوات الأخيرة من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، وحتى سقوط سلطنة المماليك فى سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م. واحتوى هذا المصدر على معلومات تاريخية مهمة، فيما يتعلق بتدهور الريف عامة، ورصد بعض الأزمات الاقتصادية مع ذكر بعض أسعار الأقوات. يضاف إلى ذلك ما أورده عن ضرب العملات النحاسية (الفلوس)، وأساليب تداولها. كما احتوى هذا المصدر أيضًا على معلومات غاية فى الأهمية بالنسبة لتزايد نفقات السلطنة المملوكية سيما النفقات الحربية ونفقات المماليك، وما

ارتبط بذلك من تفشى المصادرات وبيع الوظائف وفساد الإدارة المالية، خاصة زمن السلطان الغورى.

وإذا كانت الحوليات التى اعتمدت عليها الدراسة متماثلة فى طبيعة المعلومات التاريخية التى قدمتها، فإن هناك مصدراً له طبيعة خاصة بالنسبة للمادة التى قدمها لهذه الدراسة، ألا وهو كتاب " التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية "(٢٤) لابن الجيعان، المتوفى سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م.

وكان ابن الجيعان الذى عمل مستوفيًا(٢٥) لديوان الجيش منذ سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م، وحتى وفاته فى سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م(٢٦)، كان دقيقًا فى تسجيل عبرة(٢٧) النواحى المصرية – مقارنة بغيره من المصادر- كما اهتم برصد أسماء الأمراء وأرباب الإقطاعات وجهات الوقف وغيرها(٢٨). ويرى جارسان Garcin أن ابن الجيعان قد وضع كتابه هذا بين جمادى الأولى ٨٨٠ وشوال ٨٨٥هـ/ سبتمبر ١٤٧٥م وديسمبر ١٤٨١م(٢٩). بيد أن هناك خلافًا حول أصول العبرة التى ذكرها ابن الجيعان فى كتابه " التحفة السنية"، فهناك من يقول إنها مستقاة من المعلومات الخاصة بالروك الناصرى سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م زمن السلطان الناصر محمد بن قلاون، وهناك من يقول إنها من معلومات خاصة بروك آخر، تم فى عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسين (٧٦٤–٧٧٨هـ/١٣٦٣–١٣٧٦م)، فى شوال ٧٧٧هـ/ مارس ١٣٧٦م، وأن هذا الروك الأخير هو الذى اعتمد عليه ابن الجيعان فى رصد عبرة البلاد المصرية(٣٠). والواقع أن مصدر " كتاب التحفة السنية " فى رصد العبرة ترجع إلى الروك الناصرى وذلك للاعتبارات الآتية :

أولاً – أن ابن الجيعان لم يذكر صراحة فى مقدمة كتابه أن السلطان الأشرف شعبان قد راك الديار المصرية، وإنما الذى عزز هذا الاعتقاد لدى البعض هو مقولته فى مقدمة كتابه: " ونذكر مع ذلك عبرة الأقاليم والديار المصرية على ما استقر عليه الحال إلى آخر شوال سنة سبع وسبعين وسبعمائة وذلك فى أيام الأشرف شعبان بن حسين "(٣١).

ثانيًا – أن هناك بعض التعديلات التى كان يتم إدخالها بشكل مستمر على عبرة بعض البلاد بالزيادة والنقصان من آن لآخر. وبالتالى فإن اتخاذ ابن الجيعان لسنة ٧٧٧هـ/١٣٧٦م، كنقطة انطلاق لإحصاء العبرة لا يعنى بالضرورة أنه تم بعد روك الأراضى بالديار المصرية فى هذا العام، مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك بعض التعديلات التى أُدخلت على عبرة بعض النواحى قبل عهد السلطان الأشرف شعبان وبعده. ومن ثم فإن ابن الجيعان جعل من سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٦م، نقطة انطلاق لرصد المتغيرات التى طرأت على عبرة النواحى حتى عهد السلطان الأشرف قايتباى. وتجدر الإشارة إلى أن ابن الجيعان رصد فى كتابه تراجع عبرة بعض النواحى فى سنوات بعينها امتدت بين سنتى ٧٨٠-٨٢٧هـ/١٣٧٨-١٤٢٤م، رغم أن هذه الفترة لم تشهد روكًا للأراضى بالديار المصرية(٣٢). ناهيك عن وجود بعض الإشارات التى وردت بالمصادر التاريخية عن خروج بعض الأمراء لمسح بعض قرى الصعيد، على نحو ما حدث فى ٦ ربيع الآخر ٨٦٩هـ/ ٦ ديسمبر ١٤٦٤م، وفى ذى الحجة ٩٠٣هـ/ يوليو – أغسطس ١٤٩٨م(٣٣).

ثالثًا – أن الاعتقاد بأن السلطان الأشرف شعبان قد راك الديار المصرية أمر تدحضه رواية المقريزى، الذى أشار إلى أن الروك الناصرى كان الأخير فى عصر المماليك ـ على الأقل حتى وفاة المقريزى ـ وهو ما عبر عنه بقوله : " ومازال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر فى هذا الروك، إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة، فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تتلاشى قليلاً قليلاً "(٣٤). وهى رواية تؤكد استمرار العمل بالروك الناصرى وإدخال بعض التعديلات المستمرة عليه.

رابعًا – أن ابن الجيعان استند فى تحديد مساحة بعض النواحى على الروك الناصرى(٣٥)، ناهيك عن وجود شبه إجماع بين جمهور الباحثين على أن الروك

الناصرى، كان الأخير فى عصر سلاطين المماليك، وأن الأشرف شعبان لم يرك الديار المصرية(٣٦).

وكيفما كان الأمر، فإن " كتاب التحفة السنية " قد رصد مرحلة مهمة من مراحل تراجع عبرة النواحى بالديار المصرية زمن سلاطين المماليك الجراكسة حتى عهد السلطان الأشرف قايتباى. وهو ما أكد عليه ابن الجيعان نفسه عندما ذكر فى مقدمة كتابه : " وأذكر عبرة الأقاليم المذكورة على ما استقر عليه الحال فى أيام الأشرف شعبان. وإن تغيرت عبرة بلدة عما كانت عليه ذكرت عبرتها الآن "(٣٧). ولا أدل على ذلك من أن الأمراء الذين وردت أسماؤهم فى " كتاب التحفة السنية " من حائزى الإقطاعات، كانوا من أمراء السلطان قايتباى، أى من معاصرى ابن الجيعان، الذى كان حريصاً على ذكر المنتفعين بالقرى والنواحى كإقطاعات، وهو ما أكده بقوله : " ثم أشير فى كل بلدة إلى ما كانت بيده فيما مضى ومن هى بيده الآن "(٣٨). ومن ثم فقد استخدم كثيراً عبارة " كانت باسم ... والآن باسم "(٣٩) للإشارة إلى المنتفعين بالنواحى والقرى كإقطاعات.

من كل ما تقدم يتضح لنا أن كتاب " التحفة السنية "، هو كتاب فريد فى نوعه، كونه يحتوى على معلومات مهمة عن انهيار النظام الإقطاعى، وتراجع الإنتاج الزراعى فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة.

الهوامش

(١) عن هذه النماذج من الوثائق الأصلية انظر: قائمة المصادر والمراجع.

(٢) انظر على سبيل المثال : عبداللطيف إبراهيم : " خمس وثائق شرعية "، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الثانى (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ص١٤٩-٢٥١؛ من وثائق التاريخ العربى، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد الثانى ١٩٧١م، القاهرة ١٩٧٢؛ محمد محمد أمين : " وثيقة وقف السلطان قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط رقم ٨٨٩ ق أوقاف "، المجلة التاريخية المصرية، مج٢٢ (١٩٧٥)، ص٣٤٣-٣٩٠ .

(٣) انظر مايلى الفصل الثانى، ص ٨٥ - ٩٢ .

(٤) قام بنشر هذه الوثائق وتحقيقها : عماد أبو غازى : " دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة فى أرشيفات القاهرة "، مجلدان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٥م، مج٢، ملحق (٣)، ص٤٦٨-٤٧٦، ٥٠٧-٥٢١، ٥٢٧-٥٣٩ .

(٥) عن حارة زويلة انظر، ص١١٣، هامش رقم (٦٥).

(٦) تم نشر العديد من وثائق البيع من أملاك بيت المال، انظر : زينب محفوظ : " وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى "، مجلدان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، مج٢ (مبيعات بيت المال)؛ عماد أبو غازى : دراسة دبلوماتية، مج٢، ملحق (٣).

(٧) انظر، أحمد دراج : " الوثائق العربية المحفوظة فى دور الأرشيف الأوروبية (مصر الإسلامية). "، بحث منشور ضمن : أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس - أبريل ١٩٦٩م، ج١، ص١٢٥-١٢٧ .

(٨) Amari : I Diplomi Arabi Del R. Archivio Fiorentino, Firenze, 1863.

(٩) انظر، نعيم زكى فهمى : طريق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ملحق ١٢-٢٥، ص٤٣٩-٤٨١؛ رشيد باقه : " العلاقات التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك فى القرن الخامس عشر الميلادى "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٨٩م، ملحق رقم (١٠)، ص٢٢٤-٢٢٥؛

Wansbrough : " A Mamluk Commercial Treaty Concluded with the Republic of Florence. " Oriental Studies III (Documents From Islamic Chanceries), ed. By S.M. Stern, pp. 39 -79.

(١٠) نعيم زكى فهمى : المرجع السابق، ملحق ٣-٨، ص٣٧٦-٤٠٥ ؛

Wansbrough : " A Mamluk Ambassador to Venice in 913/1507. " BSOAS, vol. 26, pt. 3(1963), pp. 503 - 530.

(١١) انظر نص هذا المرسوم فى : بسيم قورقوت : الوثائق العربية فى دار المحفوظات بمدينة دوبروونيك، ج٢، ص٣٨ .

راجوزه، هى مدينة دوبروڤينك Dubrovink، التى تقع على الساحل الجنوبى للبحر الإدرياتى، وقد خضعت هذه المدينة للحكم البيزنطى حتى القرن الثانى عشر الميلادى. وفى الفترة من ١٢٠٥ وحتى ١٣٥٨م، اعترفت بالسيادة البندقية. وكانت من بين أهم المدن الأوروبية التى لعبت دوراً كبيراً فى التجارة الدولية، لأنها تقع على البحر الإدرياتى عند نهاية الطريق التجارى البرى، الذى ربط الدولة البيزنطية بمنطقة الدانوب، كما كان لهذه المدينة دور كبير فى حركة التجارة فى البلقان، انظر :

The New Encyclopaedia Britannica, vol. 4, pp. 249 - 250.

(١٢) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور، ٢ أجزاء، نشره وليم بوبر، كاليفورنيا ١٩٣٠-١٩٣٢م.

(١٣) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج١٠، ص٣٠٥-٣٠٨؛ محمد مصطفى زيادة، المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادى (التاسع الهجرى)، ص٢٨ وما بعدها؛ أحمد عبدالرازق : دراسات فى المصادر المملوكية المبكرة، ص١٣٧ وما بعدها.

(١٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، الأجزاء ١-١٢، القاهرة ١٩٦٣م، ج١٣، تحقيق فهيم محمد شلتوت، القاهرة، ١٩٧٠م، ج١٤، تحقيق جمال الدين محمد محرز وفهيم محمد شلتوت، القاهرة، ١٩٧١؛ ج١٥، تحقيق إبراهيم على طرخان، القاهرة، ١٩٧١م؛ ج١٦، تحقيق جمال الدين الشيال وفهيم محمد شلتوت، القاهرة، ١٩٧٢م.

(١٥) Bacharach : " Circassinn Mamluk Historians and Their Quantititative Economic Data. " JARCE, vol. XII (1975), p.80.

(١٦) البقاعى : إظهار العصر لأسرار أهل العصر، (حوادث وتراجم ٨٦٦ إلى ٨٧٠هـ)، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية، رقم ٨٥٢ تاريخ؛ (حوادث وتراجم ٨٥٥ إلى ٨٦٥هـ). ثلاثة أقسام، دراسة وتحقيق محمد سالم بن شديد العونى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٣م.

البقاعى، هو إبراهيم بن عمر بن حسن الرُباط بن على بن أبى بكر البقاعى الشافعى، انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع، ج١، ص١٠١-١١١ .

(١٧) ابن الصيرفى : إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق حسن حبشى، القاهرة ٢٠٠٢م.

(١٨) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع، ج٥، ص٢١٧-٢١٩؛ محمد مصطفى زيادة : المؤرخون فى مصر، ص٣٦ وما بعدها.

(١٩) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع، ج٤، ص٨٢/٢٧ .

(٢٠) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم، مخطوط مصور من أربعة أجزاء بدار الكتب المصرية، رقم ٢٤٠٣ تاريخ تيمور.

(٢١) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل فى ذيل الدول، جزآن فى ٩ أقسام، تحقيق عمر عبدالسلام تدمرى، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٢م.

(٢٢) ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ٥ أجزاء، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٨٢-١٩٨٤م.

(٢٣) عن نشأة ابن إياس وحياته، انظر : محمد مصطفى زيادة : المؤرخون فى مصر، ص٤٦ وما بعدها؛ أحمد عبدالرازق : دراسات فى المصادر المملوكية، ص١٦١ وما بعدها.

(٢٤) ابن الجيعان : كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، نشره مورتيز B. Mortiz، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٤م.

(٢٥) المستوفى من كُتَّاب الأموال بالديوان وعمله ضبط الديوان والتنبيه على ما فيه مصلحته من استخراج أمواله. كما كان عليه أن يضبط سير الأعمال اليومية بالديوان ومراقبة الموظفين، هذا فضلاً عن قيامه بتبليغ متولى الديوان بما يجب تحصيله من الموارد المالية فى مواعيدها المحددة، انظر : محمد قنديل البقلى : مصطلحات صبح الأعشى، القاهرة ٢٠٠٤م، ص٣١٠ .

(٢٦) Halm : Ägypten Nach de Mamlukischen Lehensregistern, vol. I, p. 30.

(٢٧) عن العبرة انظر ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢٨) Halm: Op.Cit., p.30; Humphreys : Islamic History " A Fram work Inquiry ", p. 176.

(٢٩) جارسان : ازدهار وانهيار حاضرة مصرية : قوص، ص٣١٥ .

(٣٠) الروك، من مصدر الفعل الثلاثى راك، ومعناه مسح أرض الزراعة فى بلد من البلاد لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال، ولمزيد من التفاصيل انظر: محمد قنديل البقلى : مصطلحات صبح الأعشى، ص١٦٤-١٦٥؛ جمال الدين الشيال : " طريقة مسح الأراضى الزراعية وتقدير الخراج فى مصر الإسلامية "، الثقافة، ع٩٩ (نوفمبر ١٩٤٠)، ص٢٢-٢٤ .

(٣١) ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٣ .

(٣٢) انظر على سبيل المثال، ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٧، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧-١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٢، ٥٢، ٨٠ .

(٣٣) عبدالباسط بن خليل · الروض الباسم، ج٣، ورقة ١٥؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٨٨؛ ابن الحمصى : حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، ج٢، ص٤٩ .

(٣٤) المقريزى : الخطط، ج١، ص٩٠ .

(٣٥) انظر، ابن الجيعان : التحفة السنية، ص١٠٦، ١٢٩، ١٢٨-١٣٩ .

(٣٦) المصدر السابق، مقدمة الناشر، ص ا؛ جمال الدين الشيال : " الروك الناصرى "، الثقافة، العدد ٩٩ (١٩٤٠م)، ص٢٩؛ " طريقة مسح الأراضى وتقدير الخراج فى مصر الإسلامية "، ص٢٤؛

Halm : Op. Cit., vol. I, pp. 30 - 31; Frantz-Murphy : The Agrarian Administration of Egypt From the Arabs to the Ottomans, p. 72.

(٣٧) ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٢ .

(٣٨) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣٩) المصدر السابق، ص١٠، ٦٤، ١١٠، ١٥٠، ١٨٦، ١٩٥ .



الفصل الأول
الزراعة في مصر
أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة

- العوامل المناخية الطارئة والآفات.
- انهيار نظام الإقطاع الحربى ونتائجه.
- تدهور نظام الرى.
- فيضان النيل وأثره فى الزراعة.
- المظالم المالية والحمايات.
- مخاطر العربان على النشاط الزراعى.
- الأوبئة وأثرها فى تدهور النشاط الزراعى.
- تدهور الإنتاج الزراعى.



شاهد النشاط الزراعى فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة الكثير من التغيرات المتلاحقة، التى ألقت بظلالها على الأحوال الاقتصادية برمتها. فعلى مر العصور، كانت الزراعة، جوهر قوة مصر الاقتصادية ورخائها وتفوقها(١). وبالتالى ظلت الأوضاع الاقتصادية فى مصر مرهونة بمدى استقرار النشاط الزراعى؛ وهو القطاع الذى تعرض لهزات عنيفة أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة.

حقيقة إنه لم يطرأ على الساحة أى تغيرات جوهرية على أنواع المحاصيل الزراعية. فلقد تمثلت أهم المحاصيل الشتوية، فى القمح والشعير والفول والحمص والعدس والكتان وغيرها. وتمثلت أهم المحاصيل الصيفية، فى قصب السكر والسمسم والأرز والنيلة، وبعض الخضروات، إضافة إلى بعض أنواع الفاكهة(٢). ومما يؤكد هذا القول، أن قائمة المحاصيل التى أوردها ابن مماتى هى ذاتها نفس القائمة، التى ذكرها كل من القلقشندى(٣)، والمقريزى(٤)، ومن بعدهما ابن إياس(٥).

كذلك لم يطرأ أى تغير جوهرى على الأدوات المستخدمة فى الزراعة؛ إذ إنها ظلت شبه ثابتة طيلة العصور الوسطى(٦)، وهو ما رصده، وأكده علماء الحملة الفرنسية(٧).

وقد تعددت العوامل المؤثرة فى النشاط الزراعى أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، والتى منها :

العوامل المناخية الطارئة والآفات :

لقد كانت العوامل المناخية الطارئة، من بين العوامل التى أعاقت النشاط الزراعى، وألحقت بعض الأضرار بالمحاصيل والماشية، والطيور الداجنة، وتسببت فى بعض

الأحيان، فى ارتفاع الأسعار. ومن هذه العوامل هبوب الرياح المصحوبة بسقوط الثلوج على المناطق الزراعية، والتى كان لها تأثير سلبى على محاصيل الخضر، كما حدث فى جمادى الأولى ٨٥٨هـ / مايو ١٤٥٤م، وفى إتلاف قصب السكر بالصعيد فى محرم ٨٦٠هـ / ديسمبر - يناير ١٤٥٥-١٤٥٦م. وتكررت الأضرار التى ألحقتها الثلوج بالمزروعات والماشية والطيور الداجنة ببعض الأقاليم المصرية فى صفر[٨]، وربيع الأول من عام ٨٦٠هـ/ يناير - مارس ١٤٥٦م[٩]، ورجب ٨٦٥هـ/ مايو ١٤٦٠م[١٠]، وجمادى الأولى / يناير ١٤٦٦م، وربيع الأول ٨٧٢هـ / أكتوبر ١٤٦٧م[١١]، وفى ذى الحجة من عام ٩١٤هـ/ مارس - إبريل ١٥٠٩م، ورمضان ٩١٦هـ / ديسمبر ١٥١٠م[١٢].

كذلك ألحقت الفئران أضراراً بمحاصيل الغلال فى بعض الأقاليم، على نحو ما حدث فى شهر ذى القعدة ٨٧٥هـ/ إبريل ١٤٧١[١٣]، وفى سنة ٩١٧هـ/ ١٥١١م[١٤]. ناهيك عما ألحقه الجراد من خسائر بالخضروات والأشجار والنخيل فى شعبان ٨٨٥هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٤٨٠م، وصفر ٨٩١هـ / فبراير - مارس ١٤٨٦م[١٥]. أو فيما ألحقته الدودة بمحصول القرط، فى محرم ٨٩١هـ/ يناير - فبراير ١٤٨٦م[١٦]. هذا بالإضافة إلى إصابة بعض المحاصيل بالعطب فى ذى القعدة ٩١٦هـ / مارس ١٥١١م[١٧].

وعلى الرغم مما ألحقته العوامل المناخية الطارئة والآفات من أضرار بالمحاصيل، فإن الآثار السلبية للعوامل البشرية على النشاط الزراعى، والتى يأتى فى طليعتها انهيار نظام الإقطاع الحربى، كانت أشد وأنكى.

انهيار نظام الإقطاع الحربى ونتائجه :

لقد برهن نظام الإقطاع الحربى، الذى عرفته مصر، منذ عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى (٥٦٧-٥٨٩هـ/١١٧١-١١٩٢م)، على أنه أحد أهم الموارد المالية للدولة،

والذى مكن الأيوبيين، ومن بعدهم المماليك من دحر الصليبيين والمغول[١٨]. بيد إنه بمرور الوقت تبدلت الأحوال، إذ دب الضعف فى أوصال النظام الإقطاعى، لدرجة أن الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة، قد شاهدت انهيار نظام الإقطاع الحربى، الذى لجأت الدولة على أثره إلى إقطاع الضرائب والمكوس[١٩]. ومع هذا ظل النظام الإقطاعى وثيق الصلة بالأراضى الزراعية، التى أُقطع معظمها للأمراء والأجناد مقابل خدماتهم الحربية[٢٠]. ومن ثمَّ، كان لانهيار نظام الإقطاع الحربى آثاره السلبية الوخيمة على النشاط الزراعى برمته، والتى زاد من وقعها قيام العلاقة الإقطاعية على أساس انتفاع صاحب الإقطاع بالأرض الزراعية دون أن يكون له حق ملكية رقبتها[٢١]. ومن هذا المنطلق فإن اهتمام الأخير بتحسين أحوال إقطاعه، وزيادة إنتاجه، على المدى الطويل، كان شبه معدوم. إذ إن أى ثمرة لذلك العمل لن يجنيها سوى من سيخلفه فى الانتفاع بإقطاعه[٢٢]. وهو ما يفسر العلاقة الطردية بين النظام الإقطاعى، وتدهور الإنتاج الزراعى، كلما تقدم العمر بسلطنة المماليك.

يضاف إلى ذلك أن توزيع الإقطاع الواحد فى عدة جهات[٢٣]، كان له آثاره السلبية على إدارة الإقطاعات، وإهمال شئونها. وكانت هذه السلبيات أكثر وضوحاً فى الإقطاعات الكبيرة؛ حيث تناثرت أراضى الإقطاع الواحد، عبر جهات الديار المصرية بالوجهين البحرى والقبلى[٢٤]. فمن بين ١٦١٧ ناحية أحصاها ابن الجيعان بالوجه البحرى[٢٥]، كان يجرى منها فى إقطاعات الدواوين السلطانية على اختلافها ١٣٤ ناحية، موزعة فى عشرة أقاليم[٢٦]. كما كان لهذه الدواوين حصص فى ٣٢ ناحية موزعة فى ثمانية أقاليم[٢٧]. ومن بين ٦٧٥ ناحية أحصاها ابن الجيعان بالوجه القبلى[٢٨]، كان يجرى منها ١٨٧ ناحية فى إقطاعات الدواوين السلطانية، موزعة على كافة أقاليم الصعيد[٢٩]. وإن كان معظمها فى الأعمال الجيزية والمنفلوطية[٣٠]. علاوة على حصص فى ١٩ ناحية، موزعة فى ستة أقاليم[٣١].

كذلك كان الحال بالنسبة لإقطاعات الأمراء، الذين أُقطعوا نواحٍ " كثيرة المتحصل ... على قدر درجاتهم "[٣٢]. تراوحت أعدادها بين ناحية وإحدى وعشرين ناحية للأمير الواحد، علاوة على ما كان لبعضهم من حصص فى نواحٍ أخرى، تشاركوا فيها مع بعضهم البعض. ومن بين هؤلاء الأمراء رصد لنا ابن الجيعان فى العقد الأول من عهد السلطان قايتباى (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) اثنى عشر أميراً، ممن كانوا يستأثرون بأكبر الإقطاعات الموزعة عبر الوجهين البحرى والقبلى. ففى الوجه البحرى استحوذ هؤلاء الأمراء على ٨٥ ناحية موزعة على ثمانية أقاليم[٣٣]. فى حين كان لبعضهم حصص متفرقة فى ١١ ناحية، موزعة على أربعة أقاليم[٣٤]. وفى الوجه القبلى كان لهؤلاء الأمراء ٦٦ ناحية، موزعة فى تسعة أقاليم[٣٥]، علاوة على ثغرى أسوان وعيذاب[٣٦]. فى حين كان لبعضهم حصص فى ١١ ناحية، موزعة على خمسة أقاليم[٣٧].

وإذا تناولنا بعض الأمثلة على ذلك فسنجد أن إقطاع الأمير يشبك من مهدى[٣٨] الدوادار الكبير[٣٩]، كان يشتمل على ١٧ ناحية موزعة كالآتى : ناحية بكل من القليوبية والغربية، واثنتان بكل من الأعمال السيوطية والأخميمية، وتسع نواحٍ بالأعمال القوصية، علاوة على ثغرى أسوان وعيذاب. أضف إلى ذلك ما كان له من حصص فى أربع نواحٍ أخرى، إحداها بالدقهلية، والثلاث الأخريات بالأعمال القوصية[٤٠].

أما الأمير تمراز الشمسى[٤١] رأس نوبة النوب[٤٢]، فقد اشتمل إقطاعه على ٢١ ناحية، موزعة كالآتى : أربع نواحٍ بالغربية، وناحية بكل من المنوفية وأبيار وجزيرة بنى نصر، والبحيرة، والأعمال الجيزية، وخمس نواحٍ بالأعمال الفيومية، وناحيتين بالأعمال البهنساوية، وناحية بالأشمونين، وناحيتين بكل من الأعمال السيوطية والأخميمية، وناحية بالأعمال القوصية، علاوة على حصتين فى ناحيتين إحداهما بالشرقية والأخرى بالغربية[٤٣].

بيد أنه لم تكن كافة إقطاعات الأمراء بهذا الحجم الكبير، وإنما وجدت إقطاعات أصغر بحسب مراتب الأمراء، تراوحت ما بين ناحية وست نواحٍ(٤٤). فيما اشتمل إقطاع المماليك السلطانية على ناحية واحدة لكل اثنين فصاعداً. وربما انفرد الواحد منهم بالناحية(٤٥). هذا فيما كان أجناد الحلقة(٤٦) أقل حظاً؛ إذ اشترك العديد منهم فى الناحية الواحدة(٤٧).

وكانت محصلة تناثر الإقطاع الواحد فى عدة أقاليم، أن كثيراً من أرباب الإقطاعات، خاصة الكبيرة منها، لم يفكروا قط فى الإقامة فى إقطاعاتهم، للعناية بها والعمل على زيادة إنتاجها(٤٨). وليس أدل على ذلك من أن الأمير أبرك - الذى أُعيد إلى نيابة حلب فى رمضان ٩١٣هـ/ يناير - فبراير ١٥٠٨م - كان يتلقى خراج إقطاعه بمصر، وهو مقيم بحلب(٤٩). وحتى عندما كان الأمير، أو صاحب الإقطاع يهم بالسفر إلى إقطاعه، فإن مدة إقامته به كانت قصيرة(٥٠). كما أنه لم يكن ليتمكن - خاصة مع أصحاب الإقطاعات الكبيرة - سوى من تفقد جزء من إقطاعه، نظراً لتناثره عبر أقاليم الديار المصرية(٥١).

وتُركت إدارة الإقطاعات - خاصة الكبيرة منها - فى يد حفنة من مباشرى الدواوين السلطانية، ودواوين الأمراء وقُصاد بعض أرباب الإقطاعات(٥٢)، الذين استشرى بينهم الفساد، مما أدى إلى تردى أحوال الإقطاعات، والنشاط الزراعى بأسره(٥٣).

ومما زاد من فساد النظام الإقطاعى، وانعكس بالسلب على النشاط الزراعى، سرعة تناقل كثير من الإقطاعات من يد لأخرى فى فترات وجيزة. فلقد " زاد الفساد بتصرف الأجناد، وغيرهم فى الإقطاعات تصرف الملاك بالبيع والشراء، وأمضى الولاة لهم ذلك"(٥٤). مما ترتب عليه إهمال المُقطَع لإقطاعه، والاهتمام باستنزافه ثم بيعه أو مقايضته(٥٥). وقد رصد المقريزى ما لهذه الظاهرة من أثر مدمر على النشاط الزراعى بقوله : " اشترت السوقة والأراذل الإقطاعات حتى صار فى زمننا أجناد الحلقة أكثرهم

من أصحاب الحرف والصناعات، وخربت منهم أراضي إقطاعاتهم "[٥٦]. ومما يؤكد شيوع هذه الممارسات، هو قيام بعض الأمراء بشراء الإقطاعات والرزق[٥٧]. مثل الأمير جانم السيفي تمرباي[٥٨] الزردكاش[٥٩]، الذي قال عنه السخاوي إنه : " يُذكر بثروة لكثرة ما معه من الأقاطيع والرزق المشتروات"[٦٠]. ناهيك عن قيام بعض الأمراء بالبذل[٦١] لشراء الأمرة، وما يتبعها من إقطاع[٦٢]، وهو ما حدا بابن تغري بردي في حوادث شهر رمضان ٨٦٤هـ/ يوليو ١٤٦٠م، إلى وصف هذه الممارسة بأنها : " شيء تجدد في هذه الدولة ... وإن كان البلاء قديماً، فلم يكن على هذه الهيئة "[٦٣]. حيث أصبح البذل في " هذه الأيام في كل إقطاع " على حد قوله[٦٤].

وكيفما كان الأمر، فمع ولاية كل سلطان جديد لدست السلطنة، رصد المؤرخون المعاصرون تزايداً في ظاهرة انتقال الإقطاعات من يد لأخرى. فقد كان الشغل الشاغل لأي سلطان جديد، هو العمل على ترسيخ أقدامه في الحكم؛ فراح ينتزع الإقطاعات من بعض طوائف المماليك المناوئة له؛ ليضيف إليها بعض الإقطاعات من الذخيرة، لإغداقها على الأمراء والأجناد؛ لمالأتهم وكسب تأييدهم، على نحو ما حدث مع ولاية كل من السلطان الأشرف أينال في ٢٠ ربيع الأول ٨٥٧هـ/٣١ مارس ١٤٥٣م، والظاهر خشقدم في ٢ شوال ٨٦٥هـ/ ١١ يوليو ١٤٦١م، والأشرف قايتباي في ٦ رجب ٨٧٢هـ/٣١ يناير ١٤٦٨م، ثم ابنه السلطان الناصر محمد في ٢٦ ذي القعدة ٩٠١هـ/ ٦ أغسطس ١٤٩٦م[٦٥]. ناهيك عما قام به السلطان الغوري في جمادى الآخرة ٩١٤هـ/ سبتمبر - أكتوبر١٥٠٨م، بانتزاع إقطاعات أولاد الناس[٦٦]، والاستيلاء على بعض الأوقاف للإنعام بها على مماليكه الجلبان[٦٧]؛ اتقاءً لشرهم[٦٨]. وإن عاد ورد جانب منها إلى أصحابها في جمادى الأولى ٩١٩هـ/ يوليو - أغسطس ١٥١٣م[٦٩].

وقد أدى ذلك إلى أن " تقحم الأندال والأوباش على الرئاسة، وأخذ الإقطاعات الهائلة، وصار الواحد منهم لا يقنع إلا بعدة أقاطيع " على حد قول ابن

تغرى بردى[٧٠]. ومن ثم فقد كان الهدف الأوحد؛ لمثل هؤلاء، هو استنزاف ما تحت أيديهم من إقطاعات، حتى ولو جاء ذلك على حساب النشاط الزراعى، وإنتاجية الأرض.

يضاف إلى ذلك أن شره مثل هؤلاء فى الحصول على مزيد من الإقطاعات كان سببًا آخر فى سرعة انتقال الإقطاع من يد لأخرى؛ لدرجة أن بعض المماليك الجلبان هموا بقتل بعض الأجناد، لا لشىء سوى، طمعًا فى الحصول على ما يجرى بأيديهم من إقطاعات، على نحو ما حدث فى ذى القعدة ٩١٢هـ/ مارس - إبريل ١٥٠٧م، وشوال ٩١٩هـ/ ديسمبر ١٥١٣م[٧١].

وكان من شأن هذا كله، أن يحمل صاحب الإقطاع على السعى إلى استنزاف ما ينتفع به من إقطاع، دون النظر إلى الاهتمام بتحسين مرافقه من سدود وجسور وقنوات. وهو الأمر الذى أدى إلى تدهور حالة الإقطاعات، وبالتالى انكماش الإنتاج الزراعى؛ إذ لم يكن لدى صاحب الإقطاع ضمان باستمراره فى الانتفاع بإقطاعه لفترة طويلة. وزاد الأمر سوءًا، تحول العديد من إقطاعات الدولة إلى رزق وأملاك وأوقاف[٧٢]. ويرى الأسدى - المتوفى بعد سنة ٨٥٥هـ/١٤٥١م - أن المشكلة الحقيقية، التى عانت منها كثير من الأراضى الزراعية، التى تحولت من إقطاعات إلى رزق وأوقاف، تكمن فى الخراب الذى حل بها من جراء إفراط القائمين عليها، والمنتفعين بها، فى استنزاف مواردها دون العمل على تحسين أحوالها ومرافقها[٧٣]. ومن ثمَّ فقد كان لانهيار نظام الإقطاع الحربى أثره المباشر على تدهور نظام الرى، وهو الأمر الذى ألحق أضرارًا فادحة بالنشاط الزراعى فى مصر.

تدهور نظام الرى :

لقد ذكر الأسدى فى مطلع النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، أن أحد أهم أسباب الخلل فى الديار المصرية : " كان إهمال العمارة

التى هى استنباط الأراضى وحفر الخلجان والترع ... وإصلاح الجسور والقناطر، وتعديل مصارف الماء ومسيلاته فى كل قطر ودابر "(٧٤). وقد ندرك حجم الكارثة التى حلت بمصر من جراء إهمال نظام الرى، إذا ما علمنا أهميته القصوى فى التحكم فى مياه نهر النيل وفيضانه السنوى(٧٥). ففى ظل نظام رى الحياض(٧٦)، الذى اعتمدت عليه مصر آنذاك بصفة أساسية، كان أى إهمال فى العناية بالمرافق الزراعية - خاصة الجسور - يعنى الفشل فى تحقيق أقصى فائدة ممكنة من مياه فيضان النيل(٧٧). فتشييد الجسور، والعناية بها كان ضروريا لرى الأراضى الزراعية " بسوق الماء إليها أو صرفه عنها " كما يقول ابن مماتى(٧٨). وبعبارة أخرى، فلولا إتقان هذه الجسور وحفر الترع لقل الانتفاع بفيضان النيل على حد قول النويرى(٧٩). ومن هنا فإن نظام رى الحياض فى مصر، كان يعتمد فى الأساس على قوة السلطة المركزية وسيطرتها على وسائل الرى، وقدرتها على العناية بالجسور والترع والقنوات(٨٠).

وكانت الجسور تنقسم إلى نوعين، أولهما : الجسور البلدية، التى كان نفعها خاصا بأرباب الإقطاعات والفلاحين. وكانت صيانتها والإنفاق عليها منوطًا بهم. وثانيهما : الجسور السلطانية، التى كان نفعها عاما، وتشرف عليها وعلى صيانتها السلطة المركزية(٨١). ورغم ما لهذه الجسور بنوعيها من أهمية قصوى فى عملية الرى، فإنها قد تعرضت للإهمال أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة؛ حيث ضن أرباب الإقطاعات فى الإنفاق على صيانة الجسور البلدية(٨٢)، ولم يجد الفلاحون ما يعينهم على إصلاح ما تغاضى أرباب الإقطاعات عن إصلاحه(٨٣).

وإذا كان نظام رى الحياض يعتمد على العناية بالجسور والترع والخلجان من خلال سيطرة السلطة المركزية(٨٤)، فإن هذه الأخيرة قد فشلت فى القيام بدورها؛ حيث لم تكن الجسور السلطانية بأحسن حال من الجسور البلدية. إذ بينما كانت السلطات تجمع أموالاً، وجراريف، ومحاريث، وأبقار مرتبة على غالب أقاليم مصر(٨٥)، فإنها لم تكن تستثمرها كما يجب فى العمل على تشييد الجسور السلطانية أو

صيانتها. فاستشراء الفساد فى الإدارة، أدى إلى تسرب جانب كبير من هذه الأموال والآلات إلى أيدى القائمين عليها؛ ومن ثمَّ لم ينفق على المرافق الزراعية سوى النذر اليسير.

يضاف إلى ذلك أن الحماية[٨٦]، كانت من أهم الأسباب التى أدت إلى إهمال الجسور؛ إذ إن البلاد التى حماها الأمراء وكبار رجال الدولة، لم تكن تقدم ما ينبغى عليها أن تقدمه من جراريف وغيرها[٨٧]. وكان ذلك أكثر وضوحًا بالوجه البحرى الذى " فسد حاله لكثرة الحمايات "[٨٨]. ويشهد على كل ذلك ما ذكره القلقشندى من أنه : " قد أهمل الاهتمام بأمر الجسور فى زماننا وترك عمارة أكثر الجسور البلدية، واقتصر فى عمارة الجسور السلطانية على الشىء اليسير الذى لا يحصل به كبير نفع "[٨٩].

وعلى هذا النحو تكشف عبارة القلقشندى عن مدى تراخى السلطنة فى الإشراف على نظم الرى. فقد كان معتاداً أن يخرج أحد الأمراء من مقدمى الألوف[٩٠]؛ لكشف الجسور أو التراب فى كل عام زمن الربيع " لاستخراج ما يتعين على البلاد من الحفير والجرافة "، وهى عبارة عن مبلغ من المال وبعض الرجال؛ لاستخدامهم فى تشييد الجسور السلطانية وصيانتها[٩١]. ويبدو أن هذا المال لم يكن ينفق فيما جُمِع من أجله. فقد ذكر المقريزى أنه بعد سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣-١٤٠٤م صار : " يجبى من البلاد مال عظيم ولا يصرف منه شىء البتة، بل يرفع إلى السلطان، ويتفرق كثير منه بأيدى الأعوان، ويُسَخَّر أهل البلاد فى عمل الجسور، فيجىء الخلل "[٩٢].

وهكذا أصبحت السخرة والمغارم المالية من الممارسات الشائعة، التى ابتلى بها أهالى الريف؛ لدرجة جعلت الأسدى يتساءل : " أى صلاح يتفق مع وجود الفساد ! وأى عمارة تبقى وتصلح مع الإكراه والإجبار والظلم للعباد ؟ "[٩٣]. أضف إلى ذلك، أن هناك بعض الأمراء، الذين بذلوا المال من أجل تعيينهم لكشف جسور بعض الأقاليم؛ وبالتالى انصب همهم على استرداد ما بذلوه من مال، بل على التربح من خلال إحداث

العديد من المظالم المالية، التى أنزلوها بأهالى البلاد، مع غض الطرف عن بذل النفقات اللازمة لإصلاح الجسور وصيانتها. ففى ١٣ جمادى الآخرة ٨٧٦هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٤٧١م، استقر أحد الدوادارية فى كشف جسور الشرقية بعد أن " وزن ألف دينار وقرر عليه مالاً يقوم به لديوان المفرد السلطاني"[٩٤]. وفى ٣ صفر ٨٧٧هـ/ ١٠ يوليو ١٤٧٢م، أهان السلطان قايتباى " كاشف بلبيس وحرضه على عمارة الجسور "[٩٥]، لما بدر منه من تقصير جسيم فى صيانتها[٩٦].

ويبدو أن الذى زاد من تفاقم أزمة الجسور، هو أن الدولة صارت تسند كشفها، فى كثير من الأحيان، إلى ولاة الأقاليم، الذين صار يطلق عليهم كشاف فى أواخر عصر الجراكسة[٩٧]. ومما يدعم ذلك أنه مع مطلع العصر العثمانى، كان كُشاف الأقاليم يجمعون بين صلاحيات إدارة الإقليم، وسلطة الإشراف ليس فقط على الجسور العامة بالإقليم، بل الجسور البلدية أيضًا. ولابد أن هذا التطور لم يكن فجائيا، وإنما كانت له جذوره التى ترجع لأواخر عصر المماليك الجراكسة. وقد أدى ذلك إلى إهمال السلطنة لنظام الرى. فلم يكن هؤلاء الولاة أو الكُشاف يتولون مناصبهم، إلا ببذل المال[٩٨]؛ ومن ثمَّ كان شغلهم الشاغل، هو استرداد ما بذلوه من أموال أضعافًا مضاعفة. بل إن كثيراً منهم باعوا الجراريف، حتى غرقت الأراضى الزراعية فى كثير من البلاد، وامتدت أيديهم إلى الفلاحين، وغرموهم ما لم تجر به عادة، كما يقول المقريزى[٩٩]. فقد كان معظم هؤلاء الولاة، أو الكشاف من سوء السيرة فى الرعية[١٠٠] بشكل دفع ابن تغرى بردى، إلى وصف هذه الوظيفة بأنها " لا يليها من له بقية فى الدين"[١٠١].

لقد كانت سياسة الدولة فى الإشراف على المرافق الزراعية وصيانتها، سياسة عشوائية ومتخبطة، هذا بالرغم من أن المصادر المملوكية المتأخرة احتوت على إشارات إلى تكليف السلطنة لبعض الأمراء على اختلاف مراتبهم بكشف جسور بعض الأقاليم[١٠٢]، إلا إن قليلاً منهم هم، الذين أحرزوا بعض النجاح فيما كلفوا به. فعلى

سبيل المثال، تمكن الأمير تمراز الشمسى من تحقيق بعض النجاح، فى العناية بجسور الغربية، بعد أن كلفه السلطان قايتباى بكشفها عدة مرات فى سنة ٨٧٣هـ/١٤٦٨م[١٠٣].

وفى المقابل تعددت الكوارث، التى حلت بالجسور، وغيرها من المرافق الزراعية، خاصة أثناء مواسم فيضان النيل؛ نظراً لما شاب عملية الإشراف على أنظمة الرى من فساد. ولجأت سلطنة المماليك إلى سياسة ردود الأفعال، إذ كانت تتبنى بعض الإجراءات السريعة، وغير الناجعة فى مواجهة هذه الكوارث المتتالية. فعلى سبيل المثال، انقطع جسر بحر أبى المنجا[١٠٤] بالقليوبية فى ٢٧ شعبان ٨٥٩هـ/١٣ أغسطس ١٤٥٥م،[١٠٥]" وغرق ما تحتها من البلاد "[١٠٦]، وتسبب اندفاع الماء الناتج عن هذا العطب فى قطع سد[١٠٧] شيبين القصر[١٠٨]، " وغرق للناس من الزرع والغلال ما لا يُحصى "[١٠٩]. فخرج زين الدين[١١٠] الإستادار[١١١] وصحبته أرباب الإقطاعات بشيبين لتدارك الموقف، وبعد عدة أيام من المحاولات نجحوا فى سد بعض قناطر شيبين، لكنهم فشلوا فى إصلاح ما فسد من جسر أبى المنجا[١١٢]، مما تسبب فى "نقص البحر نقصاً فاحشاً"[١١٣]. فقد كان تدهور أحوال الجسور والسدود عاملاً فاعلاً فى الهبوط السريع لفيضان النيل، وضياع مياهه هباءً فى أراضى السباخ، وفى البحر المتوسط، ولا أدل على ذلك من أنه فى ٧ ذى القعدة ٨٦٣هـ/٥ سبتمبر ١٤٥٩م، كان فيضان النيل، قد بلغ إصبعًا من عشرين ذراعًا، ولكنه ما لبث أن هبط سريعًا بسبب "عدم إصلاح الجسور، فلما فتح سد قناطر منجا لم يلق الماء أمامه منها ما يرده، فذهب إلى السباخ والبحر الملح " على حد قول البقاعى[١١٤].

على هذا النحو، أصبحت حوادث تقطع الجسور بفعل الإهمال والعجز عن إصلاحها، ظاهرة متكررة أواخر عصر المماليك الجراكسة، والتى بلغت ذروتها فى عهد السلطان الغورى[١١٥]. ولا أدل على ذلك مما عانته المنزلة[١١٦]، وما حولها من بلاد من مشكلات خطيرة فى الرى نتجت من تراكم الطمى فى فم البحر الصغير[١١٧]،

على الرغم من تكليف السلطان الغورى لأحد الأمراء فى شوال ٩٠٨هـ/ إبريل ١٥٠٣م، بالخروج لتطهيره، حتى يتيسر رى " جهات المنزلة وما حولها "[١١٨].

ومع تكرار حوادث تقطع الجسور، اتخذت السلطنة من هذه الظاهرة، سبيلاً إلى فرض المزيد من الأعباء المالية على أرباب الإقطاعات والرزق؛ بحجة توفير الأموال اللازمة للإنفاق على إصلاح الجسور. فعلى سبيل المثال، تكبد أرباب الإقطاعات والرزق بالفيوم ثلث خراجهم، فى ذى القعدة ٩١٨هـ/ يناير - فبراير ١٥١٦م، من أجل الإنفاق على إصلاح أحد جسورها. وفى نفس التاريخ، تكبد أرباب الإقطاعات والرزق بالجيزة ثلث خراجهم أيضًا. كما وضع السلطان الغورى يده على جوامك المماليك، الذين يحوذون إقطاعات بها، وذلك للإنفاق على إصلاح جسر[١١٩] أم دينار[١٢٠]. بل والأكثر من ذلك، أن أُجبرَ أرباب الإقطاعات والرزق بالجيزة، على أن يقدموا ألف درهم عن كل فدان، فى رجب ٩١٩هـ/ سبتمبر ١٥١٣م، من أجل الإنفاق على إصلاح نفس الجسر، الذى أصابه العطب مرة أخرى. وكانت نتيجة ذلك، أن شرقت أغلب أراضى الجيزة من جراء هذه المظالم، وضاع على أرباب الإقطاعات والرزق خراج هذا العام[١٢١].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أهملت السلطنة واجبها فى حماية الجسور، وغيرها من مرافق الرى من عبث العربان الثائرين. فعلى سبيل المثال، تمكن عصاة العربان بالشرقية فى ربيع الأول ٩١٢هـ/ يوليو - أغسطس ١٥٠٦م، من قطع " جسر سنيت[١٢٢] والحلفاية على الجرون حتى غرقت "[١٢٣]. وكان النيل قد أشرف على الوفاء؛ فتوقف عن " الزيادة لأجل المقاطع التى قطعت عليه "[١٢٤]. كذلك قام العربان الثائرون بالشرقية فى جمادى الآخرة ٩١٩هـ/ أغسطس ١٥١٣م بقطع جسر الحلفاية " فساح على الأرض فى غير مستحقة، وكان ذلك فى ليالى الوفاء "[١٢٥]. ويبدو أن مثل هذه الأحداث، كانت سببًا فى إرسال السلطان لتجريدة من أولاد الناس لحفظ جسور الشرقية والغربية، فى جمادى الأولى ٩٢٠هـ/ يونيو - يوليو ١٥١٤م[١٢٦]. وإن كان أثر مثل هذه التجاريد محدوداً.

وكانت محصلة كل ذلك، أن تهدمت معظم الجسور والسدود؛ بفعل سنوات طويلة من الإهمال، مما أدى إلى خراب العديد من القرى، وهو ما أكده المنوفى فى معرض تعليقه على ما ذكره ابن مماتى من الجسور السلطانية والبلدية بقوله : " وقد تهدم فى زمننا هذا ما أشار إليه من الجسور المذكورة وقد قطعت الجسور وتحكم الفساد وخربت البلاد "(١٢٧).

ولا يعنى ذلك، أن بعض سلاطين المماليك الأواخر، لم يدركوا خطورة المشكلة الناتجة عن إهمال الجسور، وغيرها من المرافق الزراعية. وحاولوا القيام بجولات ميدانية لتدارك هذه المشكلة، فالسلطان قايتباى لم يأل جهداً فى كشف جسور القليوبية والشرقية والمنوفية والفيوم، كما حدث على سبيل المثال فى السنوات ٨٧٣هـ/١٤٦٩م، و٨٧٧هـ/ ١٤٧٢-١٤٧٣م، و٨٨٢هـ/١٤٧٨م، و٨٨٨هـ/١٤٨٣م، و٨٩١هـ/١٤٨٦م، و٨٩٥هـ/١٤٩٠م(١٢٨). كما احتذى به فى بعض الأحيان، السلطان الغورى الذى كشف بنفسه جسور الجيزة والفيوم، فى السنوات ٩١٨هـ/١٥١٣م، و٩١٩هـ/١٥١٣م، و٩٢٢هـ/١٥١٦م(١٢٩).

وبرغم هذه الجولات الميدانية، التى قام بها بعض السلاطين لكشف الجسور، فإن سلطنة المماليك، قد فشلت فى إصلاح نظام الرى، الذى كان يسير من سيئ إلى أسوأ، وهو الأمر الذى أدى إلى تردى النشاط الزراعى بأسره.

فيضان النيل وأثره فى الزراعة :

على هذا النحو، كان لتدهور نظام الرى أثره السلبى على تحقيق الاستغلال الأمثل لمياه النيل، على الرغم من أن معدلات الفيضان شاهدت ارتفاعاً ملحوظاً فى بعض سنوات من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى(١٣٠). بيد أن Borsch يعزو هذا الارتفاع، الذى شاهده فيضان النيل إلى انخفاض كميات المياه،

التى كانت تسحب من النيل أثناء موسم الفيضان بصعيد مصر؛ نتيجة لتدهور نظام الرى، وخراب ما يزيد على نصف حياض الصعيد، خاصة فى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك. مما أدى إلى رفع مستوى الحد الأقصى لفيضان النيل بالقاهرة. وبالتالى فإن هذه الظاهرة لم تكن ناتجة عن تغيرات مناخية أثرت فى تزايد هطول الأمطار على هضبة الحبشة. فتدهور الحياض فى نظر Borsch يقدم تفسيراً للغز التزامن بين الفيضانات المرتفعة، التى شاهدها النيل إبان القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، وفشل هذه الفيضانات فى رى كافة الأراضى الزراعية[١٣١].

والواقع أنه بحلول القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، أصبح هناك تغير جوهرى فى معدل قانون الرى اللازم لرى معظم الأراضى الزراعية؛ إذ لم يعد الفيضان الذى تراوح منسوبه بين ١٦ و ١٨ ذراعًا كافيًا لرى كافة الأراضى الزراعية، كما كان الحال فى الماضى[١٣٢]. وإنما أصبح هناك حاجة ماسة إلى منسوب فيضان أعلى يتراوح بين ١٩ و٢٠ ذراعًا، وهو ما عبر عنه المقريزى بقوله : " وأدركت الناس يقولون نعوذ بالله من أصبع من عشرين ... وها نحن فى زمن ... إذا بلغ الماء فى سنة إصبعا من عشرين لا يعم الأرض كلها لما قد فسد من الجسور "[١٣٣]. وكلما تقدم الزمن زادت الحاجة إلى منسوب فيضان أعلى[١٣٤] " لفساد أحوال الجسور والترع والخلجان "[١٣٥]. وأصبح الأمر يتطلب وصول منسوب الفيضان، إلى أكثر من ٢٠ ذراعًا عند نهاية عصر سلاطين المماليك الجراكسة؛ لضمان رى الأراضى الزراعية، نتيجة " لعلو الأرض وعدم الاهتمام بعمارة جسورها "[١٣٦]. ومما يؤكد ذلك، أن قانون الرى قفز فى مطلع العصر العثمانى ليتجاوز ٢٢ ذراعًا[١٣٧].

وإذا كان تدهور نظام الرى، على هذا النحو، هو العامل الرئيسى فى الحاجة إلى ارتفاع منسوب الفيضان، فإن المؤرخين المعاصرين قد تنبهوا إلى ظاهرة أخرى، كان لها تأثير مشابه على ارتفاع قانون الرى؛ ألا وهى ارتفاع قاع النهر وسهله الفيضى

بفعل ظاهرة ترسب الطمى المحمول مع مياه الفيضان فى كل عام[١٣٨]. فمع مطلع القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى، كان قاع النيل قد ارتفع بمقدار حوالى ١,٥ متراً. كما ارتفعت أرض مصر بنفس القدر، فى وقت لم يتم فيه تعديل تدريج مقياس النيل ليتلاءم مع هذه الظاهرة، إلا فى مطلع العصر العثمانى[١٣٩].

ومهما يكن من أمر، فقد واكب ارتفاع قانون رى الأراضى المصرية أواخر عصر المماليك الجراكسة، ارتفاعاً نسبيا فى مناسيب الفيضان فى بعض سنى هذه الفترة. فقد سجلت المصادر المملوكية المتأخرة مناسيب فيضان النيل على مدى ٤٤ عاماً، موزعة على هذه الفترة[١٤٠]. ومما سجلته أن منسوب الفيضان فيها لم يقل عن ١٨ ذراعاً، إلا فى أربع سنوات منها، كان أدناها فيضان سنة ٨٧٤-٨٧٥هـ/١٤٧٠م، الذى بلغ ارتفاعه ١٦ ذراعاً و٢٠ إصبعاً[١٤١]. فى حين قفز منسوب الفيضان إلى ما يزيد على ١٨ ذراعاً فى ١١ عاماً[١٤٢]. بينما تجاوز ١٩ ذراعاً فى ٢٣ سنة[١٤٣]. ووصل إلى أكثر من ٢٠ ذراعاً فى ٦ سنوات أخرى من هذه الفترة[١٤٤]. ولم تشر المصادر إلى بيانات دقيقة عن مناسيب الفيضان على مدى ٢١ عاماً من إجمالى فترة الدراسة. واكتفت بالإشارة إلى وفاء النيل فيها، ومن ثمَّ يبدو أنها مرت بسلام دون أزمات خطيرة، وإلا لكان حريا بالمصادر أن تسجل أى مشكلات تطرأ على الساحة من جراء قصور الفيضان أو زيادته المفرطة.

ولم يكن بلوغ مستوى الفيضان إلى الحد المطلوب من الارتفاع، هو المحك الوحيد فى الحكم على مدى، ما يمكن أن يتوقعه الناس من خصب ونماء فى عام بعينه. فهناك بعض العوامل الأخرى التى حددت مدى نجابة الفيضان؛ منها تواصل الزيادة دون توقف وثباتها حتى أواخر شهر بابة من التقويم القبطى على أقل تقدير فيصبح الفيضان مثاليا، على نحو ما حدث فى سنة ٨٦٢هـ/١٤٥٨م[١٤٥]. فعلى الرغم من أن ذروة ارتفاع الفيضان فى هذا العام لم تتجاوز ١٨ ذراعاً و١٦ إصبعاً؛ فإن ارتفاع الفيضان السريع دون توقف وثباته حتى شهر بابة أحدث نوعاً من الطمأنينة لدى

الناس فى خصب الموسم القادم، مما أشاع الرخاء، فتراجعت الأسعار؛ حيث " بارت الغلال بوارًا ظاهرًا " على حد قول البقاعى(١٤٦). كذلك كان الحال طيبًا فى سنوات ٩١٤هـ/١٥٠٨م، و٩١٧هـ/١٥١١م، و٩٢٠هـ/١٥١٤م؛ إذ تجاوز منسوب الفيضان ١٩ ذراعًا(١٤٧)، وثبت إلى آخر بابة " فكان نيلاً قوى العزم مباركًا وحصل به غاية النفع " على حد قول ابن إياس(١٤٨).

بيد أن فيضان النيل لم يكن مثاليا على الدوام، وإنما شاهدت بعض السنوات إما فيضانًا مرتفعًا، أو فيضانًا استمر ارتفاعه لمدة أطول من المعتاد دون هبوط. وكان لكلتا الحالتين آثار خطيرة على النشاط الزراعى برمته، من قطع الجسور، واستبحار الكثير من الأراضى. ففى سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م، بلغ فيضان النيل ٢٠ ذراعًا و٢١ إصبعًا(١٤٩)؛ فتسبب ذلك فى قطع الجسور، وغرقت الكثير من الأراضى(١٥٠). وفى سنة ٩١٥هـ/١٥٠٩م، كان فيضان النيل قد بلغ ١٨ ذراعًا و٢٢ إصبعًا(١٥١)، واستمر على هذا الحال حتى منتصف شهر هاتور، فتضرر منه بعض الناس، وزاد الطين بلة أن النيل قد زاد ثمانية أصابع بعد أوان الزيادة، فأرسل السلطان الغورى بعض العلماء والفقهاء إلى المقياس؛ ليبتهلوا إلى الله بهبوط النيل " فانهبط فى تلك الليلة نحواً من نصف ذراع "(١٥٢). وتكرر الأمر فى سنة ٩٢١هـ/١٥١٥م، عندما بلغ الفيضان ٢٠ ذراعًا و١٦ إصبعًا(١٥٣). ورغم أنه " حصل به غاية النفع وأروى سائر البلاد التى قط ما رويت "(١٥٤)، فإن المشكلة الحقيقية كانت تكمن فى أن النيل قد توقف عند ١٩ ذراعًا ونصف، وظل ثابتًا حتى دخول شهر هاتور فلم ينهبط فحصل " بذلك الضرر الشامل على المزارعين بمكث الماء على الأرض "(١٥٥)، وبالتالى لم تزرع.

وإذا كان استمرار فيضان النيل لمدة أطول من المعتاد يؤدى إلى استبحار الأراضى، وفوات أوان البذر، فإن هبوط فيضان النيل السريع قبل أوانه، كان يتسبب فى شرق الكثير من الأراضى؛ بل فى قيام الفلاحين ببذر البذور فى الأراضى التى

انحسر عنها الماء قبل أوان البذر فتفسد البذور. وكان السبب الرئيسى فى أغلب الحالات التى شاهدتها مصر آنذاك، يكمن فى تدهور أحوال الجسور والحياض، وبالتالى الفشل فى السيطرة على الفيضان والاستفادة من مياهه(١٥٦). فقد تسبب انقطاع بعض الجسور فى سنة ٨٥٩هـ/١٤٥٥م(١٥٧)، فى هبوط النيل سريعًا؛ فشرقت بعض الأراضى فى عدد من القرى والبلاد(١٥٨). ومع ذلك فقد استعاد الفيضان عافيته، وارتفع بعد ذلك إلى ١٩ ذراعًا و١٤ إصبعًا(١٥٩). ثم كان أن هبط فيضان النيل سريعًا؛ نتيجة لتقطع بعض الجسور فى سنة ٨٦٣هـ/١٤٥٩م(١٦٠)، بعد أن بلغ ١٩ ذراعًا وإصبعًا من عشرين فشرقت بعض الأراضى(١٦١). وفى سنة ٨٧٣هـ/١٤٦٨م، هبط فيضان النيل أثناء شهر توت / ربيع الأول، وقيل إن السبب فى ذلك، هو تقطع أحد الجسور أيضًا(١٦٢). وقد دفع ذلك الهبوط السريع للفيضان بعض الفلاحين إلى الإسراع فى عملية البذر قبل الأوان – أى فى ١٠ توت / ١٨ صفر – ففسدت و"شرقت أراضى كثيرة جدا "(١٦٣). وقس على هذا ما حدث فى فيضان سنة ٨٨٩هـ/١٤٨٤م(١٦٤)، يضاف إلى ذلك أن هبوط النيل السريع فى أعوام ٩٠٢هـ/١٤٩٧م، و٩٠٩هـ/١٥٠٣م، و٩١٢هـ/١٥٠٦م، و٩١٦هـ/١٥١٠م، كان قد تسبب فى شرق بعض الأراضى الزراعية(١٦٥).

على أن أقل الأضرار، التى كان يمكن للمرء أن يتوقعها من فيضان النيل على الزراعة، كانت تكمن فى توقفه لعدة أيام متتالية أو متقطعة أثناء موسم الزيادة، ذلك التوقف الذى كان مقرونًا، فى بعض الأحيان، بهبوط يسير فى منسوب الفيضان، ثم ينتهى به المطاف إلى الوفاء دون مشكلات حقيقية على الزراعة. وذلك لأن المشكلة الأخطر، التى كانت تسببها مثل هذه التوقفات فى الفيضان، تكمن فى الأثر الحاد على حركة الأسعار سيما الغلال(١٦٦).

وقد شاهدت فترة الدراسة حوالى ١٢ توقفًا محدودًا لفيضان النيل، أثناء موسم الزيادة، تأرجحت بين توقفات لبضعة أيام متصلة، أو منفصلة، على مدى موسم

الفيضان. كان نصيب عهد السلطان أينال منها توقفين للفيضان، فى سنتى ٨٥٨هـ/١٤٥٤م، و٨٦١هـ/١٤٥٧م(١٦٧). بينما شاهد عهد السلطان خشقدم ثلاثة توقفات، كان أولها وأخطرها، فى سنة ٨٦٦هـ/١٤٦٢م(١٦٨)؛ لدرجة أن الناس قد يئسوا من طلوع النيل فى هذا العام،

و" سافر غالب من كان بمصر من الغرباء إلى بلادهم خوفًا من هجوم الغلاء "(١٦٩)، وهَمَّ السلطان خشقدم بهدم المقياس، حتى لا يعلم الناس مقدار الزيادة ولا النقصان، لولا أن أشار عليه البعض بالتروى فى ذلك(١٧٠). وبعد وقت عصيب عاشته مصر أوفى النيل " بعدما كان كل أحد يئس من الوفاء "(١٧١). وقد بلغ الفيضان فى هذا العام ١٨ ذراعًا و٦ أصابع(١٧٢). وتكررت ظاهرة توقف الفيضان لبعض الوقت، فى سنتى ٨٧٠هـ/١٤٦٦م، و٨٨٦هـ/١٤٦٢م(١٧٣).

أما عهد السلطان قايتباى، فقد شاهد ثمانية توقفات محدودة للفيضان أثناء موسم الزيادة فى أعوام ٨٧٢هـ/١٤٦٨م(١٧٤)، و٨٧٥هـ/١٤٧٠م(١٧٥)، و٨٧٦هـ/١٤٧١م(١٧٦)، و٨٧٩هـ/١٤٧٤م(١٧٧)، و٨٩٠هـ/١٤٨٥م(١٧٨)، و٨٩٢هـ/١٤٨٧م(١٧٩)، و٨٩٧هـ/١٤٩٢م(١٨٠)، و٨٩٩هـ/١٤٩٤(١٨١). هذا بينما شاهد عهد السلطان الغورى توقفًا واحدًا للفيضان أثناء موسم الزيادة فى سنة ٩١٠هـ/١٥٠٤م(١٨٢). بيد أن جميع هذه التوقفات كان محدود الأثر.

هكذا لعب فيضان النيل دوراً مؤثراً فى الأحوال الاقتصادية لما له من تأثير عميق على النشاط الزراعى، الذى كان يشكل عماد دخل سلطنة المماليك. من هذا المنطلق، لم يكن مستغربًا إصرار الدولة على الإعلان عن وفاء النيل عند بلوغ مستوى الفيضان ١٦ ذراعًا(١٨٣). رغم أن ذلك المستوى لم يكن كافيًا لرى كافة الأراضى الزراعية - كما سبق أن رأينا - ولكن لأن بلوغ الفيضان هذا الحد، كان يعنى استحقاق أداء الخراج السلطان(١٨٤).

المظالم المالية والحمايات :

من المعروف أن الأراضى الزراعية، التى اتخذت شكل الإقطاعات، كانت هى المورد الأساسى لدخل الصفوة المملوكية، التى شكلت بدورها أفراد النظام الحاكم، وصفوة رجال الجيش. واستطاعت هذه الصفوة التدخل فى الجبايات، والتلاعب فيها بما يخدم مصالحها، وينمى مواردها المالية، خاصة فى ظل الحالة الاقتصادية المتردية، التى كانت تعيشها مصر آنذاك[١٨٥]؛ وبالتالى عانى الريف من آثار وخيمة، عبر عنها المقريزى فى مطلع القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى بقوله : " فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم، وتنوعت المظالم، اختلت أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق، وجلوا عن أوطانهم "[١٨٦].

ويُعد وصف المقريزى لما حل بالريف من مظالم مالية، خير معبر عن أحوال الريف المصرى فى هذه الحقبة، فالفلاحون وقعوا تحت سطوة الولاة أو الكشاف، وأمراء العربان، وتسلط الجباة، فتعرضوا للنهب، كما ألزموا بأداء ما عليهم من أموال قبل أوان استحقاقها. وتمت مطالبتهم بما تبقى عليهم منها عسفاً. ومع ذلك لم يجرؤ الكثير منهم على الشكوى خوفًا من الاضطهاد والعقاب.

وظلت أموال الفلاحين، وما يملكونه من دواب وماشية وأغنام، عرضة للنهب على أيدى أصحاب السطوة والنفوذ[١٨٧]. فغالبًا ما أشارت المصادر المملوكية المتأخرة إلى خروج بعض السلاطين وأبنائهم بهدف السرحة[١٨٨]، وما صاحب ذلك من كُلف مالية ومغارم حلت بالفلاحين، وأرباب الإقطاعات، أسهمت - بالطبع - فى الإسراع من تدهور أحوال الريف. ففى ربيع الأول ٨٦٥هـ/ ديسمبر - يناير ١٤٦٠-١٤٦١م، تسببت سرحة الأمير أحمد[١٨٩] ابن السلطان أينال بالوجه البحرى فى " فساد غالب ما يمر عليه "[١٩٠]. ولنا أن نتخيل حجم ما حصل عليه هذا الأمير من الأموال والتقادم[١٩١]، إذا علمنا أن بعض مشايخ العربان حاولوا إثنائه عن القيام بهذه السرحة مقابل بذل ٣٠٠٠٠ دينار، لكن الأمير رفض ذلك[١٩٢].

وكانت جولة السلطان قايتباى فى أقاليم البحيرة والغربية والشرقية فى ذى القعدة ٨٧٣هـ/ مايو - يونيو ١٤٦٩م، بمثابة كارثة حقيقية حلت بهذه الأقاليم وقراها. فبدلاً من كبح السلطان للعربان الثائرين، إذ به لا يدخر وسعًا، فى سبيل جمع الأموال والتقادم من الكشاف ومشايخ العربان، والمتدركين[١٩٣]، وكبار الفلاحين أيضًا. وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل اصطلى أهالى القرى والبلاد بنار أعوانه من نهب وسلب[١٩٤]. وكانت محصلة كل ذلك أن " شمل الخراب غالب قراهم من النهب والكلف "[١٩٥]؛ لدرجة دفعت مؤرخًا مثل عبدالباسط بن خليل إلى اعتبار هذه السرحة أحد الأسباب التى فتت فى عضد السلطنة المملوكية[١٩٦].

لقد وجد السلاطين، وكبار رجال الدولة فى الكلف والمغارم، التى أنزلوها بالريف وسيلة سهلة فى تدبير الأموال، خاصة فى ظل تنامى الفساد الإدارى، واشتداد الأزمة المالية. ففى صفر ٩١٥هـ/ مايو - يونيو ١٥٠٩م، عندما أمر السلطان الغورى الكُشاف ومشايخ العربان بمد الأسمطة لأحد أفراد البيت العثمانى الذين لجأوا إلى مصر - وهو فى طريقه من دمياط إلى القاهرة - لم يجد هؤلاء غضاضة فى أن يرموا " على بلاد المقطعين أشياء كثيرة من أغنام وأوز ودجاج وغير ذلك "[١٩٧].

كما قام مشايخ العربان فى ذى القعدة ٩١٨هـ/ يناير - فبراير ١٥١٣م، ببذل التقادم للسلطان الغورى أثناء زيارته للفيوم. وكانت هذه التقادم من الضخامة، بحيث أن السلطان كان سخيا مع أمرائه ومماليكه، إذ وزع عليهم الكثير من الأموال، والخيول، والأبقار، والأغنام، التى دخلت عليه من هذه التقادم[١٩٨]. وفى ذى القعدة ٩١٩هـ/ يناير ١٥١٤م، تضرر أرباب الإقطاعات بالشرقية، من جراء قيام كاشفها، وشيخ العرب بها، بإلزام قراها، وبلادها ببذل الأموال، والأبقار والأغنام، حتى يتمكنا من بذل التقادم للسلطان الغورى، أثناء سرحته بالإقليم فى هذا العام[١٩٩]. وقد تكرر الأمر عند زيارة السلطان الغورى لمدينة الإسكندرية فى ذى القعدة ٩٢٠هـ/ ديسمبر - يناير ١٥١٤-١٥١٥م[٢٠٠].

يضاف إلى ذلك، أن هناك بعض السلاطين، الذين كانوا يلجأون من حين لآخر إلى استقطاع جزء من خراج أرباب الإقطاعات، تحت وطأة حاجتهم الماسة للأموال لتغطية تزايد النفقات الحربية للسلطنة[٢٠١]. فعلى سبيل المثال، قام السلطان قايتباى فى سنتى ٨٩٣هـ/١٤٨٨م، و٨٩٥هـ/١٤٩٠م، بالاستيلاء على خُمس خراج أرباب الإقطاعات، الذين تضرروا كثيرًا من ذلك[٢٠٢].

وفى رجب ٩٠٧هـ/ يناير – فبراير ١٥٠٢م، تكبد أرباب الإقطاعات بكل من الشرقية والغربية خسائر فادحة، عندما حاول السلطان الغورى الاستيلاء على خراج سنة كاملة من إقطاعاتهم[٢٠٣]. ولم يكتف السلطان بذلك، بل عاد إلى فرض الأموال على أرباب الإقطاعات بالشرقية فى شعبان ٩٠٨هـ/ فبراير ١٥٠٣م[٢٠٤]. ثم عاد السلطان الغورى فى صفر ٩٢٢هـ/ مارس - إبريل ١٥١٦م، إلى فرض بعض الأموال على قرى الشرقية والغربية[٢٠٥]. ولم ينقذ هذه القرى من تلك المظلمة الجديدة سوى تذمر الأمراء والأجناد الذين تعرضت إقطاعاتهم للخراب بسببها[٢٠٦]. وكان من شأن هذه المظالم أن تدفع الفلاحين إلى الفرار من قراهم هربًا منها، مما تسبب فى خراب العديد من القرى[٢٠٧].

وبرغم ذلك تواصلت سياسة نهب الريف ومقدراته، على يد حفنة من كبار الأمراء، الذين كانوا يُكلَّفون بالخروج إلى الأقاليم من أجل جمع الضرائب الخاصة بالدواوين السلطانية[٢٠٨]، أو لقمع ثورات العربان[٢٠٩]. ويشهد على ذلك ما أحدثه الأمير يشبك من مهدى الدوادار من جبايات ومظالم، عندما خرج إلى الصعيد لجباية أموال الدواوين السلطانية فى سنة ٨٧٤هـ/١٤٦٩م[٢١٠]. ثم عندما خرج إليه مرة أخرى فى سنة ٨٨١هـ/١٤٧٥م، لقمع ثورات العربان، وعاد منه بعد أن " جرف الأموال جرفًا "[٢١١]. وهو نفس الشيء الذى فعله الأمير أقبردى الدوادار[٢١٢] بالصعيد فى سنة ٨٨٨هـ/١٤٨٣م، ثم بالبحيرة فى سنة ٨٩٥هـ/١٤٩٠م[٢١٣]. وحتى الأمير طومانباى[٢١٤] – الذى عرف بعدله - فلم يشذ عن هؤلاء، إذ أنزل العديد من المظالم المالية بالصعيد، فى سنتى ٩١٥هـ/١٥٠٩م، و٩١٩هـ/١٥١٣م[٢١٥].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن ما اتبعه بعض السلاطين من أمثال قايتباى والغورى، من تنصيب الكشاف ومشايخ العربان مقابل بذل المال[٢١٦]، كان معولاً آخر من معاول الهدم فى الريف المصرى. إذ لم يكن هؤلاء على استعداد لتحمل أعباء المبالغ التى بذلوها من أجل ولاية مناصبهم، بل على العكس، كانوا يأملون فى أن تقودهم مثل هذه المناصب إلى الثراء، من خلال استخراج ما سبق لهم بذله من أموال أضعافًا مضاعفة من أرباب الإقطاعات والفلاحين[٢١٧]. ناهيك عن أن الكشاف ومشايخ العربان، كانوا إحدى أدوات السلطة المركزية التى احتفظت لنفسها بحق فرض رسوم، وضرائب إضافية على الفلاحين[٢١٨]. كذلك منى الفلاحون وأرباب الإقطاعات برسوم الشياخة، وقدوم الكشاف، التى كانت تجبى سنويا، وربما تم جبايتها قبل أوان استحقاقها، فى كثير من الأحيان[٢١٩].

وكانت مثل هذه الرسوم إحدى الكلف والمغارم، التى حلت بالفلاحين وأرباب الإقطاعات، والتى كان من بينها إجبار الكُشاف لكل فلاح على تقديم رأس من الأغنام، على سبيل الضيافة. علاوة على ما التزم به الفلاحون من طعام ومؤن، لهؤلاء الذين كانوا يرافقون مشايخ العربان أثناء جولاتهم بالقرى والبلاد؛ لجباية رسوم الشياخة[٢٢٠].

ويبدو أن مثل هذه الكلف والمغارم، قد اشتطت مع نهاية عصر المماليك الجراكسة[٢٢١]؛ فالإشارات المتناثرة فى المصادر المملوكية المتأخرة عن فساد الكشاف، ومشايخ العربان، وسوء سيرتهم فى الفلاحين تعد دليلاً على ذلك[٢٢٢]. فعلى سبيل المثال، كان السلطان قايتباى يولى جماعة من مماليكه عوضًا عن مشايخ العربان " فيجورون على الفلاحين، ويأخذون منهم العادة أضعافًا فيحسب ذلك على المقطعين من خراجهم "[٢٢٣]. هذا بالإضافة إلى أنه كان يقرر الأموال على الكشاف " فيجورون ... على البلاد ويأخذون المثل أمثال "[٢٢٤]. وعندما أصدر السلطان الغورى أوامره إلى الكشاف ومشايخ العربان فى صفر ٩٢٢هـ/ إبريل ١٥١٦م، بتجهيز بعض

الخيالة من العربان صاروا " يأخذون فى هذه الحركة من البلاد المثل عشرة أمثال لأنفسهم "(٢٢٥).

كذلك لم يسلم الفلاحون، الذين استأجروا أراضى بعض الإقطاعات من الابتزاز. فقد شاهد القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى ارتفاعًا كبيراً وغير مبرر فى قيمة الإيجار(٢٢٦)؛ وذلك بفعل بطانة السوء التى أدارت الإقطاعات للأمراء، وحاولت التقرب إليهم على حساب الفلاحين برفع قيم الإيجار بشكل مستمر(٢٢٧).

وكان من نتيجة شيوع الابتزاز والمغارم المالية بالريف، على هذا النحو، أن ظهر ما يعرف بالحمايات، التى فرضت على " الضياع والبلاد والقرى "(٢٢٨). وتحولت هذه الحمايات إلى أحد أهم الأسباب التى أسهمت فى الإسراع من وتيرة تدهور الريف. فالكشاف ومشايخ العربان، الذين ابتزوا الفلاحين وأرباب الإقطاعات بحثوا لأنفسهم عمن يشترون ذمته من بطانة السلطان ليحميهم ويحول دون وصول الشكاية فيهم إليه، أو تغير خاطره عليهم. وبمرور الوقت اقتدى بهم جماعة من الفلاحين وأرباب الإقطاعات؛ كنتيجة مباشرة لابتزازات الكشاف ومشايخ العربان، فبذلوا بدورهم الأموال لبعض الأمراء وكبار رجال الدولة، وبطانة السلطان من ذوى النفوذ لحمايتهم، وإعفائهم من بعض الكُلَف والأعباء المالية، التى نزلت بهم وبإقطاعاتهم(٢٢٩). ومع ذلك فقد تحولت هذه الحمايات إلى نكبة وعبء ثقيل على الفلاحين وأرباب الإقطاعات؛ إذ إنها اقتطعت جانبًا كبيراً من خراج الأراضى الزراعية(٢٣٠).

ورغم أن هذه الحمايات لم تشمل كافة البلاد على نحو ما ذكر الأسدى(٢٣١)، فإنها كانت ممارسة شائعة، حتى بالنسبة لبعض الدواوين السلطانية ذاتها، سيما ديوان المستأجرات والحمايات(٢٣٢)، الذى تأسس فى عهد السلطان الناصر فرج(٢٣٣) (٨٠١-٨١٥هـ/١٣٩٩-١٤١٢م). ولنا أن نتصور ما أنزلته هذه الحمايات من خراب بالريف من خلال ما ذكره كل من ابن تغرى بردى والأسدى. فقد أرجع الأول " خراب الديار المصرية وقراها " إلى الحمايات، التى ازدادت شيوعًا، منذ عهد السلطان أينال. كما

عزى إليها فساد " أحوال الأرياف قبليها وبحريها "[٢٣٤]. أما الأخير فقد عدها من أهم أسباب " دخول الخلل في الديار المصرية " لكونها كانت نتيجة لفساد الأوضاع، ثم صارت أحد أهم دعائمه في الدولة، لأنها تهدف إلى " أخذ فريق من أموال الناس بغير حق "[٢٣٥].

ومما لاشك فيه، أن كليهما كان مصيبًا فيما ذهب إليه. فقد أدى انتشار الحمايات على نطاق واسع، إلى الحد من قدرة بعض السلاطين على إصلاح أحوال الريف. ففي رجب ٨٦١هـ/ مايو – يونيو ١٤٥٧م، كان السلطان أينال عاجزًا عن الضرب على أيدى بعض المفسدين من العربان في الريف " بسبب أن كل أمير متمكن يحمي بلاده على الكاشف وأمراء العرب "[٢٣٦]. ومن ثمَّ إذا خرجت تجريدة لتعقب مثل هؤلاء المفسدين، كانوا يلجأون إلى أحد البلاد المحمية؛ فلا يجرؤ أحد على تعقبهم[٢٣٧].

فقد كان الحماة، في أغلب الأحيان، من أصحاب النفوذ في السلطنة. فعلى سبيل المثال، كان الأمير أحمد ـ قبل أن يعتلي دست السلطنة بعد والده السلطان أينال ـ من بين هؤلاء الحماة، وقد اشتملت حماياته على بلاد ومراكب بساحل النيل وغيرها[٢٣٨] "فقاست الناس من حماياته أهوالاً "، على حد قول ابن تغرى بردى[٢٣٩].

ومما زاد الطين بلة، أن استحكام الأزمة المالية، وفساد القائمين على الإدارة المالية، دفع السلطنة، في بعض الأحيان، إلى جباية هذه الحمايات، وغيرها من الضرائب الأخرى قبل ميعاد استحقاقها. ففي ربيع الأول ٩١٨هـ/ مايو – يونيو ١٥١٢م، كان إستادار السلطان، هو العقل المحرك لإلزام الفلاحين وأرباب الإقطاعات بكل من الشرقية والغربية، بدفع الحمايات والشياخة وقدوم الكشاف معجلاً عن هذا العام، على الرغم من أن موسم الزراعة لم يكن قد بدأ بعد[٢٤٠]. وعندما عجز الفلاحون عن السداد، لم يعدم الكشاف الوسائل من ضرب وحبس لاستخراج هذه الأموال "فخرب غالب البلاد، ورحلت عنها الفلاحون"[٢٤١].

وقد واكب ذلك تشدد الإستادار مع أرباب الإقطاعات بالقاهرة؛ إذ كان يضع يده على جوامك الأجناد، الذين تعرضت إقطاعاتهم للخراب من جراء فرار الفلاحين؛ للوفاء بهذه الرسوم. ولم يسلم من ذلك " سائر الأمراء والعسكر قاطبة "[٢٤٢]، حيث كان الإستادار " يُرَسم على الأمراء الطبلخانات[٢٤٣] والعشرات[٢٤٤] بسبب الحماية، ويرسل الرسل الغلاظ إلى بيوت الأمراء المقدمين ويطالبهم بالحماية الطلب العسف "[٢٤٥]. وأثمرت هذه الإجراءات، فى نهاية المطاف، عن جباية سنة معجلة من هذه الرسوم. فضج الأجناد بالشكوى من ظلم الإستادار، فلم يجد السلطان الغورى محيصًا من القبض عليه فى شعبان ٩٢٠هـ/ سبتمبر - أكتوبر ١٥١٤م، لامتصاص غضبتهم[٢٤٦].

على هذا النحو، ظلت الحمايات إحدى المشكلات المستعصية فى العلاقة بين السلطات المملوكية وأرباب الإقطاعات. إذ إنها لم تُسهم فى تراجع خراج أرباب الإقطاعات فحسب، وإنما زاد من وقعها السيئ على الإقطاعات جبايتها معجلاً. ففى شوال ٩٢١هـ/ نوفمبر - ديسمبر ١٥١٥م، عاد المماليك وضجوا بالشكوى للسلطان الغورى من " أن إقطاعاتهم لم يصل لهم منها شيء"[٢٤٧]. وزاد من تفاقم أزمتهم أخذ الحماية قبل بدء موسم الزراعة بفترة طويلة[٢٤٨].

ومع أن الحماية، كانت قد فرضت أصلاً لتوفير مظلة تقى بعض أرباب الإقطاعات والفلاحين من الأعباء المالية والكلف المستجدة، فإن هناك بعض الدلائل، التى تشير إلى أنها قد فقدت مضمونها، التى نشأت من أجله، وأصبحت مجرد عبء مالى التزم به أرباب الإقطاعات والفلاحون دون أى مردود إيجابى له. ففى بعض الأحيان، كانت شوكة الكاشف تقوى على الحامى؛ وبالتالى يتعرض أرباب الإقطاعات والفلاحين لمزيد من المظالم والأعباء المالية. وإذا توجهوا بشكواهم إلى الحامى تقاعس عنهم ولا يسمع لهم، بل تتضاعف عليهم الكلف " ولا يقدرون على الخلاص من الحماية، لأنها قد صارت عليهم عادة مقضية "[٢٤٩]. ناهيك عن أن ابن الصيرفى، قد ذكر فى حوادث سنة

٨٧٧هـ/١٤٧٢-١٤٧٣م، عن أجناد الحلقة أن " كل واحد منهم أو غالبهم إقطاعه لا يصل إليه منه شيء بواسطة الحماية والجرافة والحفير "[٢٥٠]. وإذا ما قارنا هذا النص بما سبق أن ذكره خليل بن شاهين فى كتابه " كشف الممالك " من أن الحماية كانت أحد أهم أسباب تدهور الجسور؛ لكونها قد حالت دون تقديم البلاد المحمية لرسوم الجرافة والحفير[٢٥١]، فإننا سنخرج بالنتيجة السابقة، وهى أن الحمايات، لم تعد تقى أصحابها من بعض الأعباء المالية، التى وقعت على كاهلهم.

بيد أن المغالاة فى رسوم الجرافة والحفير، كان عبئًا آخر ناء به كاهل أرباب الإقطاعات والفلاحين. فقد أشار " قانون نامه مصر "، الذى صدر فى مطلع العصر العثمانى، إلى جباية رسوم اعتيادية لإصلاح الجسور وعمل الجرافة زمن السلطان قايتباى، لكنه أشار أيضًا إلى إمكانية فرض رسوم إضافية على الفلاحين وأرباب الإقطاعات لتعويض العجز، فى حالة قصور الأموال المتحصلة، من رسوم الجرافة والحفير، عن الوفاء بنفقات إصلاح الجسور[٢٥٢]. ومن ثمَّ فإن الباب كان مفتوحًا، فيما يبدو، أمام هؤلاء الذين تولوا كشف الجسور بالأقاليم؛ لفرض رسوم إضافية، ربما ذهبت كلها أو جزء منها على الأقل لمنفعتهم الشخصية. حقيقة أن المصادر لم تذكر ذلك صراحة، ولكن هناك بعض الدلائل التى تنم عن ذلك. ففى ذى القعدة ٩١٨هـ/ يناير - فبراير ١٥١٣م، تكبد أرباب الإقطاعات ثُلث خراجهم للإنفاق على إصلاح سد أم دينار بالجيزة. وفى العام التالى، أى رجب ٩١٩هـ/ سبتمبر - أكتوبر ١٥١٣م، أُعيد إصلاحه مرة أخرى، بعد أن فرض على أصحاب الإقطاعات رسومًا كبدتهم خراج هذا العام[٢٥٣]. وتكرر الشيء نفسه فى الفيوم، فى ذى القعدة ٩١٨هـ/ يناير - فبراير ١٥١٣م، وشعبان ٩١٩هـ/ أكتوبر ١٥١٦م، عندما عقدت السلطات المملوكية العزم على تشييد أحد الجسور بها[٢٥٤].

وإذا كان العبء الأكبر فى تحمل مثل هذه المظالم المالية، قد وقع على كاهل كل من الفلاحين وصغار المُقطَّعين، فقد كان على الفلاحين وحدهم تحمل مزيد من الأعباء

المالية الأخرى، من قبيل رسوم مسح الأراضى الزراعية؛ لتحديد مساحة المزروع منها. ورسوم قدومية العمال والمباشرين، ومن برفقتهم من كبار موظفى دواوين الأمراء الذين باشروا إدارة الإقطاعات، وهى الرسوم التى زادت عن الحد أواخر عصر المماليك الجراكسة[٢٥٥]. وزاد الطين بلة أن العمال والمباشرين، الذين اضطلعوا بتقدير الخراج صاروا مسئولين بشكل رئيسى أمام أرباب الإقطاعات، وليس السلطة المركزية، مما فتح الباب على مصراعيه إلى المغالاة فى تقدير الخراج وتحصيله، إما لإرضاء سادتهم أو لابتزاز الفلاحين[٢٥٦].

يضاف إلى كل ذلك، ما كان يتعرض له الفلاحون من احتيال عند أداء الخراج، على يد صيارفة أرباب الإقطاعات ومباشريهم، الذين استغلوا فساد النقد[٢٥٧]، فى الاحتيال على الفلاحين لاستقطاع جزء من أموالهم، من خلال التلاعب بأوزان النقود، أو ادعاء أن بعضها مزيف[٢٥٨]. كما احتال بعض الكشاف ومباشرى أرباب الإقطاعات على الفلاحين، عن طريق تحصيل المبالغ المقررة على الفلاح، ثم إنكار تحصيلها، والعودة لمطالبته بسدادها مرة أخرى[٢٥٩].

ولا غرو إذن فى أن يجد الفلاح نفسه نزيلاً لأحد سجون القاهرة، لعجزه عن سداد المبالغ التى طُلبت منه[٢٦٠]. ونادراً ما التفت السلاطين إليهم، وأفرجوا عن بعضهم[٢٦١].

أضف إلى ذلك، ما كان يلحق بهؤلاء الفلاحين، وأصحاب البساتين، من أضرار مادية جسيمة، على يد بعض أرباب الدولة، من أمثال الزردكاشية، الذين وضعوا أيديهم غصبًا على أشجار البساتين والغيطان؛ لتدبير احتياجاتهم من الأخشاب اللازمة لتشييد السفن[٢٦٢]. هذا بالإضافة إلى قيام بعض المماليك بنهب القرى أثناء فترات الاضطراب والقلاقل، كما حدث فى سنة ٨٦٥هـ/١٤٦١م، إبان القلاقل، التى صاحبت اعتلاء السلطان خشقدم للحكم[٢٦٣]. كما تعرض كثير من الفلاحين، الذين قدموا إلى القاهرة لبيع ماشيتهم وأغنامهم للنهب على يد المماليك الجلبان، على نحو ما حدث فى ذى الحجة ٩١٨هـ/ فبراير ـ مارس ١٥١٣م[٢٦٤].

مخاطر العربان على النشاط الزراعى :

لقد نُكِبَ الريف وأهله بابتزازات العربان وفتنهم التى باتت تشكل إحدى أهم المشكلات المزمنة، التى واجهت السلطة المركزية فى القاهرة[٢٦٥]، وأسهمت فى الإسراع من وتيرة تدهور النشاط الزراعى بأسره، لما أسفرت عنه من خراب بعض القرى، وانكماش الرقعة الزراعية ببعضها الآخر[٢٦٦]؛ حيث كانت المناطق الريفية وهوامشها الصحراوية، هى المجال الطبيعى لحركة قبائل العربان على اختلافها[٢٦٧].

وقلل بعض الباحثين من حجم الأثر السلبى، الذى خلفته فتن العربان على النشاط الزراعى؛ بحجة أن العربان كانوا على مسرح الحوادث قبل ظهور الوهن على القطاع الزراعى[٢٦٨]. لكن فات هؤلاء أن ابتزازات العربان فى المناطق الريفية وفتنهم، كانت فى تزايد مستمر، خاصة فى الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك الجراكسة، نظراً لما عانت منه سلطنة المماليك من ضعف السلطة المركزية، واستحكام أزمتها المالية، والمخاطر الخارجية، التى حاقت بها. وقد انعكس هذا بدوره على تزايد ضغط العربان فى المناطق الريفية بصفة عامة، وهو أمر قد سلم به بعض مؤرخى هذه الفترة[٢٦٩]. ففى بعض الأحيان، أعاق العربان زراعة الأراضى المُعدة لذلك، على نحو ما حدث على سبيل المثال، فى ذى القعدة ٨٦٤هـ/ أغسطس – سبتمبر ١٤٦٠م، عندما تسببوا فى إعاقة " أهل الصعيد عن الزراعة "[٢٧٠]. وتكرر الأمر فى البحيرة، فى محرم ٨٧٣هـ/ يوليو – أغسطس ١٤٦٨م، مما تطلب سفر أحد الأمراء إليها، فى شهر ربيع الأول / سبتمبر – أكتوبر من نفس العام؛ لحماية فلاحيها من تسلط العربان، حتى يتمكنوا من زراعة الأرض التى تم ريها[٢٧١].

كما شكل العربان خطراً كبيراً على المرافق الحيوية بالنسبة للزراعة، سيما الجسور. فقد شاهدت سنوات مثل، ٨٧٤هـ/١٤٦٩م، و٩١٢هـ/١٥٠٦م، و٩١٩هـ/١٥١٣م، قيام بعض جماعات العربان بقطع عدد من الجسور، خاصة بالشرقية أثناء فترات الفيضان، مما كان يتسبب فى هبوط النيل سريعاً؛ نتيجة لإهدار

المياه في غير مستحقها[٢٧٢]. ناهيك عما تعرضت له الزراعة من أضرار بالغة، بسبب قيام العربان بنهب دواب الفلاحين وماشيتهم، والتى كانت بمثابة العمود الفقرى لزراعة الأرض. ففى شعبان ٩٠٤هـ/ مارس - إبريل ١٤٩٩م، قامت عربان هوارة[٢٧٣] بذبح ماشية الفلاحين ودوابهم بالصعيد ردا على القبض على أحد أمرائهم[٢٧٤]. وفى شعبان ٩٢٢هـ/ سبتمبر ١٥١٦م، قام بعض عربان الشرقية بنهب حيوانات الفلاحين، علاوة على ما يقرب من ٤٠٠ رأس من الأغنام للسلطان الغورى، ودواداره طومانباى. كما قاموا بنهب حيوانات الفلاحين بضواحى الشرقية بحيث " لم يبقوا لهم مواشى ولا بقراً ولا غنماً "[٢٧٥].

يضاف إلى ذلك، امتداد أيدى العربان بالنهب إلى غلال الفلاحين وتقاويهم. فعلى سبيل المثال، أشار ابن تغرى بردى، فى معرض تعليقه على حوادث سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧-١٤٦٨م، إلى جرأة العربان فى نهب غلال الفلاحين بالوجه البحرى[٢٧٦]. فقد شاهدت قرية قليب أبيار[٢٧٧]، قيام أحد العربان بالاستيلاء عنوة على محصول القمح الخاص بأحد فلاحيها، قبل أن يتمكن الأخير من أداء ما استحق عليه من خراج إلى صاحب الإقطاع. ويبدو أن مثل هذه الحوادث، كانت متكررة الوقوع؛ حيث ذكر ابن تغرى بردى أن هذا " نوع من أفعال العربان بالغربية والمنوفية، وقس على هذا مع قلة محصول الزرع بسائر الوجه البحرى "[٢٧٨].

وكيفما كان الأمر، فإن الأقاليم التى شاهدت استقراراً كثيفاً لبعض قبائل العربان، مثل الشرقية والبحيرة، كانت قراها من أكثر القرى التى منيت بشرورهم[٢٧٩]. وإن لم يعن ذلك أن قرى بعض أقاليم الوجه البحرى الأخرى، مثل قرى الغربية والمنوفية لم تتضرر منهم[٢٨٠]. فقد ذكر ابن تغرى بردى فى سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م، أن الغربية والمنوفية " وهما من أعمر بلاد مصر قد خرب أكثر قراها" بفعل تسلط العربان[٢٨١]. ولم يختلف الحال بالنسبة لكثير من قرى الصعيد أيضاً[٢٨٢].

وكانت محصلة ذلك أن استفحل خطر العربان على النشاط الزراعى بأسره، وآل أمر العديد من قرى الوجهين البحرى والقبلى إلى الخراب[٢٨٣]. فعلى سبيل المثال، أصبح الريف مرتعًا للعربان فى سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م، " وطال هذا الأمر بأرياف مصر حتى خرب أكثر قراها " على حد قول ابن تغرى بردى[٢٨٤].

بل لقد ذهب العربان إلى أبعد من ذلك، عندما امتنعوا، فى بعض الأحيان، عن أداء الخراج المستحق عليهم - عما تحت أيديهم من أراضٍ - للسلاطين وأرباب الإقطاعات، على نحو ما حدث بالصعيد، فى سنة ٨٧٤هـ/١٤٦٩م[٢٨٥]. كما هددوا بألا يمكنوا " أحداً من أرباب الدولة أن يأخذ خراجًا من بلاد الغربية " فى سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٨م[٢٨٦].

الأوبئة وأثرها فى تدهور النشاط الزراعى :

وإذا كان تمرد العربان، قد أسهم فى دفع الفلاحين إلى هجر قراهم، فقد كانت الأوبئة هى الأخرى عاملاً مؤثرًا فى استنزاف سكان الريف[٢٨٧]، بما حصدته من أرواح الفلاحين، الذين كان معظمهم وقوداً لها نتيجة لسوء التغذية[٢٨٨]. وبتوالى الأوبئة برزت ظاهرة التدهور السكانى بالريف، حيث أجمع الباحثون على أن منحنى عدد السكان فى مصر - بشكل عام - قد اتخذ شكلاً هابطًا منذ أواخر القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى، وإن تفاوت ذلك من فترة لأخرى[٢٨٩].

ورغم أن موت كثير من سكان الريف فى هذه الأوبئة قد رسخ الاعتقاد لدى الأسرة بأهمية الإنجاب، خاصة فى الريف[٢٩٠]، فإن ذلك لم ينجح فيما يبدو، فى ملء الفجوة بين أعداد الوفيات والمواليد، والتى ظلت فى صالح الأولى.

وإذا كان أيالون Ayalon، قد جذم بصعوبة الخروج بأعداد تقريبية لضحايا الأوبئة والطواعين بالقاهرة[٢٩١]، فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة بالنسبة لتحديد أعداد

الضحايا فى الريف، ومع ذلك يبدو أن آثار هذه الأوبئة على الريف كانت وخيمة. فقد ضرب مصر فى الفترة الأخيرة من عصر المماليك الجراكسة حوالى ثمانية أوبئة لم يسلم الريف منها(٢٩٢). ففى ربيع الأول ٨٥٨هـ/ مارس ١٤٥٤م، عانى الصعيد من انتشار الوباء " وفنى به خلائق كثيرون "(٢٩٣). وفى سنة ٨٦٤هـ/ ١٤٥٩-١٤٦٠م، حصد الوباء أعداداً غفيرة من أهالى الريف بالشرقية والغربية(٢٩٤)؛ لدرجة أنه صار " إذا وقع بقرية يفنى غالب من بها، ثم ينتقل إلى غيرها "(٢٩٥). وليس أدل على ذلك من أن المحلة الكبرى، كان يموت بها وحدها من جراء هذا الوباء، ما يزيد على ٢٥٠ شخصاً كل يوم، ثم زاد عدد الوفيات إلى ٣٠٠ شخص. ولم تكن المحلة الكبرى وحدها التى تعرضت لذلك، وإنما هناك العديد من القرى التى شاركتها نفس المصير(٢٩٦).

كذلك عانت البحيرة، وبعض قرى الغربية من تفشى الوباء، فى ربيع الآخر ٨٧٣هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٤٦٨م(٢٩٧)، ويبدو أنه قد تفاقم فى شهر رمضان بحيث إنه ضرب العديد من قرى الديار المصرية(٢٩٨). وعاد الوباء ليطل برأسه على الريف، فى سنة ٨٨١هـ/١٤٧٧م، عندما تفشى بالمحلة والقرى المحيطة بها(٢٩٩). كما تشير بعض الدلائل، إلى تفشيه بالشرقية والبحيرة، حيث تسبب فى وفاة كاشفيهما(٣٠٠). فى حين لم يسلم منه الصعيد؛ حيث " مات به من الخلق ما لا يُحصى عددهم "(٣٠١). وكادت العديد من القرى أن تخلو من ساكنيها(٣٠٢). وفى سنتى ٨٩٧هـ/١٤٩١م و٩١٢هـ/١٥٠٧م، تفشى الوباء بالصعيد مرة أخرى، فيما تعرضت الشرقية لوباء خفيف، فى سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م(٣٠٣).

ورغم ما تسببت فيه الأوبئة من استنزاف للأيدى العاملة بالزراعة، فإنه لم يكن السبب الوحيد لهذه الظاهرة(٣٠٤)؛ إذ زاد من وقعها تزايد ظاهرة هروب الفلاحين من قراهم(٣٠٥).

تدهور الإنتاج الزراعى :

لقد اتحدت العوامل السابقة لتجعل من الريف بيئة طاردة لسكانه وفلاحيه، خاصة أن الفلاح لم يكن مالكًا للأرض التى يزرعها، وإنما كان مجرد مستفيدٍ بجزء من إنتاج الأرض، أو مستأجرًا لها(٣٠٦). ومن ثم برزت ظاهرة هروب الفلاحين من القرى والنزوح إلى الحواضر والمدن الكبرى والانضمام إلى جمهور العاطلين(٣٠٧)، أو العمل ببعض الحرف الوضيعة، التى لا تحتاج إلى مهارات حرفية كالفعلاء(٣٠٨).

لقد أشار الأسدى فى خمسينيات القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، إلى استشراء ظاهرة هروب الفلاحين، الذين اصطلوا بنار المظالم، وألوان الابتزازات المالية، التى تعرضوا لها على أيدى أرباب الدولة والعربان؛ فأقلع كثير منهم عن العمل بحرفة الزراعة، وهربوا من قراهم إلى المدن(٣٠٩).

ويبدو أن ظاهرة هروب الفلاحين، كانت فى تصاعد مستمر؛ بفعل الأحوال المتردية فى الريف. ففى سنة ٩١٢هـ/١٥٠٧م، كان هناك الكثير من الفلاحين، الذين هربوا من الإقطاعات؛ لدرجة أن السلطان الغورى، أمر أرباب الإقطاعات، الذين خربت أراضيهم بتعميرها، والعناية بجسورها، وإعادة فلاحيها الهاربين(٣١٠). بيد أن مثل هذه الأوامر، لم تكن تلقى استجابة حقيقية من قبل الفلاحين(٣١١)، الذين واصلوا هروبهم من الأراضى الزراعية وهجروا الإقطاعات. ولا أدل على ذلك من أنه، فى ذى الحجة ٩٢٠هـ/ يناير ١٥١٥م، أرجع ابن إياس خراب العديد من الإقطاعات إلى "هجاج فلاحى المقطعين عن البلاد "(٣١٢). ومما يؤكد ذلك، ما نص عليه "قانون نامه مصر" الذى صدر فى سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م، من غض الطرف عن هؤلاء الفلاحين، الذين تسحبوا من القرى قبل دخول العثمانيين مصر، وتركهم بالمناطق، التى استوطنوها دون إكراههم على العودة إلى قراهم، التى كانوا بها قبل الفتح العثمانى(٣١٣).

وكانت محصلة ذلك، تراجع قوة العمل في القطاع الزراعي بالريف، نتيجة لاستنزاف الأيدي العاملة من خلال ظاهرتي الهروب[٣١٤]، والأوبئة التي حصدت بدورها العديد من أرواح الفلاحين[٣١٥]. وكان الفشل في الاحتفاظ بقوة عمل منتجة وفاعلة في النشاط الزراعي، أحد أهم الأسباب التي أدت في نهاية المطاف، إلى تدهور الزراعة وتراجع الإنتاج الزراعي[٣١٦].

ويرى بعض الباحثين، أن استنزاف الأيدي العاملة بالريف، سواء من خلال هجر القرى، أو بفعل الأوبئة والطواعين، قد أدى إلى خلق نوع من عدم التوازن بين المجتمعات الريفية المستقرة وقبائل العربان، خاصة في صعيد مصر، مما أسهم هو الآخر في تراجع الإنتاج الزراعي[٣١٧]. فعلاوة على هجر كثير من الفلاحين للأراضي الزراعية، كان العربان أقل عرضة للإصابة بالأوبئة، نظراً لأسلوب حياتهم البدائي، حيث كانوا يعيشون في ظروف أقل تكدساً وازدحاماً، كما أنهم كانوا يتبعون نمطًا فرديا في المعاملات الاقتصادية، ويعملون بشكل عرضي في النشاط الزراعي[٣١٨].

كذلك فقد كان تدهور نظام الري، وما نتج عنه من خراب العديد من الحياض الزراعية، قد أفرز مساحات كبيرة من الأراضي القاحلة، التي لم تعد مناسبة لزراعة الغلال[٣١٩]، والتي كان يطلق عليها الأراضي الخرس؛ نظراً لما استحكم فيها من موانع قبول الزرع من انتشار الحشائش والأعشاب[٣٢٠]. ومن ثمَّ أدى ذلك إلى انتشار المراعي، كما هو الحال في صعيد مصر[٣٢١].

وكان من نتيجة ذلك أن تراجع الإنتاج الزراعي. ويُعد كتاب " التحفة السنية " لابن الجيعان أهم المصادر، التي أبرزت الخطوط العريضة لهذا التراجع زمن سلاطين المماليك الجراكسة، من خلال رصده للمتغيرات، التي طرأت على عبرة[٣٢٢] القرى والبلاد بالديار المصرية، منذ عهد السلطان الأشرف شعبان، وتحديداً منذ شهر شوال سنة ٧٧٧هـ/ مارس ١٣٧٦م، حتى السنوات الأولى من عهد السلطان قايتباي[٣٢٣].

يضاف إلى ذلك، أن كتاب " التحفة السنية " يحتوى على إحصاء بأعداد القرى والبلاد المصرية. وباستثناء ابن الجيعان، فإن الإحصاء الآخر الذى وصلنا - وإن كان بشكل مُجمل - عن أعداد القرى المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، يرجع إلى ابن تغرى بردى، الذى أورد فى حوادث شهر جمادى الأولى سنة ٨٦٤هـ/ فبراير - مارس ١٤٦٠م، أن إجمالى عدد الكور[٣٢٤] المصرية، قد بلغ ٣٢٦٥ كورة[٣٢٥]. وبغض النظر عن الالتباس الواضح فى التمييز بين مصطلحى كورة وقرية لدى ابن تغرى بردى، فإنه لا يمكن أن يعول على هذا الإحصاء المُجمل[٣٢٦]، لعدة أسباب منها : أن ابن تغرى بردى نفسه قد ذكر فى حوادث شهرى رجب وشعبان من سنة ٨٣٧هـ/ فبراير - إبريل ١٤٣٤م، أن كُتَّاب ديوان الجيش قد قاموا بإحصاء القرى المصرية فوجدوها ٢١٧٠ قرية[٣٢٧]. وهو ما يعنى – إذا سلمنا بصحته – أن أعداد القرى المصرية العامرة، كانت فى تزايد، بيد أن ذلك يتناقض مع الشواهد والأدلة الدامغة، التى تشير إلى تردى النشاط الزراعى، وليس أدل على ذلك، من أن الأسدى قد أشار فى خمسينيات القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، إلى أن كور مصر، كانت فى الأصل ١٠٣ كورة، لكنها تقلصت فى زمنه إلى ٨٤ كورة[٣٢٨]. ووفقًا للأسدى تكون كور مصر، قد تراجعت بمقدار ١٩ كورة، أى بنسبة ١٨,٤٥٪ من إجمالى كور مصر.

كذلك فمن خلال إحصاء ابن الجيعان لقرى الديار المصرية تتبين أن عددها، قد بلغ حوالى ٢٢٩٢ قرية[٣٢٩]. كان من بينها حوالى ٤٨ قرية، قد تعرضت للخراب التام، أو كانت على شفا الخراب، ولا تدر سوى عبرة متدنية للغاية[٣٣٠]. ومن ثم يصبح إجمالى القرى العامرة، التى أوردها ابن الجيعان حوالى ٢٢٤٤ قرية، وهو ما لا يتفق والإحصاء المُجمل، الذى أورده ابن تغرى بردى فى سنتى ٨٣٧هـ/١٤٣٤م، و٨٦٤هـ/١٤٦٠م.

والواقع أن إحصاء ابن الجيعان لقرى مصر يكشف لنا عن نتيجة فى غاية الأهمية، ألا وهى أن عدد القرى المصرية التى تعرضت للخراب، أو أوشكت عليه لم يكن

كبيراً فى القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى إذ بلغ حوالى ٢,٠٩٪ من إجمالى أعداد القرى المصرية، ويجب ألا يحملنا ذلك على الاعتقاد بأن حجم التدهور فى القطاع الزراعى كان محدوداً. بل على العكس من ذلك، يمكننا أن نستنتج من خلال الإحصاء، الذى قدمه ابن الجيعان، مدى التدهور، الذى شاهدته الزراعة آنذاك من خلال إحصاء أعداد القرى، التى تراجعت عبرتها، أو بمعنى آخر تراجع إنتاجها الزراعى، والتى بلغت حوالى ٥٢٠ قرية، أى بنسبة ٢٣,٦٢٪ من إجمالى القرى العامرة فى مصر(٣٣١). وهو ما يعبر عن حقيقة مفادها، أن هناك عدداً كبيراً من القرى المصرية، قد تراجع إنتاجها الزراعى دون أن تتحول إلى قرى خراب بشكل كامل. ومع ذلك فالقرى التى تعرضت للخراب، وكذلك تلك التى تراجع إنتاجها الزراعى تشير إلى أن مساحة الأراضى الزراعية فى مصر، كانت فى تناقص مستمر(٣٣٢) بفعل العوامل السابق ذكرها(٣٣٣).

على أن المحك الرئيسى فى معرفة تدهور الإنتاج الزراعى من خلال كتاب " التحفة السنية " يكمن فى معرفة العبرة، التى كانت تقدر على أساس متوسط ما يدره الإقطاع من عائد سنوى، من خلال حساب أعلى عائد للإقطاع فى أنجب سنة، وأدناه فى أسوأ سنة والقسمة على اثنين(٣٣٤). حقيقة أنه فى الفترة الأخيرة من عصر المماليك، لم تعد العبرة تعبر بشكل دقيق عن العائد الحقيقى للإقطاع، وهو ما أشار إليه القلقشندى بقوله : " فربما كان متحصل مائة دينار فى إقطاع أكثر من متحصل مائتى دينار فأكثر فى إقطاع آخر "(٣٣٥). بيد أن ابن الجيعان أشار إلى أن العبرة صارت مؤشراً عاماً للتمييز بين عائدات الإقطاعات المختلفة، أو بمعنى آخر تمييز الإقطاعات على أساس قيمة العائد المادى، وهو ما يُفهم مما ذكره ابن الجيعان من أنه "لم يبق للعبرة عبرة، ولكن يستأنس بها الآن فى الجملة ". ومن ثم فهو يرى أن القرية التى عبرتها ١٠٠٠٠ دينار جيشى ليست مثل التى عبرتها ١٠٠٠ دينار جيشى(٣٣٦).

إن إحصاء ابن الجيعان لعبرة القرى والبلاد، وإن كان يفتقد إلى الدقة فى تحديد قيمة العبرة، فإنه يُعبر عن الاتجاه العام لتدهور الإنتاج الزراعى. وقد نتجت هذه الإشكالية الخاصة بتحديد قيمة دقيقة للعبرة، من صعوبة تحديد قيمة الدينار الجيشى[٣٣٧]، الذى كان يشكل وحدة قياس العبرة، والذى كان ديناراً وهميا استخدمه ديوان الجيش كأداة لحساب عبرة الإقطاعات والمفاضلة بينها[٣٣٨]. ويُعزى ذلك فيما يبدو، إلى التغيرات السريعة، التى كانت تطرأ عليه؛ بفعل المتغيرات الاقتصادية المتلاحقة، التى أفقدته ثباته من حيث القيمة[٣٣٩].

على أية حال، فإن ظاهرة التدهور فى القطاع الزراعى تتفق والمادة المستقاة من الملحق الثانى لهذه الدراسة[٣٤٠]، والتى تشير إلى تراجع عبرة كثير من أقاليم الديار المصرية. فرغم أن هناك بعض القرى، التى ارتفعت عبرتها؛ فإن عددها كان قليلاً للغاية، وذلك مقارنة بالقرى التى انخفضت عبرتها. فعدد القرى التى ارتفعت عبرتها بالوجه البحرى، لم تتجاوز ثمانى قرى، بنسبة ارتفاع بلغت حوالى ٢٣, ٠٪ من صافى ما أورده ابن الجيعان من عبرة الوجه البحرى. فى حين بلغ عدد القرى التى انخفضت عبرتها بالوجه البحرى ٣٦٧ قرية، بنسبة انخفاض بلغت حوالى ١٤,٠٢٪ من إجمالى ما أورده ابن الجيعان من عبرة الوجه البحرى، وهو الأمر الذى يبرهن على أن الوجه البحرى، كان يعانى من تدهور ملحوظ فى الإنتاج الزراعى[٣٤١].

وإذا انتقلنا إلى الوجه القبلى، فسنجد أن هناك ست قرى، قد ارتفعت عبرتها بنسبة حوالى ٥٢, ٠٪ من صافى ما أورده ابن الجيعان من عبرة الوجه القبلى، وهى نسبة ضئيلة للغاية عند مقارنتها بالقرى التى انخفضت عبرتها، والتى بلغت ١٦٣ قرية، تراجعت عبرتها بنسبة حوالى ١٤,٨١٪ من إجمالى ما أورده ابن الجيعان من عبرة الوجه القبلى[٣٤٢].

ومما تقدم، نجد أن الظاهرة، التى غلبت على معظم أقاليم الديار المصرية، كانت تدهور العبرة، ومن ثم تراجع الإنتاج الزراعى بشكل عام. فمن واقع إحصاء ابن

الجيعان، نجد أن عبرة الديار المصرية، قد بلغت حوالى ٩٥٢٠١١٤,٠٨ ديناراً جيشيا، لكنها تراجعت إلى حوالى ٨١٨٣٩٦١,٦٦ ديناراً جيشيا، أى بعجز قدره حوالى ١٣٣٦١٥٢,٤٢ ديناراً جيشيا، ومن ثَمَّ بلغت نسبة تراجع العبرة فى عموم الديار المصرية إلى حوالى ١٤,٠٤٪[٣٤٣].

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز فى عبرة القرى المصرية، والتى بلغت حوالى ١٤,٠٤٪، هى نسبة تقريبية، وذلك لأن ابن الجيعان أغفل ذكر عبرة ٢٩١ قرية، موزعة بين الوجهين البحرى والقبلى، بواقع ١٥٣ قرية للأول، و١٣٨ قرية للثانى[٣٤٤].

وإذا كان تدهور الإنتاج الزراعى سمة واضحة فى كتاب " التحفة السنية "، فإن هناك العديد من القرائن، التى تؤكد ذلك، ومن بينها الشكوى المتكررة، التى ضج بها أرباب الإقطاعات من آن لآخر، نتيجة لخراب الإقطاعات، وتراجع عائداتها، على نحو ما حدث فى سنوات ٨٧٣هـ/١٤٦٨م[٣٤٥]، و٨٧٧هـ/١٤٧٢-١٤٧٣م[٣٤٦]، و٨٧٩هـ/١٤٧٤م[٣٤٧]، و٩٠٨هـ/١٥٠٣م، و٩١٢هـ/١٥٠٧م، و٩١٨هـ/١٥١٢م، و٩١٩هـ/١٥١٣م[٣٤٨]. أضف إلى ذلك، أن الدولة لم تعد تهتم بإعادة مسح الأراضى الزراعية - فيما يعرف بالروك[٣٤٩] - على نطاق واسع لإجراء التعديلات اللازمة على خراج الأراضى وعبرة الإقطاعات، وهو ما كان يحدث فى فترات سابقة كل ثلاثين عامًا[٣٥٠]. وبدلاً من ذلك اكتفت بمسح بعض الأراضى، على نحو ما حدث بالصعيد، فى سنتى ٨٦٩هـ/١٤٦٤م، و٩٠٣هـ/١٤٩٨م[٣٥١].

ويبدو أن سلطنة المماليك، قد أهملت روك البلاد عمداً لئلا تضطر إلى تخفيض عبرة الإقطاعات على نطاق واسع، خاصة مع تزايد التدهور، الذى حل بالقطاع الزراعى. وبالتالى فقد ظلت العديد من القيم الاسمية لعبرة الإقطاعات أعلى من قيمة عائداتها الحقيقية.

وكان انخفاض إنتاج الحاصلات الزراعية، قد أصبح إحدى السمات البارزة فى مصر فى الفترة التى سبقت الفتح العثمانى، وهو ما يعبر عن تدهور الإنتاج الزراعى

برمته[٢٥٢]. فقد أشار ابن إياس إلى مدى تراجع خراج مصر، عند نهاية عصر سلاطين المماليك الجراكسة، والذى نتج بدوره من انكماش الرقعة الزراعية بشكل كبير[٢٥٣]. فتقلص الخراج، الذى كان يعادل ٩,٤٢٨,٢٨٩ ديناراً فى سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م، إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ دينار، علاوة على ٦٠٠٠٠٠ أردب من الغلال، عشية الفتح العثمانى لمصر[٢٥٤]. وقد قدر بعض الباحثين إجمالى خراج مصر فى هذه الحقبة بحوالى ١٨٠٠٠٠٠ دينار[٢٥٥]، وهو أمر يعكس مدى التراجع، الذى أصاب خراج مصر من جراء تدهور النشاط الزراعى.

***

هكذا عانت الزراعة فى مصر من تدهور كبير أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة؛ بفعل مجموعة من العوامل، التى يأتى على رأسها انهيار نظام الإقطاع الحربى، وتدهور نظام الرى، الذى أثر بالسلب على الاستفادة من مياه فيضان النيل، وانتشار المظالم المالية والحمايات التى ناء بها، كاهل الفلاحين وبعض أرباب الإقطاعات. وزاد الطين بلة ثورات العربان التى أضرت بالنشاط الزراعى، وكذلك سلسلة الأوبئة والطواعين التى حصدت الكثير من أرواح الفلاحين. وفى ظل هذا التدهور الذى شاهده النشاط الزراعى، فقد انصب اهتمام الدولة وأرباب الإقطاعات على ما يدره الإقطاع من موارد دون النظر إلى تحسين أحوال الأراضى الزراعية، والعناية بالمرافق الأساسية من جسور وسدود وقنوات. وكانت النتيجة الحتمية لذلك تراجعًا كبيرًا فى موارد السلطنة وأرباب الإقطاعات من القطاع الزراعى، مما أسهم فى تفاقم الأزمة المالية، وهو الأمر الذى ألقى بظلال قاتمة على كافة قطاعات الاقتصاد الأخرى.

الهوامش

(١) جمال حمدان : شخصية مصر " دراسة فى عبقرية المكان "، ج٣، ص١٤ .

(٢) ابن مماتى : كتاب قوانين الدواوين، ص٢٥٨-٢٧٦ .

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، ج٣، ص٣٠٧-٣٠٨ .

(٤) المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، ص١٠١-١٠٢ .

(٥) ابن إياس : نزهة الأمم فى العجائب والحكم، ص٢٤٥-٢٥٠ .

(٦) Rabie : "Some Technical Aspects of Agriculture in Medieval Egypt." The Islamic Middle East, 700 - 1900: Studies in Economic and Social History, ed. by A.L. Udovitch, p. 63.

(٧) جيرار : وصف مصر، ج١ (الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة)، ترجمة زهير الشايب، ص٢٢؛

Cooper : " Agriculture in Egypt, 640 - 1800 " Handbuch der Orientalistik, Abteilung I : Der nahe und mittlere Osten, Band VI : Geschichte der Islamichen Länder, Abschnitt 6: Wirtschaftsgeschichte des Vorderen Orients in Islamischer Zeit, Teil I, ed. By Bertold Spuler, p. 195.

(٨) البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٤٢، ١٥٥، ١٥٩ .

(٩) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور، ج٢، ص٢٥٢؛ عبدالباسط ابن خليل : نيل الأمل فى ذيل الدول، ج٢، ق٥، ص٤٥٦ .

(١٠) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، ج١٦، ص٢٢٨؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص٢٥٢ .

(١١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥١١-٥١٢، ٦٠٦؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢٣٣ .

(١٢) ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج٤، ص١٥٠، ١٩٨-١٩٩ .

(١٣) مخطوط مجهول المؤلف والعنوان، ومصنف تحت اسم : كتاب تاريخ، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٥٦٢١ تاريخ، ورقة ٥٧ ب.

(١٤) ابن إياس . بدائع الزهور، ج٤، ص٢١٧ .

(١٥) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٦٥، ٤١١ .

(١٦) المصدر السابق، ج٢، ق٨، ص١٤ .

(١٧) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٠٢ .

(١٨) حسنين ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، ص٢٦-٣٣؛ إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، ص٢٦٥ ؛

Rabie : The Financial System of Egypt A. H. 564 - 741 / A. D. 1169 - 1341, pp. 29 - 31.

(١٩) القلقشندى : المصدر السابق، ج١٣، ص١١٧؛ سعيد عاشور : " الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك. "، بحث منشور فى كتاب : بحوث ودراسات فى تاريخ العصور الوسطى، ص,١٤٣

(٢٠) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص,٤٥٥

(٢١) المصدر السابق، ج١٢، ص١١٥-١١٧؛ طرخان : النظم الإقطاعية، ص,٢٦٥

(٢٢) Cooper : Agriculture in Egypt, p. 203.

(٢٣) المقريزى : الخطط، ج١، ص٨٧-٩٠ ؛

Rabie : The Financial System of Egypt, pp. 53 ff; Levanoni : A Turning Point in Mamluk History The Third Reign of al-Nasir Muhammad Ibn Qalawun (1314 - 1341), pp. 53 ff.

(٢٤) المقريزى : الخطط، ج١، ص٨٩ ؛

Rabie : " The Size and Value of The Iqta in Egypt 564 - 741 A.H. / 1169 - 1341 A.D. " Studies in The Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day, ed. By M. A. Cook, P. 138.

(٢٥) انظر ملحق رقم (٢) ص ٣٠٩ – ٣١٢ .

(٢٦) وتوزيع هذه النواحى فى الأقاليم كان كالآتى : ضواحى القاهرة ٧ نواحٍ، القليوبية ٥ ، الشرقية ١٩، الدقهلية ٨، الغربية ٢٧، المنوفية ١٤، عمل أبيار وجزيرة بني نصر ٦، البحيرة ٣٧، فوه والمزاحميتين ٦، الإسكندرية ,٥ انظر : ابن الجيعان : كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، ص٥ وما بعدها.

(٢٧) وتوزيع هذه النواحى فى الأقاليم كان كالآتى : ضواحى القاهرة ناحية واحدة، القليوبية ٢، الشرقية ٨، الدقهلية ٢، الغربية ٧، المنوفية ٢، عمل أبيار وجزيرة بني نصر ٢، البحيرة ٨ . انظر : ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٥ وما بعدها.

(٢٨) انظر ملحق رقم (٢) ص ٣٠٩ – ٣١٢ .

(٢٩) وهى موزعة كالآتى : الأعمال الجيزية ٩١، الأطفيحية ٦، الفيومية ١٤، البهنساوية ٣٠، الأشمونين ١٩، المنفلوطية ٣، السيوطية ٤، الأخميمية ٤، القوصية ,٧ انظر. ابن الجيعان . التحفة السنية، ص١٣٨ وما بعدها.

(٣٠) المصدر السابق، ص١٣٨-١٤٧، ١٨٤ .

(٣١) وتوزيعها كالآتى : الأعمال الجيزية ٥، الأطفيحية واحدة، الفيومية ٢، البهنساوية ٦، الأشمونين ٢، القوصية ٢ . انظر : ابن الجيعان، التحفة السنية، ص١٣٨ وما بعدها.

(٣٢) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٧ .

(٣٣) وهى موزعة كالآتى : القليوبية ٥ نواحٍ، الشرقية ١٥، الدقهلية ٩، الغربية ٢٥، المنوفية ١١، على أبيار وجزيرة بنى نصر ٤، البحيرة ١٥، فوه والمزاحميتين ,١ انظر ابن الجيعان التحفة السنية، ص٨ وما بعدها.

(٣٤) وهى موزعة كالآتى : القليوبية ٢، الشرقية ١، الدقهلية ٣، الغربية ,٥ انظر ابن الجيعان التحفة السنية، ص٨ وما بعدها.

(٣٥) وهى موزعة كالآتى : الأعمال الجيزية ٤، الأطفيحية ٣، الفيومية ٩، البهنساوية ١٦، الأشمونين ٦، المنفلوطية ١، السيوطية ٧، الأخميمية ٤، القوصية ,١٦ انظر . ابن الجيعان . التحفة السنية، ص١٣٨ وما بعدها.

(٣٦) المصدر السابق، ص١٩٥ .

(٣٧) وهى موزعة كالآتى : البهنساوية ٦، الأشمونين ١، السيوطية ١، القوصية ,٢ انظر ابن الجيعان : التحفة السنية، ص١٥٩ وما بعدها.

(٣٨) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج١٠، ص٢٧٢-١٠٧٧/٢٧٤ .

(٣٩) الدوادار، هو الذى يحمل دواة السلطان أو الأمير. والدوادارية، وظيفة موضوعها نقل الرسائل والأمور عن السلطان، وعرض القصص والبريد، وأخذ الخط السلطانى على عامة المناشير، انظر : محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية فى العصر المملوكى، ص٧٧ .

(٤٠) ابن الجيعان : التحفة السنية، ص١٢، ٥٩، ٧٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥ .

(٤١) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع، ج٣، ص٣٦-١٥٢/٣٨ .

(٤٢) رأس نوبة النوب، هو الذى يتحدث على مماليك السلطان أو الأمير، وينفذ أوامره فيهم، وهو أعلاهم، انظر: محمد دهمان : المرجع السابق، ص٨١ .

(٤٣) ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٢٠، ٦٦، ٧٣، ٨١، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١١٧، ١١٩، ١٣١، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٧١، ١٨١، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢ .

(٤٤) فعلى سبيل المثال، كان إقطاع الأمير جانم السيفى تمرباى يشتمل على ست نواحٍ موزعة على ستة أقاليم بين الوجهين البحرى والقبلى، بينما كان إقطاع الأمير أبرك من أبرك يشتمل على ناحية واحدة بالأعمال البهنساوية، انظر : المصدر السابق، ص٩٥، ١٠٤، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٦ .

(٤٥) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٧ ؛

Rabie: The Size and Value, pp. 129 - 130.

(٤٦) أجناد الحلقة، هى إحدى فرق الجيش المملوكى، التى يرجع أصلها إلى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى. وقد تشكلت فى معظمها من أولاد السلاطين والأمراء، الذين عرفوا بأولاد الناس، ويبدو أن تسمية هذه الفرقة بأجناد الحلقة، قد نشأ من التفافهم حول السلاطين للقيام بحمايتهم، وإن كان هناك اعتقاد آخر بأن هذا المسمى قد اشتق من أسلوب هذه الفرقة فى القتال؛ إذ كانت تقاتل العدو فى شكل حلقة تحيط به، انظر :

Ayalon : " Studies on the Structure of the Mamluk Army-II. " BSOAS, vols. XV-XVI (1953 - 1954), pp. 448 ff.

(٤٧) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٨؛

Rabie : The Size and Value, p. 130.

(٤٨) إبراهيم على طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢-١٥١٧م)، ص٢٣٨ .

(٤٩) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٢٥-١٢٦ .

(٥٠) Poliak : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and Lebanon, 1250 - 1900, p. 71.

(٥١) البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٨١ .

(٥٢) Poliak : Feudalism, P. 71.

(٥٣) إبراهيم طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ص٢٣٨ .

(٥٤) البلاطنسى : تحريرالمقال فيما يحل ويحرم من بيت المال، ص١٠٧ .

(٥٥) لمزيد من التفاصيل عن بيع الإقطاعات ومقايضتها، انظر : المقريزى : الخطط، ج٢، ص٢١٨؛ عبدالمنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر، ج١، ص٧٠؛ محمود إسماعيل :

" الإقطاع فى العالم الإسلامى (من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجرى) بين الجدل النظرى والواقع التاريخى. "، حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت،١١(١٩٩٠م)، ص٥٦-٥٨ .

(٥٦) المقريزى : الخطط، ج٢، ص٢١٨ .

(٥٧) كانت الرزق، عبارة عن أراض زراعية منحها السلاطين بمقتضى حجج شرعية على سبيل الإحسان والإنعام إلى بعض الفئات مع إعفائها من الضرائب، ومنها الرزق الإحباسية المرصودة على الجوامع، وما إلى ذلك من وجوه البر، وهى مؤبدة. وهناك رزق أخرى مؤقتة، أى أنها تنحل بانقراض المستحقين وتعود إلى الديوان الذى خرجت منه، سواء بيت المال، أو ديوان الخاص. يضاف إلى ذلك الرزق الجيشية، والتى كانت تخرج من ديوان الجيش لإعالة بعض الأمراء الذين أقعدهم المرض أو كبر السن، أو لإعالة أولادهم وأراملهم، عن ذلك انظر : محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، ص١٠٨-١١٠ .

(٥٨) انظر ترجمته فى السخاوى الضوء اللامع، ج٣، ص٦٤-٦٥/٢٥٨

(٥٩) الزردكاش، هو المسئول عن صنع السلاح وصيانته، انظر محمد دهمان : المرجع السابق، ص٨٦ .

(٦٠) السخاوى الضوء اللامع، ج٣، ص٦٤ .

(٦١) المقصود بالبذل، هو الرشوة وقد شاع استخدام هذا اللفظ فى المصادر المملوكية، خاصة زمن سلاطين المماليك الجراكسة عندما انتشرت الرشوة فى ولاية الوظائف. لمزيد من التفاصيل عن ذلك، انظر أحمد عبدالرازق البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، ص١١ .

(٦٢) أحمد عبدالرازق · البذل والبرطلة، ص٥٣ .

(٦٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٤٠-٣٤١ .

(٦٤) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٦٥) عن ذلك انظر . عبدالباسط بن خليل · الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم، مخطوط مصور من أربعة أجزاء بدار الكتب، رقم ٢٤٠٣ تاريخ تيمور، ج٢، ورقة ٤٣-٤٤؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٥٨-٢٥٩، ٢٨١؛ حوادث الدهور، ج٢، ص١٧٨؛ ج٣، ص٦٢٠؛ ابن الشحنة . البدر الزاهر فى نصرة الملك الناصر " محمد بن قايتباى "، ص٥١؛ ابن إياس . بدائع الزهور، ج٣، ص٣٣٥ .

(٦٦) أولاد الناس، هم أبناء السلاطين والأمراء، الذين ولدوا أحراراً ولم يمسهم الرق، انظر· محمد دهمان . المرجع السابق، ص٢٦ .

(٦٧) الجلبان أو الأجلاب، هو لفظ أطلق فى عصر الجراكسة على المماليك، الذين يجلبهم كل سلطان جديد. وقد استشرى فسادهم، بسبب أن هؤلاء الجلبان كان يجلبون وهم فى سن البلوغ، فصاروا مصدر شغب وفوضى لسلطنة المماليك، خاصة على مدار الفترة الأخيرة من عمرها، انظر : إبراهيم طرخان: مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ص٣٢ .

(٦٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٣٦ .

(٦٩) المصدر السابق، ج٤، ص٣٢١-٣٢٢ .

(٧٠) ابن تغرى بردى . حوادث الدهور، ج٢، ص١٧٨ .

(٧١) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٧، ٢٤٢، ٣٥٨ .

(٧٢) عن ذلك انظر الفصل الخامس، ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٧٣) الأسدى : المصدر السابق، ص٨١-٨٣ .

(٧٤) المصدر السابق، ص٩٢ .

(٧٥) Rabie : Some Technical Aspects of Agriculture, p. 60.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل عن نظام رى الحياض، انظر : رشدى سعيد : نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، ج٣، ص٢٠٥؛ سامى نوار : المنشآت المائية بمصر منذ الفتح الإسلامى وحتى نهاية العصر المملوكى " دراسة أثرية معمارية "، ص١٧٨-١٨٠ .

(٧٧) عبدالعال عبدالمنعم الشامى : " نظم الرى والزراعة فى مصر فى الكتابات العربية "، بحث منشور ضمن أبحاث الندوة العالمية الثالثة لتاريخ العلوم عند العرب، الكويت، من ١٠-١٤ ديسمبر ١٩٨٣، تحت عنوان : إسهامات العرب فى علم الفلاحة، ص٣١٤ .

(٧٨) ابن مماتى : المصدر السابق، ص٣٤٢-٣٤٣ .

(٧٩) النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب، ج٨، ص٢٤٦ .

(٨٠) Cooper : AgricIture in Egypt, pp.197 - 198.

(٨١) لمزيد من التفاصيل عن الجسور وأنواعها، انظر : ابن مماتى : المصدر السابق، ص٢٣٢-٢٣٣؛ القلقشندى : المصدر السابق، ج٨، ص٤٤٨-٤٥٠؛ المقريزى : الخطط، ج١، ص١٠٠ .

(٨٢) Cooper : Agriculture in Egypt, p. 200.

(٨٣) أحمد عبدالكريم سليمان : " الحياة الزراعية فى مصر فى العصر المملوكى "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٢م، ص٢٠ .

(٨٤) Cooper : Agriculture in Egypt, p. 197.

(٨٥) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص ٤٤٨ .

(٨٦) لمزيد من التفاصيل عن الحمايات، انظر ما يلى ص ٤٥ - ٤٨ .

(٨٧) الأسدى : المصدر السابق، ص٣٢٥؛ عبدالعال الشامى : نظم الرى والزراعة، ص٣٢٥ .

(٨٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٥٨ .

(٨٩) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٤٩ .

(٩٠) يُقصد بهؤلاء أمراء المئين مقدمى الألوف. وكان بخدمة كل أمير منهم ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ مملوكًا. وقد أطلق عليهم مقدمى الألوف، نظرًا لأن كل أمير منهم كان يقود ألفًا من أجناد الحلقة فى المعارك، وقد تراوحت أعدادهم أواخر عصر المماليك الجراكسة ما بين ١١ إلى ٢٧ أميرًا، انظر :

Ayalon : Studies on the Structure of the Mamluk Army - II, pp. 467 - 469.

(٩١) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص١٢٩ .

(٩٢) المقريزى : الخطط، ج١، ص١٠٠ .

(٩٣) الأسدى : المصدر السابق، ص٩٢ .

(٩٤) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٧٤ . ولمزيد من التفاصيل عن ديوان المفرد، انظر الفصل الخامس ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٩٥) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٧٤-٤٧٥؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٥٢ .

(٩٦) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر : مجدى عبدالرشيد بحر : القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، ص٤٠-٤١ .

(٩٧) قانون نامه مصر " الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر "، ص٢٩ وما بعدها.

وكان المقريزى قد أشار فى سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، إلى أن كشف الجسور قد أضيف إلى ولاة الأقاليم. انظر : المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٢، ق٢، ص٨٠٦ .

(٩٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٦٩١؛ الأسدى : المصدر السابق، ص٩٥ .

(٩٩) المقريزى : السلوك، ج٢، ص٨١١ .

(١٠٠) عن فساد الولاة أو الكُشاف، انظر : ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص١٦٦؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٦٧؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٧٥، ٢١٥ .

(١٠١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٥٢٧ .

(١٠٢) عن بعض الحالات التى كلف فيها السلاطين بعض الأمراء بكشف جسور الأقاليم، انظر : عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ٨، ١٣-١٤، ١٥١؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص١٩٥، ١٩٦، ٤٨٣، ج٣، ص٥٠٩، ٥٣١، ٥٥٣، ٦٩٤، ٧١٣؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٤٥؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٨٦-٣٩١؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٣٦، ج٤، ص٣٣٣ .

(١٠٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩٤-٦٩٥؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٤، ق٦، ص٣٥٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٥، ٣٧٤ .

(١٠٤) تجدر الإشارة إلى أنه قد تم حفر خليج أبى المنجا على يد الأفضل شاهنشاه وزير الخليفة الفاطمى المستعلى بالله. وقد تعاظمت أهميته أواخر عصر المماليك الجراكسة؛ حيث كان من أجل مفترعات النيل. ويبدأ هذا الخليج من قناطر أبى المنجا، ثم يجتاز إقليمى القليوبية والشرقية إلى أن يصب فى البحر المتوسط عبر بلدة الطينة. انظر : ابن مماتى : المصدر السابق، ص٢٠٦؛ عبدالعال الشامى : نظم الرى والزراعة، ص٣٣٧ وما بعدها.

(١٠٥) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٥، ص٤٤٧ .

(١٠٦) ابن تغرى بردى، حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢ .

(١٠٧) كان السلطان الناصر محمد بن قلاوون، قد أنشأ جسرًا بشيبين القصر فى سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦-١٣٣٧م، امتد بين بنها العسل (على فرع دمياط)، وبلدة شيبين القصر لرى عدة بلاد، كانت أراضيها مرتفعة نسبيا لا تصلها المياه فى السنوات التى لا يكون فيها فيضان النيل عاليًا بالقدر، الذى يغمر مثل هذه الأراضى، انظر: عبدالعال الشامى : نظم الرى والزراعة، ص٢٢٠-٢٢١ .

(١٠٨) شيبين القصر . هى قاعدة مركز شبين القناطر بالأعمال القليوبية، انظر : محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ق٢، ج١، ص٣٥-٣٦ .

(١٠٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢ .

(١١٠) هو زين الدين يحيى بن عبدالرزاق، المعروف بزين الدين الإستادار، انظر ترجمته فى : ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٧٤ .

(١١١) الإستادار بكسر الهمزة، هو لقب يطلق على من يتولى قبض المال السلطانى، وصرفه بأوامر من السلطان، انظر : محمد دهمان : المرجع السابق، ص١٥ .

(١١٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٥، ص٤٤٨ .

(١١٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢ .

(١١٤) البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص٨٥ .

(١١٥) عن الحوادث المتكررة لتقطع الجسور، انظر، مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٦٦ أ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢٠٣، ٢٠٥، ٣٣٤؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٨، ٢١٠، ٣١٩؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٥٩، ٢٩١، ٣٢٩، ٤٨٢، ج٥، ص١٣، ٣٩، ٤٨-٤٩؛ نبذ من نشق الأزهار فى عجايب الأقطار، ص١٠٨، ١١٦-١١٧ .

(١١٦) المنزلة من أعمال الدقهلية، وهى تقع فى نهاية البحر الصغير من جهة بحيرة المنزلة، انظر : محمد رمزى : المرجع السابق، ج١، ق٢، ص٢٠٣ .

(١١٧) البحر الصغير، هى التسمية التى أطلقت على خليج تنيس أواخر عصر المماليك، وكان هذا الخليج دائم الجريان على مدار السنة؛ وبالتالى قامت الزراعات الصيفية من حوله، وترجع أهميته إلى أنه كان يروى أراضى الدقهلية والمرتاحية، وقد أطلق عليه عدة تسميات إبان الحقبة الإسلامية، منها خليج دقهلية، ونهر دقهلية، وخليج أشموم، ونهر أشموم، وبحر المنزلة، انظر : النابلسى : كتاب لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية، ص٥٦؛ عبدالعال الشامى : نظم الرى والزراعة، ص٣٤١-٣٤٢ .

(١١٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٥١ .

(١١٩) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩١ .

(١٢٠) أنشأ هذا الجسر السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى سنة ٧١٣هـ/١٣١٣-١٣١٤م، ويمتد من بلدة أم دينار فى شمال الجيزة إلى فرع رشيد فى نهاية السهل الفيضى، وبالتالى فقد ساق الماء إلى الأراضى الزراعية فى الجيزة، انظر . المقريزى · السلوك، ج٢، ص١٣٠، ٥٤١؛ عبدالعال الشامى نظم الرى والزراعة، ص٣٢٠ .

(١٢١) ابن إياس · بدائع الزهور، ج٤، ص٣٢٩ .

(١٢٢) سنيت قرية من أعمال الشرقية، واسمها الحالى إسنيت، كانت تابعة لمركز ميت غمر، ثم أصبحت ضمن مركز بنها، انظر . محمد رمزى . المرجع السابق، ق٢، ج١، ص١٩ .

(١٢٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٩٦ .

(١٢٤) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(١٢٥) المصدر السابق، ج٤، ص٣٢٤-٣٢٥ .

(١٢٦) المصدر السابق، ج٤، ص٣٨٢ .

(١٢٧) المنوفى الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٤٢٩ جغرافية، ورقة ٣٢ .

(١٢٨) عن جولات السلطان قايتباى لكشف بعض الجسور، انظر · عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، رقة ٩٧؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٧٠٩؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٧٤-٤٧٥، ١٩٧؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٠٢، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٨٤، ج٢، ق٨، ص١٣، ١٩٤؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٤٢، ٤٢٤ .

(١٢٩) عن جولات السلطان الغورى لكشف بعض الجسور، انظر : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٩١، ٢٩٣، ٣٥٦، ج٥، ص١٩ .

(١٣٠) انظر ملحق رقم (١) ص ٢٠١ - ٢٠٣ ؛ وانظر أيضًا : رشدى سعيد : المرجع السابق، ج٢، ص١٨٩ .

(١٣١) اعتمد Borsch فى استخلاص هذه الفرضية على بعض البيانات التى قدمها ويلكوكس Willcocks، أحد مهندسى الرى، الذين قاموا بدراسة نظم الرى بالصعيد أواخر القرن التاسع عشر الميلادى، ولمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر :

Borsch : " Nile Floods and The Irrigation System in Fifteenth - Century Egypt. "

M S R, vol. IV (2000), pp. 131 ff.

(١٣٢) كان معدل الفيضان اللازم لرى الأراضى المصرية خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة هى ١٦ ذراعًا. وكان ذلك المعدل كافيًا فى القرن الرابع الهجرى، وإن كان تمام رى كافة هذه الأراضى يتم مع بلوغ الفيضان ١٧ ذراعًا، وتطور الأمر فى القرن السادس الهجرى، بحيث كانت أتم معدلات الفيضان هى ١٨ ذراعًا. لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر : المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج١،

ص١٤٣؛ المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص٢٠٦؛ البغدادي: كتاب الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، ص٤٤ .

(١٣٣) المقريزى : الخطط، ج١، ص٦٠ .

وتجدر الإشارة إلى أن ابن إياس قد نقل هذه العبارة عن المقريزى فى كتابه : نشق الأزهار، ص٤٣؛ نزهة الأمم، ص٨٩ .

(١٣٤) المحلى : مبدأ النيل على التحرير، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٢٩ بلدان تيمور، ورقة ٢٤؛ ابن إياس : نزهة الأمم، ص٨٨ .

(١٣٥) ابن إياس : نشق الأزهار، ص٤٢ .

(١٣٦) المنوفى : المصدر السابق، ورقة ٣٣ .

(١٣٧) محمد حمدى المناوى : نهر النيل فى المكتبة العربية، ص١٦٨ .

(١٣٨) المنوفى : المصدر السابق، ورقة ٣٢؛ القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٣٠٠؛ المناوى : المرجع السابق، ص١٦٧-١٦٨ .

(١٣٩) عن ارتفاع قاع النيل والسهل الفيضى وعلاقته بتعديل تدريج مقياس النيل بالروضة انظر، رشدى سعيد: المرجع السابق، ج٢، ص١٧٧ .

(١٤٠) انظر ملحق رقم (١) ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

(١٤١) الملحق السابق.

(١٤٢) الملحق السابق.

(١٤٣) الملحق السابق.

(١٤٤) الملحق السابق.

(١٤٥) الملحق السابق.

(١٤٦) البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٣٦٧ .

(١٤٧) انظر ملحق رقم (١)، ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

(١٤٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٣٧، ٢٤١، ٢٩٦ .

(١٤٩) انظر ملحق رقم (١) ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

(١٥٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص١٣٤؛ نشق الأزهار، ص١٠٧-١٠٨ .

(١٥١) انظر ملحق رقم (١) ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

(١٥٢) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٦٠، ١٧٢ .

(١٥٣) انظر ملحق رقم (١) ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

(١٥٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٤٧٣ .

(١٥٥) المصدر السابق، ج٤، ص٤٧٨ .

(١٥٦) انظر ما سبق ص ٢٩ وما بعدها .

(١٥٧) انظر ما سبق ص ٣٣ .

(١٥٨) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٥، ص٤٤٨؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣٠ .

(١٥٩) انظر ملحق رقم (١) ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(١٦٠) الملحق السابق.

(١٦١) انظر ما سبق ؛ وانظر أيضًا ملحق رقم (١) ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(١٦٢) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٦٦ أ.

(١٦٣) المصدر السابق، ورقة ٦٦ ب.

(١٦٤) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣٨٠؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٢٠٩، ٢١١.

(١٦٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٣٦٩-٣٧٠؛ ج٤، ص٥٩، ٩٩، ١٩٣ .

(١٦٦) انظر الفصل الثالث، ص ١٣٤ وما بعدها .

(١٦٧) البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٥٧، ٢٢٩ .

(١٦٨) الحجازى : نيل الرائد فى النيل الزائد، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٨٨ بلدان تيمور، ورقة ١٦٤ ب؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص١٤٥ .

(١٦٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٤٣١ .

(١٧٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٣٩٤؛ نشق الأزهار، ص١٠٤ .

(١٧١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٤٣١ .

(١٧٢) انظر ملحق (١) ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(١٧٣) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٣، ورقة ٦٤، ٩٨؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥٢٢، ٥٢٢؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٤٤٠، ٤٤٩ .

(١٧٤) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٣٠؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١١٧ .

(١٧٥) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢١١ .

(١٧٦) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦ .

(١٧٧) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ١٤٢ أ ؛ عبدالباسط بن خليل :نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٠١-١٠٢؛

ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٩٧ .

(١٧٨) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٤٢٠ .

(١٧٩) المصدر السابق، ج٢، ق٨، ص٧١؛ ابن إياس · بدائع الزهور، ج٣، ص٢٤١ .

(١٨٠) ابن إياس : نشق الأزهار، ص١١١ .

(١٨١) ابن إياس . بدائع الزهور، ج٣، ص٣٠٤ .

(١٨٢) المصدر السابق، ج٤، ص٦٦ .

(١٨٣) المقريزى · الخطط، ج١، ص٦٠؛

Rabie : The Financial System of Egypt, p. 73.

(١٨٤) لمزيد من التفاصيل عن الخراج بنوعيه، خراج الزراعة وخراج الراتب، وطرق تقديرهما وجبايتهما فى العصر المملوكى، انظر : النويرى : المصدر السابق، ج٨، ص٢٤٥-٢٥٥؛ القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٢-٤٥٨؛

Rabie : The Financial System of Egypt, pp. 73 ff.

(١٨٥) Humphreys : Islamic History " A Frame work Inquiry ", pp.179 - 180; Shoshan: " Money, Prices and Pouplation in Mamluk Egypt, 1382 - 1517. ", Ph. D dissertation, pp. 228 - 229.

(١٨٦) المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص٦٣ .

(١٨٧) الأسدى : المصدر السابق، ص٩٤-٩٥ .

(١٨٨) السرحة، هى خروج السلطان أو الأمير إلى الأماكن التى يتوافر فيها من المراعى الطبيعية ما يكفى للخيول، التى تمثل عماد الأنشطة الخاصة بالترويح والصيد والفروسية، التى درج السلاطين والأمراء على ممارستها، انظر : عبدالعال الشامى : السرحات السلطانية، ص٢٢-٢٣ .

(١٨٩) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع، ج١، ص٢٤٦ .

(١٩٠) البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص١٨٦ .

(١٩١) التقادم نوعان، فمنها ما هو فى حكم المقررات السنوية التى يؤديها أرباب الإقطاعات للسلاطين، وتسجل فى ديوان الجيش، ومنها التقادم الطارئة، التى تقدم للسلاطين والأمراء فى المناسبات المختلفة من قبل أرباب الدولة، فإذا خرج السلطان فى رحلة صيد أو ما شابه ذلك التزم كثير من هؤلاء الذين يمر عليهم فى رحلته بتقديم التقادم، فى صورة هدايا من خيول وأقمشة وغيرها، انظر : إبراهيم طرخان : النظم الإقطاعية، ص٢٠٢ .

(١٩٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦ ص١٥٥؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص١٨٦، ٢٩٤ .

(١٩٣) المتدركون، هم مستأجرى أراضى الإقطاعات الذين كانوا يؤدون إيجارها إلى أرباب هذه الإقطاعات

الأصليين، انظر . خليل بن شاهين · المصدر السابق، ص١٣٠

(١٩٤) عبدالباسط بن خليل الروض الباسم، ج٤، ورقة ٩٨-٩٩؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٧١٠-٧١٢، ابن الصيرفي، المصدر السابق، ص٧١-٧٢، ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣ .

(١٩٥) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٧١١ .

(١٩٦) عبدالباسط بن خليل . الروض الباسم، ج٤، ورقة ٩٩ .

(١٩٧) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٥٢ .

(١٩٨) المصدر السابق · ج٤، ص٢٩٣-٢٩٤ .

(١٩٩) المصدر السابق، ج٤، ص٣٥٤ .

(٢٠٠) المصدر السابق، ج٤، ص٤٢٥ .

(٢٠١) عن تزايد النفقات الحربية لسلطنة المماليك انظر، الفصل الخامس ص ٢٤٤ وما بعدها .

(٢٠٢) عبدالباسط بن خليل. نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص١١٥، ١٧٤؛ ابن إياس· بدائع الزهور، ج٣، ص٢٥٣، ٢٦٩ .

(٢٠٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٤ .

(٢٠٤) المصدر السابق، ج٤، ص٤٨-٤٩ .

(٢٠٥) المصدر السابق، ج٥، ص٢٢، ٣١ .

(٢٠٦) المصدر السابق، ج٥، ص٣١-٣٢ .

(٢٠٧) المصدر السابق، ج٤، ص٢٤؛ ج٥، ص٣١-٣٢ .

(٢٠٨) المصدر السابق، ج٣، ص٣٧؛ ج٤، ص٢٦١-٢٦٢، ٢٩٨، ٣٧١-٣٧٢، ٣٨٨؛ جارسان· ازدهار وانهيار حاضرة مصرية : قوص، ص٢٢٨؛

Ayalon ; Studies on the Structure of the Mamluk Army - III, pp. 62 - 63.

(٢٠٩) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ١٠٤ أ.

(٢١٠) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٥؛ ابن الصيرفي : المصدر السابق، ص١٦١، ١٨٦؛ السخاوى : " الذيل التام على دول الإسلام "، تحقيق أحمد عبدالله الحسو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ١٩٦٨م، ص٨٨ .

(٢١١) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٢ .

(٢١٢) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع، ج٢، ص١٠٠٢/٣١٥ .

(٢١٣) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣٥٨، ج٢، ق٨، ص١٩٠ .

(٢١٤) انظر ترجمته فى : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص١٧٦-١٧٧ .

(٢١٥) المصدر السابق، ج٤، ص١٦٠، ٢٩٨، ٣٢٧ .

(٢١٦) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩١؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٩٠ .

ولمزيد من التفاصيل عن ولاية الوظائف بالبذل، انظر : أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة، ص٤١ وما بعدها.

(٢١٧) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٦؛ المقريزى : إغاثة الأمة، ص٦٢؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٩٠؛ حامد زيان : الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر عصر سلاطين المماليك، ص١٦-١٧ .

(٢١٨) السيد الباز العرينى : المماليك، ص٢٠٠؛

Poliak : Feudalism in Egypt, p. 73.

(٢١٩) قانون نامه مصر، ص٣٢-٣٣، ٣٨-٣٩؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٦٢ .

(٢٢٠) قانون نامه مصر، ص٣١-٣٢، ٣٨، ٣٩ .

(٢٢١) الوثيقة السابقة ونفس الصفحات؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣٥٧ .

(٢٢٢) عن ذلك انظر، مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ١١٧ أ ؛ البقاعى : المصدر السابق، ق١، ص٣٦٠؛ السخاوى : الضوء اللامع، ج٣، ص٦٥؛ ج٥، ص٧٥؛ ص٢٠٧؛ الذيل التام، ص١٢٢، ٤٣٦ .

(٢٢٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٣٣١ .

(٢٢٤) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٢٢٥) المصدر السابق، ج٥، ص٢٢ .

(٢٢٦) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٤؛ المقريزى : إغاثة الأمة، ص٦٥؛ السلوك، ج٤، ق١، ص٢٧-٢٨ .

(٢٢٧) المقريزى : إغاثة الأمة، ص٦٥ .

(٢٢٨) تجدر الإشارة إلى أن الحمايات شملت الأملاك والبضائع والطواحين والمراكب وغيرها، انظر : الأسدى: المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٧ .

(٢٢٩) الأسدى : المصدر السابق، ص٩٥-٩٦، ١٣٥-١٣٦ .

(٢٣٠) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٤٩٠؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٦٢ .

(٢٣١) الأسدى : المصدر السابق، ص٩٦ .

(٢٣٢) خليل بن شاهين : المصدر السابق، ص٩٧، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٠؛ ابن تغرى بردى : حوادث

الدهور، ج٢، ص٣١٨ ؛

Poliak; Feudalism in Egypt, pp. 24 - 25.

(٢٣٣) المقريزى : الخطط، ج١، ص١١١ .

(٢٣٤) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٦٠ .

(٢٣٥) الأسدى : المصدر السابق، ص٩٦، ١٣٥ .

(٢٣٦) البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٨٥ .

(٢٣٧) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٢٣٨) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ١٢؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة،ج١٦، ص٢٢٥ .

(٢٣٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٢٥ .

(٢٤٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٦٢-٢٦٣، ٣٩٠ .

(٢٤١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٦٢ .

(٢٤٢) المصدر السابق، ج٤، ص٤٩٠ .

(٢٤٣) أمير طبلخاناه، هو أمير أربعين، حيث كان بخدمته ٤٠ مملوكًا، وفي بعض الأحيان ٧٠ أو ٨٠ مملوكًا. وقد سمى بطبلخاناه؛ نظرًا لأنه كانت تدق على بابه بعض أنواع الطبول والموسيقات العسكرية، انظر:

Ayalon : Studies on the Structure of the Mamluk Army - II, pp. 469 - 470.

(٢٤٤) أمير عشرة، هو الأمير، الذى كان بخدمته عشرة مماليك فى الغالب، انظر :

Ayalon : Studies on the Structure of the Mamluk Army - II, pp. 470.

(٢٤٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٤٩٠ .

(٢٤٦) المصدر السابق، ج٤، ص٣٨٠، ٣٩٠-٣٩١ .

(٢٤٧) المصدر السابق، ج٤، ص٤٨٥ .

(٢٤٨) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٢٤٩) الأسدى : المصدر السابق، ص١٣٦ .

(٢٥٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٩٠ .

(٢٥١) نقلاً عن: عبدالعال الشامى : *نظم الرى والزراعة*، ص٣٢٥ .

(٢٥٢) قانون نامه مصر، ص٣٢-٣٣ .

(٢٥٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٩١، ٣٢٩ .

(٢٥٤) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩١، ٣٣٣ .

(٢٥٥) قانون نامه مصر، ص٦٢-٦٤، ٨١ .

(٢٥٦) Frantz-Murphy: The Agrarain Administration of Egypt From The Arabs to the Ottomans, pp. 73 - 85.

(٢٥٧) عن فساد النقد انظر، الفصل الرابع ص ١٩٩ وما بعدها .

(٢٥٨) الأسدى . المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣ .

(٢٥٩) قانون نامه مصر، ص٤٥-٤٦؛ أحمد عبدالكريم · المرجع السابق، ص٤٢ .

(٢٦٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٣٠٢-٣٠٣، ٤٨٤؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٧٥، ٨٦، ١١٥، ١٢٥، ١٤٢ .

(٢٦١) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢٦٣؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣١٧-٣١٨، ٣٢٧، ج٥، ص٨٠ .

(٢٦٢) انظر، الفصل الثانى ص ٩٦ .

(٢٦٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٠٣ .

(٢٦٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٩٥ .

(٢٦٥) Ayalon : " The Auxiliary Forces of the Mamluk Sultanate. " in his : Islam and The Abode of war Military Slaves and Islamic Adversaries, p. 29.

(٢٦٦) Lapidus : Muslim Cities in the Later Middle Ages, p. 39; Ayalon : " Some Remarks on the Economic Decline of the Mamluk Sultanate." in his : Islam and The Abode of war Military Slaves and Islamic Adversaries, p. 117.

(٢٦٧) Petry : Protectors or Praetorians ? The Last Mamluk Sultans and Egypt's Waning As A Great Power, p. 108.

(٢٦٨) Udovitch & Others : " England to Egypt, 1350 - 1500 : Long-Terms and Long-Distance Trade. " Studies in the Economic History of the Middle East From, the Rise of Islam to the Present Day, ed. by M.A. Cook, p. 118; Petry : "Fractionalized Estates in a Centralized Regime : The Holdings on Al-Ashraf Qaytaby and Qansuh Al-Ghawr? According to Their waqf Deeds. " JESHO, vol. 41 pt. 1 (1998), p.112.

(٢٦٩) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ١١٨، ج٣، ورقة ١١٣؛ مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٣٨ أ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٣١-٢٣٢؛ حوادث الدهور، ج٣، ص٦٣١-

٦٣٢ ، ٦٣٥؛ ابن الصيرفى . المصدر السابق، ص٩-١٠' عبدالباسط بن خليل نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٦٢' ابن إياس · بدائع الزهور، ج٢، ص٢٧٠، ج٥، ص٨١-٨٢ .

(٢٧٠) البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص١٥٣ .

(٢٧١) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٦٩ أ ' ابن تغرى بردى . حوادث الدهور، ج٣، ص٦٨٣؛ ابن الصيرفى . المصدر السابق، ص٢٤ .

(٢٧٢) عن ذلك، انظر ما سبق، ص ٣٤ .

(٢٧٣) لمزيد من التفاصيل عن قبيلة هوارة انظر، محمود السيد تاريخ القبائل العربية فى عصرى الدولتين الأيوبية والمملوكية، ص٥١-٥٢، ٦١-٦٢ .

(٢٧٤) ابن الحمصى: حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، م٢، ص٧٢ .

(٢٧٥) ابن إياس · بدائع الزهور، ج٥، ص٧٩، ٨١-٨٢ .

(٢٧٦) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٥٢ .

(٢٧٧) ذكر ابن تغرى بردى أنها إحدى قرى المنوفية، وكان له إقطاع فيها، هذا بينما عدها كل من ابن دقماق وابن الجيعان من قرى إقليم أبيار وجزيرة بنى نصر، وهو الأصوب فيما يبدو، انظر . ابن دقماق : المصدر السابق، ق٢، ص١٠١؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٥٤؛ ابن الجيعان . التحفة السنية، ١١٥-١١٦؛ محمد رمزى : المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص١٢٦-١٢٧ .

(٢٧٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٥٤ .

(٢٧٩) عن ذلك انظر على سبيل المثال، مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٧٠ أ- ب' ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢١٠، ج٢، ص٦٣١، ٦٣٢؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٣٧-٣٨، ٣٦٨-٣٦٩؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٩٢، ٢٩١، ٣٣٠؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٢٦-٣٢٧، ج٢، ق٨، ص١٦-١٧؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص١٢، ٢٩٨، ج٥، ص٧٩، ٨١-٨٢ .

(٢٨٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٥٤؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٢٧ .

(٢٨١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٥٤ .

(٢٨٢) عن ذلك انظر على سبيل المثال، عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٣، ورقة ١١٨-١١٩؛ مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٣٨ أ ، ٧١ أ- ب؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٩٢، ١٩٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١١٠، ٢٥٦ .

(٢٨٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٤٣؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٥١-٥٥ .

(٢٨٤) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٥٣ .

(٢٨٥) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٣١ .

(٢٨٦) ابن إياس - بدائع الزهور، ج٢، ص٣٩٨ .

(٢٨٧) Tucker : " Natural Disasters and The Peasantry in Mamluk Egypt. " JESHO, vol. XXIV, pt. II (1981), p. 221.

(٢٨٨) أشتور : التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى، ص٢٩٦ ؛

Finkel : " King Mutton : A Curious Egyptian Tale ot the Mamluk Period. " Zeitschrift Für Semitistik, vols, 8.9 (1932 . 1933), pp. 132 - 133.

(٢٨٩) Dols : " The General Mortality of the Black Death in the Mamluk Empire. " The Islamic Middle East, 700 - 1900 : Studies in Economic and Social History, ed. By A.L. Udovitch, pp. 413, 414, 416 - 417; Russell : " The Population of Medieval Egypt. " JARCE, vol.V (1966), p. 80; Berkey : " Culture and Society During the Late Middle Ages. " The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640 - 1517), ed. By Carl F. Petry, P. 380.

(٢٩٠) محمد حسن محمد : الأسرة المصرية فى عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، ص٢٢ .

(٢٩١) Ayalon : " Regarding Population Estimates in the Countries of Medieval Islam." in his : Outsiders in the Land of Islam : Mamluks, Mongols and Eunuchs, pp.16 - 18.

(٢٩٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأوبئة انظر، حامد زيان : المرجع السابق، ص١٠٦ وما بعدها؛ قاسم عبده قاسم :دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك، ص١٥٨-١٥٩؛ عثمان على محمد عطا : الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م، ص٢٩٢؛

Ayalon : " The Plague and Its Effects Upon the Mamluk Army " GRAS, pt. 182 (1946), p. 69.

(٢٩٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٠٤ .

(٢٩٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٣٧؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٦٥ .

(٢٩٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٣٦-١٣٧ .

(٢٩٦) المصدر السابق، ج١٦، ص١٣٩-١٤٠ .

(٢٩٧) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٨٠؛ ابن تغرى بردى . حوادث الدهور، ج٢، ص٦٨٨، ٦٩٦؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٣٢، ٤٦ .

(٢٩٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٥٩.

(٢٩٩) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٧.

(٣٠٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٢٣.

(٣٠١) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٣، ص١٦٧.

(٣٠٢) المصدر السابق، ج٢، ق٧، ص١٨٤.

(٣٠٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٩٢، ج٤، ص١٠٩، ٢٧٥.

(٣٠٤) Humphrys : " Egypt in the World System of the Later Middle Ages. " the Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640 - 1517), ed. By Carl F. Petry, p. 547.

(٣٠٥) عن ذلك انظر ما يلى، ص ٥٤ .

(٣٠٦) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٨؛ جابر سلامة المصرى : " الزراعة فى عهد الأيوبيين والمماليك "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٤م، ص٧٤ .

(٣٠٧) Ashtor : " The Economic Decline of the Middle East During the Later Middle Ages. An Outline. " Technology, Industry and Trade, the Levant Versus Europe, 1250 - 1500, ed. By B.Z. Kedar, pp. 284 - 285.

(٣٠٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٧-١٠٨ .

(٣٠٩) الأسدى : المصدر السابق، ص٩٣-٩٤ .

(٣١٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٤ .

(٣١١) سعيد عاشور : الفلاح والإقطاع، ص١٥٢ .

(٣١٢) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٤٢٧ .

(٣١٣) قانون نامه مصر، ص٧١-٧٢ .

(٣١٤) المقريزى : إغاثة الأمة، ص٦٦؛ سعيد عاشور : الفلاح والإقطاع، ص١٤٩-١٥٢؛ على السيد على : "النازحون إلى القاهرة فى العصر المملوكى"، بحث منشور فى كتاب : الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى، ص٣٩-٤٠ ؛

Cooper : Agriculture in Egypt, p. 204.

(٣١٥) Loc. Cit ; Garcin : " The Regime of the Circassian Mamluks " The Cambridge Hist. of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640 - 1517), ed. By Carl F. Petry. P. 308.

(٣١٦) المقريزى إغاثة الأمة، ص٦٦ ؛

Cooper : Agriculture in Egypt, p. 204.

(٣١٧) جارسان . المرجع السابق، ص٣١٢-٣١٣ ؛

Borsch : Op. Cit., p.137.

(٣١٨) Borsch : Op. Cit., pp. 138 - 139.

(٣١٩) Loc. Cit.

(٣٢٠) النويرى : المصدر السابق، ج٨، ص٢٤٨؛ القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٥١؛ المقريزى : الخطط، ج١، ص١٠٠ .

(٣٢١) النويرى : المصدر السابق، ج٣، ص٢٤٧-٢٤٨؛ حلمى محمد سالم : اقتصاد مصر الداخلى وأنظمته فى العهد المماليكى، ص٤٣ .

(٣٢٢) عن العبرة انظر ما يلى، ص ٥٧ .

(٣٢٣) ابن الجيعان : المصدر السابق، ص٢-٣ .

ولمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر، الدراسة التحليلية، ص ٩ - ١٥ .

(٣٢٤) الكورة، تعنى الإقليم، وهى لفظة يونانية، لم تكن تعنى سوى الأقاليم المعروفة فى العصر البيزنطى باسم Pagarchia . وكان على رأس كل منها، صاحب الكورة، الذى يتبعه العديد من القرى. ويُفهم مما ذكره المقريزى بهذا الشأن، أن الكورة، هو مصطلح إدارى، يعنى الإقليم الذى يتبعه إداريا مجموعة من القرى، عن ذلك انظر: المقريزى : الخطط، ج١، ص٧٢؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر فى فجر الإسلام، ص٢٨-٢٩ .

(٣٢٥) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٢٣ .

(٣٢٦) Ayalon : Some Remarks on the Economic Decline, p.121, note 39.

(٣٢٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٤١ .

(٣٢٨) الأسدى : المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣ .

(٣٢٩) انظر، ملحق رقم (٢) ص ٣٠٩ - ٣١٢ .

(٣٣٠) الملحق السابق.

(٣٣١) انظر الملحق السابق .

(٣٣٢) المقريزى : إغاثة الأمة، ص٦٦؛ عماد أبو غازى : تطور الحيازة الزراعية فى مصر زمن المماليك الجراكسة، ص٦٥؛

Udovitch & Others : Op. Cit., pp. 115 - 116 .

(٣٣٣) لمزيد من التفاصيل عن هذه العوامل انظر ما سبق ص ٢٤ وبعدها .

(٣٣٤) Rabie : The Financial System of Egypt, p. 47.

(٣٣٥) القلقشندى . المصدر السابق، ج٣، ص٤٤٢ .

(٣٣٦) ابن الجيعان . التحفة السنية، ص٣ .

(٣٣٧) كانت قيمة الدينار الجيشى فى العصر الأيوبى، تشتمل على $\frac{1}{4}$ من الدينار الذهبى الشرعى، وأردب من الغلة ثلثه من الشعير وثلثيه من القمح، وإجمالى هذه القيمة النقدية والعينية معًا كان يوازى أنذاك $\frac{1}{3}$ ١٣ درهمًا نقدًا، لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر، ابن مماتى : المصدر السابق، ص٣٦٩، هامش ٨؛ ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٣ ؛

Rabie : The Financial System of Egypt, p. 48 ; Cooper : " A Note on the Dinar Jayshi " J E S H O, 16 (1973), pp. 317 - 318.

(٣٣٨) القلقشندى : المصدر السابق، ج٣، ص٤٤٢ .

(٣٣٩) ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٣ .

(٣٤٠) انظر ملحق (٢) ص ٣٠٩ - ٣١٢ .

(٣٤١) الملحق السابق.

(٣٤٢)الملحق السابق.

(٣٤٣) انظر الملحق السابق .

(٣٤٤) انظر الملحق السابق.

(٣٤٥) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٠؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٨٤ .

(٣٤٦) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٩٠ .

(٣٤٧) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ١٤١ ب.

(٣٤٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٤٩، ١٠٤، ٢٦٢، ٣١٩ .

(٣٤٩) عن الروك : انظرماسبق؛ وانظر أيضا جمال الدين الشيال : طريقة مسح الأراضى، ص٢٤-٢٥ .

(٣٥٠) المقريزى : الخطط، ج١، ص٨١ .

(٣٥١) ابن تغرى بردى : حوداث الدهور، ج٣، ص٤٨٨؛ ابن الحمصى : المصدر السابق، ج٢، ص٤٩ .

(٢٥٢) Petry : Fractionalized Estates, p. 111.

(٢٥٣) ابن إياس : نشق الأزهار، ص٣٨؛ نزهة الأمم، ص ١٣٧.

(٢٥٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٤٠٩؛ عمر طوسون : مالية مصر من عصر الفراعنة إلى الآن، ص٢٦٩-٢٧٠ .

(٢٥٥) Lapidus : Muslim Cities, p. 39; Udovitch & Others : Op. Cit., p. 115; Dols : The General Mortality, p. 401.

الفصل الثانى
الحرف والصناعات فى مصر
أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة

- الصناعات الغذائية.
- صناعة المنسوجات والسجاد.
- صناعة السفن.
- حرف البناء والتشييد.
- التنظيمات والطوائف الحرفية.
- تدهور الحرف والصناعات.

تعددت الحرف والصناعات في مصر؛ فكان منها ما يقوم على أسس علمية، كالاشتغال باللغة وعلومها، وما شابه ذلك[١]، ومنها ما كان يقوم على أسس عملية، كالفلاحة، والبناء، والنجارة، والخياطة، والحياكة، وغيرها[٢]، والتى اعتبرها ابن خلدون ضرورية ولا غنى عنها لأى مجتمع[٣]. أضف إلى ذلك مجموعة الحرف، التى كانت تجمع بين الأسس العلمية والعملية؛ كالطب والكتابة وغيرها[٤].

ورغم ندرة المادة العلمية المتعلقة بالحرف والصناعات فى المصادر المملوكية المتأخرة، فإن هناك بعض الإشارات، التى وردت فى ثنايا الوثائق والمصادر عن عدد من هذه الحرف والصناعات، وبخاصة تلك التى كان أصحابها يقدمون خدمات مهمة للمجتمع؛ كالأطباء[٥]، والبياطرة[٦]، والمزينين، الذين اشتغل بعضهم بممارسة بعض جوانب الطب كالختان[٧]. هذا علاوة على الحلاقين[٨]، والمكاريين[٩]، والحمالين[١٠]، والقبانين[١١]، والمغربلين[١٢]، والخياطين[١٣]، وصناع الفخار[١٤]، وصناع الحُصر[١٥]، وهؤلاء الذين احترفوا تجليد الكتب[١٦]. فضلاً عن السقائين[١٧]، الذين أحصاهم ڤون هارف Von Harff، أثناء زيارته لمصر فى ٩٠١-٩٠٢هـ/١٤٩٥-١٤٩٦م، بحوالى ٣٠٠٠٠ سقاء بالقاهرة[١٨]، وإن كان يؤخذ على هذا الإحصاء بأنه ينطوى على بعض المبالغة، بالنسبة لأعداد الحرفيين والصناع.

كذلك أشارت المصادر إلى أرباب المغانى[١٩]، وهى الحرفة التى لعبت فيها النساء دوراً كبيراً[٢٠]. كما أشارت أيضاً إلى بعض الحرف المشينة كالبغاء[٢١].

الصناعات الغذائية :

لقد كانت الصناعات الغذائية، وما ارتبط بها من حرف ومنشآت صناعية، من بين تلك الصناعات، التى أشارت إليها الوثائق والمصادر المملوكية المتأخرة. ويأتى فى طليعة

هذه الصناعات الغذائية، صناعة الخبز لما لها من أهمية قصوى فى الحياة اليومية للناس، رغم ما اعتراها من تدهور(٢٢). فهناك إشارات لبعض الحرفيين، الذين اشتغلوا بهذه الصناعة؛ كالطحانين(٢٣)، والفرانين، والخبازين(٢٤)، الذين أحصاهم ڤون هارف، على وجه الخصوص، بحوالى ٤٨٠٠٠ خباز بالقاهرة(٢٥). كما انتشرت بعض المنشآت الصناعية، التى ارتبطت بصناعة الخبز؛ كالطواحين(٢٦) والأفران(٢٧).

ومع ذلك، فقد تدهورت صناعة الخبز أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة. ولا أدل على ذلك، من قيام المحتسب فى ربيع الآخر ٨٥٧هـ/ أبريل – مايو ١٤٥٣م، بعرض بعض الخبز وغيره من المواد الغذائية على السلطان أينال، ليريه ما وصلت إليه من تحسن فى الحجم والجودة " بعدما كانت عليه من الصغر والرداءة "(٢٨).

واتضح مدى التردى، الذى أصاب صناعة الخبز، فى فترات الأزمات الاقتصادية. ففى أزمة شهر محرم ٨٧٥هـ/ يوليو ١٤٧٠م، كان الخبز، قد بلغ من سوء الصنعة ما جعله أسود وضئيلاً. بل كان يُخبز معظمه من الشعير بدلاً من القمح(٢٩). وتكرر الأمر إبان أزمة ذى القعدة ٨٧٦هـ/ أبريل – مايو ١٤٧٢م؛ حيث ذكر ابن الصيرفى ما يفيد بأن رغيف الخبز، قد أصبح صغيراً للغاية " مع سواده وفُحش صنعته "(٣٠).

وكيفما كان الأمر، فقد احتوت الوثائق والمصادر على إشارات عن المنشآت الأخرى المتعلقة بالصناعات الغذائية(٣١)، مثل معاصر الزيت على اختلاف أنواعه(٣٢)، ومعامل النشا(٣٣)، ومضارب الأرز برشيد(٣٤). ناهيك عن معامل تفريخ الكتاكيت(٣٥)، التى أفاض المؤرخون المعاصرون والرحالة الأجانب فى وصفها، والتى أُعدت خصيصاً من أجل التفريخ الاصطناعى للبيض(٣٦)، وهو الأمر الذى أسهم فى وفرة الدجاج بالأسواق المصرية آنذاك(٣٧).

وقد أشار ڤون هارف، إلى انتشار الحوانيت، التى تعد الأطعمة الجاهزة وبخاصة الدجاج، وإلى الطهاة الجائلين، الذين يجوبون حارات القاهرة بها، لدرجة أن ڤون هارف أحصى أعداد هؤلاء الطهاة، بحوالى ٢٤٠٠٠ طباخ فى القاهرة(٣٨).

وعرفت مصر أيضًا صناعة الخمور[٣٩]، التى اشتغل بها أهل الذمة، خاصة النصارى[٤٠]. وكان جزء من الكروم المستخدم فى هذه الصناعة يجلب من الشام[٤١].

أما عن صناعة السكر، فكانت تعانى من التدهور، الذى اعتراها منذ منتصف القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى[٤٢]، وقد زاد وقعه إبان القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى[٤٣]، حتى أغلقت أعداد كثيرة من مطابخ السكر، التى تحولت، إما إلى خرائب أو استخدمت فى نشاطات تجارية أخرى[٤٤]. وبحلول نهاية القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى، كانت صناعة السكر قد أضحت فى حالة يرثى لها[٤٥]. فمصر التى كانت تصدر السكر الجيد إلى بعض البلدان الأوروبية[٤٦]، أصبحت تستورده إبان هذه الحقبة[٤٧].

وأرجع البعض أسباب تدهور صناعة السكر فى مصر إلى الانهيار الديموجرافى، الذى أدى بدوره إلى انكماش الطلب على هذه السلعة الحيوية، إضافة إلى فناء أعداد كبيرة من العاملين بها بفعل سلسلة الأوبئة المتعاقبة التى ضربت مصر خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين / الرابع والخامس عشر الميلاديين. ومما زاد من وقع هذا التدهور انتشار الصراعات الداخلية، خاصة تلك التى جرت بين المماليك والعربان، والتى أدت بدورها إلى هجر كثير من الفلاحين لقراهم، ومن ثم تراجع الإنتاج الزراعى بما فيه قصب السكر[٤٨].

كذلك ألقى البعض باللائمة فى تدهور صناعة السكر على التغيرات المناخية، التى اجتاحت منطقة حوض البحر المتوسط منذ مطلع القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى، والتى أسفرت عن تنامى برودة المنطقة، ومن ثمَّ انكماش حجم زراعة قصب السكر فى العديد من دولها ومن بينها مصر[٤٩]. بيد أن الحكم على أثر التغيرات المناخية فى تراجع زراعة قصب السكر فى مصر، أمر يصعب الجزم به؛ وذلك لأن العديد من المصادر المملوكية المتأخرة، وبعض كتابات الرحالة الأجانب، قد تضمنت إشارات تفيد بأن قصب السكر ، كان يُزرع بكميات كبيرة فى مصر[٥٠]. ولعل خير

دليل على ذلك ما ذكره ابن ظهيرة من أن مصر " بها قصب السكر، وهو كثير فى هذا الزمان ... رخيص ... لا يكاد ينقطع عن ديار مصر إلا خمسة أشهر فى السنة "(٥١).

ومهما يكن من أمر، فإن التفسير الأكثر قبولاً، هو ما ذهب إليه الأستاذ آشتور Ashtor، من أن سيطرة الصفوة المملوكية، ومن دار فى فلكهم من كبار رجال الدولة على صناعة السكر، كان من أبرز العوامل التى أدت إلى انهيار هذه الصناعة فى نهاية المطاف(٥٢). ففى مطلع القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، أحصى ابن دقماق حولى ٦٦ مطبخًا للسكر بالفسطاط(٥٣). وقد استنتج الأستاذ آشتور من خلال تحليله للمادة التى أوردها ابن دقماق عن مطابخ السكر بالفسطاط - أكبر مركز لإنتاج السكر فى مصر آنذاك - (٥٤) أن السلاطين وكبار الأمراء، كانت لهم اليد العليا فى امتلاك مطابخ السكر، يليهم فى ذلك بقية الأمراء وكبار رجال الدولة.

وقد نتج ذلك، فى رأيه، عن استيلاء هذه الفئات على كثير من مطابخ السكر، التى كان يمتلكها بعض الأفراد الذين انحدروا من خارج الصفوة المملوكية(٥٥). وحتى هؤلاء الذين احتفظوا بملكية بعض مطابخ السكر من الأفراد العاديين، لم يتمكنوا من منافسة السلاطين والأمراء فى صناعة السكر؛ حيث تمتع السلاطين والأمراء ببعض المزايا، التى لم تتح لغيرهم من منتجى السكر. فقد كان قصب السكر، الذى أمد به السلاطين والأمراء مطابخهم أرخص من ذلك الذى اشتراه منافسوهم(٥٦). ومرد ذلك إلى أن الفلاحين كانوا يلتزمون بسداد ضريبة خاصة عن كل فدان يزرعونه بقصب السكر، فوق ما هو مقرر عليهم من خراج(٥٧). فى حين لم يكن السلاطين وكبار الأمراء يدفعون مثل هذه الضريبة(٥٨). هذا بالإضافة إلى أن بعض أرباب الدولة، كانت لهم استثناءات عند أداء الضرائب المفروضة على إنتاج السكر(٥٩) ونقله. ففى ربيع الأول ٨٧٣هـ/ أكتوبر ١٤٦٨م، ورد بأحد المصادر، أن المراكب المحملة بالسكر، والتى تخص كاتب السر زين الدين محمد بن مزهر(٦٠)، كانت معفاة من المكس، الذى كان يدفعه الآخرون عند وصول سفنهم المحملة بالسكر إلى القاهرة(٦١).

وكانت مثل هذه الامتيازات التى تمتع بها السلاطين وكبار رجال الدولة، كفيلة بوأد المنافسة الحرة، وبالتالى تركيز صناعة السكر فى أيديهم[٦٢]. بل الأكثر من ذلك، أن السلاطين وكبار رجال الدولة كثيراً ما استغلوا نفوذهم فى تصريف إنتاجهم من السكر ومشتقاته من الأعسال بأسعار تفوق معدلات الأسعار الحقيقية، من خلال طرح إنتاجهم من السكر على التجار بأسعار مضاعفة. ولا أدل على ذلك من أن العسل الناتج من تكرير السكر بالمطابخ السلطانية ظل يطرح على التجار " فيجبرون على شراء العسل الأدنى (جودة) على أنه أوسط والأوسط على أنه أعلى "[٦٣]. ولم يتسن إلغاء هذه المظلمة إلا مع مطلع العصر العثمانى[٦٤].

إن قدرة كبار رجال الدولة فى السيطرة على صناعة السكر ومشتقاته من الأعسال، يمكن استنتاجها من خلال بعض وثائق البيع الخاصة بأحد مطابخ السكر الواقعة بحارة زويلة[٦٥]. فعلاوة على الوصف المُفَصل، الذى تضمنته مثل هذه الوثائق لمحتويات المطبخ[٦٦]. فإن الأهم من ذلك، أنه يُفهم من إحدى هذه الوثائق أن مؤسس المطبخ السالف الذكر، كان أحد كبار رجال السلطنة فى مصر، وهو ناظر الجيوش المنصورة[٦٧].

وتتضح قدرة هؤلاء الأشخاص على إدارة مثل هذه المطابخ، والاحتفاظ بملكيتها من خلال دراسة أمرين على جانب كبير من الأهمية بإحدى هذه الوثائق، أولها يتعلق بأعداد الأفراد، الذين تتابعوا على امتلاك هذا المطبخ، وانتماءاتهم الطبقية. وثانيهما يتعلق بمدى قدرة مثل هؤلاء الأفراد على الاحتفاظ بملكية هذا المطبخ لفترات طويلة، والربط بين ذلك وبين انتماءاتهم الطبقية. فبالنسبة للأمر الأول، نجد أنه منذ قيام ناظر الجيوش السابق الذكر ببيع هذا المطبخ، فى ١٦ شوال ٨٩٤هـ/ ١٢ سبتمبر ١٤٨٩م، إلى أحد تجار السكر، وحتى انتقاله إلى ملكية السلطان الغورى من بيت المال، فى ٢٧ رمضان ٩٠٨هـ/ ٢٦ مارس ١٥٠٣م، وقيام الأخير بوقفه على منشآته بالشرابشيين[٦٨] فى ٢٠ صفر ٩١١هـ/ ٢٣ يوليو ١٥٠٥م[٦٩]، - وبغض النظر عما

يعنيه ذلك من تلاعب السلطان بأملاك بيت المال[٧٠] - فقد تم تداول ملكية مطبخ السكر السابق الذكر بين سبعة أفراد، كان أحدهم فقط، هو الذى ينتمى إلى صفوة رجال الدولة.

وعند دراسة الأمر الثانى، نجد أنه على مدى حوالى ثلاثة عشر عامًا وعشرة شهور، وهى الفترة الممتدة بين بيع هذا المطبخ لأول مرة، وحتى انتقاله إلى جعبة السلطان الغورى[٧١] لم يتمكن أى من هؤلاء، الذين تتابعوا على ملكيته، وانحدروا من خارج الصفوة المملوكية، من الاحتفاظ بهذه الملكية إلا لبضعة شهور، اللهم إلا فى حالة واحدة تمكن أحدهم من الاحتفاظ بها لحوالى ثلاث سنوات وعشرة شهور. وظل هذا المطبخ فى ملكية السيفى قانصوه من دولات باى - نائب ثغر الإسكندرية[٧٢] - منذ أن اشتراه فى ٢٢ ربيع الأول ٩٠٠هـ/ ٢١ ديسمبر ١٤٩٤م، وحتى ٢٧ رمضان ٩٠٨هـ/ ٢٦ مارس ١٥٠٣م - أى حوالى ثمانى سنوات ونصف[٧٣] - . ويبدو أن الموت وحده هو الذى نزع عنه ملكية هذا المطبخ؛ حيث انحصر إرثه فى أملاك بيت المال[٧٤]. ويدل ذلك على قدرة كبار الأمراء على الاحتفاظ بمثل هذه المطابخ وإدارتها، رغم تدهور صناعة السكر، إذ إنهم تمكنوا - فيما يبدو - من الاستفادة من نفوذهم وامتيازاتهم فى تحقيق الأرباح، التى جاءت على حساب كل من جودة المنتج، وإلزام التجار، فى كثير من الأحيان، بشراء السكر بأسعار مضاعفة.

ولا غرو أن نجد بعض بيوت الأمراء مكدسة بالسكر والأعسال. ففى جمادى الأولى سنة ٨٧٢هـ/ نوفمبر - ديسمبر ١٤٦٧م، عندما نهب العوام بيت الأمير قانبك المؤيدى[٧٥]، أمير سلاح[٧٦]، كان من بين ما نهبوه من داره " جميع ما له من ... السكر والقنود والأعسال"[٧٧]. ناهيك عن أن السكر والأعسال والحلوى، كانت إحدى أهم المواد الغذائية فى التقادم التى بذلها الأمراء وكبار رجال الدولة للسلاطين، على نحو ما حدث فى سنوات ٨٧٣هـ/١٤٦٩م[٧٨]، و٨٧٤هـ/١٤٧٠م[٧٩]، و٨٧٥هـ/ ١٤٧٠-١٤٧١م، و٨٧٦/١٤٧١-١٤٧٢م[٨٠]. بل الأكثر من ذلك أن السكر والحلوى كانا من

بين الهدايا، التى قدمها بعض سلاطين الجراكسة لنظرائهم من السلاطين، على نحو ما حدث فى جمادى الآخرة ٩٢٢هـ/ يوليو ١٥١٦م، من قيام السلطان الغورى بتقديم مائة قنطار[٨١] من السكر والحلوى إلى نظيره العثمانى سليم الأول بناءً على طلب الأخير[٨٢].

ويبدو أن سيطرة الصفوة المملوكية على النصيب الأكبر من صناعة السكر وما تمتعوا به من بعض الامتيازات والنفوذ، قد أدى إلى العزوف عن تطوير أساليب الإنتاج وأدواته[٨٣]. فالوصف المختصر الذى قدمه الرحالة ڤون هارف عن أساليب إنتاج السكر وأدواته[٨٤]، لا يختلف كثيراً عن ذلك الذى قدمه النويرى قبل ذلك بفترة طويلة، اللهم إلا أن الأخير كان أكثر دقة وتفصيلاً من الأول[٨٥].

ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن مصر، لم تكن تنتج سكراً مرتفع الجودة، ولكن المشكلة، كانت تكمن فى حجم هذا الإنتاج، الذى يبدو أنه كان ضئيلاً نظراً لمحدودية الطلب عليه، والذى انحصر بدوره فى حفنة من الصفوة المملوكية والأثرياء[٨٦]. فالإشارات التى وردت عن السكر المكرر بالمصادر المملوكية المتأخرة كانت قليلة، حيث انحصرت جميعها فى العطايا المقدمة من السلاطين، على نحو ما حدث فى سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧-١٤٦٨م، عندما أنعم السلطان تمربغا على الأمير يشبك من مهدى بقنطارين من السكر المكرر[٨٧]. أو فى تقادم الأمراء والمباشرين إلى بعض السلاطين، مثلما حدث فى ذى الحجة ٨٧٣هـ/ يونيو - يوليو ١٤٦٩م، وذى القعدة ٨٧٥هـ/ أبريل - مايو ١٤٧١م، من قيام بعض رجال الدولة بتقديم كميات من السكر المكرر إلى السلطان قايتباى[٨٨]. وفى المقابل يبدو أن استهلاك السكر لدى العديد من فئات المجتمع الأخرى اقتصر على الأنواع المنخفضة الجودة[٨٩]. ووفقاً لما ذكره ڤون هارف كان السكر ومشتقاته من الأعسال إحدى المواد الغذائية المهمة بالنسبة للمجتمع المصرى[٩٠]. ومن ثمَّ أشار الأخير إلى وجود عدد من مطابخ السكر بالبلاد الواقعة بين

فوه[٩١] ورشيد[٩٢]. إضافة إلى بعض الإشارات التى وردت فى المصادر المملوكية عن بعض هؤلاء الذين اشتغلوا بصناعة السكر فى الصعيد[٩٣]. وفى فترة متأخرة أشار ليون الإفريقى إلى انتشار زراعة قصب السكر بديروط[٩٤]، وما نتج عنه من كثرة مطابخ السكر بهذه المدينة؛ لدرجة أن المشتغلين بصناعة السكر كانوا يدفعون " نحو مائة ألف أشرفى سنويا للسلطان " كضريبة على حد قول ليون الإفريقى[٩٥]. ورغم ما تنطوى عليه هذه الضريبة من مبالغة واضحة، فإن الأخير أشار إلى وجود مطبخ كبير لطبخ السكر بالمدينة احتوى على أعداد كبيرة من العمال والصناع الذين بلغ إجمالى أجرتهم فى اليوم الواحد " مائتى أشرفى "[٩٦].

صناعة المنسوجات والسجاد :

كانت صناعة النسيج من بين الصناعات المهمة، نظراً لتوافر المواد الخام اللازمة لها؛ كالكتان الذى اشتهرت مصر بإنتاج أنواع جيدة منه[٩٧]، وكذلك القطن[٩٨]. علاوة على الحرير الذى كان يتم استيراده من الخارج[٩٩].

وقد ورد فى بعض الوثائق إشارات لمعامل أو قاعات القزازة[١٠٠]. ولم تكن هذه القاعات أو المعامل سوى المنشآت المُجهزة لصناعة النسيج[١٠١]. غير أن أزمة صناعة المنسوجات فى مصر، كانت تكمن فى تدنى مستوى الجودة فى أغلب المنتجات المنسوجة، واقتصار المُنتج ذى الجودة المرتفعة على حفنة من أثرياء المجتمع، الذين كانوا يملكون من المال ما يمكنهم من شرائه. وقد أفسح تراجع صناعة المنسوجات المصرية الطريق أمام غزو المنسوجات والأقمشة المجلوبة من بعض الدول الأخرى للأسواق المصرية. فقد أشار بعض الرحالة الأجانب إلى كثرة أنواع الأقمشة والمنسوجات المجلوبة من الهند، وفارس، وبعض البلدان الأوروبية، والتى غصت بها أسواق القاهرة[١٠٢] .

وبمرور الوقت تلقت صناعة المنسوجات المزيد من الضربات؛ بفعل الأزمة المالية التى عاشتها مصر. وليس أدل على ذلك من أن صناعة المخيش[١٠٣] قد تراجعت بشكل كبير؛ إذ أمر السلطان الغورى فى ذى القعدة ٩٠٧هـ/ مايو - يونيو ١٥٠٢م، بإغلاق قاعات مد الذهب والفضة، التى كانت تُعنى بتطريز الملابس بأشرطة من هذين المعدنين[١٠٤]. ويبدو أن مرد ذلك كان يرجع إلى رغبة السلطان فى الحد من استهلاك مثل هذه المعادن الثمينة؛ لتوفيرها من أجل ضرب النقود. أضف إلى ذلك لجوء نفس السلطان إلى استبدال خلع الحرير الملون، التى كان يُنعم بها على رجال الدولة، وبعض المستحقين لها، فى الأعياد بخلع أخرى منسوجة من القطن الملون الخالى من التطريز. وكانت مثل هذه الخلع القطنية من سوء الصنعة وتردى الجودة، بحيث إن ابن إياس وصفها فى كثير من الأحيان بأنها " كانت ... فى غاية الوحاشة "[١٠٥] على نحو ما حدث فى سنوات ٩١٢هـ/١٥٠٧م، و٩١٧هـ/١٥١١م، و٩١٨هـ/١٥١٢م، و٩١٩هـ/١٥١٣م، و٩٢١هـ/١٥١٥م[١٠٦].

وبرغم ذلك فالجزم بالانهيار التام لصناعة المنسوجات المصرية أمر ينطوى على خطأ كبير[١٠٧]. فقد احتفظت هذه الصناعة فيما يبدو بأعداد محدودة من المصانع والنساجين المهرة، خاصة فى الإسكندرية، وإن تراجعت أعداد قاعات النسيج فيها بشكل كبير منذ منتصف القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى[١٠٨]. ومع ذلك، فقد أشار السخاوى إلى بعض الأفراد، الذين كانوا يتكسبون من بيع القماش السكندرى[١٠٩].

ويبدو أن النساجين المهرة، كانوا يُنتجون فى الغالب، منسوجات ذات جودة عالية، وإن كانت بكميات قليلة وأسعار مرتفعة؛ لتتواءم مع محدودية الطلب عليها. ومن ثمَّ فقد اتجه إنتاجهم لفئة من فئات المجتمع، التى كانت قادرة على شرائه، ألا وهى الصفوة المملوكية[١١٠].

وكانت المنسوجات والأقمشة الفاخرة، خاصة التى نُسجت فى الإسكندرية، من بين أهم هدايا السلاطين لكبار الشخصيات والزوار[١١١]. فقد اشتملت هدايا السلطان

أينال إلى نظيره العثماني محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) - احتفاءً بفتح الأخير للقسطنطينية - على أقمشة سكندرية[١١٢]. وفى سنة ٩١٥هـ/١٥٠٩م، أهدى السلطان الغورى، إلى أحد الأمراء العثمانيين " عدة بقج فيها قماش مفتخر ما بين سكندرى ومنزلاوى "[١١٣].

كذلك، فقد نشطت صناعة السجاد[١١٤]، أو البسط كما أطلقت عليها إحدى الوثائق[١١٥]. وأشارت وثيقة وقف السلطان الغورى فى ٢٠ صفر ٩١١هـ/ ٢٣ يوليو ١٥٠٣م، إلى إحدى قاعات " نسج السجاجيد "[١١٦].

وقد ارتبط استهلاك السجاد والبسط بالصفوة المملوكية، لدرجة أن الطراز المملوكى فى صناعة السجاد، قد ظل حيا حتى بعد سقوط مصر فى أيدى الأتراك العثمانيين[١١٧]. وهو ما يدحض ما ذهب إليه بعض الباحثين من التدهور التام لصناعة السجاد فى مصر أواخر العصر المملوكى[١١٨].

صناعة السفن :

أما صناعة السفن، فقد كان هناك عدد من دور صناعتها فى بولاق، وجزيرة أروى[١١٩]، وجزيرة الروضة[١٢٠]، والإسكندرية، ودمياط[١٢١]، والسويس[١٢٢].

وقد عبر ابن خلدون عن تدهور هذه الصناعة بقوله : "وضعف شأن الأساطيل فى دولة مصر والشام إلى أن انقطع"[١٢٣]. كما ذكر الأسدى ما نصه : "وخرجت الأعداء وأهل الكفر على السواحل ... ولم يجدوا على ظهر البحر من المسلمين من يقابلهم"[١٢٤].

والواقع أن هناك بعض الشواهد، التى تؤيد ما ذكره كل من ابن خلدون والأسدى؛ إذ لم يكن لسلاطين المماليك الجراكسة أسطول حربى ثابت، وإنما جرت محاولات متفرقة لتشييد عدد من السفن الحربية بين الحين والآخر[١٢٥]. فى محاولة لردع قراصنة الفرنج، الذين كانوا يتجرمون بالسواحل المصرية، أو للتدخل فى بعض الصراعات كالتدخل فى حرب الوراثة القبرسية زمن السلطان أينال[١٢٦].

وكان هذا التدهور فى صناعة السفن، قد أفسح المجال أمام بعض القوى التجارية الأوروبية، خاصة البندقية لإنشاء خط ملاحى فى سنة ٨٦٥هـ/١٤٦١م، لنقل البضائع والتجار المسلمين بين الإسكندرية وموانئ شمال إفريقية[١٢٧]. فعلى سبيل المثال، ذكر عبدالباسط بن خليل فى شوال ٨٦٦هـ/ يوليو ١٤٦٢م، أنه استقل إحدى سفن البنادقة، مع غيره من التجار المسلمين لتقله من الإسكندرية إلى تونس. كما عاد أيضًا من شمال إفريقية إلى الإسكندرية فى شعبان ٨٦٧هـ/ أبريل - مايو ١٤٦٣م، على متن إحدى السفن الأوروبية[١٢٨]. وقد ذكر البقاعى فى سنة ٨٦٩هـ/ ١٤٦٤م، أن من عادة " المسلمين من المغاربة أن يركبوا البحر مع تجار الفرنج من البنادقة وغيرهم "[١٢٩]. يضاف إلى ذلك، أن إحدى بنود معاهدة ربيع الأول ٩١٨هـ/ يونيو ١٥١٢م، بين السلطان الغورى والبنادقة، تفيد بأن السلطان كان يُجبر بعض سفن البنادقة على القيام برحلات بين الإسكندرية وموانئ شمال إفريقية؛ لنقل التجار المغاربة وبضائعهم[١٣٠]. وإذا كان ذلك يُعزى إلى تدهور صناعة السفن فى مصر، فإنه يُعزى أيضًا، إلى التطور التقنى، الذى أُدخل على صناعة السفن فى بعض البلدان الأوروبية، مما مكنها من الإبحار عبر الطرق الملاحية الطويلة فى البحر المتوسط بأعداد كثيرة، وفى سهولة ويُسر[١٣١].

لقد كانت صناعة السفن الحربية فى مصر تفتقد، ليس فقط إلى الأيدى العاملة المدربة تدريبًا جيدًا، وإنما أيضًا إلى المواد اللازمة لازدهار هذه الصناعة من أخشاب وحديد وقطران. وللتغلب على هذه المشكلة لجأت سلطنة المماليك إلى جلب هذه المواد من الخارج[١٣٢]. فعلى سبيل المثال، قامت سلطنة المماليك بجلب بعض الأخشاب من الأراضى التابعة للأتراك العثمانيين فى رمضان ٩١٨هـ/ نوفمبر - ديسمبر ١٥١٢م[١٣٣]. كما أظهرت الرسالتان المتبادلتان بين السلطان الغورى ونظيره العثمانى سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م)، فى سنتى ٩٢١هـ/١٥١٥م،

و٩٢٢هـ/١٥١٦م، مدى حاجة السلطان الغورى، ليس فقط إلى الأخشاب اللازمة لتشييد عدد من السفن الحربية، وإنما أيضًا إلى بعض صناع السفن الأتراك(١٣٤).

ورغم هذه المحاولات، فقد ظلت واردات مصر من المواد اللازمة لتشييد السفن الحربية شحيحة(١٣٥). ولا أدل على ذلك من لجوء بعض أرباب الدولة، الذين أسندت إليهم السلطات المملوكية مهمة الإشراف على تشييد بعض السفن الحربية، إلى اقتراف العديد من المظالم، ابتداءً من الاستيلاء على الأخشاب بأبخس الأثمان، ونهاية بقطع أشجار الحقول غصبًا لاستخدام أخشابها فى تشييد السفن الحربية المطلوبة. على نحو ما حدث، على سبيل المثال، فى سنة ٨٦٣هـ/١٤٥٩م، عندما هَمَّ السلطان أينال بالتدخل فى حرب الوراثة القبرسية(١٣٦). وكذلك فى سنة ٩١٩هـ/١٥١٣م، عندما كان السلطان الغورى يشيد بعض السفن الحربية بالسويس؛ لاستخدامها فى مواجهة الخطر البرتغالى فى المياه الهندية(١٣٧).

وعلى الجانب الآخر، شاهدت مصر صناعة نشطة فى تشييد المراكب النيلية(١٣٨)، التى كانت تُعنى بنقل البضائع والغلال؛ لكونها الوسيلة المُثلى فى ربط الأقاليم المصرية عبر نهر النيل وفرعيه(١٣٩). ويشهد على ذلك، وصف إيمانويل بيلوتى Emmanuel Piloti، للحركة الدائبة للمراكب المُحملة بالبضائع والغلال، بين القاهرة وسائر أرجاء الديار المصرية عبر نهر النيل(١٤٠). كما أشار كل من خليل بن شاهين وليون الإفريقى، إلى كثافة الحركة الملاحية للمراكب النيلية. إذ أشار الأول إلى وجود أكثر من ١٨٠٠ مركب، كانت ترسو بسواحل مصر القديمة(١٤١)، فى حين ذكر ليون أنه كان يرسو ببولاق وحدها حوالى ١٠٠٠ مركب مُحملة بالغلال وسائر أنواع البضائع(١٤٢).

حرف البناء والتشييد :

يُعد قطاع البناء والتشييد، من أهم القطاعات التى احتفظت فيها مصر بعدد من الحرفيين المهرة. وهناك إشارات كثيرة من الوثائق والمصادر لهذه الحرف، ومن بينها

المهندسون[١٤٣]، الذين كانوا يتمتعون بمهارات حرفية ميزتهم عما سواهم من البنائين البسطاء. ومع ذلك، يبدو أن رواتبهم، كانت متدنية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، لدرجة أن راتب المهندس لم يزد عن راتب المُرخم، وهو ما يُعد علامة على تدهور هذه الحرفة[١٤٤].

وقد احتوت الوثائق والمصادر، على إشارات لبعض الحرف الأخرى، التى ارتبطت بالبناء والتشييد، ومنها صناع الآجر[١٤٥]، والحجارون[١٤٦]، والبناؤون[١٤٧]، والمبلطون[١٤٨]، والمُرخمون[١٤٩]، والجباسة، الذين كانوا يستخرجون الجبس من جبل المقطم[١٥٠]، والحدادون[١٥١]، والنجارون[١٥٢]، والفعلاء[١٥٣].

وظل بعض هؤلاء الحرفيين المهرة على الساحة، حتى فى أحلك الفترات، التى عاشتها مصر، عندما كانت دولة المماليك الجراكسة فى نزعها الأخير. ولا أدل على ذلك من أنه فى سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، ذكر ابن إياس ما نصه : " وتوجه إلى إسطنبول جماعة من البنائين والنجارين والحدادين والمُرخمين والمبلطين والخراطين والمهندسين والحجارين والفعلة جماعة كثيرة ... وزعموا أن ... ابن عثمان يقصد أن ينشئ له مدرسة فى إسطنبول مثل مدرسة السلطان الغورى التى فى الشرابشيين "[١٥٤].

وارتبط الحرفيون المهرة فى قطاع البناء والتشييد بخدمة الصفوة المملوكية، فى مجال تشييد المنشآت الخاصة بالسلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة، سواء أكانت منشآت خاصة أم عامة[١٥٥]. والواقع أن بعض سلاطين المماليك الأواخر، قد أنفقوا على تشييد مثل هذه المنشآت من خلال المصادرات، أو اغتصاب المواد اللازمة للبناء، كالأخشاب والحديد والرخام، وغيرها من المبانى القديمة، أو المبانى الجارية فى أملاك بعض الأشخاص، الذين تمت مصادرتهم. واتخذت هذه الممارسات شكلاً أكثر وضوحاً فى عهد السلطان الغورى[١٥٦]، مقارنة بعهد السلطان قايتباى، الذى عرف بأنه أزهى عهود البناءوالتشييد فى عصر دولة المماليك الجراكسة[١٥٧]. فعلاوة على ما شيده السلطان من منشآت، أسهم العديد من أمرائه بسهم وافر فى مجال البناء والتشييد.

وخير مثال على ذلك ما قام به الأمير يشبك من مهدى الدوادار الكبير الذى شيد العديد من " العمائر بالديار المصرية، ما بين ربوع وحوانيت، ودور جليلة، وصهاريج، والمغسل، وأسبلة، وزوايا، وقبة بالمطرية، وقبة برأس الحُسنية "[١٥٨]. أضف إلى ذلك ما قام به الأمير أزبك من ططخ الأتابكى[١٥٩] من نشاط ملحوظ فى البناء والتشييد أثمر عن تأسيس حى الأزبكية[١٦٠] فى ثمانينيات القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، على أنقاض إحدى الخرائب التى كانت تعرف بمناظر اللوق[١٦١]. وكان قيام الأمير أزبك بحفر بركة بها، وتوصيل الماء إليها من الخليج الناصرى إيذانًا بنقلة عمرانية لهذه المنطقة، التى أنشأ بها الأمير أزبك جامعًا، وعدداً من القصور، علاوة على الحمامات والرباع والأسواق والدكاكين. وبمرور الوقت أصبحت الأزبكية من أرقى أحياء القاهرة، التى تكالب الأمراء والأعيان على سُكناها[١٦٢].

ولاشك أن هذا التطور العمرانى كان ثمرة لاحتفاظ مصر بأعداد من العمالة الماهرة، فى قطاع البناء والتشييد أواخر عصر المماليك الجراكسة. ويشهد على ذلك العديد من المنشآت الكبرى التى شاهدتها هذه الفترة، كالجوامع، والمدارس، والزاويا، والأسبلة، والمغاسل[١٦٣]،

والطواحين، والمعاصر، والوكالات، والخانات، والقياسر، والرباع، والحوانيت[١٦٤]. والمنشآت الحربية من حصون وأبراج وأسوار دفاعية، شُيدت بالمدن الساحلية كالإسكندرية، ورشيد، ودمياط، والطينة[١٦٥]؛ لتأمين سواحل مصر، وموانئها ضد غارات القراصنة الفرنج[١٦٦]. ولم يكتف السلاطين بذلك، بل قام بعضهم بإصلاح العديد من المنشآت التى شيدها أسلافهم وعملوا على ترميمها[١٦٧].

ومع ذلك يتبدى لنا جانب من التدهور الذى أصاب حرف البناء والتشييد، خاصة عندما كانت سلطنة المماليك فى نزعها الأخير، إذا علمنا أنه على الرغم من اجتذاب الصفوة المملوكية لأمهر الحرفيين فى هذا القطاع، فإن هناك بعض المنشآت الكبرى، التى تعرضت أجزاء منها لعيوب، بعد إنشائها بفترة وجيزة، على غرار ما حدث فى

جامع السلطان الغورى بالشرابشيين، عندما مالت مئذنته وأوشكت على السقوط فى جمادى الأولى ٩١١هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٥٠٥م، فتم هدمها وأُعيد بناؤها[١٦٨]. وتكرر الشىء نفسه مع قبة مدرسته بالشرابشيين، والتى تشققت وأوشكت على السقوط، فى شوال ٩١٧هـ/ ديسمبر - يناير ١٥١١-١٥١٢م[١٦٩]، فأُزيلت، هى الأخرى وأُعيد بناؤها[١٧٠].

وكانت إحدى مظاهر تردى حرف البناء والتشييد، هى افتقاد الكثير من المعلمين والمهندسين، الذين اضطلعوا بالإشراف على إصلاح بعض الجسور والسدود إلى الخبرة الكافية. فقد فشل كثير منهم فى القيام بما كلفوا به. ففى ربيع الأول ٨٧٧هـ/ أغسطس - سبتمبر ١٤٧٢م، فشل حوالى مائتى معمار ومهندس فى ترميم إحدى القناطر بالجيزة[١٧١]. وتكرر الأمر مع جسر أم دينار بالجيزة، عندما انقطع فى ربيع الآخر ٩١٥هـ/ يوليو - أغسطس ١٥٠٩م، وفشلت السلطنة المملوكية، رغم ما حشدته من عمالة مدربة وغير مدربة فى سده[١٧٢].

التنظيمات والطوائف الحرفية :

وقد انتظم أرباب الحرف فى تنظيمات حرفية أثارت جدلاً كبيراً بين جمهور الباحثين؛ إذ ذهب البعض إلى أن هذه التنظيمات الحرفية لم تكن سوى نقابات للحرف[١٧٣]. بينما نفى ذلك البعض الآخر نفياً قاطعاً مستندين إلى أن مصطلح النقابة يشير إلى التعاون المقصور على أرباب حرفة بعينها، والذى ينشأ لتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأرباب هذه الحرفة، وهو ما لا ينطبق فى نظرهم على أشكال التنظيمات الحرفية فى مصر زمن سلاطين المماليك الجراكسة، والتى كانت تنظيمات بسيطة للغاية[١٧٤] استطاعت الدولة أن توجد لنفسها موطأ قدم فيها بتعيين رؤساء أو شيوخ الحرف المختلفة للإشراف على تعليم الحرفة والتدريب عليها وممارستها، ولضمان استمراريتها[١٧٥].

واستطاعت الدولة أن تمارس سيطرة صارمة على الحرف من خلال تفويض المحتسب بالإشراف عليها، وعلى جودة منتجاتها[١٧٦]. ولما كان المحتسب يفتقد إلى الدراية بأسرار الحرف المختلفة أو بحيل أربابها في الغش، فقد كان لزامًا عليه أن يستعين بفرد من كل حرفة لمساعدته في القيام بذلك[١٧٧]. وكان هؤلاء الأفراد، الذين يعينهم المحتسب، والذين أُطلق عليهم العرفاء يمثلون سلطة الدولة تجاه أرباب حرفهم. فبالإضافة إلى الدور الرقابي - على الأقل من الناحية النظرية - للعريف، من أجل درء الغش، والتأكد من سلامة المنتج وجودته، كان عليه أن يُلم بأسعار المنتجات الحرفية، وأن يُلمَّ أيضًا بأحوال أرباب حرفته ويطالع المحتسب بأخبارهم[١٧٨]. كذلك مارس العريف في بعض الأحيان، مهام الفصل في الخلافات التي تنشب بين أرباب حرفته والمتعاملين معهم إذا ارتضى الطرفان ذلك[١٧٩]. ناهيك عن أن العرفاء كانوا مسئولين أمام الدولة عن تنفيذ أرباب حرفهم للأوامر الصادرة إليهم من السلطات بإنجاز عمل ما[١٨٠].

وبغض النظر عن الجدل المثار حول طبيعة التنظيمات الحرفية في مصر زمن سلاطين المماليك الجراكسة، وعما إذا كانت تشكل نقابات أم لا، فإن النظام الذي عرفته مصر، والذي ارتكز عليه التنظيم الداخلي لأرباب كل حرفة، وتنظيم تعاملاتهم مع الناس والدولة[١٨١]، لم يكن سوى نظام طوائف الحرف، فمصطلح طائفة بهذا المعنى الحرفي ورد صراحة لدى البقاعي في حوادث سنتي ٨٦٥هـ/١٤٦١م[١٨٢]، و٨٦٩هـ/١٤٦٤-١٤٦٥م[١٨٣]، عندما كان يتحدث عن إحدى الطوائف المسئولة عن إمداد الوزراء باللحوم الخاصة بالأجناد، والتي كان يطلق عليها طائفة "معاملي اللحم". وفي بعض الأحيان استخدمت كلمة جماعة للتعبير عن الطائفة[١٨٤]، مثلما هو الحال في بعض التراجم التي أوردها السخاوي، والتي نعت فيها صاحب الترجمة بأنه " شيخ جماعته " أو " رأس جماعته " أو "شيخ الجماعة "[١٨٥].

ويبدو أن نظم وتقاليد الالتحاق بأية حرفة، كانت تتمتع بتراث قديم يرجع إلى ما قبل عصر سلاطين المماليك، رغم أن توارث الحرف، كان الظاهرة الغالبة، وبالتالي

انحصرت كثير من الحرف فى نطاق بعض الأسر[١٨٦]. ويرى د. سعيد عاشور أن ذلك لا يعنى أنه لم يسمح لغرباء لا تربطهم صلة نسب بأحد أرباب الحرفة من الالتحاق بالطائفة، وإن كان ذلك قد تم ممارسته على نطاق ضيق[١٨٧]. ولا أدل على ذلك من أن شعيب بن حسن الجابى، كان قد اتقن حرفة التجليد على يد مخدومه المظفر الأمشاطى[١٨٨]. كذلك تدرب جماعة ممن اشتغلوا بالطب على يد رئيس الجرائحية (أطباء الجراحة) ابن عبد الحق[١٨٩].

وقامت معظم الحرف والصناعات، في حوانيت صغيرة، حيث كانت الشراكة، هى الشكل الطبيعى للتعاون المهنى، في كثير من الأحوال، والذى أثمر فى بعض الأحيان، عن علاقات قوية بين أبناء الحرفة الواحدة، فاقت أحيانًا الروابط العائلية[١٩٠]. وسكن كثير من الحرفيين والصناع بالقيساريات، التى كانت تشكل وحدة معمارية تشبه السوق، تحيط بها من الخارج حوانيت، وفى الداخل صحن يصطف على جوانبه مجموعة أخرى من الحوانيت والحواصل تعلوها وحدات سكنية للحرفيين والصناع، الذين كانوا يبيعون إنتاجهم الحرفى بهذه الحوانيت[١٩١].

وقد اعتمدت طوائف الحرف على نظام متدرج لمراتب الحرفيين والصناع، ارتكز على الممارسة والخبرة العملية؛ حيث قبع الصبيان فى أدنى مراتبه يعلوهم المعلمين[١٩٢]، الذين كانوا يشكلون جوهر الطائفة. ومن بين هؤلاء خرج جماعة من البارزين فى حرفهم أُطلق عليهم أكابر الطائفة[١٩٣].

وكان هناك تنافس ملحوظ بين أرباب الحرفة طلبًا للشهرة والتميز. ففى شهر محرم من سنة ٨٧٦هـ/ يونيو – يوليو ١٤٧١م، تم تزيين بعض دكاكين الحرفيين "الحذاق فى صنايعهم" بالقاهرة، من صُناع الطواقى، والحلاقين تكريمًا لهم على قيامهم بإنجاز بعض الأعمال، التى فاقوا فيها أقرانهم، فاحتذى بهم الكثيرون من أرباب حرفتهم[١٩٤]. كذلك أشار ليون الإفريقى إلى بعض النماذج المتميزة من الحرفيين والصناع، الذين أجادوا فى حرفهم فاستحقوا التكريم من أقرانهم[١٩٥].

وجاء على رأس كل حرفة من هذه الحرف، شيخًا، عُرِفَ بشيخ الطائفة أو بشيخ الصنعة[١٩٦]. وفى بعض الحرف الأخرى، كالطب عرف بالرئيس[١٩٧]، ولدينا إشارات عديدة لرؤساء الأطباء[١٩٨] والكحالين (أطباء العيون) والجرائحية والمجبرين (أطباء العظام)(١٩٩). كما أن هناك إشارات لمشايخ القبانين[٢٠٠]. وإلى مهندس العمائر، والذى أشار القلقشندى إلى أنه كان مسئولاً عن كل ما يتعلق بالعمائر، ويحكم على أرباب صناعتها[٢٠١]. ويبدو أن هذا المصطلح الأخير - أى مهندس العمائر - لم يعد شائعًا أواخر عصر المماليك الجراكسة[٢٠٢]، وحل محله عدة مصطلحات أخرى لنفس الوظيفة، منها معلم المعلمين[٢٠٣]، معلم البنائين[٢٠٤]، معلم المعمارية[٢٠٥]، وأحيانًا أخرى أطلقوا على شاغل هذه الوظيفة " معلم المعلمين وكبير المهندسين"[٢٠٦]. وقد شغل هذه الوظيفة فى أغلب فترات عصر المماليك الجراكسة أناس انحدروا من أسرة الطولونى، التى ترجع لزمن السلطان برقوق (٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٩م)[٢٠٧]. وكان من بين أهم مهام شاغليها الإشراف على العمائر السلطانية، وعمائر كبار الأمراء[٢٠٨].

ويبدو أن سلطنة المماليك، كانت تلعب دورًا كبيرًا فى تولية مثل هؤلاء المشايخ والرؤساء؛ حيث كان يصدر توقيعًا من ديوان الإنشاء بولاية هذه المناصب، على نحو ما كان يصدر لرؤساء الأطباء والكحالين والجرائحية، الذين أطلق عليهم القلقشندى "أرباب الوظائف من أهل الصناعات"[٢٠٩].

وكان تدخل سلطنة المماليك فى ولاية مشايخ الطوائف والرؤساء وبالاً على العديد من طوائف الحرف؛ إذ كان يحكمها فى بعض الأحيان اعتبارات المصالح دون النظر إلى الأصلح. فرئاسة الطوائف وما شاكلها مُنحت، فى بعض الأحيان كمكافأة على خدمة ما أسداها أحد أعيان الحرفة للسلطان[٢١٠]. ولا أدل على ذلك من قيام السلطان خشقدم، بتعيين يحيى بن عبدالله الشرف، المعروف بالمزين فى رئاسة الجرائحية والمجبرين، لكونه قد ساعد فى إبراء السلطان من مرض أصابه[٢١١]. ويبدو أن مثل

هذه المساوئ، كان أحد الأسباب، التى أدت إلى تدهور طوائف الحرف وتلاشى تقاليدها أواخر عصر الجراكسة(٢١٢).

على أية حال، فقد تمثلت أهم مهام مشايخ الطوائف، فى دعوة أعيان الطائفة للنظر فى قبول أعضاء جدد لمارسة الحرفة(٢١٣). إضافة إلى الفصل فى النزاعات، التى قد تنشب بين أعضاء الطائفة، خاصة بين أصحاب العمل والحرفيين، وتوزيع الضريبة المفروضة على طائفته بين أعضائها، والقيام على تحصيلها منهم(٢١٤). وكان لكل طائفة شيخ بكل مدينة، إلا أن مرتبة شيخ الطائفة بالقاهرة، كانت تعلو نظراءه بالمدن الأخرى(٢١٥).

وكان لكل طائفة نقيب يعاون شيخها فى إنجاز بعض الأمور، مثل متابعة إتمام إجراءات انضمام بعض الأعضاء الجدد إلى الطائفة، والقيام ببعض الأعمال التى ينيبه فيها شيخ الطائفة. كما كان عليه أن يحث أعضاء الطائفة على طاعة الشيخ والقيام بواجباتهم تجاه الطائفة على أكمل وجه(٢١٦).

وكيفما كان الأمر، فقد كانت هذه هى أحوال أرباب الحرف والصناعات فى مصر، الذين قال عنهم المقريزى، فى مطلع القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى أن أجورهم قد " تضاعفت تضاعفًا كبيراً "(٢١٧)؛ نتيجة لفناء الكثير منهم فى الأوبئة والطواعين، التى ضربت مصر، لدرجة أنه " لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء"(٢١٨). وهو نفس الطرح الذى تبناه الأستاذ يودوفيتش **Udovitch**، عندما رأى أن التدهور السكانى، الذى أحدثته الأوبئة والطواعين، كان مسئولاً عن أن الحرفيين والصُناع لم يجدوا أعداداً مناسبة من المتدربين الجدد للانخراط فى الحرفة. ومن ثمَّ قلت أعداد الحرفيين والصُناع وارتفعت أجورهم(٢١٩).

أما الأستاذ بترى **Petry**، فقد رد الأزمة التى سادت الحرفيين والصُناع، إلى الإجراءات التعسفية، التى اعتمدتها السلطات المملوكية تجاههم، والتى نتجت عن الأزمة المالية والفساد الإدارى، وما صاحب ذلك من انتشار المصادرة، وهى أمور قد

أثرت – في رأيه – على خمول الحافز لدى العديد من الحرفيين والصُناع، على زيادة مواردهم المالية، وبالتالي انكمش الإنتاج الصناعي والحرفي[٢٢٠].

وقد تنبه ابن خلدون لهذا الأمر، عندما ذكر : " أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهاؤها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب"[٢٢١].

وبرغم ذلك، فهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن مصر لم تعان من أزمة قلة أعداد الحرفيين والصُناع، خاصة في الشطر الأخير من عصر المماليك الجراكسة، فالرحالة الأجانب أشاروا إلى وجود أعداد كبيرة من الحرفيين والصُناع، في كثير من الأقاليم المصرية. فقد ذكر الرحالة فان جستيل Van Ghistele- الذي زار مصر في سنتي ٨٨٧–٨٨٨هـ/ ١٤٨٢–١٤٨٣م - أنه كان بالقاهرة وحدها حوالي ١٥٠٠٠ حرفي يهودي[٢٢٢]. ورغم المبالغة في هذا العدد الكبير للحرفيين اليهود، فإنه يبدو أن كثيراً منهم اشتغل بالطب[٢٢٣]، أو أعمال الصيرفة والإقراض[٢٢٤]. كذلك أكد ليون الأفريقي على وجود أعداد لا تُحصى من الحرفيين والصُناع بالقاهرة، وغيرها من الأقاليم المصرية على اختلافها[٢٢٥]. ولم تكن هناك أزمة تذكر في وجود الحرفيين والعمال، عندما شرع الأمير يشبك من مهدي الدوادار الكبير، في سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م، في إزالة الأبنية، وبعض المنشآت ذات الطابع التجاري التي بنيت بطرقات القاهرة وأزقتها دون وجه شرعي وأعاقت مرور الناس، وما صاحب ذلك من جهود لتعبيد طرقات القاهرة وشوارعها، وإزالة ما علاها من أتربة. وبرغم ما تحتاج إليه مثل هذه الأعمال من أعداد كبيرة من الحرفيين والعمال، فإنه لم تكن هناك شكوى من وجود نقص في الأيدي العاملة اللازمة لإنجاز هذه الأعمال، ولو كانت هناك أزمة في ذلك لكان حريا بالمصادر أن تذكر ذلك. بل في نفس العام، عندما أمر الأمير يشبك الدوادار بإصلاح

واجهات الجوامع والمساجد، وغيرها من المنشآت المطلة على شوارع القاهرة، وجلاء رخامها، والقيام بطلائها، لم تكن هناك أزمة تذكر فى حشد الحرفيين والعمال لإنجاز هذه الأعمال(٢٢٦). وبعد ما يربو على عقدين من الزمان، أمر السلطان الناصر محمد بن قايتباى، فى سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٨م، أصحاب الرباع والحوانيت المطلة على شوارع القاهرة بطلائها وزخرفتها، ولم تكن هناك مشكلة ما فى إيجاد الحرفيين والعمال(٢٢٧). وفى سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م، عندما صدرت الأوامر بإزالة ما على الطرقات من أتربة، أنجزت هذه المهمة دون أن تكون هناك مشكلة فى إيجاد العمال(٢٢٨).

تدهور الحرف والصناعات :

على الرغم من تنوع الحرف والصناعات فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، فإن ذلك لا يخفى مدى ما كانت تعيشه من أزمة حقيقية أرجعه البعض إلى التدهور السكانى، الذى عاشته مصر بفعل الأوبئة والطواعين المتتالية، على نحو ما رأينا سابقًا(٢٢٩).

وقد أضاف الأستاذ آشتور Ashtor، إلى هذا العامل مجموعة من العوامل الأخرى، التى رأى فيها أسبابًا محتملة لهذا التدهور فى الحرف والصناعات، أهمها الفساد الإدارى، والضرائب الباهظة التى أثقلت كاهل الحرفيين والصُناع، وإجبار الفلاحين والعمال على العمل بالسخرة، وتناقص المواد الخام اللازمة للصناعة، علاوة على ما أسماه بالتخلف التقنى فى صناعات مصر والشرق الأدنى عامة، مقارنة بمثيلاتها فى أوربا فى ذلك الوقت(٢٣٠).

ومع ذلك، فإن تردى المهارات الحرفية، وافتقاد القدرة على الإتقان التام للمصنوعات لدى كثير من الحرفيين والصُناع، كان له دور فى تدهور الحرف والصناعات فى مصر بشكل عام، وبدلاً من تدارك الدولة لمثل هذه الأمور، من خلال

توفير المناخ الملائم والإمكانات للنهوض بالحرف والصناعات، فإنها انتهجت حزمة من السياسات التى ساعدت على مزيد من التدهور. فقد راحت تثقل كاهل الحرفيين والصناع بمزيد من الضرائب والأعباء المالية، التى كانت فى تزايد مستمر، بفعل الأزمة المالية الطاحنة[٢٣١]. فعلى سبيل المثال، فرض الشيخ على العجمى[٢٣٢] المحتسب[٢٣٣] العديد من المكوس التى كان على أرباب الصنائع تحملها[٢٣٤]. كما فرضت السلطات المملوكية مكسًا على جميع الطواحين بالقاهرة لم يتسن إلغاؤه إلا على يد السلطان الغورى فى صفر ٩١٩هـ/ أبريل – مايو ١٥١٣م[٢٣٥].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، إذ لم تتورع السلطات المملوكية عن ابتزاز أموال الحرفيين والصناع بالمصادرة[٢٣٦]. على نحو ما حدث فى سنة ٩٠٣هـ/١٤٩٨-١٤٩٩م، عندما فرض السلطان محمد بن قايتباى على معلم المعلمين حسن بن الطولونى[٢٣٧] بعض الأموال ليستعين بها على دفع نفقة البيعة لمماليكه، فقام الأخير بجمع هذه الأموال من "جماعة من البنائين والنجارين والمهندسين "[٢٣٨]. كما تم ابتزاز أموال الحرفيين والصناع من خلال طرح المواد الخام عليهم بأسعار مضاعفة، على نحو ما حدث فى سنة ٨٧٥هـ/١٤٧١م، عندما قام الوزير ابن كاتب غريب[٢٣٩] فى عهد سلطنة قايتباى، برمى الجلود على الأساكفة بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية بكثير. وانتهى الأمر بتذمر الأساكفة، الذين رفعوا شكواهم إلى السلطان قايتباى بعد عناء كبير، فأمر برد ما سبق أن رمى عليهم من جلود[٢٤٠].

بيد أن هناك بعض الحرف، التى تدهورت، نتيجة لعدم توافر المواد الخام اللازمة لها. وليس أدل على ذلك من تدهور حرفة تكفيت الأدوات النحاسية بالذهب والفضة زمن سلاطين المماليك الجراكسة؛ بحيث أصبحت المنتجات النحاسية تباع دون تكفيت، فانكمشت أعداد الحرفيين المشتغلين بهذه الحرفة من جراء أزمة المعادن النفيسة[٢٤١]. وهى الأزمة التى ألقت بظلال قاتمة على أغلب الحرف والصناعات المعنية بالمنتجات المعدنية، خاصة الثمينة منها. حقيقة أن عهد السلطان قايتباى قد شاهد إنتاجًا وافرًا

منها، غير أن هللينبراند Hillenbrand، يرجع ذلك لسببين : أولهما، قيام السلطان بالاستيلاء على المعادن الثمينة من المنشآت القديمة. وثانيهما، تطوير هذه الحرفة، فى محاولة للتغلب على نقص المعادن الثمينة من خلال تقليل استخدامها عن طريق تصغير حجم العمل الحرفى المُنتَج من المعادن الثمينة، بحيث يرتبط بعمل حرفى أكبر تدخل فيه معادن أخرى أو أخشاب، مثل تصميم بعض الأبواب، بحيث تحتوى على حلية دائرية من المعادن الثمينة تتصل بمواد أرخص سواء من المعادن أو الأخشاب[٢٤٢].

ولم يكن مستغربًا فى ظل الأحوال المتردية أن تخمد ملكة الابتكار والتطور لدى الكثير من الحرفيين والصنَّاع[٢٤٣]. ففى النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، فقد الخزافون المصريون ما كان لهم من سوق رائجة؛ نتيجة لتدنى مهاراتهم الحرفية، وجمود ملكة الابتكار والعجز عن تطوير أدوات الإنتاج. وكانت المحصلة أن غزت الأسواق المصرية أنواعًا ممتازة من الخزف الصينى، غير أنه لم يلق رواجًا لدى بعض الطبقات الفقيرة لارتفاع أسعاره؛ فلجأ الخزافون المصريون إلى إنتاج بعض المقلدات من هذا الخزف افتقد إلى الجودة والإتقان، وهو الأمر الذى يشهد على تدهور إحدى الحرف، التى كانت مزدهرة فى يوم ما[٢٤٤].

ويتضح العجز عن تطوير أساليب الإنتاج وأدواته، عند الحديث عن الطواحين. فقد كانت الطواحين السائدة فى مصر، هى تلك التى تدار بالثيران أو الخيول، فيما ظلت الطواحين التى تدار بالماء قليلة[٢٤٥]. وليس أدل على ذلك من أنه فى سنة ٨٨٠هـ/١٤٧٦م، قام السلطان قايتباى بزيارة إحدى الطواحين، التى تدار بالماء التى أنشأها أحد الأمراء بالفيوم، لكونها كانت من الطواحين النادرة بمصر[٢٤٦].

وإذا كانت الطواحين المدارة بالماء، قد استخدمت فى مصر على نطاق ضيق، فإن الطواحين المدارة بالهواء لم تكن تستخدم على الإطلاق؛ لدرجة أن ابن الجيعان عندما علم من أحد الأشخاص بوجود إحدى الطواحين التى تدار بالهواء فى اللاذقية، استغرب كثيرًا، وعد ذلك " من الغرائب "[٢٤٧].

إن إحدى أهم الشواهد على تدهور الإنتاج الحرفى والصناعى فى مصر، تبدو بصورة جلية فى قلة المنتجات الحرفية والصناعية ذات الجودة العالية، والتى ظل الطلب عليها مرهونًا بحفنة من أثرياء المجتمع. فى حين ظل السواد الأعظم من الناس يستهلكون منتجات حرفية وصناعية افتقدت إلى الجودة فى أغلب الأحيان(٢٤٨). فطالما عاش السلاطين وكثير من الأمراء حياة تتصف بالرفاهية والثراء، مقارنة بغيرهم من طبقات المجتمع الأخرى(٢٤٩)، ومن ثمَّ ظلت هناك حاجة ماسة إلى منتجات حرفية أو صناعية ذات جودة عالية لكنها كانت قليلة(٢٥٠).

***

هكذا تنوعت الحرف والصناعات فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة. غير أن هذا التنوع لا يعنى ازدهارها، بل على العكس من ذلك أسهم ابتزاز السلطات المملوكية للحرفيين والصُناع فى تدهور العديد منها. حيث أثقلت كاهلهم بمزيد من الضرائب، وطرحت عليهم المواد الخام بأسعار مضاعفة. كما تعرض الحرفيون والصناع، فى بعض الأحيان، إلى المصادرة، بل لم يقوَ الكثير منهم على منافسة السلاطين وكبار رجال السلطنة الذين استغلوا نفوذهم فى السيطرة على بعض الصناعات المربحة كصناعة السكر. وكان من نتيجة ذلك أن تدهورت صناعات كبرى، كانت مزدهرة فيما مضى، كصناعة السكر، والنسيج، والمنتجات الغذائية، وغيرها.

الهوامش

(١) الدمشقى: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص٥٩ .

(٢) المصدر السابق، ص٦٠؛ ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ج٢، ص٩٤٣ .

(٣) ابن خلدون: المصدر السابق، ج٢، ص٩٤٣ .

(٤) الدمشقى: المصدر السابق، ص٦٠ .

(٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٤٥٢، ج٣، ص٢٥٨، ج٤، ص١٧١، ٢١٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٤، ٣١٥، ج٥، ص٤٣ .

(٦) البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٣٦٣، ق٢، ص١٦٨ .

(٧) ابن سودون البشبغاوى: ديوان نزهة النفوس ومُضحك العبوس، ص١٧٢، ٢٢٨؛ ابن أجا: تاريخ الأمير يشبك الظاهرى، ص١٥٩-١٦٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٥٤ .

(٨) السخاوى: الضوء اللامع، ج٣، ص٢٢١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص٢٠؛ طافور: رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر، ص٩٧ .

(٩) ليون الإفريقى: وصف إفريقيا، ج٢، ص٢١٧؛

Von Harff : The Pilgrimage of Arnold Von Harff, p.134.

(١٠) البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٤٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٤٤، ٢٤٢، ٤٢٩,

(١١) السخاوى: الضوء اللامع، ج٩، ص٦٨ .

(١٢) البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٢٣١؛ ابن الحمصى : المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٣؛

Amari : I Diplomi Arabi Del R.Archivio Fiorentino, no. XL, p. 168.

(١٣) ابن سودون البشبغاوى: المصدر السابق، ص١٣٢، ١٣٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص٢٨ .

(١٤) عبدالباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣٨٤-٣٨٨ .

(١٥) السخاوى: الضوء اللامع، ج٥، ص٩٨ .

(١٦) المصدر السابق، ج٣، ص٢٤٢ .

(١٧) ابن أجا المصدر السابق، ص٦٤؛ ابن إياس بدائع الزهور، ج٤، ص٣٦٤؛ ليون الإفريقي: المصدر السابق، ج٢، ص٢١٧

Von Harff : Op. Cit., p. 111; Schefer (ed.) : Le Voyage d'Outermer de Jean Thenaud Suivi de La Relation de L'Ambassade de Domenico Trevisan Auprès du Soudan d'Egypte, p. 212.

(١٨) Von Harff : Op. Cit., p.134.

(١٩) البقاعي: المصدر السابق، ق٢، ص٣٥٤–٣٥٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٧٧، ١٠٦، ١١٥، ١٦٢، ١٨٥–١٨٦، ١٩٣، ٢٧٢، ٢٩٩، ٤٠١، ٤٠٧، ٤٣٤، ٤٣٥، ج٤، ص٨، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٨٥، ٣٩٠، ٣٣٧، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٤٩، ج٥، ص٩، ٣٥ .

(٢٠) أحمد عبدالرازق: المرأة في مصر المملوكية، ص٤٢–٤٥؛

Lutfi : " Al-Sakhawi's Kitab Al-Nisa ' As A Source For Social and Economic History of Muslim Women During The Fifteenth Century A.D. " The Musilm World, vol. 71, no. 2 (1981), p. 117.

(٢١) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٢٢٣؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٤٨، ١٦١، ٣٠٢؛ ليون الإفريقي: المصدر السابق، ج٢، ص١٩٩، ٢٠٠؛ أحمد عبدالرازق: المرأة في مصر المملوكية، ص٣٩–٤١ .

(٢٢) البقاعي: المصدر السابق، ق١، ص٣٥١–٣٥٢ .

(٢٣) البقاعي : المصدر السابق، ق٣، ص١٨٩–١٩٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٧٨ .

(٢٤) عبدالباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٣، ورقة ٥٦ .

(٢٥) Von Harff : Op. Cit. pp. 109, 124.

(٢٦) انظر، وثيقة وقف رقم ٨٠/١٣ دار الوثائق، باسم " السيفي جانم بن عبدالله، بتاريخ ٢٤ رمضان ٨٨١هـ؛ وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٩ق أوقاف، سطر ٣٥ : من نشر وتحقيق : محمد محمد أمين : " وثيقة وقف السلطان قايتباي على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط رقم ٨٨٩ق أوقاف "، المجلة التاريخية المصرية، مج٢٢، (١٩٧٥).

(٢٧) وثيقة وقف رقم ٣١/١٩٨ دار الوثائق، باسم " السيفي أزبك من ططخ "، بتاريخ ٢١ رمضان ٨٩٠هـ؛ محمد حسام الدين : " منشآت السلطان قايتباي بسوق الغنم من خلال وثيقة عثمانية. "، حوليات إسلامية، مج٣٢ (١٩٩٨)، ص٥٢–٥٤؛

Schefer (ed.) : Op. Cit., p. 209.

(٢٨) البقاعى : المصدر السابق، ق١، ص٣٥١-٣٥٢ .

(٢٩) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٨٧ .

(٣٠) المصدر السابق، ص٤٣٠ .

(٣١) لمزيد من التفاصيل عن المنشآت الصناعية فى عصر سلاطين المماليك انظر، أحمد محمد أحمد: "المنشآت الصناعية فى العصر المملوكى من خلال الوثائق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج - جامعة أسيوط، ١٩٨٥، ص١٥ وما بعدها.

(٣٢) وثيقة بيع رقم ٦٣٥ ج أوقاف، باسم "صلاح الدين محمد بن السعدى أبو البركات"، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ٨٨٤هـ؛ وثيقة وقف رقم ٣٥/٢٢١ دار الوثائق القومية باسم "بدر الدين الونائى"، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ٩٠٢هـ؛ وثيقة استبدال رقم ٦٠ ج، باسم "عزيزة بنت شمس الدين"، بتاريخ ١٨ شوال ٩٠٦هـ؛ وثيقة بيع رقم ٧٨٧ ج أوقاف، باسم "الزينى عبدالقادر بن محمد بن محمد"، بتاريخ غرة رمضان ٩١٢هـ.

(٣٣) وثيقة وقف رقم ٢٤/١٥٨ دار الوثائق، باسم "تغرى بردى بن عبدالله الزينى المحمدى"، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ٨٧٢هـ.

(٣٤) ليون الإفريقى: المصدر السابق، ج٢، ص١٩٨ .

(٣٥) عن هذه المعامل انظر، حلمى محمد سالم: المرجع السابق، ص٥١-٥٢ .

(٣٦) السيوطى: حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة، ج٢، ص٣٢٣؛ ليون الإفريقى: المصدر السابق، ج٢، ص٢١٧ ؛

Fabri : Voyage en Egypte de Felix Fabri 1483, T. 2, pp. 479 - 481; Von Harff : Op. Cit., p. 110; Schefer (ed.) : Op. Cit., pp. 210 - 211.

(٣٧) Prescott : Once to Sinai : The Further Pilgrimage of Felix Fabri, p.147.

(٣٨) Von Harff : Op. Cit., pp. 109 - 110.

(٣٩) المقريزى: الخطط، ج١، ص٤٤ .

(٤٠) عبدالباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٢٣٦ .

(٤١) ابن سباط: صدق الأخبار (تاريخ ابن سباط)، ج٢، ص٨٨١ .

(٤٢) Udovitch & Others: Op. Cit., p. 116.

(٤٣) Ashtor : " Levantine Sugar Industry in the Late Middle Ages : A Case of Technological Decline. " The Islamic Middle East, 700 - 1900: Studies in Economic and Social History, ed. By A.L. Vdovitch, p. 112; Mazuel : Le Sucre en Egypte, pp. 19 - 20.

(٤٤) أشتور المرجع السابق، ص٢٩١، ٢٩٨ ؛

Galloway : " The Mediterranean Sugar Industry. " The Geographical Review, vol. 67, no. 2 (1977), p. 191; Udovitch & Others : Op. Cit., p.116.

(٤٥) Galloway : Op. Cit., p. 191.

(٤٦) Rabie : The Financial System of Egypt, p. 82; Mazuel : Op. Cit., pp. 19 - 20.

(٤٧) Rabie : The Financial System of Egypt, p. 82; Ashtor : Levantine Sugar Industry, p, 117; Id. : The Economic Declin, pp. 276 - 277; Issawi : " The Decline of Middle Eastern Trade. " Islam and the Trade of Asia, ed. By D.S. Richards, p. 254.

(٤٨) Galloway : Op. Cit., pp. 191 - 192; Ashtor : The Economic Decline, p. 284.

(٤٩) Galloway : Op. Cit., p. 194, Shatzmiller : Labour in Medieval Islamic World, pp. 54 - 55.

(٥٠) عن ذلك انظر، البقاعي: المصدر السابق، ق٢، ص١٥٥؛ السخاوي: الضوء اللامع، ج٧، ص٢٨٦، ج١١، ص١٨٥؛ ليون الإفريقي: المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٠-٢٠١ ؛

Van Ghistele : Voyage en Egypt de Joos Van Ghistele, 1482 - 1482, p. 131; Von Harff : Op. Cit., p. 100; Mazuel : Op. Cit., pp. 13 - 15.

(٥١) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، ص١٣٤ .

(٥٢) Ashtor : Levantine Sugar Industry, pp. 99 - 100; Id.: The Economic Decline, p. 284.

(٥٣) ابن دقماق : المصدر السابق، ق١، ص٤١-٤٦ .

(٥٤) Mazuel : Op. Cit., p. 17.

(٥٥) Ashtor : Levantine Sugar Industry, pp, 99 - 103.

(٥٦) Ibid., pp. 99 - 100.

(٥٧) النويري: المصدر السابق، ج٨، ص٢٥٤؛ البيومي إسماعيل: النظم المالية في مصر زمن سلاطين المماليك، ص٢٠٢.

(٥٨) Frantz - Murphy : Op. Cit., p. 104.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل عن الضرائب التي فرضت على إنتاج السكر انظر :

Rabie : The Financial System of Egypt, p. 82.

(٦٠) هو أبو بكر محمد بن بدر الدين محمد بن مزهر الدمشقى، الذى تولى كتابة السر فى الفترة من ٨٦٦-٨٩٣هـ/١٢٦٤-١٤٨٨م، وذلك فيما عدا فترة قصيرة فى سنة ٨٨٦هـ/١٤٨١م، انظر : أحمد دراج: " تراجم كتاب السر فى العصر المملوكى (٦٤٨-٩٢٣هـ). "، مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى، ع٤ (١٤٠١هـ)، ص٢٤٤ .

(٦١) مؤرخ مجهول. كتاب تاريخ، ورقة ٦٨ ب.

(٦٢) Ashtor : Levantine Sugar Industry, pp. 99 - 100.

(٦٣) قانون نامه مصر، ص٩٤ .

(٦٤) الوثيقة السابقة ونفس الصفحة.

(٦٥) حارة زويلة من أكبر حارات القاهرة، وتنسب إلى قبيلة زويلة التى تنتمى إلى البربر، والتى جاءت إلى مصر صحبة القائد الفاطمى جوهر الصقلى، ونزلت بهذه المنطقة لذا عرفت بها، انظر : عبداللطيف إبراهيم على : "دراسات تاريخية وأثرية من عصر الغورى"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٥٦م، مج٢، ص٢٦ .

(٦٦) عن ذلك الوصف لمطبخ السكر ومحتوياته انظر، وثيقة بيع رقم ٩٨ج أوقاف، باسم " أحمد بن يوسف بن عبدالكريم " ناظر الجيوش، بتاريخ ١٦ شوال ٨٩٤هـ، سطر ٩-٣٠: من نشر وتحقيق. عماد أبو غازى : " دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر سلاطين المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة فى أرشيفات القاهرة "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٥، مج٢، ص٥٠٧-٥٠٨؛ وثيقة بيع رقم ٤٤٠ج أوقاف، باسم " أبو الحسن على بن الإمام " ناظر الخواص ووكيل بيت المال، بتاريخ ٢٧ رمضان ٩٠٨هـ، سطر ١٢-٢٧: من نشر وتحقيق · زينب محفوظ : " وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، مج٢، ص٦٣٨-٦٤٠ .

(٦٧) وثيقة بيع رقم ٩٨ج أوقاف، سطر ٩-١٠: من نشر وتحقيق : عماد أبو غازى : دراسة دبلوماتية ، مج٢، ص٥٠٧ .

(٦٨) خط الشرابشيين أو الجرابشيين من أكبر خطط القاهرة وموقعه اليوم منطقة الغورية، وسمى بهذا الاسم نظراً لوجود سوق الشرابشيين، الذى استحدث بعد الدولة الفاطمية، وكان يباع فيه الخلع والشرابيش، وهى جمع شربوش (لباس الرأس)، الذى أبطل استعماله فى عصر دولة المماليك الجراكسة، انظر : المقريزى : الخطط، ج٢، ص٩٨؛ عبداللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية وأثرية، مج٢، ص٣ .

(٦٩) عن سلسلة البيوع التى تمت على مطبخ السكر بحارة زويلة، انظر: محمد محمد أمين: فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢٣٩-٩٢٢هـ/٨٥٣-١٥١٦م)، رقم ٥٤٧ .

(٧٠) لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر، الفصل الخامس، ص ٢٥٧ .

(٧١) انظر وثيقة بيع رقم ٩٨ج أوقاف: من نشر وتحقيق : عماد أبو غازى : دراسة دبلوماتية، مج٢، ص٥٢٠ .

(٧٢) وثيقة بيع رقم ٤٤٠ج أوقاف، سطر ٨: من نشر وتحقيق: زينب محفوظ: وثائق البيع، مج٢، ص٦٣٨ .

(٧٣) انظر، وثيقة بيع رقم ٩٨ج أوقاف من نشر وتحقيق عماد أبو غازى دراسة دبلوماتية، مج٢، ص٥١٨-٥١٩، محمد محمد أمين فهرست وثائق القاهرة، رقم ٥٤٧ .

(٧٤) انظر، وثيقة بيع رقم ٩٨ج أوقاف. من نشر وتحقيق عماد أبو غازى : دراسة دبلوماتية، مج٢، ص٥١٩؛ وثيقة بيع رقم ٤٤٠ج أوقاف من نشر وتحقيق زينب محفوظ . وثائق البيع، مج٢، ص٦٣٨؛ محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة، رقم ٥٤٧، ٦٤٣ .

(٧٥) انظر ترجمته فى · السخاوى الضوء اللامع، ج٦، ص١٩٨ .

(٧٦) أمير سلاح، هو الذى يتولى أمر سلاح السلطان، انظر محمد دهمان : المرجع السابق، ص٢٠؛ حلاق وصباغ المرجع السابق، ص٢٤ .

(٧٧) ابن تغرى بردى · النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣٧٥ .

(٧٨) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٩٩'.

(٧٩) المصدر السابق، ج٤، ورقة ١٥٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٤٣ .

(٨٠) ابن الصيرفى المصدر السابق، ص٢١٢-٢١٣، ٢٣٦، ٢٨٩، ٣٦٦ .

(٨١) القنطار يساوى مائة رطل، أى أنه يزن ٤٥ كجم، انظر فالترهنتس ·المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ص٤٠ .

(٨٢) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٦٠ .

(٨٣) Ashtor : Levantine Sugar Industry, pp, 105 - 106, Id. : The Economic Decline, p. 284.

(٨٤) Von Harff : Op. Cit., P. 99.

(٨٥) النويرى : المصدر السابق، ج٨، ص٢٦٧-٢٧١ .

(٨٦) Ashtor : Levantine Sugar Industry, pp, 112 - 113.

(٨٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣٩٢ .

(٨٨) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٩٩؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٧١١؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢٨٧-٢٨٨ .

(٨٩) Ashtor : Levantine Sugar Industry, p. 113.

(٩٠) Von Harff : Op. Cit., p.99.

(٩١) فوه، هى بلدة تقع على شاطئ النيل قرب رشيد، انظر : محمد رمزى : المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص١١٣-١١٥ .

(٩٢) Von Harff : Op. Cit., p. 99.

(٩٣) عبد الباسط بن خليل الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٢٧؛ ابن تغرى بردى حوادث الدهور، ج٣، ٧٢٣-٧٢٤؛ السخاوى - الضوء اللامع، ج٧، ص١٩٢-١٩٣ .

(٩٤) ديروط، هى قرية تابعة لمركز رشيد، وقد وردت فى كتاب التحفة السنية " على أنها ضمن نواحى ثغر الإسكندرية، انظر ابن الجيعان، التحفة السنية، ص١٣٨؛ محمد رمزى المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٢٧٠ .

(٩٥) ليون الإفريقى المصدر السابق، ج٢، ص٢٠١

(٩٦) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٩٧) السيوطى حُسن المحاضرة، ج٢، ص٢٣٣؛ ابن ظهيرة المصدر السابق، ص٥٦؛ ليون الإفريقى. المصدر السابق، ج٢، ص٢٣٥ ؛

Dopp (ed.) : Op. Cit., p. 35.

(٩٨) هايد تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى، ج٤، ملحق (١)، ص١١٥-١١٦ .

(٩٩) عاصم محمد رزق . مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية، ص١٠٦ .

(١٠٠) عن ذلك انظر : وثيقة وقف رقم ٢٢١/٣٥م دار الوثائق، باسم " بدر الدين الونائى "، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ٩٠٢هـ؛ وثيقة وقف رقم ٧٨٧ ق أوقاف، باسم " أبو العباس أحمد الغمرى "، بتاريخ ١٠ رمضان ٩٠٥هـ.

(١٠١) أحمد محمد أحمد : المرجع السابق، ص١٥٩-١٦٠ .

(١٠٢) ليون الإفريقى : المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٥، ٢١٦ ؛

Schefer (ed.) : Op. Cit., pp. 211 - 212; Ashtor : Levant Trade in The Later Middle Ages, p. 436.

(١٠٣) المخيش، لفظ مشتق من خَيَّش أى طَرَّز، وهو نوع من الثياب الرقيقة النسج، تُحلى بخيوط أو بأشرطة من الذهب أو الفضة، انظر : الأسدى: المصدر السابق، ملحق (١)، ص٢٠١؛ حلاق وصباغ : المرجع السابق، ص٢٠١ .

(١٠٤) ابن الحمصى: المصدر السابق، ج٢، ص١٥١ .

(١٠٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٤، ٢٤٧، ٢٨٦، ٣٤٠، ٤٧٨ .

(١٠٦) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(١٠٧) آشتور : المرجع السابق، ص٣٩٨ .

(١٠٨) Udovitch & Others : Op. Cit., p.116.

(١٠٩) السخاوى : الضوء اللامع، ج٣، ص٢٢٤، ج١٠، ص٤٤ .

(١١٠) أندريه ريمون : الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، ج١، ص٣٦٩، حلمى سالم: المرجع السابق، ص١٠٧ ؛

Ashtor : Levant Trade, p. 436.

(١١١) انظر على سبيل المثال، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥١٥؛ ابن الجيعان: القول المستظرف فى سفر مولانا الملك الأشرف، ص٨٢؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٤٥٦ .

(١١٢) نقلاً عن : محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكى (٦٥٦-٩٢٢هـ/١٢٥٨-١٥١٦م) " دراسة ونصوص "، ص٤٥١ .

(١١٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٥٥ .

(١١٤) Hillenbrand : Islamic Art and Architecture, p. 160.

(١١٥) انظر، وثيقة وقف رقم ٢٢١/٢٥م دار الوثائق.

(١١٦) وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف، بتاريخ ٢٠ صفر ٩١١هـ، سطر ٨٦٦ : من نشر وتحقيق : عبداللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية وأثرية، مج٢، ص٢٧ .

(١١٧) Hillenbrand : Op. Cit., p. 160; Boralevi : " Three Egyptian Carpets in Italy ." Oriental Carpet and Textile Studies,II (Carpets of the Mediterranean Countries 1400 - 1600), eds. By Robert Pinner & Walter B. Denny, pp. 205 - 209.

(١١٨) Irwin : " Egypt, Syria and Their Trading Partenrs 1450 - 1550. " Oriental Carpet and Textil Studies, II (Carpets of the Mediterranean Countries 1400 - 1600), eds. by Robert Pinner & Walter B. Denny, pp. 74 - 76; Housego : " ' Mamluk ' Carpets and North Africa. " Oriental Carpet and Textile Studies, II (Carpets of the Mediterranean Countries 1400 - 1600), p. 231.

(١١٩) جزيرة أروى، هى جزيرة الزمالك الحالية، وكانت تُعرف أيضاً بالجزيرة الوسطى لأنها تقع بين بولاق وبر القاهرة وجزيرة الروضة وبر الجيزة، وقد انحسر عنها الماء فى سنة ٧٠٠هـ/١٣٠٠-١٣٠١م، وأصبحت من أجل متنزهات القاهرة، انظر : المقريزى : الخطط، ج٢، ص١٨٥-١٨٦؛ محمد رمزى : المرجع السابق، ق٢، ج١، ص١٦ .

(١٢٠) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٥٠؛ حوادث الدهور، ج٣، ص٤٥٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٩٨؛ السيد عبدالعزيز سالم وأحمد مختار العبادى: تاريخ البحرية الإسلامية فى مصر والشام، ج١، ص٢١٨-٢١٩، ٢٢٤-٢٢٦ .

(١٢١) إبراهيم حسن سعيد : البحرية فى عصر سلاطين المماليك، ص٢٣٥؛ عاصم رزق : المرجع السابق، ص١٠٩-١١٠ .

(١٢٢) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٥ .

(١٢٣) ابن خلدون . المصدر السابق، ج٢، ص٦٩٢ .

(١٢٤) الأسدى · المصدر السابق، ص١١٥ .

(١٢٥) ابن تغرى بردى النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٣٣؛ عبدالباسط بن خليل نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٣٢؛
ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢١٥-٢١٦، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٦٢ ؛

Ayalon : " The Mamluks and Naval Power : A Phase of the Struggle Between Islam and Christian Europe. " in his : Studies in the Mamluks of Egypt (1250 - 1517), p. 6.

(١٢٦) Ayalon : The Mamluks and Naval Power, p. 6.

نشبت حرب الوراثة القبرسية بعد وفاة الملك حنا الثاني، فخلفته ابنته شارلوت على عرش قبرس فى سنة ٨٦٣هـ/١٤٥٨م، ولم يعترف لها أخوها جيمس بالملك وأخذ يناوئها. وعندئذ لم يتردد فى الاستعانة بسلطنة المماليك وجاء إلى مصر لذلك الغرض فى سنة ٨٦٤هـ/١٤٥٩م، فأرسل السلطان أينال حملة حربية استطاع جيمس بمساعدتها أن يبسط نفوذه على معظم أنحاء قبرس. لمزيد من التفاصيل عن ذلك، انظر : سعيد عاشور، قبرس والحروب الصليبية، ص١٢٢-١٢٥ .

(١٢٧) Ashtor: The Economic Decline, pp. 282 - 283; Id. :"L'Artigleria Veneziana E I L Commercio Di Levante. " East-west Trade in the Medieval Mediterranean. ed. By B. Kedar, pp. 151 - 153.

(١٢٨) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ١٠٧؛ وانظر أيضًا : فؤاد سزكين: الجغرافيا الإسلامية، مج ١٨٧ (رحلتان إلى شمال إفريقيا لعبد الباسط بن خليل (توفى ٩٢٠هـ/١٥١٤م) وانسلم ادورن (توفى ١٤٨٣م)، ص٣٥-٣٦ .

(١٢٩) البقاعى : إظهار العصر لأسرار أهل العصر، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية، رقم ٨٥٢ تاريخ، ورقة ٢٤٣ أ.

(١٣٠) انظر، المعاهدة التجارية بين السفير البندقى تريفزان والسلطان الغورى، بتاريخ ٥ يونيو ١٥١٢م : من نشر : نعيم زكى فهمى : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ملحق (٨ د)، ص٤٢٤ ؛

Reinaud : " Traités de Commerce Entre la République de Venise et le Derniers Sultans Mameloucs d'Égypte. " J A, T. IV (1892), no XV, p. 44.

(١٣١) Pryor : Geography, Technology, and War : Studies in the Martime History of the Mediterranean, 649 - 1517, pp. 50 - 51.

(١٣٢) حسين مؤنس سفارة بدرو مارتير دانجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان الغورى (ديسمبر ١٥٠١ - فبراير ١٥٠٢م). "، بحث منشور ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس أبريل ١٩٦٩م)، ج١، ص٤٤٥-٤٤٦؛

Ayalon : The Mamluks and Naval Power, p, 1; Inalcık : " Bursa and the Commerce of the Levant. " JESHO, 3 (1960), pp. 136, 147.

(١٣٣) ابن إياس بدائع الزهور، ج٤، ص٢٨٥ .

(١٣٤) انظر نص هاتين الرسالتين فى أحمد فؤاد متولى . الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، ص١١٠-١١٢، ١٣٩-١٤٥ .

(١٣٥) حسين مؤنس : المرجع السابق، ص٤٤٥-٤٤٦ ؛

Ayalon : The Mamluks and Naval Power, p. 1.

(١٣٦) ابن تغرى بردى النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٣٣-١٣٤؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٣٢٥-٣٢٦ .

(١٣٧) ابن إياس بدائع الزهور، ج٤، ص٢٥٥ .

(١٣٨) لمزيد من التفاصيل عن المراكب النيلية انظر، إبراهيم حسن سعيد المرجع السابق، ص١٠٥ وما بعدها.

(١٣٩) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ص٧٩ .

(١٤٠) Doop (ed.) : L'Égypte Au Commencement Du Quinzième Siècle D'après Le Traité D'Emmanuel Piloti De Crète, p.23.

(١٤١) خليل بن شاهين . المصدر السابق، ص٢٧ .

(١٤٢) ليون الإفريقى : المصدر السابق، ج٢، ص٢١٠ .

(١٤٣) انظر، وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف، بتاريخ ٢٠ صفر ٩١١هـ، سطر ١٦٠٣-١٦٠٤: من نشر وتحقيق : عبداللطيف إبراهيم على : دراسات تاريخية وأثرية، مج٢، ص٤٩؛ الخالدى : كتاب المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الإنشا، مخطوط مصور بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة، رقم ٢٤٠٤٥، ورقة ١٢٩ ب، ١٣٨ ب؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٣٣، ١٤٨، ١٦٣، ج٥، ص١٨٢، ٢٣٢؛ عبداللطيف إبراهيم : " الوثائق فى خدمة الآثار العصر المملوكى."، بحث منشور فى كتاب : دراسات فى الآثار الإسلامية، ص٣٩٣، ٤٢٢، ٤٦٦-٤٧٠ .

(١٤٤) Shatzmiller : Op. Cit., p. 213.

(١٤٥) Fabri : Op. Cit., T. 2, pp. 443 - 444.

(١٤٦) الخالدى . المصدر السابق، ورقة ١٢٩ ب' ابن إياس بدائع الزهور، ج٣، ص٣٠٥، ج٤، ص٤٧٤، ج٥، ص٣٥، ١٨٢، ٢٣٢ .

(١٤٧) وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف، سطر ١٦٠٥ من نشر وتحقيق عبداللطيف إبراهيم دراسات تاريخية وأثرية، مج٢، ص٤٩' ابن إياس بدائع الزهور، ج٤، ص١٢٣، ١٤٨، ١٦٣، ٤٧٤، ج٥، ص٣٥، ١٤١، ١٧٨، ١٨٢، ٢٣٢، ٣٠٨' جواهر السلوك فى أمر الخلفاء والملوك، ص٣٦٢ .

(١٤٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص١٧٨، ١٨٢، ٢٣٢ .

(١٤٩) وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف، سطر ١٦٠٨-١٦٠٩ من نشر وتحقيق ٠ عبداللطيف إبراهيم : " دراسات تاريخية وأثرية، مج٢، ص٤٩' السخاوى . الضوء اللامع، ج١، ص٤٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٨٨-١٨٩، ج٥، ص١٧٨، ١٨٢، ٢٣٢، ٣٠٨؛ عبداللطيف إبراهيم : الوثائق فى خدمة الآثار، ص٢٩٣ .

(١٥٠) عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٢٨ .

(١٥١) ابن إياس : بدائع لزهور، ج٢، ص٣١٠، ج٥، ص١٣٤ .

(١٥٢) السخاوى : الضوء اللامع، ج٦، ص١٦٨؛ عبدالباسط بن خليل ٠ نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣١، ج٢، ق٨، ص٩٠؛ ابن إياس : جواهر السلوك، ص٣٦٢؛ عبداللطيف إبراهيم ٠ الوثائق فى خدمة الآثار، ص٢٩٣ .

(١٥٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٢٣٢ .

(١٥٤) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(١٥٥) لمزيد من التفاصيل عن هذه المنشآت أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، انظر عبداللطيف إبراهيم : الوثائق فى خدمة الآثار، ص٣٩٤-٤٠٤؛ ستانلى لينبول . سيرة القاهرة، ص٢٥٨-٢٦٠' كمال الدين سامح : العمارة الإسلامية فى مصر، ص١٠٧-١١٨ .

(١٥٦) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٥٢، ٦٨، ٨٠، ١١٠، ج٥، ٨٧ .

(١٥٧) لينبول : المرجع السابق، ص٢٠٣-٢٠٤؛ طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ص٣١٧ ؛

Behrens - Abouseif : " Qaytbay's Investments in the City of Cairo : Waqf and Power." AI, T. 32 (1998), p. 29 Id. : " Patterns of Urban Patronage in Cairo : a Comprison Between the Mamluk and the Ottoman Periods. " The Mamluk in Egyptian Politics and Society, eds. By Thomas Philipp & Ulrich Haarmann, pp.228 - 229.

(١٥٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٧٣ .

(١٥٩) انظر ترجمته فى : السخاوى، الضوء اللامع، ج٢، ص٢٧٠-٢٧٢/٨٤٤ .

(١٦٠) لمزيد من التفاصيل عن حى الأزبكية وتطوره العمرانى انظر .

Behrens-Abouseif : Azbakiyya and Its Environs from Azbak to Isma'il, 1476 - 1879, pp. 22 ff.

(١٦١) اللوق، هى الأرض اللينة التى انحسر عنها ماء النيل، وكانت أراضى اللوق فى مجملها عبارة عن مزروعات وبساتين. وقد ألحق بها بعض الأبنية منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس. واحتوت على عدة مناظر كانت تقع بمنطقة الدكة قرب المقس، لمزيد من التفاصيل عن ذلك، انظر : المقريزى : الخطط، ج٢، ص١١٦- ١١٨ .

(١٦٢) السخاوى : الضوء اللامع، ج٢، ص٢٧٢؛ ابن الحمصى : المصدر السابق، ج١، ص٣٧٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١١٦-١١٧، ٤١٢ ؛

Raymond : " The Residential Districts of Cairo Elite in the Mamluk and Ottoman Periods (Fourteenth to Eighteenth Centuries). " The Mamluks in Egyptian Politics and Society, eds. By Thomas Philipp & Ulrich Haarmann, p.216.

(١٦٣) عن مثل هذه المنشآت انظر، وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف، سطر ١٠٥-١٧٣: من نشر وتحقيق : عبداللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية وأثرية، مج٢، ص٤-٦؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٩٧؛ حوادث الدهور، ج٢، ص١٨٦-١٨٧، ٢٠٩، ٢٢٠؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٥٩؛ السخاوى : الضوء اللامع، ج٢، ص٣٢٩، ج٦، ص٢٠٦-٢١١؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٠٩، ج٢، ق٧، ص٢١٨؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٧٠، ١٢٧، ١٧٣، ١٨١، ٢٣١، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٢٩-٣٣٠، ٤٢٥-٤٢٦، ٤٣٠-٤٥١؛ ج٤، ص٥٢-٥٣، ٥٦، ٦٨-٦٩، ٩٢، ١٥٤، ١٦٠، ٤٧٧، ج٥، ص٩٣-٩٤ ؛

Mayer : The Buildings of Qaytbay as Described in his Endowment Deed, pp. 6 ff.

(١٦٤) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٩٢؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١١٤؛ السخاوى: الضوء اللامع، ج٢، ص٣٢٩؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٦؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٦٠، ١٧٣، ٣٠٠، ٣٢٩-٣٣٠، ج٤، ص٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٦، ج٥، ص٩٤ ؛

Behrens-Abouseif : Qatbay Investments, p. 29.

ولمزيد من التفاصيل عن المنشآت ذات الطابع التجارى من وكالات وغيرها، انظر، آمال العمرى: "المنشآت التجارية فى القاهرة فى العصر المملوكى "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص٧٢، ١١٧-١١٩، ١٤٦-١٤٧، ١٥٢، ١٦٦-١٦٨، ١٧١-١٧٥، ١٨١-١٩٨؛ مجاهد الجندى : " أهم الوكالات فى مدينة القاهرة ودورها الحضارى "، مجلة المؤرخ العربى، ع٩، مج١ (٢٠٠١)، ص٤٥٠ وما بعدها.

(١٦٥) الطينة، هى بلدة مندرسة، كانت تقع بالقرب من ساحل البحر المتوسط فى الشمال من الفرما، وشرقى بورسعيد الحالية، لمزيد من التفاصيل، انظر : محمد رمزى . المرجع السابق، ق١، ص ٨٠ .

(١٦٦) السخاوى : الضوء اللامع، ج٦، ص٢٠٩؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٩١، ٢٠٨، ٢٣٤؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٧١، ١٣٢، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٦، ج٤، ص٤٢٧، ج٥، ص٩٤-٩٥، ١٩٢ ؛

Von Harff : Op. Cit., p. 92; Ayalon : The Mamluks and Naval Power, p.10.

(١٦٧) ابن أجا : المصدر السابق، ص١٥٨؛ عبدالباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٣٢-٤٤؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٦٠-٦١، ٦٣، ٩٩، ١٨٢، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٩٢-٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٢٩-٣٣٠، ٣٩١، ٤٣١؛ ج٤، ٢٠٣، ٢١٥، ج٥، ص٩٤ .

(١٦٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٨٤ .

(١٦٩) المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٩ .

(١٧٠) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٦ .

(١٧١) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٨٣ .

(١٧٢) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٥٩ .

(١٧٣) برنارد لويس : " النقابات الإسلامية "، الرسالة، ع٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢ (١٩٤٠)، ص١٩٦، ٧٣٦، ٩٧٤-٩٧٥ ؛

Labib : Handelsgeschichte Ägyptens im Spätmittelalter (1171 - 1517), pp.180, 229 - 230.

(١٧٤) على السيد على : " سُبل نقل الخبرة لدى أبناء الطوائف الحرفية فى عصر سلاطين المماليك "، بحث منشور فى كتاب : الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى، ص١٤-١٥ ؛

Lapidus : Muslim Cities, pp. 96 - 97, 104; Baer : " Guilds in Middle Eastern History", Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day, ed. By M. A. Cook, p. 17.

(١٧٥) Lapidus : Muslim Cities, p. 96.

(١٧٦) Ibid. p. 98.

(١٧٧) الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، ص١٢؛ المقريزى: إغاثة الأمة، ص٣٠، ٣١ .

(١٧٨) الشيزرى : المصدر السابق، ص١٢ .

(١٧٩) المصدر السابق، ص٩٥ .

(١٨٠) حسين مصطفى حسين " طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار - جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص١٢٤ ؛

Lapidus : Muslim Cities, p. 98.

(١٨١) سعيد عاشور . العصر المماليكى فى مصر والشام، ص٢٨٤ .

(١٨٢) البقاعى المصدر السابق، ق٢، ص٢٦٣ .

(١٨٣) المصدر السابق، ورقة ٢٤٧ أ.

(١٨٤) حسين مصطفى . المرجع السابق، ص٧ .

(١٨٥) السخاوى الضوء اللامع، ج٣، ص٣٠٠، ج٨، ص١٧٠، ج١٠، ص١١٨-١١٩ .

(١٨٦) سعيد عاشور . العصر المماليكى، ص٢٨٤؛ على السيد : سبل نقل الخبرة، ص١٧؛ حسين عليوه . " دراسة لبعض الصناع والفنانين بمصر فى عصر المماليك "، دورية كلية الآداب - جامعة المنصورة، ع١ مايو (١٩٧٩)، ص٩٨؛ حسين مصطفى . المرجع السابق، ص٤٨ .

(١٨٧) سعيد عاشور العصر المماليكى، ص٢٨٤ .

(١٨٨) السخاوى : الضوء اللامع، ج٣، ص٣٠٥/١١٦٩ .

(١٨٩) المصدر السابق، ج٥، ص٢٢-٢٣/٧٩ .

(١٩٠) Berkey : Culture and Society, p. 409.

(١٩١) محمد محمد أمين وليلى على إبراهيم : المصطلحات المعمارية فى الوثائق المملوكية (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، ص٩٢ .

(١٩٢) لمزيد من التفاصيل عن التدرج المهنى داخل الطائفة، انظر : برنارد لويس : المرجع السابق، ص٧٨٧؛ حلمى سالم . المرجع السابق، ص١٩٨ .

(١٩٣) Baer : Egyptian Guilds in Modern Times, p. 53.

(١٩٤) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٨٦ أ.

(١٩٥) ليون الإفريقى : المصدر السابق، ج٢، ص٢١٨ .

(١٩٦) ابن الحمصى : المصدر السابق، ج٢، ص٩٣ .

(١٩٧) الخالدى : المصدر السابق، ورقة ١٣٨ أ؛ القلقشندى : المصدر السابق، ج٥، ص٤٦٧ .

(١٩٨) عبدالباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ٧١؛ نيل الأمل، ج٢، ق١، ص٢٧٤، ج٢، ق٧، ص١٩٠ .

(١٩٩) السخاوى : الضوء اللامع، ج٥، ص٢٢-٢٣، ج١٠، ص٢٣٠؛ الذيل التام، ص٣٤٣؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٣٢ .

(٢٠٠) عبدالباسط بن خليل نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص١٦٥، ٢٠٤؛ ابن إياس بدائع الزهور، ج٣، ص٢٦٨، ٢٧٤ .

(٢٠١) القلقشندى . المصدر السابق، ج٥، ص٤٦٧ .

(٢٠٢) Behrens-Abouseif: Muhandis, Sh'ad, Mu'allim-Note on the Building Craft in the Mamluk Period. " Der Islam, Band 72 (1995), pp. 299, 303.

(٢٠٣) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ٧٠-٧١؛ ج٣، ورقة ١٧؛ نيل الأمل، ج٢ ق٧، ص٢٨٧؛ ابن الشحنة المصدر السابق، ص٧٤؛ ابن إياس بدائع الزهور، ج٢، ص٤٢٧، ج٣، ص٤٤، ١٨١؛ جواهر السلوك، ص٣٩٦ .

(٢٠٤) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٣ أ ، البقاعى المصدر السابق، ق١، ص٢٠٨ .

(٢٠٥) ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٦٢؛ ابن طولون مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان، ق٢، ص٢٠ .

(٢٠٦) عبد الباسط بن خليل . الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٦؛ نيل الأمل، ج٢ ق٦، ص١٣٦، ٤٤٢ .

(٢٠٧) السخاوى . الضوء اللامع، ج١، ص٢٢١-٢٢٢ .

(٢٠٨) المصدر السابق، ج٣، ص٩٨؛ ابن الشحنة : المصدر السابق، ص٧٤ ؛

Behrens-Abouseif : Muhandis, shad, Mu'llim, p. 303.

(٢٠٩) القلقشندى : المصدر السابق، ج٥، ص٤٦٧، ج٩، ص٢٥٩ .

(٢١٠) حسين مصطفى : المرجع السابق، ص٨١ .

(٢١١) السخاوى : الضوء اللامع، ج١٠، ص٢٣٠ .

(٢١٢) حسين مصطفى، المرجع السابق، ص٨١ .

(٢١٣) المرجع السابق، ص٨٦-٨٧؛ حسين عبدالرحيم عليوه، المرجع السابق، ص٩١ .

(٢١٤) جيرار : المرجع السابق، ج١، ص١٨٧ .

(٢١٥) Baer : Egyptian Guilds, p. 10.

(٢١٦) لمزيد من التفاصيل عن مهام النقيب، انظر . حسين مصطفى : المرجع السابق، ص٧٦-٧٧ .

(٢١٧) المقريزى : إغاثة الأمة، ص١٠٢ .

(٢١٨) المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٢١٩) عن ذلك الرأى، انظر :

Udovitch & Others : Op. Cit., pp. 121 - 123.

(٢٢٠) عن ذلك الرأى انظر :

Petry : Protectors or Praetorians, pp. 116 - 117.

(٢٢١) ابن خلدون . المصدر السابق، ج٢، ص٧٤١-٧٤٢ .

(٢٢٢) Van Ghistele : Op. Cit., p. 20.

(٢٢٣) محاسن الوقاد: اليهود فى مصر المملوكية فى ضوء وثائق الجنيزة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، ص١٨١-١٨٢ ؛

Perlmann : " Notes on Anti-Christian Propaganda in the Mamluk Empire. "BSOAS, vol. X (1939 - 1942), p. 86.

(٢٢٤) Prescott : Op. Cit., p. 173.

(٢٢٥) ليون الإفريقى: المصدر السابق، ج٢، ص١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٤-٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، ٢١٦، ٢٣٣ .

(٢٢٦) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٨٨، ١٩٤؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٣٧-١٣٨ .

(٢٢٧) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٣٩٨-٣٩٩ .

(٢٢٨) المصدر السابق، ج٥، ص١٤ .

(٢٢٩) لمزيد من التفاصيل عن هذا الرأى، انظر : المقريزى : إغاثة الأمة، ص١٠٢؛ آشتور : المرجع السابق، ص٤١١-٤١٢ ؛

Shoshan : Money, Prices, and Pouplation, p. 229; Humphreys : Egypt in the World System, p. 458.

(٢٣٠) عبر آشتور عن هذا الاتجاه فى العديد من دراساته، ومنها على سبيل المثال : آشتور : المرجع السابق، ص٣٩٠ وما بعدها ؛

Ashtor : The Economic Decline, pp. 270 ff; Id. : Levant Trade, pp. 436 - 437; Id. " The Diet of Salaried Classes in the Medieval Near East. " in his : The Medieval Near East : Social and Economic History, pp. 4 - 5; Id. : L'Artigleria Veneziana, pp. 141 - 142.

(٢٣١) Lapidus : Muslim Cities, p. 35; Petry : Protectors or Praetorians, p.113.

(٢٣٢) انظر ترجمته فى : ابن تغرى بردى : المنهل الصافى، ج٨، ص٢٣٢-٢٣٦/١٦٩٨ .

(٢٣٣) تولى الشيخ على العجمى المعروف بيار على (على الطويل) الحسبة خمس مرات فى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٤٥-٨٦١هـ/ ١٤٤٢-١٤٥٦م. وقد توفى فى سنة ٨٦٢هـ/١٤٥٧م، عن ذلك انظر .

Abd Ar-Raziq : " La Hisba et le Muhtasib en Égypte au Temps des Mamluks. " AI, T.XIII (1977), pp. 168, 170, 171.

(٢٣٤) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٨٣ .

(٢٣٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٠٤ .

(٢٣٦) Petry : Protectors or Praetorians, pp. 113, 116 - 117.

(٢٣٧) انظر ترجمته فى . السخاوى · الضوء اللامع، ج٣، ص٩٨/٣٩٦ .

(٢٣٨) ابن إياس . جواهر السلوك، ص٣٩٦ .

(٢٣٩) هو موسى بن يوسف الشرف بن الجمال البوتيجى المصرى، انظر ترجمته فى . السخاوى . الضوء اللامع، ج١٠، ص١٩٢/٨١٠ .

(٢٤٠) لمزيد من التفاصيل عن هذه الحادثة انظر، ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢٦١-٢٦٢ .

(٢٤١) المقريزى : الخطط، ج٢، ص١٠٥؛ ستانلى لينبول : المرجع السابق، ص٢٢٨ .

(٢٤٢) Hillenbrand : Op. Cit., p. 156.

(٢٤٣) أندريه ريمون : المرجع السابق، ج١، ص٣٧٧ .

(٢٤٤) أندريه ريمون : المرجع السابق، ج١، ص٣٦٧؛ نعيم زكى فهمى : المرجع السابق، ص٢٤٤؛ حلمى محمد سالم : المرجع السابق، ص١٥٦ ؛

Rogers : " To and Fro : Aspects of Mediterranean Trade and Consumption in the 15[th] and 16[th] Centuries. " Revue de Monds Musilman et de la Méditerranée, nos. 55 - 56 (1990), vol. title (Villes au Levant : Hommage a André Raymond), p. 60.

(٢٤٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص٢٦٠؛ حلمى محمد سالم : المرجع السابق، ص٨٠-٨١ .

(٢٤٦) السخاوى : الضوء اللامع، ج٣، ص٢٠٨؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١١٥ .

(٢٤٧) ابن الجيعان : القول المستظرف، ص٥٨-٥٩ .

(٢٤٨) Shatzmiller : Op. Cit., pp. 227 - 228.

(٢٤٩) Lapidus : Muslim Cities, pp. 36, 51.

(٢٥٠) أندريه ريمون : المرجع السابق، ج١، ص٣٦٧؛ قاسم عبده : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص١١٧-١١٨؛ حسين عليوه : المرجع السابق، ص٨٩ ؛

Lapidus : Muslim Cities, p. 51.

الفصل الثالث

تجارة مصر

أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة

أولاً – تجارة مصر الداخلية :

- الأسواق والمنشآت التجارية .
- الأزمات الاقتصادية وتقلبات الأسعار .

– أهم عوامل تدهور تجارة مصر الداخلية :

- تذبذب فيضان النيل.
- تردى وظيفة الحسبة.
- فشل محاولات تسعير السلع والمتاجر.
- كثرة المكوس وتنوعها.
- سياسة الاحتكار والطرح.
- فشل السياسة النقدية.
- تمرد المماليك الجلبان.
- عدم استتباب الأمن.

ثانياً – تجارة مصر الخارجية :

- العلاقات التجارية بين مصر وبعض مدن جنوب أوروبا .

- **أهم عوامل تدهور تجارة مصر الخارجية :**

  - اختلال الميزان التجارى.
  - احتكار تجارة التوابل.
  - زيادة الرسوم الجمركية.
  - طرح التوابل على التجار الأوروبيين.
  - ابتزاز التجار الأوروبيين.
  - الغش التجارى وانتشار الفساد.
  - نشاط القراصنة الفرنج.

- **اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ونتائجه.**

أولاً - تجارة مصر الداخلية :

كان لتدهور الزراعة وتراجع الإنتاج الحرفى والصناعى أثره المباشر على انخفاض حركة التجارة الداخلية ، مما انعكس بالسلب على الأسواق فى مصر[١]؛ فقل عددها، كما قلت البضائع وارتفعت أثمانها[٢]. وهو ما أكده المقريزى عندما أشار إلى تدهور كثير من الأسواق وتراجع أعدادها فى النصف الأول من القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى[٣].

ورغم ذلك وجد بمصر عدد من الأسواق، التى تخصصت فى بيع نوع بعينه من السلع والبضائع[٤]. فعلى سبيل المثال، كان سوق الدجاجين[٥]، يختص ببيع الدجاج وغيره من الطيور الداجنة[٦]. فيما اختص سوق السلاح[٧] ببيع القسى والنشاب وغيرها من أنواع الأسلحة[٨]. وقس على هذا العديد من الأسواق التى اختصت ببيع نوع بعينه من البضائع[٩].

وعرفت مصر بعض الأسواق الموسمية، التى كانت تقام بشكل مؤقت مستغلة تجمعات الناس حول مناسبة بعينها[١٠]. ومنها على سبيل المثال، ما كان يحدث عند الاحتفال بمولد "سيدى إسماعيل الإنبابى" ببولاق، من إقامة بعض الخيام والدكاكين وشحنها بمختلف السلع والبضائع، على نحو ما حدث فى سنوات ٩١٣هـ/ ١٥٠٧م، ٩١٧هـ / ١٥١١م، و٩٢٠هـ / ١٥١٤م[١١]. هذا بالإضافة إلى باعة الأطعمة الجائلين الذين اكتظت بهم شوارع القاهرة[١٢].

ولم يقتصر النشاط التجارى على الأسواق، وإنما أسهمت فيه بعض المنشآت التجارية الأخرى؛ كالقيساريات[١٣]، والخانات[١٤]، التى استقبلت التجار المسلمين الواردين إلى مصر ببضائعهم[١٥]. ومنها على سبيل المثال، الخان الذى شيده السلطان قايتباى بمنطقة الغرابى[١٦]، الواقعة غربى قطيا[١٧]، فى سنة ٨٨٢هـ / ١٤٧٧م[١٨]. وخان الخليلى[١٩]، الذى أمر السلطان الغورى بهدمه فى سنة ٩١٧هـ / ١٥١١م، "فلما

هدمه أنشأه إنشاء جديداً وجعل به الحواصل والدكاكين"[٢٠]. كذلك شيد السلطان الغورى خانًا بالسويس فى سنة ٩٢٠هـ / ١٥١٤م[٢١].

كما تلقت الوكالات[٢٢] البضائع المجلوبة من خارج البلاد عبر الوكلاء. ومن بينها على سبيل المثال، تلك الوكالة التى أنشأها السلطان قايتباى على مقربة من الواجهة الغربية للجامع الأزهر فى سنة ٨٨٢هـ / ١٤٧٧م[٢٣]، والوكالة التى شيدها بباب النصر خلف جامع الحاكم بأمر الله، فى سنة ٨٨٥هـ /١٤٨٠ - ١٤٨١م[٢٤]. علاوة على الوكالة التى شيدها بسوق الدجاجين على مقربة من الهلالية (منطقة السروجية الحالية)[٢٥]. كما أنشأ السلطان الغورى عدداً من الوكالات[٢٦]، ومن بينها على سبيل المثال، وكالته بالأزهر، والتى تم تشييدها فى سنة ٩١٥هـ /١٥٠٩ - ١٥١٠م[٢٧].

وبرغم ذلك، فقد عانت تجارة مصر الداخلية من عدم الاستقرار بفعل التقلبات السريعة فى حركة أسعار السلع والبضائع، سيما السلع الغذائية الضرورية. ولا أدل على ذلك من أنه فى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٥٧ - ٩٢٣هـ / ١٤٣٥ - ١٥١٧م، لم تنعم مصر باستقرار فى أسعار بعض السلع والبضائع إلا لفترات قصيرة، كما حدث على سبيل المثال فى السنوات ٨٦٢ هـ / ١٤٥٨م[٢٨]، و ٨٧٨ هـ / ١٤٧٣م[٢٩]، و٨٨٣ هـ/ ١٤٧٩ م، و٨٨٤ هـ/ ١٤٨٠[٣٠] و٨٩٦ هـ/ ١٤٩١[٣١]، و٩٠٠ هـ/ ١٤٩٥م، و٩٠١ هـ/ ١٤٩٦م، و٩٠٥ هـ / ١٥٠٠، و٩١١هـ / ١٥٠٥ - ١٥٠٦م، و٩١٢ هـ / ١٥٠٦ - ١٥٠٧، ٩١٥هـ / ١٥١٠م، ٩٢٠هـ / ١٥١٤م[٣٢].

وقد تخلل هذه السنوات بعض الفترات القصيرة، التى شاهدت استقراراً فى أسعار بعض الحاصلات الزراعية، والسلع الغذائية الأساسية؛ كالغلال والدقيق والخبز وغيرها[٣٣].

على أن الغلاء كان هو السمة الغالبة لهذه الفترة، ويشهد على ذلك سلسلة الأزمات الاقتصادية المتتالية، التى عانت منها مصر[٣٤]، كما حدث على سبيل المثال فى السنوات ٨٥٩ - ٨٦١هـ/ ١٤٥٥ - ١٤٥٧م، ٨٦٣ - ٨٦٦هـ/ ١٤٥٩ - ١٤٦٢م[٣٥]،

و٦٨٦ - ٨٧٧هـــ/ ١٤٦٤ - ١٤٧٣م[٣٦]، و٨٨٧ - ٨٩٣هـــ/ ١٤٨٢ - ١٤٨٨م[٣٧]، و٩١٦ - ٩١٩هـ/ ١٥١٠ - ١٥١٣[٣٨].

وكـانت السلـع الغــذائيــة فى طليـعـة السلع، التى جـاءت على قـوائم الأزمـات الاقتصادية فى مصر بالنسبة لحركة التجارة الداخلية. ولا غرو أن أغلب هذه الأزمات لم تخل من ارتفاع أسعار الغلال، خاصة القمح، وهو الأمر الذى كان يتسبب فى ارتفاع أسعار الدقيق والخبز. كذلك كان الشعير والفول واللحوم والزيوت والأجبان ملازمين للقمح فى بعض هذه الأزمات[٣٩].

وبالنظر إلى أسعار القمح[٤٠] نجد أنها قد ارتفعت بشكل كبير إبان الأزمات. فعلى سبيل المثال تأرجح سعر أردب[٤١] القمح بين ٣٠٠و ١٣٠٠ درهم[٤٢] خلال الأزمات الاقتصادية التى عانت منها مصر فى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٧٠- ٨٧٥ هـ/ ١٤٦٦ - ١٤٧٠م[٤٣]. وفى سنتى ٨٩١- ٨٩٢ هـ/ ١٤٨٦ - ١٤٨٧م، وصل سعر إردب القمح إلى معدلات كبيرة من الارتفاع تراوحت بين ١٠٠٠ و ٢٤٠٠ درهمٍ (ستة دنانير)[٤٤]. وفى ذى الحجة ٩٠٢ هـ/ أغسطس ١٤٩٧م، بلغ سعر الأردب حولى ١٠٠٠ درهمٍ[٤٥]. وبمقارنة هذه الأسعار بمثيلاتها إبان فترات استقرار الأسعار، والتى تراوحت بين ١٢٠، ٢٠٠ درهمٍ للأردب[٤٦]، نجد أن سعر القمح زمن الأزمات كان مرتفعًا للغاية.

ومن الطبيعى أن يتسبب ارتفاع سعر القمح فى ارتفاع مماثل فى أسعار الدقيق[٤٧] والخبز[٤٨]. فبطة[٤٩] الدقيق، التى لم يتجاوز سعرها ٧٠ درهمًا فى بعض فترات الاستقرار، قفز سعرها إبان الأزمات الاقتصادية ليتراوح بين ١٢٠و ٤٥٠ درهمًا فى سنوات ٨٧٠هـ/ ١٤٦٦م، و٨٧٥ هـ/ ١٤٧٠م، و٨٩٢هـ/ ١٤٨٦ - ١٤٨٧م[٥٠].

أما سعر الخبز الذى لم يتجاوز الرطل[٥١] منه درهمًا فى الظروف الطبيعية[٥٢]، ارتفع بشكل كبير إبان الأزمات حتى وصل إلى أربعة ونصف درهم فى شوال

٨٧٢هـ / إبريل – مايو ١٤٦٨م، ثم قفز في ربيع الآخر ٨٧٣ هـ / أكتوبر– نوفمبر ١٤٦٨م، إلى خمسة دراهم للرطل. وواصل ارتفاعه في جمادى الأولى ٨٧٤ هـ / نوفمبر ١٤٦٩م، ليصل إلى ما يزيد على سبعة دراهم. وبلغ معدلاً كبيراً بارتفاعه إلى تسعة دراهم قبيل حلول شهر رمضان سنة ٨٧٤هـ / مارس ١٤٧٠م، قبل أن يتراجع في هذا الشهر إلى ستة دراهم. بل وفي شوال سنة ٨٩١هـ / أكتوبر ١٤٨٦م، ارتفع سعر رطل الخبز إلى ما يزيد على ستة دراهم. وفي محرم ٨٩٢هـ / ديسمبر – يناير ١٤٨٦– ١٤٨٧م، بلغ سعر رطل الخبز معدلاً قياسيا بوصوله إلى اثنى عشر درهماً(٥٣).

ويبدو أن فشل الدولة في السيطرة على ارتفاع سعر الخبز، قد حدا بأحد الباحثين إلى افتراض أن إحدى الإجراءات التي اتخذتها السلطات المملوكية لتلافي الارتفاع الكبير في سعر الخبز، بوصفه ضرورة لا غنى للناس عنها في غذائهم، كانت تكمن في تخفيض وزنه بدلاً من الحفاظ على وزن ثابت ورفع السعر بشكل كبير(٥٤).

والواقع أن هناك بعض الدلائل، التي تشير إلى تخفيض وزن رغيف الخبز إلى أقل من الرطل، خاصة أثناء بعض الأزمات، ففي جمادى الآخرة سنة ٨٧٠هـ / يناير – فبراير ١٤٦٦م، تم تخفيض وزن رغيف الخبز إلى ست أواق ونصف(٥٥). وفي شوال ٨٧٢هـ / إبريل– مايو ١٤٦٨م، خُفض وزن رغيف الخبز إلى أربع أواق(٥٦). وتكررت الشكوى من ضآلة حجم رغيف الخبز، على نحو ما حدث في محرم ٨٧٥هـ / يوليو ١٤٧٠م، وربيع الأول ٨٧٧هـ / أغسطس ١٤٧٢م، وشعبان ٨٨٧هـ / سبتمبر– أكتوبر ١٤٨٢م، وربيع الأول ٨٨٨هـ / إبريل ١٤٨٣م(٥٧).

كذلك تسببت الأزمات الاقتصادية في ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأخرى؛ كاللحوم والزيوت والأجبان(٥٨). كما ارتفعت أيضاً أسعار الشعير والفول(٥٩).

وكانت محصلة هذه الأزمات الاقتصادية والغلاء، هو الإضرار بكافة طبقات المجتمع. فقد وصف ابن تغرى بردى الأزمات الطاحنة، التي عاشتها مصر في

السنوات الأولى من عهد السلطان قايتباى، بقوله: "إننى لم أر فيما رأيت منذ عمرى أوحش حالاً من هذه السنين الثلاث سنة اثنتين وسبعين واللتين بعدها"[٦٠]. وهو ما أكد عليه بعض أقرانه من المؤرخين المعاصرين[٦١]. بل أضاف ابن الصيرفى فى حوادث شهر ذى الحجة سنة ٨٧٣هـ / يونيو - يوليو ١٤٦٩م، أنه قد "افتقر بسبب هذا الغلاء خلائق من الأعيان وغيرهم لطول مكثه بالديار المصرية"[٦٢]. ولم يكن مستغرباً أن يطول الغلاء كافة شرائح المجتمع؛ إذ ذكر ابن الصيرفى فى حوادث سنة ٨٧٥هـ / ١٤٨٣، ما نصه :"أما الناس فصاروا ثلاثة أثلاث: الغنى افتقر، والمُتكسب ما يفى بنفقته، والفقير فبعد أن كان يسأل فى الرغيف صار يطلب لقمة أو لبابة"[٦٣].

ورغم ما ألحقته الأزمات الاقتصادية من أضرار بالمجتمع خاصة الطبقات الفقيرة[٦٤]، يرى آشتور أن الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة شاهدت انخفاضًا تدريجيا فى أسعار بعض السلع الغذائية على المدى الطويل[٦٥]، خاصة الغلال. ويبرهن على ذلك بانخفاض أسعارها بنسبة حوالى ٤٠٪[٦٦]. وهذا الانخفاض نتج فى رأيه، عن انكماش الطلب عليها؛ بفعل التدهور الديموغرافى (السكانى)، الذى عانت منه مصر نظرًا لتعاقب الأوبئة عليها. وحاول تبرير التناقض بين هبوط سعر الغلال وثبات سعر الخبز، بارتفاع أجور الطحانين والخبازين؛ لتراجع أعدادهم نتيجة حصد الأوبئة لهم، مما أدى إلى ثبات سعر الخبز رغم هبوط سعر القمح[٦٧].

ويعيب شوشان Shoshan على آشتور استخلاصه لهذه النتيجة من خلال حساب أسعار بعض السلع الغذائية بالنقد الذهبى، فى حين أن المادة الخاصة بسعر صرف الدينار مقابل الدرهم النحاسى[٦٨] فى المصادر المملوكية غير منتظمة، مما يعنى افتقاده الدقة عند تحديد الأسعار؛ نظرًا لاعتماده فى أغلب الأحوال على أسعار صرف من سنوات سابقة أو لاحقة، ناهيك عن وجود أكثر من سعر صرف للعملات، وهو الأمر الذى قد ينشأ عنه فجوة بين سعر صرف السوق بالنسبة للنقد الذهبى، وسعر الصرف

الذى تحدده السلطات. كما أن التزايد التدريجى فى قيمة الدينار مقابل الدرهم النحاسى، خاصة إبان القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، قد يجرنا إلى استنباط نتيجة خاطئة، لأن التضخم كان أكثر وضوحًا عند حساب الأسعار بالنقد النحاسى، وهو النقد الذى قدرت به قيم السلع الغذائية. فحساب هذه الأسعار بالنقد الذهبى (الدينار) قد يجعل التضخم أقل وضوحًا، ومن ثَمَّ فإن شوشان يرى، على العكس من آشتور، أن هناك موجة من ارتفاع الأسعار اجتاحت مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى، ربما نتجت – فى رأيه – عن تخفيض قيمة الدرهم النحاسى مقابل الدينار. فلقد كان طرح السلطات المملوكية لكميات كبيرة من العملات النحاسية (الفلوس) سببًا أصيلاً فى بروز ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار فى هذه الفترة. ويدلل على ذلك بتضاعف كميات النحاس التى استوردتها مصر آنذاك. فالعملات النحاسية – فى رأيه – كانت مسئولة عن ارتفاع الأسعار على المدى الطويل، فى ظل رفضه لفكرة أن يكون ارتفاع الأسعار ناتجًا عن تزايد الطلب على السلع الغذائية، لكون مصر كانت تعانى من قلة عدد السكان[٦٩].

وربما تكون النتيجة التى خرج بها شوشان أكثر تماشيًا مع أحوال تجارة مصر الداخلية، التى كانت تسير من سيئ إلى أسوأ، بفعل مجموعة من العوامل المتشابكة.

أهم عوامل تدهور تجارة مصر الداخلية :

يأتى تذبذب فيضان النيل على رأس العوامل التى أعاقت استقرار تجارة مصر الداخلية. فقد تسبب الفيضان فى خلق المزيد من الأزمات الاقتصادية، التى أفرزت ارتفاعًا كبيرًا فى أسعار الغلال والخبز[٧٠]. فالناس كانوا يتابعون أحوال الفيضان باهتمام شديد نظرًا لما يمثله ذلك من أهمية قصوى فى تحديد اتجاهات أسعار الأقوات فى العام التالى. ومن ثَمَّ فإن شيوع أى أخبار حسنة أو سيئة عن مستوى الفيضان، ومعدلات الزيادة أو النقصان، كان كفيلاً بإحداث هزة عنيفة فى حركة الأسواق، خاصة

فى أسعار الغلال والخبز. فتراجع مستوى الفيضان أثناء موسم الزيادة بفعل انهيار بعض الجسور[٧١]، يعنى قيام حفنة من حائزى الغلال والسماسرة والطحانين بالسعى إلى خزنها بغية تحقيق أرباح طائلة، خاصة مع تزايد الطلب عليها؛ لتكالب الناس على شرائها تأمينًا لقوت عيالهم؛ فتكون النتيجة ارتفاعًا حادا فى أسعار الغلال والخبز[٧٢]، على نحو ما حدث فى شعبان- رمضان ٨٥٩هـ / يوليو- سبتمبر ١٤٥٥م[٧٣]، وذى القعدة ٨٦٣هـ / سبتمبر ١٤٥٩م[٧٤]، وذى القعدة ٨٦٥هـ / أغسطس- سبتمبر ١٤٦١[٧٥].

وكان توقف الفيضان لبعض الوقت أثناء موسم الزيادة كفيلاً بإحداث أزمات مشابهة. ففى ذى القعدة ٨٦٦هـ / يوليو ١٤٦٢م، أدت هذه الظاهرة إلى تكالب الناس على شراء الغلال وقيام البعض بتخزينها، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وحدوث الأزمة[٧٦]. وقس على ذلك تسع أزمات أخرى سببها توقف الفيضان لعدة أيام، على نحو ما حدث فى ذى الحجة ٨٧٠هـ / يوليو- أغسطس ١٤٦٦م[٧٧]، وذى القعدة ٨٧١هـ / يونيو ١٤٦٧م[٧٨]، وصفر ٨٧٥هـ / أغسطس ١٤٧٠م[٧٩]، وربيع الأول ٨٧٩هـ / يوليو- يونيو ١٤٧٤م[٨٠]، وجمادى الآخرة ٨٩٠هـ / يونيو- يوليو ١٤٨٥م، ورجب ٨٩٢هـ / يونيو- يوليو ١٤٨٧م[٨١]، وذى القعدة ٨٩٩هـ / أغسطس ١٤٩٤م، وصفر ٩١٠هـ / يوليو- أغسطس ١٥٠٤م، وجمادى الأولى ٩١٧هـ / يوليو- أغسطس ١٥١١م[٨٢]. ولم يكن ينقذ الناس من استفحال بعض هذه الأزمات سوى عودة الفيضان إلى الزيادة، فتعود الأسعار إلى سابق عهدها، كما حدث فى أزمات صفر ٨٧٥هـ / أغسطس ١٤٧٠م[٨٣]، وربيع الأول ٨٧٩هـ / يوليو- أغسطس ١٤٧٤م[٨٤]، وصفر ٩١٠هـ / يوليو- أغسطس ١٥٠٤م[٨٥].

يضاف إلى ذلك ما كان يحدثه الهبوط السريع للفيضان من أزمات مماثلة، على نحو ما حدث فى ربيع الأول ٨٧٣هـ / سبتمبر ١٤٦٨م، عندما فسدت البذور فى الأرض بسبب تعجل الفلاحين فى بذرها؛ نظرًا لهبوط الفيضان السريع[٨٦]. وبالتالى،

فإن تراجع حجم المحاصيل، كان يعنى حدوث الغلاء فى العام التالى. ففى شعبان ٨٨٩هـ / أغسطس- سبتمبر ١٤٨٤م، لم يتسبب ضعف الفيضان فى ارتفاع الأسعار فقط(٨٧)، وإنما تسبب أيضاً فى أزمة الغلاء التى شاعت فى العام التالى(٨٨). وهو نفس الأمر الذى تكرر فى صفر ٩١٧هـ / إبريل- مايو ١٥١١م؛ نظراً لانخفاض مياه الفيضان فى العام السابق(٨٩). بيد أن هناك بعض العوامل الطبيعية الأخرى الطارئة التى سببت بعض الأزمات. فهبوب رياح عاصفة، كان يعنى إعاقة عملية نقل الغلال بالمراكب من الصعيد إلى القاهرة عبر مجرى النيل. وبالتالى يتسبب ذلك فى قلة الإمدادات، فترتفع الأسعار، على نحو ما حدث فى ربيع الأول ٨٦٠هـ / فبراير ١٤٥٨م(٩٠). كما أن انعدام سقوط الأمطار أثناء موسم الزراعة، كان يؤدى إلى تراجع حجم المحاصيل، ومن ثم ارتفاع أسعارها، على نحو ما حدث فى شهر شوال ٨٦٩هـ / مايو ١٤٦٥م(٩١). وكان تسلط الآفات على المزروعات له وقع مشابه. ففى محرم ٨٩١هـ / يناير- فبراير ١٤٨٦م، تسبب أكل الدودة للقرط فى ارتفاع أسعار علف الحيوانات، بما فيها جمال السقائين، فارتفع لذلك سعر رواية الماء(٩٢). كما أن انتشار الأوبئة، كان يتسبب فى ارتفاع أسعار سكر النبات والبطيخ والرمان، على نحو ما حدث فى شوال ٩١٠هـ / مارس- إبريل ١٥٠٥م؛ نظراً للاعتقاد السائد بأهمية مثل هذه الأشياء فى الوقاية من الأوبئة(٩٣). أضف إلى ذلك أن تساقط الثلوج، وبرودة الطقس أثرت فى بعض الأحيان، على الغلال والخضروات، ومن ثم ارتفعت أسعارها، على نحو ما حدث فى سنة ٩١٦هـ ١٥١٠/ - ١٥١١م(٩٤).

وهناك عامل آخر، كان له تأثير سلبى على تجارة مصر الداخلية فى تلك الفترة، وهو تردى وظيفة الحسبة(٩٥)، بعد أن أصبحت ولايتها بالبذل(٩٦). ولا أدل على ذلك من أنه فى ذى القعدة ٨٥٧هـ / نوفمبر ١٤٥٣م، أراد السلطان أينال تعيين "شخصاً من الأوباش فى الحسبة"(٩٧)، لأنه وعد ببذل ثلاثة آلاف دينار، وعَدَلَ السلطان عن ذلك بعد تدخل بعض أرباب الدولة، الذين أشاروا عليه بالإبقاء على الشيخ على العجمى فى

الحسبة، مقابل قيامه ببذل ٢٠٠٠ دينار(٩٨). وكان الأخير قد درج على بذل المال للسلطان كلما همَّ بعزله(٩٩). ومع ذلك لم تمر سوى عدة أيام، حتى قام السلطان بعزله من الحسبة في ذى القعدة ٨٥٧هـ / نوفمبر ١٤٥٣م، ليحل محله على بن شهاب الدين أحمد الكاشف، بعدما بذل للسلطان أينال حوالى ٣٠٠٠ دينار(١٠٠). وتكرر الأمر في جمادى الآخرة ٨٥٩هـ / يونيو ١٤٥٥م(١٠١)، ثم في ذى القعدة ٨٦١هـ / أكتوبر ١٤٥٧م، عندما بذل صلاح الدين أمير حاج بن بركوت المكينى(١٠٢) " ثلاثة آلاف دينار للسلطان، وتوابعها للحاشية" ليتولى الحسبة(١٠٣).

ولم يقتصر البذل لولاية الحسبة على المتعممين، وإنما شمل أيضًا الأتراك من أرباب السيوف والأمراء. ففى صفر ٨٦٥هـ / نوفمبر ١٤٦٠م، كان الأمير تنم رصاص(١٠٤) "هو أول تركى ولى الحسبة بالبذل"(١٠٥). وفى ربيع الأول ٩٢٢هـ / أبريل ١٥١٦م، تم تعيين الأمير ماماى الصغير محتسبًا بدلاً من الزينى بركات بن موسى، بعد أن بذل خمسة عشر ألف دينار، ومع ذلك لم يستمر في الحسبة سوى عدة أيام، حتى عزل منها في ربيع الآخر ٩٢٢هـ / مايو ١٥١٦م(١٠٦).

وإذا كان المتعممون وأرباب السيوف قد درجوا على بذل المال من أجل ولاية الحسبة، فمن الطبيعى أن يجتهدوا فى استرداد ما دفعوه من أموال أضعافًا مضاعفة، حتى وصل بهم الحال إلى فرض مقررات شهرية على الباعة والتجار، وأصحاب الحرف والصنائع(١٠٧). ففى ربيع الأول ٨٥٧هـ / مارس ١٤٥٣م، قام الناس برجم الشيخ على العجمى المحتسب؛ نظرًا لكثرة "أكله لأموال السوقة، وإغضائه عن معائبهم، حتى فسدت المعايش"(١٠٨)، وبالتالى فقد "حصل فى ولايته من هذا المال الخبيث شيئًا كثيراً"(١٠٩). وهو أمر تنبه إليه ابن إياس، فيما بعد، عندما علق على ولاية الأمير ماماى الصغير للحسبة بالبذل فى ربيع الأول ٩٢٢هـ / أبريل ١٥١٦م، قائلاً: "وهذه الأموال العظيمة التى سعوا بها هؤلاء ما يتسخلصونها إلا من أضلاع المسلمين"(١١٠). وكانت محصلة كل ذلك، انكماش حركة المعاملات بالأسواق، عندما أقلع البعض عن مزاولة

التجارة بسبب "تزايد فساد الحسبة"[١١١]. فالحالات القليلة التى تمت فيها ولاية الحسبة دون بذل انعكست بشكل إيجابى على حالة الأسواق. فعلى الرغم من أن السلطان أينال قد ولى الأمير تنم رصاص الحسبة بالبذل فى صفر ٨٦٥هـ / نوفمبر ١٤٦٠م[١١٢]، فإن ابنه وخليفته السلطان المؤيد أحمد، قد أمره فى جمادى الآخرة ٨٦٥هـ / إبريل ١٤٦١م، بأن " لا يأخذ من السوقة شيئًا "[١١٣]، وأن يكف عن أخذ الرشاوى، فى مقابل قيام السلطان بتعويضه ماليا. وكان ذلك مدعاة لانصلاح أحوال الحسبة، مما انعكس بدوره على انتعاش الأسواق وتراجع الأسعار[١١٤].

غير أن أمور الحسبة ما لبثت أن عادت لما كانت عليه من سوء، بعد عزل السلطان المؤيد أحمد. إذ إن غياب الدعم المالى، الذى التزم به الأخير للمحتسب قد حدا بتنم رصاص المحتسب إلى العودة لما كان عليه من تجاوزات مالية أفسدت الحسبة، فَهَمَّ السلطان خشقدم بعزله فى أواخر شوال ٨٦٦هـ / يوليو ١٤٦٢م، بعد أن شكا الناس من تهاونه "وأخذه من الباعة البراطيل"[١١٥]. ناهيك عما حدث فى ربيع الآخر ٨٧٣هـ / نوفمبر ١٤٦٨م، عند تعيين الأمير يشبك الجمالى[١١٦] فى حسبة القاهرة دون بذل، من قيام الأخير بإلغاء "ما كان يؤخذ من الباعة ظلمًا"[١١٧]، فانصلحت أحوال الأسواق، وتيسر وجود القمح والخبز بأسعار مناسبة[١١٨]. مما استحق معه إطراء بعض المؤرخين المعاصرين لقيامه خير قيام بمهام الحسبة[١١٩]. وبرغم ذلك كان لابن الصيرفى رأى آخر، إذ شن هجومًا لاذعًا عليه متهمًا إياه بإسناد " نيابة الحسبة لمن شاع وذاع عنه من القبائح ما لا يوصف"[١٢٠]. كما اتهمه أيضًا بالتعالى عن كشف الأسواق بنفسه، وتركه هذه المهمة لأعوانه، الذين استشرى بينهم الفساد[١٢١]، وصاروا " يأكلون البراطيل ببابه وأخربوا البلد "[١٢٢]. ومع ذلك لم يوجه ابن الصيرفى اتهامًا مباشراً إلى يشبك الجمالى بتعاطى الرشوة من الباعة والتجار، وإنما شبه علاقته بأعوانه بأنه "ماسك البقرة وغيره يحلبها"[١٢٣]. ويبدو أن هذا الهجوم الذى شنه ابن الصيرفى على يشبك الجمالى، جاء على خليفة ولاية الأتراك للحسبة على حساب المتعممين. إذ إنه ألقى باللائمة فى فساد الحسبة على ولاية الأتراك لها[١٢٤].

إن إدارة يشبك الجمالى للحسبة أصبحت فيما بعد أنموذجًا يحتذى به فى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة؛ لدرجة أنه فى رمضان ٩٢٢هـ / أكتوبر ١٥١٦م، عندما أصر المماليك على تولى الأمير طومانباى مقاليد الحكم، كانت إحدى شروط الأخير لقبول ذلك أن "يمشوا فى الحسبة على ضريبة يشبك الجمالى لما كان محتسبًا "(١٢٥).

وكانت كثرة البذل لولاية الحسبة كفيلاً بدخولها أخطر مراحل تدهورها(١٢٦). فمنذ شهر ذى القعدة ٨٥٧هـ / نوفمبر ١٤٥٣م، وحتى نهاية عصر سلاطين المماليك الجراكسة، تم تغيير محتسب القاهرة وحدها ثمانٍ وثلاثين مرة، حيث توالى على الحسبة تسعة وعشرون شخصًا من بين المتعممين والأتراك. كان من بينهم ستة تولوها أكثر من مرة على فترات متقطعة(١٢٧). ومن ثم تسبب ذلك فى عدم استقرار الحسبة(١٢٨)؛ نظرًا لتكالب عدد كبير من الأشخاص على ولايتها، منذ أن أصبحت القدرة على بذل الأموال – وإن انعدمت الكفاءة الشخصية – هى السبيل الأول لولاية هذه الوظيفة الحيوية لحياة الناس اليومية. بل إن الأكثر من ذلك أن هناك بعض الأفراد، الذين تولوا حسبة القاهرة، ولم يستقروا فيها سوى لفترات قصيرة للغاية. فعلى سبيل المثال، لم يستقر على بن شهاب الدين أحمد الكاشف فى الحسبة سوى حوالى شهرين ونصف. إذ إنه تولاها فى ٢٧ ذى القعدة ٨٥٧هـ / ٢٩ نوفمبر ١٤٥٣م، وعزل منها فى ١٥ صفر ٨٥٨هـ / ١٤ مارس ١٤٥٤م(١٢٩). كذلك لم يستقر عبدالعزيز بن محمد الصغير(١٣٠) فى حسبة القاهرة سوى حوالى ثلاثة أشهر، إذ تولاها فى ١٥ صفر ٨٥٨هـ / ١٤ مارس ١٤٥٤م، وعزل منها فى ٢٤ جمادى الأولى ٨٥٨هـ / ١٢ مايو ١٤٥٤م(١٣١). وعندما عاد الأخير إليها مرة أخرى فى ١٥ جمادى الآخرة ٨٥٩هـ / ٤ مايو ١٤٥٥م، لم يبق بها سوى حوالى أربعة أشهر ونصف، حيث عزل منها فى آخر شوال ٨٥٩هـ / أكتوبر ١٤٥٥م(١٣٢). وفى رمضان ٩١٤هـ / يناير ١٥٠٩م، تم تعيين الجمالى يوسف البدرى فى الحسبة، غير أنه لم يلبث أن عُزل منها

فى ذى القعدة/ فبراير- مارس من نفس العام[١٣٣]. أما الأمير ماماى الصغير، فعلى الرغم مما بذله من مبلغ كبير لولاية الحسبة، فإنه لم يستقر بها سوى حوالى شهرين، إذ تولاها فى ١٨ ربيع الأول ٩٢٢هـ / ٢١ إبريل ١٥١٦م، وعزل منها فى ٢٠ جمادى الأولى/ ٢٢ يونيو، من نفس العام[١٣٤].

وكانت مُحصلة كل ذلك أن طغى العامل المادى والسياسى، على الطابع الدينى للحسبة؛ كرد فعل للأزمة المالية، التى كانت تمر بها الدولة. فقد أصبح المحتسبون يديرون الأسواق بما يخدم مصالحهم الخاصة، ومصالح السلاطين، وكبار الأمراء[١٣٥]؛ فضج الناس بالشكوى، خاصة عندما توالت عليهم الأزمات الاقتصادية، والتى غالبًا ما أشارت أصابع الاتهام فى كثير منها إلى تقصير المحتسبين، على نحو ما حدث مع الشيخ على العجمى المحتسب فى ربيع الآخر ٨٥٧هـ / أبريل ١٤٥٣م، من سب العامة له واتهامهم إياه بالتقصير والتسبب فى فساد "المعايش"[١٣٦]. وعندما ارتفعت أسعار القمح والخبز فى ذى القعدة ٨٦٣هـ / سبتمبر ١٤٥٩م، نسبها بعض الناس إلى فساد الحسبة[١٣٧].

وبمرور الوقت نشأت صلة وثيقة بين فساد الحسبة ووقوع العديد من أزمات الغلال والأقوات، على نحو ما حدث فى شوال ٨٦٦هـ / يوليو ١٤٦٢م[١٣٨]، وذى القعدة ٨٧٦هـ / أبريل- مايو ١٤٧٢م[١٣٩]، وربيع الأول ٨٧٧هـ / أغسطس ١٤٧٢م[١٤٠]. بل حتى يشبك الجمالى الذى عُد أنموذجًا جيداً للمحتسب فقد أهمل أمور الحسبة بعد توليه للزردكاشية[١٤١]، مما تسبب فى ارتفاع أسعار الغلال، وحدوث " تشحيطة فى الخبز... كادت أن تكون غلوة"، فى ربيع الأول ٨٨٥هـ / مايو- يونيو ١٤٨٠م، مما حدا بالسلطان قايتباى إلى البحث عن محتسب جديد[١٤٢]. ومرة أخرى عاد العامة إلى اتهام محمد بن أبى بكر، المعروف بابن مزهر[١٤٣]، المحتسب بالتسبب فى أزمة الخبز، التى وقعت فى ذى الحجة ٨٩٠هـ / ديسمبر- يناير ١٤٨٥-١٤٨٦م[١٤٤].

وأمام تقصير المحتسبين فى إدارة الأسواق، لم يجد بعض السلاطين محيصاً من التدخل لامتصاص نقمة العامة، الذين كانوا وقوداً للأزمات. وكان تدخل مثل هؤلاء السلاطين يقتصر فى بعض الأحيان، على حث المحتسب على الاجتهاد فى تدارك أسباب الأزمة، وتلافى التقصير، على نحو ما حدث فى ربيع الأول ٨٨٨هـ / أبريل ١٤٨٣م، عندما وقعت أزمة فى الخبز فَهَمَّ السلطان قايتباى بتوبيخ ابن مزهر المحتسب "وأمره بجمع الطحانين وعمل المصالح، فحصل بعض رفق"(١٤٥). وتكرر نفس الأمر فى ربيع الآخر ٨٩٤هـ / مارس ١٤٨٩م، عندما تسبب إهمال كسباى الزينى المحتسب فى ارتفاع أسعار كافة السلع والبضائع، فاتهمه السلطان بإهمال النظر فى مصالح المسلمين، ووبخه وضربه، مما دفع كسباى إلى الضرب على أيدى التجار والسماسرة لتدارك الأزمة(١٤٦). بل وجد من بين السلاطين من أقدم على عزل المحتسب اتقاءً لنقمة المماليك والعامة، فالخوف من ثورة المماليك الجلبان، دفع السلطان أينال إلى عزل صلاح الدين بن بركوت المكينى من الحسبة بسبب شكوى المماليك الجلبان من ارتفاع بعض أسعار الثياب فى جمادى الأولى ٨٦٢هـ / أبريل ١٤٥٧م(١٤٧). كما حاول السلطان الغورى اتقاء غضبة العامة بعزل يوسف البدرى من الحسبة بعد تسببه فى وقوع تشحيطة (أزمة بسيطة) فى الغلال، فى ذى القعدة ٩١٤هـ / فبراير- مارس ١٥٠٨م(١٤٨).

وأمام فساد الحسبة، وما نتج عنه من فشل ذريع فى السيطرة على أسعار الأقوات الضرورية، خاصة وقت الأزمات، كان على بعض سلاطين الجراكسة أن يضطلعوا بمسئولياتهم فى التخفيف عن رعاياهم باللجوء إلى تسعير السلع والمتاجر كأحد الوسائل المتاحة لديهم، فى محاولة للسيطرة على أسعار المؤن(١٤٩)، على الرغم من الخلاف بين الفقهاء حول شرعية التسعير، إذ أجازه البعض زمن الغلاء، بينما رفضه البعض الآخر رفضاً قاطعاً، مهما كانت الظروف(١٥٠).

على أية حال، كان التسعير إحدى صلاحيات المحتسب، غير أن اتخاذ القرار الفعلى به - فى كثير من الأحيان - كان بيد السلطان نفسه. فهناك ثمانى عشرة حالة،

قام فيها سلاطين المماليك الجراكسة الأواخر بتسعير القمح، وبعض الأقوات الضرورية الأخرى فى الفترة من ٨٥٧- ٩٢٣هـ / ١٤٥٣ - ١٥١٧م. فقد جرت محاولة للتسعير فى عهد كل من الأشرف أينال[١٥١]، والظاهر تمربغا[١٥٢]. فى حين شاهد عهد السلطان قايتباى اثنى عشر محاولة للتسعير. اتخذ خمسًا منها للتخفيف من حدة الأزمات الطاحنة التى ضربت مصر فى السنوات الأولى من عهده، أى فى الفترة من ذى الحجة ٨٧٢- رجب ٨٧٥هـ / يونيو ١٤٦٨- يناير١٤٧١م[١٥٣]. أما الحالات الأربع الأخيرة للتسعير، فقد اتخذت بمعرفة السلطان الغورى[١٥٤].

ولما كانت الأقوات الضرورية، هى لب الأزمات الاقتصادية، فمن الطبيعى أن يأتى الغلال والدقيق والخبز والأجبان والزيوت واللحوم، على رأس أولويات التسعير، على نحو ما حدث فى جمادى الأولى ٨٥٩هـ / أبريل- مايو ١٤٥٥م، عندما قام المحتسب بتسعير أغلب الأقوات بناءً على أمر السلطان أينال[١٥٥]. وتكرر الأمر فى جمادى الأخرة ٨٧٩هـ / يناير ١٤٦٨م، وشعبان ٨٩٢هـ / يوليو- أغسطس ١٤٨٧م، وصفر ٨٩٤هـ / يناير ١٤٨٩م[١٥٦]، وربيع الأول ٩١٩هـ / مايو- يونيو ١٥١٣م، ورمضان / نوفمبر من نفس العام، ومحرم ٩٢٢هـ / فبراير ١٥١٦م[١٥٧]. وفى بعض الأحيان، اقتصر التسعير على القمح، أو على الغلال بصفة عامة. فعلى سبيل المثال أمر السلطان تمربغا فى ٢٩ جمادى الآخرة ٨٧٢هـ / ١٩ يناير ١٤٦٨م، بتسعير أردب القمح عند ٣٠٠ درهم بعدما بلغ سعره حوالى ٥٠٠ درهم[١٥٨]. وتكرر الأمر مع اختلاف قيم الأسعار والتسعير فى ذى الحجة ٨٧٢هـ / يونيو ١٤٦٨م(١٥٩)، وصفر ٨٧٣ هـ / أغسطس - سبتمبر ١٤٦٨م، وربيع الأول ٨٧٣هـ / سبتمبر - أكتوبر ١٤٦٨م[١٦٠]، ومطلع رمضان ٨٧٤هـ / مارس ١٤٧٠م[١٦١]، ورمضان ٨٧٧هـ / فبراير ١٤٧٢م، ومحرم ٨٩٢هـ / ديسمبر- يناير ١٤٨٦- ١٤٨٧م[١٦٢]. ناهيك عن وجود بعض محاولات التسعير، التى اقتصرت على الدقيق والخبز. فعلى سبيل المثال، قام المحتسب فى ٤ رجب ٨٧٥هـ / ٦ يناير ١٤٧١م، بتسعير رطل الخبز عند درهم، وبطة الدقيق عند مائة درهم[١٦٣].

ولدعم محاولات التسعير، خاصة بالنسبة للغلال، درج بعض سلاطين الجراكسة الأواخر، على فتح عدد من شونهم، والبيع منها بالتسعير، على نحو ما حدث في ٢٩ جمادى الآخرة ٨٧٢هـ / ١٩ يناير ١٤٦٨م، عندما فتح السلطان تمربغا إحدى شونه؛ لدعم التسعير الذى وضعه لأردب القمح(١٦٤). وحدث ذلك أيضًا فى ذى الحجة ٨٧٢هـ / يونيو ١٤٦٨م، ورمضان ٨٧٤هـ / مارس ١٤٧٠م، ورمضان ٨٧٧هـ / فبراير ١٤٧٢م(١٦٥)، وكذلك فى محرم ٨٩٢هـ / ديسمبر- يناير ١٤٨٦- ١٤٨٧م، عندما تفاقمت الأزمة الاقتصادية وحصدت المجاعة أرواح العديد من الفقراء، فقام السلطان قايتباى بفتح عدد من شونه فى بولاق، وباع منها القمح بالتسعير الذى أقره(١٦٦).

ورغم لجوء بعض سلاطين المماليك الأواخر إلى تسعير الغلال فقد ظلت هناك هوة كبيرة بين مستويات العرض والطلب؛ بسبب عدم توافر الكميات الكافية من الغلال، التى تتناسب وحجم الطلب الكبير عليها فى الأسواق زمن الأزمات. ومن ثم لم تُفلح كثير من محاولات التسعير التى أقرها السلاطين فى معالجة الأزمات الاقتصادية بشكل ناجع. بل فى بعض الأحيان، فشلت محاولات التسعير بشكل كامل فى تحقيق ما شُرعت من أجله. فالمحاولات المنفردة التى بذلها بعض السلاطين لدعم التسعير، لم تثمر فى أحسن الأحوال، سوى عن انفراجة محدودة للأزمة، ثم لا يلبث الحال أن يعود لما كان عليه من ارتفاع الأسعار. فعلى سبيل المثال، لم يحل تسعير القمح، وقيام السلطان تمربغا فى ٢٩ جمادى الآخرة ٨٧٢هـ / ١٩ يناير ١٤٦٨م، بفتح إحدى شونه، دون عودة الأزمة مرة أخرى وبشكل أشد مما كانت عليه قبل إقرار التسعير. ولا أدل على ذلك من قول عبد الباسط بن خليل معقبًا على هذا التسعير بقوله : " ثم عاد الحال وأخذ الغلاء فى الزيادة "(١٦٧).

وهناك حالات مماثلة من التسعير، كانت محدودة الأثر، منها بعض محاولات التسعير التى أقرها السلطان قايتباى فى ذى الحجة ٨٧٢هـ / يونيو ١٤٦٨م(١٦٨)

ورمضان ٨٧٤هـ / مارس ١٤٧٠م، ورمضان ٨٧٧هـ / فبراير ١٤٧٢م[١٦٩]. ومع ذلك فالبعض الآخر منها فشل في معالجة بعض الأزمات فشلاً ذريعًا؛ كمحاولة التسعير التي أقرها السلطان قايتباي في محرم ٨٩٢هـ / ديسمبر- يناير ١٤٨٦- ١٤٨٧م، والتي سُعِّر فيها القمح بخمسة دنانير (٢٠٠٠درهمٍ) - وهو سعر مرتفع للغاية، بدلاً من ستة دنانير للأردب (٢٤٠٠درهمٍ)[١٧٠]. ومع ذلك لم تنخفض الأسعار، على الرغم من قيام السلطان بفتح بعض شونه ببولاق، وقيام المحتسب بمعاقبة بعض الباعة والخبازين. بل الأكثر من ذلك، أن هذه الأزمة كانت إيذانًا باعتماد الفقراء على خبز الذرة عوضًا عن القمح[١٧١].

وإذا كانت محاولات التسعير، التي دعمها بعض السلاطين بفتح عدد من شونهم، قد جاءت محدودة الأثر في معالجة الأزمات- كما رأينا- فما بالنا إذن بمحاولات التسعير التي أقرها بعض السلاطين دون أن يدعموها بفتح أي من شونهم، على نحو ما حدث في جمادى الأولى ٨٥٩هـ / أبريل- مايو ١٤٥٥م[١٧٢]، وصفر ٨٧٣هـ / أغسطس- سبتمبر ١٤٦٨م[١٧٣]، وربيع الأول ٨٧٣هـ / سبتمبر- أكتوبر ١٤٦٨م[١٧٤]، ورجب ٨٧٥هـ / يناير ١٤٧١م[١٧٥]، وجمادى الآخرة ٨٧٩هـ / أكتوبر- نوفمبر ١٤٧٤م، وشعبان ٨٩٢هـ / يوليو- أغسطس ١٤٨٧م[١٧٦]، وربيع الأول ٩١٩هـ / مايو- يونيو ١٥١٣م[١٧٧]. وكان مصير مثل هذه المحاولات الفشل، بل أحيانًا ما زادت من حدة بعض الأزمات. فعلى سبيل المثال فشلت السلطات المملوكية في صفر ٨٧٣هـ / أغسطس- سبتمبر ١٤٦٨م، في تسعير أردب القمح عند ٤٠٠ درهمٍ، بدلاً من ٦٠٠؛ إذ جاء التسعير بنتيجة عكسية؛ حيث قام حائزو الغلال بحجبها عن الأسواق أملاً في استمرار تصاعد أسعارها. وهو الأمر الذي حدث بالفعل؛ إذ قفز سعر القمح إلى ما بين ٧٠٠و ٧٥٠ درهمًا للأردب، وتبعه في الارتفاع أسعار كل من الشعير والفول فازدادت الأزمة تفاقمًا[١٧٨].

يضاف إلى ذلك، أن بعض كبار الأمراء، اتخذوا من التسعير مطية؛ لتحقيق بعض المآرب الشخصية، أو المنافع الخاصة. ففي ربيع الأول ٨٧٣هـ / سبتمبر- أكتوبر

١٤٦٨م، كان هدف الأمير يشبك الدوادار من وراء تسعير القمح عند ٤٠٠ درهمٍ للأردب[١٧٩]، أبعد ما يكون عن تخفيف العبء عن كاهل الرعية، إذ انصب على محاولة الحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية بأحد أعدائه من شيوخ قبيلة هوارة بالصعيد، الذى أرسل كميات كبيرة من القمح لبيعها فى القاهرة. ومع ذلك فشل الأمير يشبك الدوادار فى مسعاه، وعاود سعر القمح ارتفاعه حتى تأرجح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ درهمٍ للأردب[١٨٠]. كذلك، فإن محاولات تسعير الأقوات التى قام بها السلطان الغورى، سواء تلك التى تمت فى ربيع الأول ٩١٩هـ / مايو- يونيو ١٥١٣م، ورمضان/ نوفمبر من نفس العام، أو فى محرم ٩٢٢هـ / فبراير- مارس ١٥١٦م، ثم فى شعبان/ سبتمبر من نفس العام[١٨١]، والتى لم يكن هدفها تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية، بقدر ما كانت تستهدف امتصاص غضب المماليك الجلبان، الذين صاروا يتدخلون فى شئون الأسواق تحت ذريعة ارتفاع الأسعار، وضآلة عائدات الإقطاعات[١٨٢].

يضاف إلى ذلك أن كثرة المكوس، التى فرضتها الدولة على المعاملات التجارية، أدت إلى خلق المزيد من الأزمات الاقتصادية[١٨٣]. ولقد أثقلت هذه المكوس كاهل التجار والباعة، وتسببت فى رفع الأسعار، وهو الأمر الذى أضر بحال جميع الطبقات[١٨٤]. ففى معرض ترجمته للشيخ على العجمى المحتسب[١٨٥] فى سنة ٨٦٢هـ / ١٤٥٧ - ١٤٥٨م، ذكر ابن تغرى بردى أنه قد رتب "مظالم... على الباعة، وغيرهم من أرباب الدكاكين والصنائع لم يسبق إلى مثلها"[١٨٦]. وكانت المشاهرة- أى التى تُجبى شهريا - والمجامعة - أى التى تُجبى أسبوعيا[١٨٧] - من أبرز هذه المكوس التى فرضت على الحسبة[١٨٨]. ناهيك عن المكوس الأخرى، مثل مكس الغلة، الذى استحدثه السلطان قايتباى على بيع الغلال بسواحل بولاق، ومصر العتيقة، والذى صار يسمى بالموجب زمن السلطان الغورى[١٨٩]. إضافة إلى عدد من المكوس الأخرى التى فرضت على البطيخ[١٩٠] والعنب[١٩١]، والخضروات، والقلقاس والجبن[١٩٢]، والنطرون[١٩٣]، والغزل، والخشابين[١٩٤]، وبيع الجلود[١٩٥]، والملح، والمراعى، ومصايد الأسماك[١٩٦].

كذلك كانت الحمايات[١٩٧]، التى فُرضت على الحوانيت، والأفران، والمعاصر، والطواحين وغيرها، شكلاً من أشكال هذه المكوس، التى وجدت طريقها إلى خزائن عدد من السلاطين، وكبار الأمراء، نظير توفير الحماية لمثل هذه المنشآت الاقتصادية من ملاحقة المحتسبين وغيرهم، مهما كانت تجاوزاتها فى الإخلال بجودة المُنتَج، أوالمبالغة فى رفع سعره[١٩٨].

وكانت العشوائية فى فرض بعض المكوس وإلغائها، هى السمة الغالبة على سياسة سلاطين المماليك الأواخر[١٩٩]. فعلى سبيل المثال، قام الشيخ على العجمى المحتسب بإلغاء المشاهرة والمجامعة فى ٢٠ ربيع الآخر ٨٥٧هـ / أبريل ١٤٥٣م. وكذلك فعل من بعده عبدالعزيز بن محمد الصغير، عندما تولى الحسبة فى صفر ٨٥٨هـ / فبراير ١٤٥٤م، وعلى ابن إسكندر[٢٠٠]، فى ٤ صفر ٨٦٣هـ / ديسمبر ١٤٥٨م[٢٠١]. وهو ما يعنى، بما لا يدع مجالاً للشك، أن إلغاء المشاهرة والمجامعة، لم تكن تستمر لمدة طويلة، ولا أدل على ذلك من أن الأمير قانصوه الخسيف[٢٠٢] المحتسب، أبطل المشاهرة والمجامعة فى رجب ٨٧٢هـ / يناير- فبراير ١٤٦٨م[٢٠٣]. لكن إلغاءها لم يستمر طويلاً بشهادة ابن إياس الذى قال: " فبطل ذلك مدة يسيرة، ثم عاد بعد ذلك كل شىء على حاله "[٢٠٤].

وبحلول عهد السلطان الغورى كان إلغاؤه بعض المكوس مرهونًا بالكوارث التى حلت بالبلاد، كالطواعين، أو مرض السلطان، وما إن يرتفع الوباء، أو يشفى السلطان الغورى من مرضه، حتى تعود المكوس، والمظالم المالية إلى سيرتها الأولى[٢٠٥]. ففى ذى القعدة ٩١٠هـ / أبريل ١٥٠٥م، ألغى السلطان بعض المكوس، ومن بينها المشاهرة والمجامعة أثناء انتشار الطاعون. وما إن ارتفع الوباء عن البلاد حتى "أعيدت كما كانت وزيادة"[٢٠٦]. وعندما عاد الطاعون إلى الانتشار، إضافة إلى إصابة السلطان الغورى بارتخاء فى جفونه، حتى أشرف على العمى، قام الأخير بإلغاء عدد من المكوس والمظالم، فى صفر ٩١٩هـ / أبريل ١٥١٣م. ولم يمض على ذلك سوى ثلاثة أشهر حتى

عاد السلطان الغورى ففرضها مرة أخرى، فى ١٦ جمادى الأولى/ ٢٠ يوليو من نفس العام، بعدما شفى من العارض الذى عنّ له فى عينه "ورجع كل شىء إلى ما كان عليه من وجوه الظلم"[٢٠٧]. وعبثًا توسل الناس للسلطان الغورى بإلغاء بعض المكوس، خاصة المشاهرة والمجامعة، فى شعبان ٩١٩هـ / أكتوبر ١٥١٣م[٢٠٨]. كما لم يعبأ السلطان بمطالب مشابهة للمماليك الجلبان، فى مستهل المحرم ٩٢٢هـ / فبراير ١٥١٦م، عندما تسببت هذه المكوس فى رفع أسعار المؤن. لكنه ما لبث أن عاد وامتثل لمطالب المماليك الجلبان فى ٢٥ محرم ٩٢٢هـ / ١ مارس ١٥١٦م، اتقاءً لشرورهم، فألغى مكس الغلة، ثم اتبع ذلك بإبطال المشاهرة والمجامعة فى ٦ صفر ٩٢٢هـ / ١١ مارس ١٥١٦م[٢٠٩].

وعندما خرج الغورى إلى قتال الأتراك العثمانيين، قام الأمير طومانباى نائب الغيبة – وهو المعروف بنزعته إلى العدل - بإبطال كافة المكوس، التى استُجدت بعد عهد السلطان قايتباى. ولم يحد طومانباى عن هذا المسلك؛ إذ جعله شرطًا أساسيا لقبوله بتولى دست السلطنة[٢١٠]. كما أصدر مرسومًا فى سنة ٩٢٢هـ / ١٥١٦م، بإبطال مقرر الحسبة بثغر الإسكندرية[٢١١]. وعندما حاول البعض أن يُحسِّن له إعادة فرض المكوس على الحسبة وعلى بيع الغلال، تمسك طومانباى بموقفه الرافض لذلك، بل قام بمعاقبة الساعين فى ذلك فى شوال ٩٢٢هـ / نوفمبر ١٥١٦م[٢١٢].

على أية حال، كان استحكام الأزمة المالية للدولة، يدفعها باتجاه رفع قيم العديد من المكوس[٢١٣]: ففى رجب ٨٧٢هـ / يناير- فبراير ١٤٦٨م، وصلت حصيلة المجامعة والمشاهرة، إلى حوالى ١٠٠٠ دينار شهريًا[٢١٤]. فى حين وصل ما كان يُجبى من السوقة فى رجب ٩٠٤هـ / فبراير- مارس ١٤٩٩م، إلى حوالى ١٣٣٣ دينارًا شهريا. وواصل ارتفاعه ليصل إلى حوالى ٢٠٠٠ دينار فى شعبان ٩٠٧هـ / فبراير- مارس ١٥٠٢م[٢١٥]. ويُستنتج مما ذكره ابن إياس فى ربيع الأول ٩١٩هـ / مايو- يونيو ١٥١٣م، أن حصيلة المجامعة والمشاهرة بلغت حوالى ٢٥٠٠ دينار شهريا[٢١٦]. فيما

تراوحت بين ما يزيد على ٢٠٠٠ إلى ٢٧٠٠ دينار فى عام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م[٢١٧]. بيد أن هذا الارتفاع الكبير فى قيم المكوس يتضح بشكل كبير فى مكس الغلة، الذى استُحدث زمن السلطان قايتباى، وكان يُقدر بنصف فضة[٢١٨] على الأردب من الغلال، لكنه لم يلبث أن ارتفع إلى نصفين فضة فى الفترة التى أعقبت وفاة السلطان قايتباى، وقفز هذا المكس ليصل إلى ثلاثة أنصاف فضة فى عهد السلطان الغورى[٢١٩]. ومن ثَمَّ نتبين رغبة السلطات المملوكية الجامحة فى رفع متحصلاتها من المكوس، التى بلغت حصيلتها فى صفر ٩١٩هـ / ابريل- مايو ١٥١٣م، ما يزيد على ٤٠٠٠٠ دينار سنويا، ثم قفزت إلى ٧٦٠٠٠ دينار فى صفر ٩٢٢هـ / مارس ١٥١٦م[٢٢٠]. وعمدت السلطنة إلى منحها لبعض الأمراء عوضاً عن الإقطاعات[٢٢١].

وكان تزايد قيمة المكوس أحد الأسباب التى أدت إلى ارتفاع سائر أسعار السلع والبضائع، وفى مقدمتها الأقوات، خاصة فى عهد السلطان الغورى[٢٢٢]، على نحو ما حدث فى رجب ٩٠٧هـ / يناير- فبراير ١٥٠٢م[٢٢٣]، وفى صفر ٩١٩هـ / أبريل - مايو ١٥١٣م، الذى أصبحت فيه السلع تباع بضعف ثمنها. بل راح الباعة فى سنة ٩٢٢هـ / ١٥١٦م، يغالون فى أسعار المبيعات متذرعين فى ذلك بما يفرضه عليهم السلطان الغورى من مكوس ومغارم[٢٢٤].

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تكن المكوس، هى السبيل الوحيد أمام سلاطين الجراكسة الأواخر؛ لاستنزاف أموال التجار والباعة، إذ لجأوا إلى إثقال كاهل هؤلاء التجار بمزيد من المظالم المالية والمصادرات[٢٢٥]، كلما احتاجوا الأموال للإنفاق على درء الأخطار الداخلية والخارجية المحيطة بالسلطنة[٢٢٦]. ففى ذى القعدة ٨٧٢هـ / مايو- يونيو ١٤٦٨م، طلب السلطان قايتباى من القضاة والفقهاء، أن يجيزوا له" أخذ المال من ذوى اليسار من التجار"[٢٢٧]، بعد هزيمة إحدى حملاته على يد شاه سوار أمير دلغادر[٢٢٨]، وتفاقم ثورات العربان بالأقاليم المصرية المختلفة[٢٢٩]. وعندما شرع السلطان قايتباى فى إعداد حملة لمواجهة التحركات العدائية للأتراك العثمانيين على

الحدود الشمالية للسلطنة، لم يجد غضاضة فى فرض أعباء مالية جديدة على تجار الأسواق والباعة، بلغت فى البداية ٤٠٠٠٠ دينار، ثم انتهى الأمر بالسلطان إلى تخفيضها، بعد شكوى التجار من فداحة المبلغ، حتى استقرت عند ١٢٠٠٠ دينار فى نهاية المطاف[٢٣٠]. وفى ذى الحجة ٩٠٣هـ / يوليو- أغسطس ١٤٩٨م، لجأ ابنه وخليفته السلطان محمد بن قايتباى إلى جمع الأموال من بعض فئات المجتمع المختلفة، ومن بينهم "أعيان الناس من التجار... ومشاهير السوقة والمتسببين"[٢٣١]، لتدبير نفقة إضافية للمماليك اتقاءً لشرورهم[٢٣٢]. وفى محرم ٩٠٧هـ / يوليو- أغسطس ١٥٠١م، أثقل السلطان الغورى كاهل تجار الإسكندرية بعبء مالى جديد، عندما ألزمهم بدفع ٦٠٠٠٠ دينار[٢٣٣]. ناهيك عما أشار إليه ابن إياس فى معرض ترجمته لكل من قايتباى فى ذى القعدة ٩٠١هـ / يوليو- أغسطس ١٤٩٦م، والغورى فى رمضان ٩٢٢هـ / أكتوبر ١٥١٦م، من أن الأول "صادر جماعة من أعيان التجار، وتجار الأرياف"[٢٣٤]. بينما لم يفت الثانى "من أعيان التجار أحد حتى صادره وأخذ أمواله"[٢٣٥]. وكانت مثل هذه التجاوزات تدفع بعض التجار إلى الفرار بأموالهم، على نحو ما حدث فى جمادى الأخرة ٩٠٤هـ / يناير- فبراير ١٤٩٩م، عندما سافر جماعة من التجار فى صحبة إحدى الحملات المتجهة إلى مكة، هرباً من المصادرة[٢٣٦].

يضاف إلى ذلك الدور الذى لعبته الصفوة المملوكية فى خلق الأزمات الاقتصادية[٢٣٧]، خاصة عندما أصبح الاحتكار، هو السمة الغالبة على المعاملات التجارية. وكان أخطر أنواع الاحتكار، ذلك الذى ارتبط بالغلال وغيره من الأقوات[٢٣٨]. فقد اتُّهم السلطان قايتباى صراحة باحتكار الغلال، والتسبب فى ارتفاع أسعارها خلال الأزمات التى عاشتها مصر على مدى عامى ٨٧٣- ٨٧٤هـ / ١٤٦٨ - ١٤٦٩م[٢٣٩]. كما أشارت أصابع الاتهام إلى الأمير يشبك الدوادار بالضلوع فى خلق هذه الأزمات، عندما احتاط على غلال الصعيد[٢٤٠].

كذلك درج بعض السلاطين على تصدير الغلال من مصر إلى الشام إبان الأزمات[٢٤١] بهدف الإتجار والتربح[٢٤٢]. وكان ذلك يعنى خلق أزمات مشابهة فى مصر، على نحو ما حدث فى ربيع الأول ٨٦٠هـ / فبراير ١٤٥٦م[٢٤٣] ، وجمادى الآخرة ٨٧٣/ ديسمبر- يناير ١٤٦٨- ١٤٦٩م[٢٤٤]، وصفر ٩١٩هـ / أبريل- مايو ١٥١٣م[٢٤٥].

ولم يكتف السلاطين بذلك، بل ساندوا بعض الأفراد فى احتكار سلع بعينها مقابل ضمانها بمكس يدفع لهم[٢٤٦]. ففى ربيع الأول ٨٩٢هـ / مارس ١٤٨٧م، أجاز السلطان قايتباى لأحد الدباغين احتكار الملح، بعد أن ضمنه بمكس، مما أدى إلى ارتفاع سعره[٢٤٧]. ثم عاد السلطان الغورى واحتكر الملح فى ذى الحجة ٩١٩هـ / يناير ١٥١٤م، فارتفع سعر الرطل منه حتى بلغ ٨٠٠ درهم[٢٤٨]. وكان من شأن ذلك أن يحرم كثير من الناس من الحصول على بعض السلع الغذائية، بعدما ضعفت قدرتهم الشرائية بفعل ارتفاع الأسعار الناتج عن الممارسات الاحتكارية[٢٤٩].

ومما زاد الأمر سوءًا، أن الاحتكار لم يكن الوسيلة الوحيدة للتلاعب بالأسواق بغية الحصول على الأموال، بل استخدم بعض سلاطين المماليك الأواخر، وكبار أمرائهم وموظفيهم، عمليات طرح البضائع على التجار والحرفيين بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية؛ لتعزيز ثرواتهم؛ أو لتدبير الأموال اللازمة للسلطنة عند الضرورة[٢٥٠]. فعلى سبيل المثال، ظلت الدولة تطرح النطرون قسرًا على أغلب أقاليم الوجهين البحرى والقبلى فى سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م[٢٥١]. كما لجأ السلطان خشقدم فى سنة ٨٦٥هـ / ١٤٦١م، إلى طرح ما يربو قيمته على مائة ألف دينار من البهار السلطانى على التجار، وبعض المدارس والمارستانات[٢٥٢].

كذلك ظل سلاطين الجراكسة الأواخر، وبعض أمرائهم، يحصلون على أموال كثيرة من جراء طرح ما تنتجه مطابخهم من السكر والأعسال[٢٥٣]، ومعاصرهم من الزيوت، بأثمان مبالغ فيها[٢٥٤]، مما أدى إلى تذمر الزياتين، فى بعض الأحيان، على نحو ما حدث فى جمادى الآخرة ٨٧٢هـ / ديسمبر ١٤٦٧م[٢٥٥].

لقد تسببت عمليات الطرح فى حدوث بعض الأزمات، ولا أدل على ذلك من أزمة اللحوم التى وقعت فى شعبان ٩١٧هـ / أكتوبر- نوفمبر ١٥١١م، بسبب فرار الجزارين خوفًا من الخسائر التى ستلحق بهم، من جراء إقدام السلطان الغورى على رمى بعض الثيران عليهم بأسعار مرتفعة للغاية[٢٥٦]. كما كبدت عمليات الطرح التجار أفدح الخسائر، وخير مثال على ذلك، ما تكبده تجار الثياب والأقمشة من خسائر بلغت الثلث، بعد أن قام السلطان الغورى فى رجب ٩١٧هـ / أكتوبر ١٥١١م، برمى بعض الأقمشة والأثواب عليهم. ولم يكتف السلطان بذلك، بل رمى على السوقة كميات من الزيوت والأعسال خسروا فيها ثلث ما دفعوه للسلطان من أموال. وكان السلطان يسعى بذلك إلى توفير جانب من النفقة التى ألح فى طلبها مماليكه الجلبان[٢٥٧]. وفى صفر ٩٢١هـ / مارس ١٥١٥م، تكبد التجار خسائر بلغت نصف ما دفعوه من أموال، بعدما رمى عليهم السلطان الغورى ما قيمته ٥٠٠٠٠ دينار من الثياب والأقمشة[٢٥٨].

يضاف إلى ذلك أن اضطراب السياسة النقدية للدولة وتلاعبها بالعملة[٢٥٩]، كان سببًا فى إرباك المعاملات التجارية بالأسواق، ومسئولاً عن خلق العديد من الأزمات. ففى الفترة الواقعة بين محرم ٨٦١- ربيع الأول ٨٦٢هـ / نوفمبر ١٤٥٦- فبراير ١٤٥٨م، تسببت الدراهم الفضية المغشوشة، فى شل حركة الأسواق[٢٦٠]؛ إذ راح الناس يحاولون التخلص منها بشراء كل ما يمكن شراؤه من بضائع وسلع، فى وقت أمسك فيه التجار والباعة عن البيع بها خشية الخسائر؛ فأغلقت الكثير من الحوانيت، وتوقفت حركة الأسواق[٢٦١]. ورغم قيام السلطان أينال فى ربيع الأول ٨٦٢هـ / يناير- فبراير ١٤٥٨م، بضرب عملة فضية جديدة، وتخفيض سعر صرف الدراهم المغشوشة بمقدار الثلث، مع الإعلان فى ذات الوقت، عن خفض أسعار كافة السلع والبضائع بنفس المقدار[٢٦٢]، غير أن مثل هذه الإجراءات لم تنجح فى إعادة الاستقرار إلى الأسواق. ولم تتلاش الأزمة إلا بعد قيام السلطان بإلغاء الدراهم المغشوشة فى ربيع الآخر ٨٦٢هـ / فبراير- مارس ١٤٥٨م[٢٦٣].

كذلك كان لكثرة ضرب السلطات المملوكية للعملات النحاسية (الفلوس)[٢٦٤] أثرها المباشر فى إرباك حركة الأسواق؛ نظراً لاختلاف سعر صرف الفلوس الجدد عن نظيرتها من الفلوس العتق (القديمة)، فيؤدى ذلك إلى ازدواجية سعر السلعة الواحدة، بحيث يصبح لها سعر عند بيعها بالفلوس الجدد، وآخر عند البيع بالفلوس العتق، على نحو ما حدث فى ذى الحجة ٨٦٩هـ / أغسطس ١٤٦٥م[٢٦٥]، ورمضان ٨٨٦هـ / أكتوبر- نوفمبر ١٤٨١م[٢٦٦]، وربيع الآخر ٨٩٢هـ / مارس- أبريل ١٤٨٧م[٢٦٧]، ورجب ٩٠٧هـ / يناير- فبراير ١٥٠٢م، وذى الحجة ٩١٧هـ / فبراير- مارس ١٥١٢م، وجمادى الأولى ٩٢٢هـ / يونيو ١٥١٦م، ورجب/ أغسطس من نفس العام[٢٦٨].

وفى بعض الأحيان تسببت الفلوس الجدد أيضًا، فى تغير سعر صرف الفلوس العتق مقابل الدراهم الفضية، وبالتالى ظهور سعرين للسلعة الواحدة، أحدهما بالنقد الفضى، والآخر بالفلوس العتق، على نحو ما حدث فى رجب ورمضان ٨٨١هـ / أكتوبر- نوفمبر وديسمبر- يناير ١٤٧٦- ١٤٧٧م[٢٦٩]، وذى الحجة ٩٠٣هـ / يوليو- أغسطس ١٤٩٨م، وجمادى الآخرة ٩١٩هـ / أغسطس ١٥١٣م، وشعبان/ أكتوبر من نفس العام[٢٧٠]. ناهيك عن أن طرح مثل هذه الفلوس الجدد فى التداول، كان يعنى فى حد ذاته، خلق بعض الأزمات الاقتصادية، ففى ذى الحجة ٨٩٠هـ / ديسمبر- يناير ١٤٨٥- ١٤٨٦م، كان مرد التشحيطة (أزمة بسيطة) التى حدثت فى الغلال، إلى ضرب فلوس جدد تسببت فى إرباك الأسواق[٢٧١].

ولعب تمرد المماليك الجلبان دوراً فى خلق المزيد من الأزمات الاقتصادية، بعد أن أصبح تمردهم إحدى السمات البارزة أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة[٢٧٢]. ففى رمضان ٨٦٠هـ / أغسطس ١٤٥٦م، كان تسلط المماليك الجلبان على التجار والباعة سببًا فى غلاء "الأسعار فى سائر الأشياء من المأكول والملبوس والغلال والعلوفات"[٢٧٣]. وقد تسببت مثل هذه الممارسات التى اقترفها المماليك الجلبان فى

وقوع أزمات مماثلة، على نحو ما حدث فى رجب ٨٦٣هـ / مايو ١٤٥٩م[٢٧٤]، ومحرم وجمادى الآخرة ٨٦٤هـ / نوفمبر ١٤٥٩ ومارس- إبريل ١٤٦٠م[٢٧٥]، وشعبان ورمضان ٨٩٢هـ / أغسطس- سبتمبر ١٤٨٧م[٢٧٦].

وفى بعض الأحيان انحسرت الأزمات التى تسبب فيها المماليك الجلبان لتقتصر على سلعة بعينها. فعند الحاجة إلى هذه السلعة يلجأ المماليك الجلبان إلى نهبها من الجلابة والباعة فيقلعون عن المتاجرة فيها فتقع الأزمة، على نحو ما حدث من أزمة فى البطيخ، فى شعبان ٨٦١هـ / يونيو- يوليو ١٤٥٧م[٢٧٧]، وكذلك أزمات الأضاحى من الأبقار والأغنام عشية عيد الأضحى فى أعوام ٨٨٧هـ / ١٤٨٣م، و ٨٨٨هـ / ١٤٨٤م[٢٧٨]، و ٩١٦هـ / ١٥١١، و ٩١٨هـ / ١٥١٣م، و٩١٩هـ / ١٥١٤م[٢٧٩].

وبمرور الوقت أصبح نهب المماليك الجلبان للحوانيت والأسواق، ظاهرة متكررة، أفاضت المصادر فى وصف أحداثها، على نحو ما حدث فى أعوام ٨٥٨هـ / ١٤٥٤م[٢٨٠]، و٨٥٩هـ /١٤٥٥م[٢٨١]، و ٨٦٣هـ / ١٤٥٩م[٢٨٢]، و ٨٦٨هـ / ١٤٦٤م[٢٨٣]، و ٨٦٩هـ / ١٤٦٥م[٢٨٤]، و٨٨٧هـ / ١٤٨٢ - ١٤٨٣م[٢٨٥]، و٨٨٨هـ / ١٤٨٣م[٢٨٦]، و ٩٠٢هـ / ١٤٩٧م، و ٩١٥هـ / ١٥٠٩ - ١٥١٠م[٢٨٧]. ولعل ما وقع فى محرم ٩١٦هـ / أبريل ١٥١٠م، يُعد مثالاً واضحًا على ما ألحقه المماليك الجلبان من خسائر فادحة بالتجار والباعة. فلقد تسبب تأخر النفقة المخصصة لهم وكذلك رواتبهم من اللحم إلى قيامهم بنهب عدد كبير من الأسواق " حتى كادت مصر أن تخرب عن آخرها ". كما يقول ابن إياس[٢٨٨]، لدرجة أنه بعد خمود هذه الفتنة، قام المحتسب بإحصاء عدد الحوانيت، التى نُهبت، فوجدها ٥٧٠ حانوتًا، نهب منها بضائع قدرت بحوالى ٢٠٠٠٠ دينار[٢٨٩]. وفى شهر جمادى الآخرة ٩٢١هـ / يوليو- أغسطس ١٥١٥م، أطلق السلطان الغورى أيدى المماليك الجلبان فى نهب الأسواق، فى محاولة منه لإثنائهم عن طلب النفقة واتقاءً لشرورهم[٢٩٠].

وإذا كان المماليك الجلبان قد أسهموا في تعكير صفو التجارة الداخلية، فإن العربان كان لهم نصيب في ذلك، من خلال قيامهم بتدمير بعض القرى، وإعاقة الزراعة في بعضها الآخر، وتهديد نقل الغلال من الريف إلى القاهرة عبر مجرى النيل. فقد كانت هذه الممارسات ذات أثر مباشر في ارتفاع الأسعار، وبخاصة أسعار الغلال(٢٩١)، على نحو ما حدث في سلسلة الأزمات التي وقعت في عام ٨٦٤هـ / ١٤٥٩ – ١٤٦٠م(٢٩٢)، وفي رجب ٨٦٨هـ / مارس ١٤٦٤م(٢٩٣). أضف إلى ذلك، أن ارتفاع أسعار القمح وغيره من الغلال، في بعض فترات سنة ٨٧٣هـ / ١٤٦٨ – ١٤٦٩م، كان مرده إلى قيام عربان بني هلبا بقطع الطريق الملاحي لمجرى النيل بالصعيد، واستيلائهم على عدد كثير من المراكب المحملة بالغلال، والتي كانت في طريقها إلى القاهرة(٢٩٤).

كذلك كان لعدم استتباب الأمن بالقاهرة أثره السلبي على الأسواق والحوانيت، عندما أصبحت هدفًا سهلاً لعصابات اللصوص التي أطلقت عليها المصادر المنسر، الذين قاموا بنهبها، على نحو ما حدث في جمادى الآخرة ٨٨٧هـ / يوليو- أغسطس ١٤٨٢، وربيع الآخر ٨٩١هـ / أبريل – مايو ١٤٨٦م(٢٩٥)، وربيع الأول ٩٠٠هـ / ديسمبر ١٤٩٤م، وشعبان ٩٠١هـ / أبريل- مايو ١٤٩٦م، ورجب وشعبان ٩٠٢هـ / مارس- أبريل ١٤٩٧م(٢٩٦). ولعل ما يعكس الخطر المتصاعد لعصابات المنسر على الأسواق، هو ما ذكره ابن إياس في شهر ربيع الآخر ٩٠٣هـ / نوفمبر- ديسمبر ١٤٩٧م، من أن "المناسر قد كثرت في تلك الأيام جدا، وصاروا يهجمون على الأسواق والحارات"(٢٩٧). ففي ذي القعدة ٩٠٥هـ/ يونيو ١٥٠٠م، استطاعت إحدى عصابات المنسر أن تنهب بضائع من بعض الأسواق، قدرت قيمتها بحوالي عشرة آلاف دينار(٢٩٨). وتكررت مثل هذه الحوادث، في صفر ٩٠٧هـ / أغسطس- سبتمبر ١٥٠١م، وشوال ٩٠٨هـ / أبريل ١٥٠٣م، ورمضان ٩١٣هـ / يناير ١٥٠٨م، وصفر ٩١٨هـ / أبريل- مايو ١٥١٢م(٢٩٩).

ثانيًا – تجارة مصر الخارجية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة :

كانت مصر تعتمد اعتمادًا رئيسيا على عائدات تجارة العبور، فى تدبير الحد الأدنى من احتياجاتها المالية، فى ظل التدهور الشامل لأوضاعها الاقتصادية(٣٠٠). ولم تكن هذه الحقيقة خافية على أحد. ففى التعليمات الصادرة إلى السفير البندقى بييرو دييدو Pierro Dedo فى ٢٤ ذى القعدة ٨٩٥هـ / ١٠ سبتمبر ١٤٨٩م، كانت البندقية تعلم علم اليقين بأن تجارة العبور، هى المورد الرئيسى لسلطنة المماليك. وبالتالى حاولت استخدامها كورقة للمساومة فى مفاوضاتها مع السلطان قايتباى لحمله على التنازل عن جزيرة قبرس للبنادقة، حتى تظل تجارة مصر الخارجية بمأمن عن هجمات القراصنة الفرنج، الذين ينطلقون من هذه الجزيرة(٣٠١).

والواقع أن مثل هذه التأكيدات على أهمية تجارة العبور بالنسبة لمصر، لم تأت من فراغ. ففى سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م، كان سقوط القسطنطينية فى أيدى الأتراك العثمانيين سببًا فى تركيز تجارة الشرق بطريق البحر الأحمر التجارى– الخاضع لسيطرة المماليك– والذى أصبح شريانًا حيويا آمنًا لهذه التجارة، فى وقت تسببت فيه العمليات العسكرية، التى شنها الأتراك العثمانيون فى بحر إيجه والبلقان، وإغلاقهم للبحر الأسود، فى ضياع الأمن على طرق التجارة البرية والبحرية بين آسيا وأوروبا عبر البحر الأسود والأناضول والمضايق؛ فلجأت البندقية وبعض مدن جنوب أوروبا التجارية إلى تركيز نشاطها التجارى بشكل كبير فى الأراضى المملوكية، وبخاصة مصر(٣٠٢).

واغتنمت سلطنة المماليك هذه الفرصة مستندة إلى الامتيازات، التى كانت تكفُلها للجاليات التجارية الأوروبية فى الموانئ المملوكية الكبرى، كالإسكندرية وغيرها، مثل حق إقامة فندق خاص(٣٠٣) لبعض هذه الجاليات(٣٠٤)، والحق فى استعمال نقودهم الذهبية فى الصفقات التجارية، وإمكانية لجوء سفنهم إلى الموانئ المملوكية وقت العواصف للاحتماء أو للإصلاح(٣٠٥)، وعدم إجبار سفنهم على تفريغ كافة حمولاتها، ما لم تكن

واردة إلى ميناء بعينه[٣٠٦]. إضافة إلى بعض الامتيازات الأخرى المتعلقة بمسألة التركات فى حالة وفاة أحد تجارهم فى مصر[٣٠٧]، وحق رعاياهم فى استئناف قضاياهم أمام السلطان فى القاهرة[٣٠٨]. وتيسير سُبل العيش والإقامة الآمنة لهم فى بلاد السلطان، وغيرها من الامتيازات الأخرى.

ونشطت حركة التجارة بين سلطنة المماليك وبعض مدن جنوب أوروبا فى ظل هذه الامتيازات؛ فكان التجار الأوروبيون يجلبون إلى مصر سبائك الفضة والنحاس، وغيرها من المعادن الأخرى، كالقصدير والرصاص[٣٠٩]. كما جلبوا أيضًا العديد من أنواع الأقمشة، وكذلك المرجان والزجاج والجلود والشمع والصابون[٣١٠]، والمواد الحربية من أسلحة، وحديد، وأخشاب، وقطران وغيرها. إضافة إلى بعض أنواع الورق، والأغذية كالزبيب واللوز والبندق، وزيت الزيتون والعسل، والجبن والقمح فى بعض فترات الأزمات[٣١١]. وفى المقابل حمل التجار الأوروبيون من مصر التوابل بمختلف أنواعها، وبخاصة الفلفل، علاوة على الأصباغ والعطور، والكتان[٣١٢]، والبلسم[٣١٣].

أهم عوامل تدهور تجارة مصر الخارجية :

وعلى الرغم من كثرة السلع والبضائع، التى أسهمت بها مصر فى التجارة الخارجية، فإن معظمها كان مجلوبًا من الخارج، أو بمعنى آخر كانت تجارة العبور، عبارة عن سلع الشرق الأقصى وبضائعه، فى مقابل سلع الغرب الأوروبى وبضائعه. ولم تكن مصر سوى وسيط بين هذا وذاك، ولكنها جنت من وراء هذه الوساطة أرباحًا كبيرة فى شكل رسوم وجمارك. ومع ذلك لم تستفد مصر الاستفادة القصوى من هذه التجارة، عندما اضمحلت صناعتها، وتراجعت منتجاتها المحلية، بشكل أدى إلى بروز خلل فى الميزان التجارى بينها وبين الهند والشرق الأقصى من جهة، والغرب الأوروبى من جهة أخرى[٣١٤]. فالميزان التجارى بين مصر والشرق الأقصى، كان يميل لمصلحة الأخير؛ حيث أسهم بسلع وبضائع ذات قيمة كبيرة من شدة الطلب الأوروبى عليه

كالتوابل وغيرها[٢١٥]. وعلى الجانب الآخر، كان هناك اختلال مماثل فى الميزان التجارى لمصر مع غرب أوروبا؛ بحيث إن ثلث إسهامات التجار الأوروبيين فى التجارة مع مصر، كانت فى شكل بضائع أوروبية اشتروا بثمنها سلع الشرق الأقصى وبضائعه[٢١٦]. وبلغت هذه النسبة مع نهاية القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى، حوالى ٤٠٪ على هيئة بضائع جلبها التجار الأوروبيون إلى مصر[٢١٧].

وبرغم هذا الخلل فى الميزان التجارى، لم تتوان السلطات المملوكية عن بذل المحاولة تلو الأخرى لاحتكار تجارة التوابل المربحة؛ لتأمين بعض الموارد المالية الضرورية، فى ظل تفاقم الأزمة المالية للدولة. ويرى الأستاذ بترى Petry أن هذه المحاولات، كانت متكررة لكنها قصيرة الأمد؛ حيث انصب هدفها على تحقيق أقصى ربح سريع[٢١٨]. ومن أبرز هذه المحاولات، تلك التى قام بها السلطان خشقدم فى شوال ٨٦٥هـ / يوليو ١٤٦١[٢١٩]، عندما طلب من ناظره الخاص، أن يحصر كل من له صلة بتجارة التوابل؛ ليرمى عليهم ما تزيد قيمته عن مائة ألف دينار من البهار السلطانى[٢٢٠]. وكانت مثل هذه المحاولات تشكل ضربات قاصمة لتجار الكارم[٢٢١]، الذين أخذت أعدادهم فى التناقص، وإن ظلوا موجودين على الساحة حتى نهاية القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى[٢٢٢]، حيث تشير المصادر إلى وجود بعض التجار من هذه الفئة[٢٢٣]. غير أن محاولات السلطات المملوكية لاحتكار تجارة التوابل، قد أفرز جماعة جديدة من التجار أُطلق عليهم تجار السلطان[٢٢٤]، خلفوا الكارمية وأصبحوا بمرو الوقت مجرد مندوبين للسلاطين[٢٢٥].

ولدعم هذا التوجه تعرض التجار المسلمون، الذين اشتغلوا بتجارة التوابل فى ميناء جدة إلى العديد من المظالم المالية على يد السلطات المملوكية[٢٢٦]. وكان ميناء جدة بمثابة شريان حيوى أمد مصر أواخر عصر سلاطين المماليك بكافة سلع الهند وبضائعه. وبمرور الوقت أخذت المظالم المالية تزداد، بحيث أخذ هذا الميناء يفقد أهميته

كمحطة رئيسية فى تجارة التوابل الواردة إلى مصر؛ فراحت بعض السفن القادمة من الهند تُفرغ شحناتها فى ميناء عدن، الذى تلقى القائمون عليه الرسوم المقررة على هذه الشحنات(٣٢٧).

ولتعويض النقص فى المتحصلات المالية أخذت السلطات المملوكية فى فرض مزيد من الرسوم الجمركية على تجارة العبور، مما تسبب فى ارتفاع تكلفة السلع والبضائع الشرقية(٣٢٨). فقد أشار القلقشندى إلى أنه كان يؤخذ من تجار الفرنج الخُمس من قيمة ما يجبلونه من بضائع، ويضيف قائلاً: "وربما زاد ما يؤخذ منهم على الخُمس أيضًا"(٣٢٩). ورغم أن المُقرر فى الشرع هو العُشر، فإن المذهب الشافعى أجاز لولى الأمر تخفيض هذه الرسوم أو زيادتها، بحسب ما تقتضيه مصالح المسلمين(٣٣٠). وقد يتفق ذلك وما يراه البعض من أن فئات الضرائب على الوارد أو الصادر من البضائع، كانت كثيرة ومعقدة، ولكن النسبة العامة للضريبة، كانت تبلغ حمولة سفينة من مجموع حمولة كل ثلاث أو أربع سفن، أى بنسبة حوالى ٣٠٪ من قيمة البضائع(٣٣١). ولا غرو إذن أن ثينو **Thenaud** أشار فى سنة ٩١٨هـ / ١٥١٢م، إلى أن جمرك الإسكندرية كان يدر على السلطان حوالى ٢٥٠٠٠٠ دينار سنويا(٣٣٢). ورغم ما ينطوى عليه ذلك من مبالغة، فإنه ينسجم مع ما سبق أن أشار إليه بيلوتى الكريتى **Piloti de Crète** فى الربع الأول من القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى من "أن الضرائب التى يفرضها السلطان على التوابل تساوى نصف ثمنها"(٣٣٣).

ولم يكتف سلاطين المماليك الأواخر بهذ الرسوم الجمركية الباهظة، وإنما راحوا يجبرون بعض المدن التجارية الأوروبية على شراء التوابل، من مخازنهم الخاصة، وهو الأمر الذى كان مثار نزاع بين الجانبين حول حجم الكمية المباعة للتجار الأوروبيين من التوابل السلطانية وأسعارها(٣٣٤). ففى عهد السلطان أينال حُدد سعر الحمل(٣٣٥) من فلفل الذخيرة الشريفة بمائة دوكات(٣٣٦). وراح يعمل على دعم هذا السعر، من خلال التدخل فى تحديد كميات الفلفل المعروضة فى الأسواق، والتلاعب فى أسعاره؛ لإجبار

البنادقـة، وغيـرهـم من التـجار الأوروبيـين على شـراء الفلفل السلطانى أولاً[٢٣٧]. وكان ارتفاع سعر فلفل الذخيرة الشريفة، على هذا النحو، هو محور المفاوضات التى دارت بين السلطان المؤيد أحمد بن أينال، والسفير البندقى موفى ميشيل Moffeii Michiel فى سنة ٨٦٥هـ / ١٤٦١م. ورغم أن أحد الباحثين أشار إلى فشل السفير البندقى فى حمل السلطان على تخفيض سعر الحمل من فلفل الذخيرة الشريفة[٢٣٨]، فإن السجلات الخاصة بحسابات القنصلية الجنوية بالإسكندرية، تشير إلى أن السلطان اضطر إلى خفض سعر الحمل من فلفل الذخيرة الشريفة إلى ٨٥ دوكات، بدلاً من ١٠٠ دوكات فى سنة ٨٦٥ هـ / ١٤٦١م. كما تشير نفس السجلات إلى انخفاض سعر الحمل من فلفل الذخيرة إلى ٧٧ دوكات فى سنة ٨٧٧هـ / ١٤٧٢م، ثم إلى ٧٥ دوكات فى سنة ٨٧٩هـ / ١٤٧٤م، ثم ٧٠ دوكـات فى سنة ٨٨٥هـ / ١٤٨٠م[٢٣٩]، على الرغم من إصـرار السلطان قايتباى فى هذا العام، على أن يدفع التجار البنادقة ١١٠ دوكات لكل حمل، وهو الأمر الذى أدى إلى تذمرهم، وقيام السلطان بالتضييق عليهم. ويبدو أن هذا الانخفاض الذى شاهده سعر الحمل من فلفل الذخيرة، كان ثمرة لتذمر التجار الأوروبيين، ولا أدل على ذلك من رفض البنادقة فى سنة ٨٩٦هـ / ١٤٩١م، للسعر الذى حدده السلطان قايتباى للحمل من فلفل الذخيرة. وما تبعه ذلك من قيام الأخير بالقبض عليهم. ولم تُحَلّ هذه الأزمة إلا بعد مفاوضات مضنية بين الطرفين انتهت على أساس ألا يقل سعر الحمل من فلفل الذخيرة الشريفة عن ٨٠ دوكات، وهو السعر الذى جرى عليه العرف بعد ذلك، ونصت عليه بعض المعاهدات التجارية فى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة[٢٤٠].

وواصل الخلاف بين السلطان الغورى والبنادقة احتدامه حول تحديد كمية فلفل الذخيرة الشريفة، وكذلك حول تحديد سعره. فقد قام السلطان برفع سعر الحمل إلى ١٤٠ دوكات فى ربيع الأول ٩١٠هـ / أغسطس ١٥٠٤م. وأجبر البنادقة على شراء ٢٥٠ حملاً منه بسعر ١٩٢ دوكات للحمل فى رمضان ٩١١هـ / فبراير ١٥٠٥م، وهى الكمية التى تزيد على الحصة السنوية المُتفق عليها، وهى ٢١٠حملاً، وبسعر يفوق

السعر المعتاد للحمل، وهو ٨٠ دوكات[٣٤١]. وفى سنة ٩١٢هـ / ١٥٠٦م، أُجبر البنادقة أيضًا على شراء ٤٦٠ حملاً من فلفل الذخيرة الشريفة. وقد دفعت مثل هذه التجاوزات البنادقة إلى مطالبة السلطان الغورى فى محرم ٩١٣هـ / مايو ١٥٠٧م، بألا يتم إجبارهم سوى على شراء ٢١٠ حملاً من فلفل الذخيرة، وبسعر لا يتجاوز ٨٠ دوكات للحمل، على ألا تزيد الكمية أو السعر عن هذا المُعدل مهما كانت الظروف[٣٤٢]. ومع ذلك فقد استمرت مثل هذه التجاوزات؛ إذ شكَت البندقية فى خطابها إلى السلطان الغورى فى ٨ رمضان ٩١٦هـ / ١٦ ديسمبر ١٥١٠م، من قيام موظفى السلطان بطرح كميات إضافية من التوابل على تجارها قسرًا، رغم شرائهم للكميات المُتفق عليها من فلفل الذخيرة. كما شكَت البندقية من انتشار أساليب الغش والتلاعب بالوزن التى اعتمدها موظفو السلطان فى التوابل المباعة لهم[٣٤٣]. كذلك تشير الاتفاقية التى أبرمها السفير البندقى تريڤزان Trevisan مع السلطان الغورى فى ربيع الأول ٩١٨هـ / يونيو ١٥١٢م، إلى أن الأخير، لم يكن يلتزم بالسعر الذى حددته الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الطرفين، وهو ٨٠ دوكات للحمل. وغالبًا ما قام برفعه متذرعًا بارتفاع سعر الفلفل، على الرغم من أن سعره فى الأسواق، كان حوالى ٤٠ دوكات للحمل[٣٤٤].

ومع ذلك يرى الأستاذ لين Lane، أن الفترة الأخيرة من عصر المماليك الجراكسة، قد شاهدت قيام البنادقة بشراء عُشر إجمالى مشترواتهم من الفلفل فى الإسكندرية، من المتجر السلطانى[٣٤٥]، بهذه الأسعار المرتفعة، ولكن إذا وضعنا فى اعتبارنا أن هذه التكلفة المرتفعة للشراء الإجبارى، كانت توزع على إجمالى تجارة العام للبنادقة فى الإسكندرية، فإن السعر المرتفع الذى أجبروا على دفعه للسلطان، لم يكن له سوى تأثير طفيف – فى رأيه – على إجمالى تكلفة الفلفل الذى ابتاعوه من الإسكندرية[٣٤٦].

بيد أن المشكلة الأخطر من رفع سعر فلفل الذخيرة الشريفة، كانت تكمن فى تدخل المتجر السلطانى بالإسكندرية فى أسعار التوابل المعروضة فى الأسواق بما

يتسبب فى رفع أسعارها دون مبرر[٣٤٧]. لذا فقد حاول البنادقة أن يحصلوا من السلطان على الحق فى حرية إبرام الصفقات مع التجار المسلمين، بما يتراءى لهم من أسعار دون أدنى تدخل من أى جهة حكومية، بما فيها المتجر السلطانى[٣٤٨].

وكيفما كان الأمر، فإن الخلافات التى نشبت حول طرح توابل السلطان، لم تكن الوحيدة التى عكرت صفو العلاقات التجارية بين مصر وبعض المدن التجارية الأوروبية بل أسهم فى تعكير هذه العلاقات ما كان يتعرض له التجار الأوروبيون من ابتزاز ومظالم مالية على أيدى السلطات المملوكية. وتكشف المعاهدات التجارية التى أُبرمت بين سلطنة المماليك وبعض المدن التجارية الأوروبية عن الكثير من هذه المظالم المالية[٣٤٩]. فعلى سبيل المثال، كان تجار فلورنسا يُجبرون، فى كثير من الأحيان، على دفع رسوم جمركية فاقت ما هو مقرر على بضائعهم[٣٥٠]. بل أُجبروا، فى بعض الأحيان، على دفعها مرتين، خاصة إذا عُزل ناظر الخاص، أو حتى بعض موظفى الجمرك بعد تقاضى هذه الرسوم منهم، فيقوم خلفاؤهم بجبايتها منهم مرة أخرى طالما أن بضائعهم لم تخرج من الجمرك[٣٥١]. ناهيك عما كان يقوم به ناظر الخاص، وغيره من المسئولين من إجبار بعض التجار الأوروبيين على إقراضهم الأموال، فى مقابل خصمها من حساب السمسرة[٣٥٢]. كما أُجبر بعض تجار فلورنسا على دفع الرسوم الجمركية عن بضائعهم حتى قبل وصولها إلى ميناء الإسكندرية[٣٥٣]. ناهيك عما درجت عليه سلطات الجمرك بالإسكندرية من أساليب ملتوية؛ لرفع الرسوم الجمركية المقررة على بضائع التجار الأوروبيين، من خلال تقدير قيمة الرسوم بناء على أسعار للبضائع تفوق أسعارها الحقيقية[٣٥٤]. وكثيراً ما حاول موظفو الجمرك غض الطرف عن المستحقات المالية لبعض التجار الأوروبيين لدى الجمرك والناتجة من معاملات تجارية سابقة بين الطرفين[٣٥٥].

يضاف إلى ذلك الابتزازات المالية المتكررة، التى تعرض لها التجار الأوروبيون على أيدى موظفى الجمرك، الذين استشرى بينهم الفساد، لدرجة أنهم حاولوا تحقيق

بعض المنافع الخاصة، مستغلين فى ذلك وظائفهم. فعلى سبيل المثال، ضج تجار فلورنسا بالشكوى مما كانوا يعانونه على أيدى موظفى الجمرك بالإسكندرية من احتجاز بضائعهم – رغم أداء ما عليها من رسوم – حتى يُجبروا هؤلاء التجار على التخلى لهم عن جزء من بضائعهم، إما بثمن بخس أو بدون مقابل[٣٥٦]. كما قام بعض الموظفين؛ بفرض بعض الرسوم الإضافية، والتى ذهبت لمنفعتهم الخاصة؛ كالرسوم التى كانوا يفرضونها على المؤن والأطعمة، التى كان يُحضرها هؤلاء التجار لاستهلاكهم الخاص[٣٥٧]. كما قاموا أيضًا بإعاقة دخول البضائع وخروجها من الجمرك بغية ابتزاز بعض الأموال من التجار الأوروبيين[٣٥٨].

ولم تكن الابتزازات المالية وحدها، هى التى أضرت بتجارة مصر الخارجية، وإنما زاد الطين بلة اعتماد السلطات المملوكية على بعض أساليب الغش التجارى مثل خلط فلفل الذخيرة بالحصى، والتلاعب فى وزنه؛ بغية تعظيم الربح. فكثيرًا ما عمدت السلطات المملوكية إلى تندية الفلفل بالماء، وخلطه بالتراب والحصى[٣٥٩]. ورغم أن مثل هذه التجاوزات قد قوبلت بالشجب والاحتجاج من قبل بعض المدن التجارية الأوروبية[٣٦٠]، فإن السلطات المملوكية استمرت فى ممارستها؛ لدرجة أن فلفل الذخيرة الشريفة الذى أُجبر التجار الأوروبيون على شرائه، كان يتم غربلته بمناخل مصمغة ، للحيلولة دون تنقيته مما علق به من أتربة وشوائب[٣٦١]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت السلطات المملوكية – فى بعض الأحيان – بالتلاعب فى أوزان الفلفل الذى أُجبر البنادقة على شرائه، مما حدا بهم إلى مطالبة السلطان الغورى بمنحهم الحق فى اختيار من يرونه مناسبًا وأمينًا من الوزانين المسلمين، لوزن الفلفل المباع لهم، وألا يحول ذلك دون حقهم فى الاحتفاظ بموازينهم الخاصة فى فنادقهم، حتى يمكنهم التأكد من سلامة وزن البضائع التى ابتاعوها[٣٦٢].

وعلى الرغم من أن أصابع الاتهام فى غش فلفل الذخيرة الشريفة، كانت تشير أحيانًا إلى تورط السلاطين فى ذلك، فإن هناك بعض الدلائل، التى توحى بتورط بعض

مباشرى السلاطين، وعدد ممن له صلة بتجارة التوابل، فى مثل هذه التجاوزات. ولا أدل على ذلك من أنه فى جمادى الآخرة ٨٩٥هـ / أبريل - مايو ١٤٩٠م، وجه السلطان قايتباى عدداً من المراسيم إلى ولاة الأمور فى مكة، تضمن أحدها ما يفيد أن الفلفل الذى يصل السلطان كان فيه كثير من التراب[٣٦٣]. وطلب السلطان تقصى هذا الأمر لمعرفة ما إذا كان ذلك من التجار، أم من غيرهم[٣٦٤]. كذلك فقد اتهم تجار فلورنسا بعض الحمالين والمكاريين، الذين كانوا يقومون بنقل توابلهم؛ بسرقة جزء منها، واستبدال ما سُرق ببعض الأتربة والحصى، حتى لا ينكشف أمرهم[٣٦٥].

وقد ألقى الفساد الذى اعترى إدارة السلطات المملوكية لتجارة مصر الخارجية بظلاله على تردى المعاملات التجارية بين التجار المسلمين ونظرائهم الأوروبيين، فكثيراً ما قام التجار المسلمون برد البضائع التى ابتاعوها من بعض الأوروبيين، عندما لم يجدوا من يشتريها أو عندما انخفضت أسعارها. وكثيراً ما قاموا أيضًا باسترداد بضائعهم، والتى باعوها إلى التجار الأوروبيين إذا ما ارتفعت أسعارها[٣٦٦]. بل كان التجار المسلمون يتحايلون لرفع أسعار بضائعهم، خاصة التوابل، مستغلين نظام المقايضة[٣٦٧]، الذى كان يجيز رفع ثمن السلعة مقارنة بالتعامل نقداً. ومن ثم راح التجار المسلمون يبرمون صفقاتهم على أساس المقايضة، ثم يطالبون نظراءهم الأوروبيين بالسداد نقداً، وبالأسعار المرتفعة التى تُقرها المقايضة[٣٦٨].

وقد حاول بعض سلاطين المماليك الجراكسة، امتصاص نقمة بعض المدن التجارية الأوروبية – من فساد الأحوال المحيطة بتجارتهم فى مصر– عبر تضمين المعاهدات التجارية بنوداً تنص على معالجة أسباب شكوى تجارهم. ومع ذلك فقد ظلت مثل هذه البنود – فى كثير من الأحيان– حبراً على ورق. ولا أدل على ذلك من أن البندقية، وهى الشريك الرئيسى لمصر فى تجارة العبور، قد أرسلت خطابًا إلى السلطان قايتباى فى سنة ٨٩٦هـ / ١٤٩٠م، احتجت فيه على المعاملة السيئة التى يلقاها التجار البنادقة فى الإسكندرية[٣٦٩]. وقد بلغ ضجر البندقية من تجاوزات

السلطات المملوكية حدا جعلها تتبنى فى شهر جمادى الآخرة ٩١٢هـ / أكتوبر ١٥٠٦م، فكرة التهديد بتقليص حجم نشاطها التجارى فى مصر، ما لم تعمل السلطات المملوكية على تذليل العقبات التى يواجهها التجار البنادقة فى الموانئ المصرية. ولقد وصل الحد إلى تداول البندقية لفكرة التلويح بمنع أى فرد من رعاياها من التوجه إلى أراضى سلطنة المماليك، أو إرسال أية بضائع إليها، أو حتى التعامل معها عبر وسطاء، لمدة عشر سنوات على الأقل(٣٧٠). ومرة أخرى عادت البندقية إلى إطلاق نفس التهديد فى رمضان - شوال ٩١٧هـ/ ديسمبر ١٥١١م إذا لم يستجب السلطان الغورى لمطالبها بشأن توفير الظروف التى تكفل حفز النشاط التجارى لرعاياها فى الموانئ المملوكية الكبرى(٣٧١). فالعدد الكثير من السفارات، التى أرسلتها بعض هذه المدن، وبخاصة البندقية وفلورنسا(٣٧٢)، وما تمخض عنها من معاهدات تجارية(٣٧٣)، ومراسيم أمان للتجار(٣٧٤)، كان يعكس حجم الأزمات التى واجهتها تجارة مصر الخارجية مع هذه المدن(٣٧٥).

بيد أن ذلك لا يعنى أن الأوروبيين الذين تاجروا فى مصر، لم تكن لهم بعض التجاوزات، التى أثارت حفيظة السلطات المملوكية وعكرت صفو العلاقات التجارية بين سلطنة المماليك وبعض المدن التجارية الأوروبية. فعلى سبيل المثال، شكا السلطان قايتباى فى سنة ٨٧٧هـ / ١٤٧٣م، إلى دوج البندقية من غش سبائك المعادن النفيسة، والدراهم الفضية، التى يجلبُها التجار البنادقة إلى بلاده. كما أبدى السلطان بالغ استيائه من تردى جودة الأقمشة التى يجلبُها البنادقة، وتلاعبهم فى أطوالها(٣٧٦). وهى شكوى عاد وكررها السلطان الغورى فى سنة ٩١٨هـ / ١٥١٢م(٣٧٧).

يضاف إلى ذلك، أن ازدياد تجرم القراصنة الفرنج فى شرق البحر المتوسط وتهديدهم للطرق الملاحية المؤدية إلى موانئ مصر الكبرى، كالإسكندرية ودمياط، كانت إحدى أهم العقبات التى واجهت تجارة مصر الخارجية؛ لما نتج عن ذلك من تهديد النشاط التجارى للجاليات الأوروبية فى مصر، بفعل الإجراءات الانتقامية التى اتخذتها

السلطات المملوكية للرد على أعمال القرصنة[٣٧٨]. فعلى سبيل المثال، قام الفرسان الأسبتارية[٣٧٩] فى سنة ٨٦٩هـ / ١٤٦٥م، بأسر ثلاث سفن تابعة للبندقية، كانت فى طريقها من الإسكندرية إلى شمال إفريقية وعلى متنها العديد من التجار المغاربة، علاوة على بضائعهم، التى قدرت بعض المصادر قيمتها بما يزيد عن مائة ألف دينار. ولم يجد السلطان خشقدم سبيلاً لتحرير الأسرى من التجار المغاربة، واسترداد بضائعم سوى القبض على التجار البنادقة، وغيرهم من التجار الأوروبيين فى مصر، ومصادرة بضائعهم. وكان هذا الإجراء كفيلاً بحث البندقية على التحرك للإفراج عن تجارها واسترداد بضائعهم. وقد كللت تحركاتها بالنجاح؛ إذ تمكنت من إرهاب الفرسان الأسبتارية تحت التهديد بالحرب، وأجبرتهم على إطلاق سراح التجار المسلمين، وإعادة ما نهبوه من بضائع[٣٨٠].

وفى رمضان ٨٨٠هـ / ديسمبر ١٤٧٥م، قامت إحدى سفن الفرنج بأسر عدد من أعيان تجار الإسكندرية، ومن بينهم ابن عليبة، تاجر السلطان[٣٨١]، واتجهت بهم إلى جزيرة رودس. فقام السلطان قايتباى بالقبض على سائر التجار الأوروبيين فى بلاده، وصادر بضائعهم، حتى انتهى الأمر بإطلاق سراح التجار المسلمين[٣٨٢]، بعدما افتدوا أنفسهم بالمال فى محرم ٨٨١هـ / أبريل – مايو ١٤٧٦م[٣٨٣]. كذلك تمكن الفرسان الأسبتارية فى سنة ٩١٦هـ / ١٥١٠م، من الاستيلاء على بضائع قدرت قيمتها بأربعين ألف دينار، كما أسروا عدداً كبيراً من التجار المغاربة، عندما استولوا على خمس سفن فرنسية، كانت فى طريقها من الإسكندرية إلى شمال إفريقية، فرد السلطان الغورى على هذه الحادثة، بالقبض على التجار الفرنسيين وقناصلهم بالإسكندرية، كما صادر بضائعهم[٣٨٤].

هكذا درجت السلطات المملوكية على تطبيق مبدأ المسئولية الجماعية إزاء التجار الأوروبيين وقناصلهم، ردا على ما يقترفه القراصنة الفرنج من تجرم[٣٨٥]. لذا فقد حرصت مدن تجارية مثل البندقية وفلورنسا على أن تُضمن معاهداتها التجارية مع

سلطنة المماليك بنوداً تنص على عدم مسئوليتها عن أعمال القرصنة التى يقترفها الفرنج من غير جنسيتهم[٣٨٦]. ومع ذلك ظلت هذه البنود - فى كثير من الأحيان - حبراً على ورق[٣٨٧]؛ إذ لم يكن أمام السلطات المملوكية سوى هذا الإجراء الناجع لردع أعمال القرصنة، أو لتحرير الأسرى المسلمين من التجار، واسترداد بضائعهم المنهوبة[٣٨٨]. ولا غرو إذن فى أن تكون القرصنة وراء اضمحلال النشاط التجارى لبعض الجاليات الأوروبية فى مصر؛ فاضمحلال تجارة القطلان منذ سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م، كان يُعزى إلى كثرة القراصنة القطلان، الذين تربصوا بالسفن التجارية على الطرق الملاحية فى شرق البحر المتوسط[٣٨٩].

اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ونتائجه :

على هذا النحو، كانت تجارة مصر الخارجية تعانى من بعض المشكلات، بيد أن أخطر هذه المشكلات قاطبة، كان يكمن فى المحاولات البرتغالية لاحتكار تجارة التوابل، وهو الهدف الرئيسى الذى حدا بهم إلى الاضطلاع بحركة الكشوف الجغرافية للوصول إلى الهند بغية السيطرة على تجارة التوابل المربحة، وانتزاعها من أيدى وسطائها المماليك والبنادقة[٣٩٠]. وقد أشار إلى هذه الحقيقة زين الدين المليبارى عندما قال عن البرتغاليين إن "سبب وصولهم إلى مليبار على ما يحكى عنهم طلب بلاد الفلفل ليختص بهم، فإنهم ما كانوا يشترونه إلا من الذين يشترونه ممن يجلبونه من مليبار بوسائط"[٣٩١]. وعندما تمكن البرتغاليون من الوصول إلى ميناء قاليقوط على ساحل الهند الغربى فى ٢٦ رمضان ٩٠٤هـ / ١٨ مايو ١٤٩٨م[٣٩٢]، كانت الاستراتيجية التى انتهجوها فى المياه الهندية تتركز بشكل كبير على السعى إلى القضاء على تجارة المسلمين المزدهرة فى هذه المنطقة[٣٩٣]؛ فأفرطوا فى استخدام العنف وقطع الطريق على السفن التجارية الإسلامية، على نحو ما حدث فى سنة ٩٠٨هـ / ١٥٠٢م[٣٩٤]. وإزاء هذا التهديد الخطير لمصالح سلطنة المماليك ومدينة البندقية فى تجارة الشرق،

نشطت دبلوماسية الأخيرة لإيجاد مخرج من هذا المأزق، فأرسلت سفيرها فرانسيسكو تالدى Francisco Teldi، إلى السلطان الغورى فى سنة ٩٠٩هـ / ١٥٠٤م. وكانت التعليمات الصادرة إلى تالدى تدور حول محاولة إقناع السلطان برؤية البندقية لحل هذه الأزمة، من خلال حث السلطان الغورى على جلب المزيد من التوابل؛ لتمكين البنادقة من مواجهة سياسة الإغراق التى كان يتبعها البرتغاليون فى الأسواق الأوروبية من جهة، وكذلك حثه على السعى لدى حكام الهند لإقناعهم بالامتناع عن التعامل مع البرتغاليين، بل ـ أيضًا ـ بتقديم الدعم العسكرى لمناوئى النشاط البحرى والتجارى للبرتغال فى الهند، من جهة أخرى[٣٩٥].

ومع ذلك واصل البرتغاليون محاولاتهم الحثيثة لوأد تجارة المماليك المارة عبر طريق البحر الأحمر[٣٩٦]. وكانت محصلة ذلك، أنه فى سنة ٩١٢هـ / ١٥٠٦م، أصبحت شوكة البرتغاليين فى الهند من القوة بحيث أنزلوا أفدح الأضرار بحركة التجارة الإسلامية فى المحيط الهندى، واستولوا على سفن المسلمين غصبًا واستحلوا دماءهم وأموالهم[٣٩٧]. وامتد تجرمهم إلى مدخل البحر الأحمر؛ إذ راحوا يقطعون الطريق على السفن التجارية المتجهة لميناء جدة أو القادمة منه، ويسلبون ما تحمله من شحنات وبضائع[٣٩٨]. ورغم محاولات المماليك تحدى النشاط العدائى للبرتغاليين فى الهند، فإن هزيمة أسطولهم فى معركة ديو البحرية – أهم موانئ كجرات– سنة ٩١٤هـ / ١٥٠٩م[٣٩٩]، قد ثبت أقدام البرتغاليين فى المياه الهندية[٤٠٠].

وإذا كانت سياسة البرتغاليين فى جنوب شرق آسيا، قد قامت على أساس الاحتكار الكامل لتجارة التوابل[٤٠١]، فإن هذه السياسة كان من نتائجها الإضرار بمصالح القوى التجارية التى طالما اضطلعت بهذه التجارة قبل وصول البرتغاليين إلى الهند، وعلى رأسها سلطنة المماليك، ومدينة البندقية[٤٠٢]. وما يعنينا هنا هو نتائج هذه السياسة من تهديد لأمن طريق البحر الأحمر التجارى، وما صاحبه من عواقب وخيمة أدت إلى إصابة الاقتصاد المصرى المتدهور بالاختناق البطىء[٤٠٣]. فهناك العديد من

الدلائل التى تشير إلى قلة كميات التوابل الواردة إلى مصر نتيجة الوجود البرتغالى فى الهند، ولا أدل على ذلك من أن كميات التوابل؛ التى كانت معروضة فى أسواق الإسكندرية أواخر القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى، كانت من الكثرة بحيث إن البنادقة لم يكن لديهم من الأموال ما يكفى لشرائها، فى حين كانت كميات التوابل المعروضة فى أسواق الإسكندرية فى سنة ٩٠٨هـ / ١٥٠٢م، من القلة بحيث إن البنادقة لم يجدوا ما يفى بحمولة سفنهم(٤٠٤). وبمرور الوقت أصبحت سلع الهند وبضائعها الواصلة إلى موانئ البحر الأحمر قليلة للغاية(٤٠٥)، بل أضحت أسواق سلطنة المماليك تعانى من أزمة حقيقة فيها، وهو ما أكده ابن إياس فى سنة ٩١٢هـ / ١٥٠٧م(٤٠٦).

إن الاتفاقية التجارية التى أبرمها السفير البندقى تريفزان مع السلطان الغورى فى سنة ٩١٨هـ / ١٥١٢م، تكشف عن مدى ضجر السلطان من نقص عائدات الضرائب والرسوم الجمركية المتحصلة من الإسكندرية، وهو النقص الذى نتج عن تراجع واردات التوابل وغيرها من البضائع الشرقية، نتيجة للسياسة العدائية التى درج البرتغاليون عليها تجاه السفن التجارية الإسلامية المتجهة إلى ميناء جدة. فقد شكا السلطان الغورى فى هذه الاتفاقية من قلة عدد السفن التجارية البندقية(٤٠٧) المترددة على ميناء الإسكندرية، مقارنة بالفترات السابقة، بحيث إنها تقلصت من خمس سفن إلى ثلاث فقط. كما أنها لم تعد تتردد على الإسكندرية بانتظام، وهو الأمر الذى ترتب عليه تراجع كميات البضائع التى كان يجلبها البنادقة إلى مصر، وتقلص نشاطهم التجارى بالإسكندرية(٤٠٨).

وجاء رد السفير البندقى تريفزان على شكوى السلطان الغورى، خير معبر عن مدى التردى الذى أصاب تجارة مصر الخارجية آنذاك. فقد أرجع تقلص أعداد سفن البنادقة التجارية المترددة على الإسكندرية، إلى نقص البضائع بأسواقها بحيث إن التجار البنادقة لم يجدوا ما يكفى من البضائع لشحن سفينتين أو ثلاث منذ سنة

٩٠٨هـ / ١٥٠٢م. وأضاف تريفزان أن ندرة التوابل بأسواق الإسكندرية، قد أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير، لدرجة أن بعض التجار البنادقة أرادوا استرداد ما أرسلوه من أموال مخصصة لشراء التوابل من الإسكندرية؛ نظرًا للارتفاع الكبير فى أسعارها بأسواق هذه المدينة فى سنة ٩٠٩هـ / ١٥٠٣م. بل الأكثر من ذلك أن هذه الأزمة قد تفاقمت فى سنة ٩١٨هـ / ١٥١٢م، بحيث أصبحت التوابل أكثر ندرة فى أسواق الإسكندرية، مما أدى إلى تضاعف أسعارها عدة مرات[٤٠٩].

وكانت مُحصلة كل ذلك، مزيد من التدهور فى تجارة مصر الخارجية، وخراب الإسكندرية وغيرها من الأسواق الكبرى، وما ترتب عليه ذلك من تفاقم أزمة الدولة المالية، وهو ما أشار إليه ابن إياس فى حوادث شهر محرم ٩٢٠هـ / مارس ١٥١٤م، عندما قال إنه "كان فى تلك الأيام ديوان المفرد وديوان الدولة وديوان الخاص فى غاية الانشحات والتعطيل، فإن بندر الإسكندرية خراب ولم تدخل إليه القطائع فى السنة الحالية، وبندر جدة بسبب تعبث الفرنج على التجار فى بحر الهند فلم تدخل المراكب بالبضائع إلى بندر جدة نحو من ست سنين، وكذلك جهة دمياط"[٤١٠]. وأضاف ابن إياس فى معرض حديثه عن زيارة السلطان الغورى للإسكندرية فى شهر ذى القعدة ٩٢٠هـ / يناير ١٥١٥م، أنه لم يكن بالمدينة أحد من أعيان التجار "لا من المسلمين ولا من الفرنج"[٤١١]. وقد علل ذلك بفساد النائب ومباشرى الجمرك الذين" صاروا يأخذون من التجار العشر عشرة أمثال"[٤١٢] فامتنع التجار المسلمون والأوروبيون عن دخول الثغر فأصبح " فى غاية التزحل والخراب" على حد قول ابن إياس[٤١٣].

***

هكذا مرت تجارة مصر أواخر عصر المماليك الجراكسة بمنعطف خطير، فالتجارة الداخلية تعرضت لسلسلة من الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، التى أفرزت موجات من ارتفاع الأسعار على المدى الطويل. ولم تفشل السلطات المملوكية فى الحد من وقع هذه

الأزمات فقط، وإنما كانت سبباً أصيلاً فى تكرارها وتفاقمها، من خلال فساد الحسبة، وفشل أغلب محاولات التسعير، وإثقال كاهل التجار والباعة بمزيد من المكوس، وغيرها من المظالم المالية، علاوة على الاحتكار، وما ارتبط به من ممارسات أضرت بأحوال الأسواق؛ كالطرح والتلاعب بالنقد، والفشل فى كبح جماح المماليك الجلبان، وغيرهم من الجماعات التى أخلت بأمن الأسواق.

أما تجارة مصر الخارجية، فقد وجدت فيها السلطات المملوكية ضالتها المنشودة، من حيث الحصول على العائدات المالية التى تكفل بقاء الحياة فى أوصال الدولة، خاصة مع تردى البنية الاقتصادية فى مصر. ومن ثم لم تسلم التجارة الخارجية، هى الأخرى، من نشوب أزمات متكررة بين السلطات المملوكية وشركائها فى تجارة العبور، نشأت أغلبها من محاولات السلطات المملوكية المستمرة لزيادة عائداتها المالية، من خلال محاولات متكررة لاحتكار تجارة التوابل، وما واكبها من محاولات أخرى لزيادة الرسوم الجمركية، سواء بحق أم بغير حق. غير أن محاولات البرتغاليين لانتزاع تجارة التوابل المربحة من أيدى المماليك، قد مثل ضربة قاصمة للاقتصاد المملوكى المترنح أصلاً، فحرم الدولة من عائدات تجارة العبور، التى طالما أمدتها بأسباب الحياة.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن أسواق القاهرة فى عصر سلاطين المماليك انظر، المقريزى: الخطط، ج٢، ص٩٤ وما بعدها؛ قاسم عبده: أسواق مصر فى عصر سلاطين المماليك، ص٥ وما بعدها.

(٢) قاسم عبده: أسواق مصر، ص٤، ١٥ .

(٣) المقريزى: الخطط، ج٢، ص٩٤ .

(٤) سعيد عبدالفتاح عاشور: المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ص٨٦ .

(٥) المقريزى: الخطط، ج٢، ص٩٥؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٥٥ .

كان سوق الدجاجين يقع فى المنطقة التى أطلق عليها المقريزى " القصبة "- أى قلب المدينة - والتى غصت بالأسواق، وكان المقريزى يعنى بذلك الشارع الأعظم بالقاهرة، الذى يشق المدينة بين بابى الفتوح وزويلة، وموقعه اليوم شارع المعز لدين الله الفاطمى، وكانت الأسواق المختلفة منتشرة على جانبيه، وعامرة بالحوانيت وأنواع المآكل والمشارب والأمتعة، انظر المقريزى : الخطط، ج٢، ص٩٤؛ عبداللطيف إبراهيم : "خمس وثائق شرعية"، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، ع٢، (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ص١٦٦ .

(٦) المقريزى: الخطط، ج٢، ص٩٥؛ سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص٨٦؛ قاسم عبده: أسواق مصر، ص٨ .

(٧) كان سوق السلاح يقع فى خط بين القصرين، وقد استُجد بعد الدولة الفاطمية، انظر : المقريزى : الخطط، ج٢، ص٩٦ .

(٨) المقريزى : الخطط، ج٢، ص٩٦؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٩؛ سعيد عاشور : المجتمع المصرى، ص٨٦ .

(٩) انظر، المقريزى : الخطط، ج٢، ص٩٤ وما بعدها.

(١٠) قاسم عبده: أسواق مصر، ص٢١ .

(١١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١١٤، ٢١٤، ٣٧٥ .

(١٢) طافور: المصدر السابق، ص٦٥- ٦٦، ٩٧- ٩٨؛ ليون الإفريقى: المصدر السابق، ج٢، ص٢١٧ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن القيساريات انظر، الفصل الثانى، ص ١٠١ .

(١٤) الخان لفظ فارسى يعنى الحانوت أو السوق، وهو بناء ذو طابقين يتكون من صحن داخلى يحيط به حواصل لحفظ البضائع وعرضها. ومن الخارج يحيط به مجموعة من الحوانيت، التى يعلوها رباع مخصصة لإقامة التجار. انظر: آمال العمرى: المرجع السابق، ص١٤٦؛ محمد محمد أمين وليلى إبراهيم: المصطلحات المعمارية فى الوثائق، ص٣٩ .

(١٥) آمال العمرى: المرجع السابق، ص١٤٦؛ محمد محمد أمين وليلى إبراهيم: المصطلحات المعمارية فى الوثائق، ص٣٩ .

(١٦) الفرابى من المناطق المندرسة، وكانت تقع على الطريق بين مصر وغزة، ومكانها اليوم حوض أبو غرب جنوب أطلال مدينة الفرما، انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق١، ص٨٩ .

(١٧) قطيا هى بلدة مندرسة من نواحى الجفار فى الطريق بين مصر والشام قرب الفرما. وكانت مركزًا لتحصيل الجمارك على البضائع الواردة إلى مصر من الشام وغيرها، انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق١، ص٣٥٠- ٣٥١؛ عادل عبدالحافظ : " قطيه جُمرك مصر الشرقى فى العصور الوسطى"، المجلة التاريخية المصرية، مج ٣٧ (١٩٩٠)، ص٤٧ وما بعدها.

(١٨) ابن الجيعان: القول المستظرف، ص١٠٠ .

(١٩) أنشأ هذا الخان الأمير جهاركس الخليلى أمير آخور السلطان برقوق على أنقاض مقابر الخلفاء الفاطميين، وقد وقفه على فقراء مكة المكرمة، انظر: المقريزى: الخطط، ج٢، ص٩٢ .

(٢٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٣٠ .

(٢١) المصدر السابق، ج٤، ص٣٦٦ .

(٢٢) الوكالة تشبه الخان من حيث البناء، وسميت بالوكالة لأنها موضع التوكيل والوكلاء، بحيث كان يرد إليها البضائع المجلوبة من الخارج، والتى كان يجلبها الوكلاء بناء على توكيلات من أصحاب هذه البضائع الأصليين لتوزع على الأسواق المحلية. كما خضعت هذه الوكالات لإشراف الدولة، انظر: آمال العمرى: المرجع السابق، ص١٦٦؛ محمد محمد أمين وليلى إبراهيم: المصطلحات المعمارية فى الوثائق، ص١٢١، مجاهد توفيق: المرجع السابق، ص٤٥٠- ٤٥١ .

(٢٣) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٦؛ آمال العمرى: المرجع السابق، ص١٧٢، ١٧٧- ١٨١ .

(٢٤) السخاوى: الضوء اللامع، ج٦، ص٢٠٩، آمال العمرى: المرجع السابق، ص١٧٣، ١٨١- ١٨٦ .

(٢٥) السخاوى: الضوء اللامع، ج٦، ص٢١٠؛ آمال العمرى: المرجع السابق، ص١٧٤، ١٨٧- ١٨٨ .

(٢٦) عن بعض هذه الوكالات التى شيدها السلطان الغورى انظر، عبداللطيف إبراهيم: الوثائق فى خدمة الآثار، ص٤١١- ٤١٤ .

(٢٧) لمزيد من التفاصيل عن هذه الوكالة انظر، آمال العمرى: المرجع السابق، ص١٧٥، ١٨٨- ١٩٤ .

(٢٨) البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٣٦٧ .

(٢٩) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٧٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٨٩ .

(٣٠) السخاوى: الذيل التام، ص٧٥، ٢٦٢ .

(٣١) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٢٣٣ .

(٣٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٠٨، ٣١٠، ٣١٨، ج٤، ص٩٣، ١١١، ١٧٢ .

(٣٣) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص١٨٨، ٣٥٨- ٣٥٩؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٧٠، ج٢، ق٨، ص١٠٧، ٢٢٣؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٨٩، ٢٨٤، ٣٠٨، ٣١٨، ج٤، ص٩٣، ١١١، ٤٣٣ .

(٣٤) لمزيد من التفاصيل عن الأزمات الاقتصادية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة انظر، حامد زيان: المرجع السابق، ص١٠٦ وما بعدها .

(٣٥) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٩٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٣٠، ١٤٦؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٣٠١؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٢٩٥، ق٣، ص١٠٦، ١٤٨- ١٤٩، ٢٩٧- ٢٩٨؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٥، ص٤٦٣، ق٦، ص٨٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣٥ .

(٣٦) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٣، ورقة ٩٨، ج٤، ورقة ٨٤- ٩١؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣٦٣؛ حوادث الدهور، ج٣، ص٥٢٢، ٥٤٢، ٦٣٠، ٦٩٩، ٧٠٠- ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣- ٧٠٤؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٥٠، ٢٠٥؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢٦٥؛ وانظر أيضاً ملحق رقم (٣)، ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٣٧) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق ٧، ص٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٦٥، ٣٨٠، ٤٠١، ٤١٩، ٤٢٠، ج٢، ق٨، ص١١، ١٤، ٢٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٩٧، ١١٩؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٩٨، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٤٦؛ وانظر أيضاً: ملحق رقم (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٣٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٨٤، ١٩٨- ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٩٥، ٣٠٢- ٣٠٣، ٣٠٥؛ وانظر أيضاً ملحق رقم (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٣٩) انظر على سبيل المثال، ملحق رقم (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٤٠) عن أسعار القمح أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، انظر: رأفت النبراوى: أسعار السلع الغذائية والجوامك فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، ص٢٢٥-٢٢٦ ؛

Ashtor: Historie des Prix et des Salaires dans L'Orient Médiéval, pp. 291 - 292; Shoshan: Money, Prices, and Pouplation, pp. 205 - 206.

(٤١) الأردب هو مكيال مصرى، كان يساوى ست ويبات فى القاهرة، أى حوالى ٦٩،٦ كجم من القمح، أو ٥٦ كجم من الشعير، انظر: ڤالترهنتس: المرجع السابق، ص٥٨- ٥٩ .

(٤٢) ليس المقصود به الدرهم الفضة، وإنما يُقصد به الدرهم الحسابى الذى كانت تُقدر به قيم البضائع وأسعار صرف العملات المختلفة، ولمزيد من التفاصيل عن ذلك، انظر الفصل الرابع، ص١٦٢-١٦٤ .

(٤٣) انظر ملحق رقم (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٤٤) الملحق السابق.

(٤٥) الملحق السابق.

(٤٦) ذكرت المصادر هذه الأسعار لأردب القمح فى السنوات ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م، و ٨٦٠هـ / ١٤٥٦م، و ٨٦٢هـ / ١٤٥٨م، و ٨٧٧هـ / ١٤٧٢م، و ٨٧٨هـ / ١٤٧٣م، انظر: ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص١٨٨، ٢٥١- ٢٥٢، ٢٥٨- ٣٥٩؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٣، ص٣٦١؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٤٣٠- ٤٣١، ٤٧٦- ٤٧٧؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٧٠ .

(٤٧) لمزيد من التفاصيل عن أسعار الدقيق أواخر عصر السلاطين المماليك الجراكسة انظر، رأفت النبراوى: أسعار السلع الغذائية، ص٢٤٥ .

(٤٨) لمزيد من التفاصيل عن أسعار الخبز أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، انظر: رأفت النبراوى: أسعار السلع الغذائية، ص٢٦٦؛

Ashtor: Histoire des Prix et des Salaires, pp. 308 - 309.

(٤٩) البطة هى مكيال مصرى على شكل بطة يزن حوالى ١٧,٥ كجم من الدقيق، انظر: ڤالترهنتس: المرجع السابق، ص٦٠ .

(٥٠) انظر ملحق رقم (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٥١) كان الرطل يساوى ١٢ أوقية، أى أنه يزن حوالى ٤٥٠ جم، انظر: ڤالترهنتس: المرجع السابق، ص٣٢ .

(٥٢) البقاعى: المصدر السابق، ق١، ص٣٥٢؛ الأسدى: المصدر السابق، ص١٤٣ .

(٥٣) انظر ملحق رقم (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٥٤) Shoshan: "Grain Riots and 'Moral Economy': Cairo, 1350 - 1517. "JIH, vol. 10, Issue 3(1980), pp. 466 - 467.

(٥٥) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٥١٢,

(٥٦) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٧؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٢٨,

(٥٧) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٨٧، ٤٧٦؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٢٢، ج٢، ق٧، ص٣٢٢، ٢٤٥ .

(٥٨) عن أسعار اللحوم والزيوت والأجبان، انظر: ملحق رقم (٣)، ص ٣١٥ - ٣١٨؛ رأفت النبراوى: أسعار السلع الغذائية، ص٣٦٩- ٣٧٣، ٣٩٦- ٣٩٧، ٤١٦- ٤١٧؛

Ashtor: Histoire des Prix et des Salaires, pp. 311 - 312.

(٥٩) عن أسعار الشعير والفول انظر: ملحق (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ ؛ رأفت النبراوى: أسعار السلع الغذائية، ص٣٠٢- ٣٠٤، ٣٤٣- ٣٤٤ ؛

Ashtor: Histoire des Prix et des Salaires, p. 300 Shoshan: Money, Prices, and Pouplation, pp. 207 - 208.

(٦٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٧٣٤ .

(٦١) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٧؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٥٩؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٢١ .

(٦٢) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٧٤ .

(٦٣) المصدر السابق، ص١٨٨ .

(٦٤) لمزيد من التفاصيل عن أحوال الفقراء انظر، آدم صبره: الفقر والإحسان فى مصر عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧م)، ص١٧١ وما بعدها.

(٦٥) Ashtor: Histoire des Prix et des Salaires, pp. 455 - 456.

(٦٦) آشتور: المرجع السابق، ص٤٠٥، ٤٠٧؛

Ashtor: " The Wheat Supply of the Mamluk Kingdom. ", East-West Trade in the Medieval Mediterranean, ed. By Benjamin Z.Kedar, pp. 292 - 295.

(٦٧) Ashtor: " The Development of Prices in the Medieval Near East'." Handbuch der Orientalistik, Abteilung 1: Der nahe und der mittlere osten, Band VI: Geschichte der Islamischen Länder, Abschnitt 6: Wirtschaftsgeschichte des Vorderen Orients in Islamischer zeit, Teil 1, ed. By Bertold Spuler, pp.103 - 106.

(٦٨) عن السياسة النقدية انظر، الفصل الرابع، ص١٩٩ وما بعدها.

(٦٩) Shoshan: Money, Prices, and Pouplation, pp. 175 - 181, 218 - 224; Id.: "Money Supply and Grain Prices in Fifteenth- Century Egypt."The Economic History Review, vol. 36, no. I (1983), pp. 50 - 59, 61 - 63.

(٧٠) حامد زيان غانم : المرجع السابق، ص١٢- ١٣ .

(٧١) عن ذلك انظر الفصل الأول.

(٧٢) الأسدى: المصدر السابق، ص١٣٤- ١٣٥، ١٤٣- ١٤٤ .

(٧٣) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٤٢ .

(٧٤) البقاعى: المصدر السابق، ق٣، ص٨٥ .

(٧٥) المصدر السابق، ق٣، ص٣٦١ .

(٧٦) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٢، ورقة ٧٧- ٧٨؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص١٤٥ .

(٧٧) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٥٢٢ .

(٧٨) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٣، ورقة ٩٨؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٥٤٢؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢٦٥ .

(٧٩) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٠٥ .

(٨٠) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ١٤٢ أ ؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق ٧، ص١٠١-١٠٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٠٠ .

(٨١) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٤٢٠، ج٢، ق٨، ص٧١ .

(٨٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٠٤، ج٤، ص٦٦، ٢٣٢ .

(٨٣) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٠٥ .

(٨٤) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ١٤٢ أ ؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٠١- ١٠٢؛ ابن إياس. بدائع الزهور، ص١٠٠ .

(٨٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٦٦ .

(٨٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٨؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٦٧ .

(٨٧) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣٨٦ .

(٨٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٢٠٩ .

(٨٩) المصدر السابق، ج٤، ص٢١٧ .

(٩٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٥١- ٢٥٢، ٢٧٦؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٥، ص٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٣ .

(٩١) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٢، ورقة ٢٧؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٤٩٩ .

(٩٢) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص١٤؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٢٤ .

(٩٣) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٧٦ .

(٩٤) المصدر السابق، ج٤، ص١٨٤، ١٩٨- ١٩٩، ٢٠٢ .

(٩٥) الحسبة، هى وظيفة دينية محورها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وتنبع أهميتها من ارتباطها بحياة الناس اليومية؛ إذ كانت إحدى مهام المحتسب الإشراف على المعاملات التجارية والأسواق. وفى العصر المملوكى، كان هناك محتسبٌ للقاهرة يتبعه جماعة من النواب بالوجه البحرى. إضافة إلى محتسب لمصر القديمة تتبعه جماعة من النواب بالوجه القبلى. فى حين اختصت الإسكندرية بمحتسب، لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر: الشيزرى: المصدر السابق، ص٦؛ وانظر أيضاً: السيد الباز العرينى: "الحسبة

والمحتسبون فى مصر"، المجلة التاريخية المصرية، مج٣، ٢٤ (١٩٥٠)، ص١٦٤ وما بعدها؛ سهام أبوزيد: الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر المملوكى، ص٤٣ وما بعدها؛ محمد المنسى عاصى: الحسبة فى العصر المملوكى ٦٤٨- ٩٢٣هـ، ص٤١ وما بعدها .

(٩٦) عن ذلك انظر، أحمد دراج: "الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر المملوكية"، المجلة التاريخية المصرية"، مج ١٤ (١٩٦٨)، ص١١٦؛ أحمد عبدالرازق: البذل والبرطلة، ص١١٨، ١١٩، ١٢٣؛

Abd Ar-Raziq: La Hisba et le Muhtasib en Égypte, p. 130.

(٩٧) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص١٩٦ .

(٩٨) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة .

(٩٩) البقاعى: المصدر السابق، ق١، ص٤٤١ .

(١٠٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص١٩٨ .

(١٠١) المصدر السابق، ج٢، ص٢٣١- ٢٣٢ .

(١٠٢) انظر ترجمته فى : السخاوى: الذيل على رفع الآصر، أو بغية العلماء والرواة، ص٩٧ .

(١٠٣) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١١٢؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٣٢٤ .

(١٠٤) انظر ترجمته فى: السخاوى: الضوء اللامع، ج٢، ص٤٣ .

(١٠٥) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٥٣ .

(١٠٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص١١٤ .

(١٠٧) أحمد دراج : الحسبة، ص١١٦؛ أحمد عبدالرازق: البذل والبرطلة، ص١١٨؛

Abd Ar-Raziq: "Les Muhtasibs de Fostat au temps des Mamluks". AI, T.XIV (1978), p.144.

(١٠٨) البقاعى: المصدر السابق، ق١، ص٣٤٩ .

(١٠٩) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٣٨٣ .

(١١٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص٢٧ .

(١١١) السخاوى: الضوء اللامع، ج٣، ١٥١ .

(١١٢) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٥٣ .

(١١٣) البقاعى: المصدر السابق، ق٣، ص٢٣٧ .

(١١٤) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(١١٥) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٤٣٠ .

(١١٦) انظر ترجمته في: السخاوي: الضوء اللامع، ج١٠، ص٢٧٦ / ١٠٨٥ .

(١١٧) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ٧١ أ.

(١١٨) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(١١٩) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩٤؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٥٤ .

(١٢٠) ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص١٨٨ .

(١٢١) المصدر السابق، ص٤٢، ٢٠٤ .

(١٢٢) المصدر السابق، ص٤٣٠ .

(١٢٣) المصدر السابق، ص٤٢ .

(١٢٤) المصدر السابق، ص٤٣١ .

(١٢٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص٨٦ .

(١٢٦) Abd Ar-Raziq: la Hisba et le Muhtasib, pp. 148ff.

(١٢٧) Ibid., pp. 170 - 178.

(١٢٨) أحمد عبدالرازق : البذل والبرطلة، ص١١٩ ؛

Abd Ar-Raziq: La Hisba et le Muhtasib, pp. 148 ff.

(١٢٩) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص١٩٨، ٢٠٣ .

(١٣٠) انظر ترجمته في : السخاوي: الضوء اللامع، ج٤، ص٢٢٩- ٢٣٠ .

(١٣١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٠٣؛ البقاعي: المصدر السابق، ق٢، ص٥١ .

(١٣٢) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٣١- ٢٣٢؛ البقاعي: المصدر السابق، ق٢، ص١٤٦- ١٤٧ .

(١٣٣) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٤٤، ١٤٦؛ ابن الحمصي: المصدر السابق، ج٢، ص١٨٥- ١٨٦ .

(١٣٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص٢٧؛ ابن طولون: المصدر السابق، ق٢، ص١٨ .

(١٣٥) Berkey, : " The Muhtasibs of Cairo under the Mamluks: Toward an Understanding of an Islamic Institution." The Mamluks in Egyptian and Syrian Politics and Society, ed. By Michael Winter & Amalia Levanoni, pp. 267 - 269.

(١٣٦) البقاعي: المصدر السابق، ق١، ص٣٤٩ .

(١٣٧) المصدر السابق، ق٣، ص٨٥ .

(١٣٨) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٤٣٠ .

(١٣٩) ابن الصيرفي. المصدر السابق، ص٤٣٠- ٤٣١ .

(١٤٠) المصدر السابق، ص٤٧٣ .

(١٤١) الزردكاشية، هي وظيفة يتسلم شاغلها السلاح خاناه، التي كان بها عدة مستكثرة من صناع كل صنف من السلاح يعملون على إصلاحه وتجديده، ويُعرف الواحد منهم بالزردكاش، انظر: نبيل عبدالعزيز: "خزائن السلاح ومحتوياتها على عصر الأيوبيين والمماليك"، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٣ (١٩٧٦)، ص١٥ .

(١٤٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٦٥ .

(١٤٣) انظر ترجمته في: السخاوي: الضوء اللامع، ج٧، ص١٩٧- ١٩٨/ ٤٦٥ .

(١٤٤) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٤٣٣ .

(١٤٥) المصدر السابق، ج٢، ق٧، ص٣٤٥ .

(١٤٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٦٣ .

(١٤٧) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١١٨، ١١٩؛ السخاوي: الذيل على رفع الأصر، ص٩٧ .

(١٤٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٤٦؛ ابن الحمصي: المصدر السابق، ج٢، ص١٨٥- ١٨٦ .

(١٤٩) Petry: Protectors or Praetorians, P.104.

(١٥٠) قاسم عبده قاسم: أسواق مصر، ص٣٨؛

Shoshan: Money, Prices, and Pouplation, pp. 84 - 86.

(١٥١) ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٣٠ .

(١٥٢) المصدر السابق، ج٣، ص٦١٧ .

(١٥٣) عن محاولات التسعير في عهد قايتباي انظر، عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤ورقة ٦٣، ٦٩، ١١٠؛ ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٦، ٦٧٨- ٦٧٩؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص١٣-١٤، ١٧، ٢٨، ١٦٢، ٢٤٣، ٤٧٦- ٤٧٧؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٣١، ٤٠٩- ٤١٠، ج٢، ق٧، ص٥٤- ٥٥، ١٠٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ج٢، ق٨، ص٥٥- ٥٦، ٥٨، ٧٥، ٧٦، ١٣٩؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٢٢، ٢٣٧- ٢٣٨ .

(١٥٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٥، ٣٢٨- ٣٢٩، ج٥، ص٧-٨، ٨١ .

(١٥٥) ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٣٠ .

(١٥٦) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٠٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ج٢، ق٨، ص٥٥- ٥٦، ٥٨، ٧٥، ٧٦، ١٣٩، ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٢٢، ٢٣٧- ٢٣٨ .

(١٥٧) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٥، ٣٢٨- ٣٢٩؛ ج٥، ص٨١ .

(١٥٨) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦١٧؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٠٥ .

(١٥٩) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢،ق٦، ص٣٣١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٦– ١٧ .

(١٦٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٦، ٦٨٥؛ ابن الصيرفى. المصدر السابق، ص١٣– ١٤، ٢٨ .

(١٦١) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٥؛ نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٠٩– ٤١٠ .

(١٦٢) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٥٤– ٥٥، ج٢، ق٨، ص٥٦؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧– ٢٣٨ .

(١٦٣) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٣٥؛ وانظر أيضاً: ملحق رقم (٣) ص ٢١٥ – ٢١٨ .

(١٦٤) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦١٧؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص، ٣٠٥

(١٦٥) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٥؛ نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٣١، ٤٠٩– ٤١٠، ج٢، ق٧، ص٥٤– ٥٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٦– ١٧ .

(١٦٦) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٥٦؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧– ٢٣٨ .

(١٦٧) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٠٥ .

(١٦٨) المصدر السابق، ج٢، ق٦، ص٣٣١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٦– ١٧ .

(١٦٩) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٥؛ نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٠٩– ٤١٠، ج٢، ق٧، ص٥٤–٥٥ .

(١٧٠) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٥٥– ٥٦، ٥٨؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧–٢٣٨؛ ملحق رقم (٣) ص ٢١٥ – ٢١٨ .

(١٧١) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٥٦؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧– ٢٣٨ .

(١٧٢) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٣٠ .

(١٧٣) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١١٠؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٦؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٣– ١٤ .

(١٧٤) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٨٥؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٨ .

(١٧٥) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٤٣؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٣٥ .

(١٧٦) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٠٨، ج٢، ق٨، ص٧٥ .

(١٧٧) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٥ .

(١٧٨) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١١٠؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٦؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٣– ١٤ .

(١٧٩) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٨٥؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٨ .

(١٨٠) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٦٩؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٨٥؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٨؛ ملحق (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(١٨١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٥، ٣٢٨- ٣٢٩، ج٥، ص٨١؛ ملحق (٣) ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(١٨٢) قاسم عبده: أسواق مصر، ص٣٩ .

(١٨٣) عن دور الأزمة المالية فى لجوء الدولة إلى التوسع فى فرض المكوس وأثرها السيئ على الأحوال الاقتصادية انظر، ابن خلدون: المصدر السابق، ج٢، ص٧٣٣- ٧٣٤؛ انظر أيضاً: قاسم عبده: أسواق مصر، ص٤٠- ٤١؛ صبحى لبيب: "التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى" المجلة التاريخية المصرية، مج٤، ع٢ (مايو ١٩٥٢)، ص٤١- ٤٢ .

(١٨٤) أحمد دراج: الحسبة ، ص١١٦؛ عبدالمنعم ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج١، ص٧٣ .

(١٨٥) تولى الشيخ على العجمى الحسبة خمس مرات على مدى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٤٥- ٨٦١هـ / ١٤٤٢ - ١٤٥٦م، انظر:

Abd Ar- Raziq: La Hisba et le Muhtasib, pp. 168, 170, 171.

(١٨٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٨٣ .

(١٨٧) قاسم عبده: أسواق مصر، ص٤٥؛ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص٥٤ .

(١٨٨) تعتبر المشاهرة والمجامعة من أكثر المكوس التى أشارت إليهما المصادر، انظر: البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٢٠، ق٣، ص١٦؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣١٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٧- ٨، ج٤، ص٧٧، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٨- ٢٢٩، ج٥، ص١٧- ١٨، ٨٦ .

(١٨٩) عن ذلك المكس، انظر: ابن الشحنة: المصدر السابق، ص٥١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣١٥، ٣٣١، ج٤، ص٣٠٤، ٣٢٨- ٣٢٩ .

(١٩٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٠٢، ج٤، ص٢٢٨- ٢٢٩، ج٥، ص١٤ .

(١٩١) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٢٥ .

(١٩٢) ابن الشحنة: المصدر السابق، ص٥١ .

(١٩٣) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٢٠؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٣٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٥٤ .

كان النطرون يستخرج من منطقة تعرف بالطرانة فى البحيرة، انظر: خليل بن شاهين، المصدر السابق، ص٣٥- ٣٦ .

(١٩٤) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٩ .

(١٩٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص١١٣ .

(١٩٦) الأسدى: المصدر السابق، ص١٣٨ .

(١٩٧) عن ماهية الحمايات انظر، الفصل الأول، ص٤٥ وما بعدها.

(١٩٨) الأسدى: المصدر السابق، ص١٣٦- ١٣٧ .

(١٩٩) قاسم عبده: أسواق مصر، ص٤٣ .

(٢٠٠) انظر ترجمته في: السخاوي: الضوء اللامع، ج٥، ص١٩٢ .

(٢٠١) البقاعي: المصدر السابق، ق١، ص٣٥٢،ق٢، ص٢٠، ق٣، ص١٦ .

(٢٠٢) هو الأمير قانصوه الأحمدى الأشرفى أينال، ويعرف بالخسيف، انظر ترجمته في: السخاوى: الضوء اللامع، ج٦، ص١٩٨/ ٦٧٦ .

(٢٠٣) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣١٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٧- ٨ .

(٢٠٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٧- ٨ .

(٢٠٥) محمود رزق سليم: الأشرف قانصوه الغورى، ص١٨٥ .

(٢٠٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٧٧

(٢٠٧) المصدر السابق، ج٤، ص٣٠٤- ٣٠٥، ٣١١- ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٨- ٣٢٩، ٣٥٧ .

(٢٠٨) المصدر السابق، ج٤، ص٣٣٦ .

(٢٠٩) المصدر السابق، ج٥، ص١٤، ١٧ .

(٢١٠) المصدر السابق، ج٥، ص٨١، ٨٦ .

(٢١١) عن نص هذا المرسوم انظر، أحمد دراج: الحسبة، ص١٣١ .

(٢١٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص١١١- ١١٢ .

(٢١٣) ابن خلدون: المصدر السابق، ج٢، ص٧٥٨؛ وانظر أيضًا، صبحي لبيب: التجارة الكارمية، ص٤١- ٤٢ .

(٢١٤) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣١٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٨٠٧ .

(٢١٥) ابن الحمصي: المصدر السابق، ج٢، ص٧١، ١٤٥ .

(٢١٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٠٤ .

(٢١٧) المصدر السابق، ج٥، ص١٨، ٨٩ .

(٢١٨) لمزيد من التفاصيل عن النصف أو الدرهم النصف انظر، الفصل الرابع ص ٢٠٦ .

(٢١٩) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣١٥، ٣٣١، ج٥، ص١٤ .

(٢٢٠) ابن إياس: بدائع الزهور ، ج٣، ص٢٠٤، ج٥، ص١٨ .

(٢٢١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٥، ٣٠٤، ج٥، ص١٨ .

(٢٢٢) المصدر السابق، ج٥، ص٨٩ .

(٢٢٣) المصدر السابق، ج٤، ص٢٥ .

(٢٢٤) المصدر السابق، ج٥، ص١٩،٧ .

(٢٢٥) لمزيد من التفاصيل عن المصادرات، انظر الفصل الخامس ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٢٢٦) Lapidus: Muslim Cities, p. 35.

(٢٢٧) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٢١ .

(٢٢٨) لمزيد من التفاصيل عن الصراع بين السلطان قايتباى وشاه سوار أمير دلغادر انظر، سعيد عاشور: العصر المماليكى، ص٢٥٤- ٢٥٦؛ حسناء حسين: "الإمارات التركمانية على حدود دولة المماليك ٨٧٠- ٨٨٦هـ / ١٣٧٨ - ١٤٨١م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات ـ جامعة عين شمس، ص١٤٦و ما بعدها.

(٢٢٩) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٢١ .

(٢٣٠) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٧٣؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٤٢ .

(٢٣١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٩٤ .

(٢٣٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٩٤؛ ابن الحمصى : المصدر السابق، ج٢، ص٥٠ .

(٢٣٣) ابن الحمصى: المصدر السابق، ج٢، ص١٣٢ .

(٢٣٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣١ .

(٢٣٥) المصدر السابق، ج٥، ص٩١ .

(٢٣٦) ابن الحمصى: المصدر السابق، ج٢، ص٦٦ .

(٢٣٧) عبدالرحمن عبدالتواب: قايتباى المحمودى، ص١٢٤ ؛

Lapidus: "The Grain Economy of Mamluk Egypt" JESHO, vol. 21, pt. I (1969), pp.5 - 7, 10, 12.

(٢٣٨) الأسدى: المصدر السابق، ص١٤٥؛

Poliak: "Les Révoltes Poupulaires en Égypte a l'Epoque des Mamelouks et Leurs Causes Économiques". REI, 8 (1934), p.260.

(٢٣٩) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ٧ ب.

(٢٤٠) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٢؛ مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ٥ ب، ٦٥أ - ب، ٦٦أ، ٦٧أ- ب؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٠٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٤٢ .

(٢٤١) لمزيد من التفاصيل عن الأزمات الاقتصادية في بلاد الشام، انظر: فادي الياس: المناخ والأسعار والأمراض في بلاد الشام في عهد المماليك (٦٤٨- ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٦م)، ص٢٥٧- ٢٦٠ .

(٢٤٢) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ٧أ؛ ابن إياس. بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٢- ٣٠٣ .

(٢٤٣) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٥١- ٢٥٢، ٢٧٦؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٥، ص٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٣ .

(٢٤٤) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ٧١ ب.

(٢٤٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٢- ٣٠٣ .

(٢٤٦) إبراهيم طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص٢٧٩ .

(٢٤٧) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٦٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٩ .

(٢٤٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٣٥ .

(٢٤٩) حسن حبشي: "الاحتكار الملوكي وعلاقته بالحالة الصحية"، حوليات كلية الآداب- جامعة عين شمس، مج ١٩(١٩٦٤)، ص١٥٧ .

(٢٥٠) Lapidus: Muslim Cities, pp. 57 - 59; Ashtor: Levantine Sugar, P.102.

(٢٥١) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٦٧ .

(٢٥٢) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٦٠؛ حوادث الدهور، ج٣، ص٤٠٦؛ البقاعي: المصدر السابق، ق٣، ص٣١٣، ٣٢٤ .

(٢٥٣) قانون نامه مصر، ص٩٤ .

(٢٥٤) ابن الشحنة: المصدر السابق، ص٥١ .

(٢٥٥) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ٤٥ ب.

(٢٥٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٤٣ .

(٢٥٧) المصدر السابق، ج٤، ص٢٣٥، ٢٤١- ٢٤٢ .

(٢٥٨) المصدر السابق، ج٤، ص٤٤٣ .

(٢٥٩) لمزيد من التفاصيل عن السياسة النقدية انظر، الفصل الرابع، ص ١٩٩ وما بعدها.

(٢٦٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩١- ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١٠- ٣١٢ .

(٢٦١) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٩؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٢٦٠، ٣٤٢ .

(٢٦٢) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٣١١ .

(٢٦٣) المصدر السابق، ج٢، ص٣١١- ٣١٢؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٣٤٣- ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥١- ٣٥٢ .

(٢٦٤) لمزيد من التفاصيل عن الفلوس انظر، الفصل الرابع، ص ٢١٠ - ٢١٧ .

(٢٦٥) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٢٨- ٢٩؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٥٠٣؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢١٨ .

(٢٦٦) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٩٨؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٨٩ .

(٢٦٧) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٦٥ .

(٢٦٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٤٤، ٢٥١، ج٥، ص٥٢، ٦٠ .

(٢٦٩) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٤؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١٢١ .

(٢٧٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٩٥، ج٤، ص٣٢٧، ٣٣٨ .

(٢٧١) المصدر السابق، ج٣، ص٢٢٢ .

(٢٧٢) Ayalon: Studies on the Structure of the Mamluk Army- I, pp. 211 - 212; Petry: "The Military Institution and Innovation in the Late Mamluk Period. " The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640 - 1517), pp. 468 - 469.

(٢٧٣) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٩٨ .

(٢٧٤) المصدر السابق، ج١٦، ص١٣٠؛ السخاوى: الذيل التام، ص١١٠ .

(٢٧٥) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٤٢؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٢٢٨- ٢٢٩ .

(٢٧٦) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٧٦، ٧٨ .

(٢٧٧) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٣٠١؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٢٩٥ .

(٢٧٨) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣٣٠، ٣٦٣ .

(٢٧٩) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٠٧، ٢٩٥، ٣٥٥ .

(٢٨٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٠٥؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٧٠ .

(٢٨١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٣٢٤ .

(٢٨٢) البقاعى: المصدر السابق، ق٣، ص٢١، ٧٢ .

(٢٨٣) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٤٥٧ .

(٢٨٤) المصدر السابق، ج٣، ص٤٩٤– ٤٩٥؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢٠٩– ٢١٠ .

(٢٨٥) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٢٦ .

(٢٨٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٠٢؛ ابن الحمصي: المصدر السابق، ج١، ص٢٨٥ .

(٢٨٧) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٨٨، ج٤، ص١٦٦ .

(٢٨٨) المصدر السابق، ج٤، ص١٧٧– ١٧٨ .

(٢٨٩) المصدر السابق، ج٤، ص١٧٨– ١٧٩ .

(٢٩٠) المصدر السابق، ج٥، ص٤٦٥ .

(٢٩١) Lapidus: Muslim Cities, p. 39; Petry: Protectors of Praetorians, p. 108.

(٢٩٢) البقاعي: المصدر السابق، ق٣، ص١٠٦، ١٣٥– ١٣٦، ١٤٨– ١٤٩، ١٥٢– ١٥٣ .

(٢٩٣) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٤٥٨– ٤٥٩ .

(٢٩٤) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٩؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩٥–٦٩٦؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٤٤– ٤٥ .

(٢٩٥) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣١٩، ج٢، ق٨، ص٢٦ .

(٢٩٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٠٦، ٣١٩، ٣٥٢، ٣٥٨– ٣٥٩ .

(٢٩٧) المصدر السابق، ج٢، ص,٣٨٣

(٢٩٨) المصدر السابق، ج٣، ص٤٣٤ .

(٢٩٩) المصدر السابق، ج٤، ص٢٠، ٥١، ١٢٦، ٢٥٩– ٢٦٠، ج٥، ص١٧٦ .

(٣٠٠) أحمد دراج: " إيضاحات جديدة على التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجرى." مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (المحاضرات العامة للموسم الثقافى ١٩٦٧–١٩٦٨) ، ص٢١٤؛ نعيم زكى: المرجع السابق، ص٣١١ .

(٣٠١) وثيقة التعليمات الصادرة إلى السفير البندقى بييرو دييدو، بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٤٨٩م: من ترجمة ونشر: توفيق إسكندر: سفارة بييرو دييدو ومعاهدة تنازل مصر عن قبرص ١٤٩٠، ص٥ .

(٣٠٢) نعيم زكى: المرجع السابق، ص٣٨– ٣٩؛ نادية محمود مصطفى: العصر المملوكى من تصفية الوجود الصليبى إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية (٦٤٢– ٩٢٣هـ / ١٢٥٨ – ١٥١٧م) ، ص١٤٠؛

Baratier:" L'activité des Occidentaux en Orient au Moyen Age." Sociétés et Compagnies de Commerce en Orient et dans l'Océan Indien, ed. By Michel Mollat, actes du huitième Colloque interernational d'historie maritime,Beirut, 5 - 10 Sept. 1966, Bibliothèque générale de l'école partique des hautes études, VIe section, pp. 447 - 449.

(٣٠٣) عن فنادق الجاليات التجارية الأوربية فى الإسكندرية، انظر على سبيل المثال:

Breydenbach: Les Saintes Pérégrinations, p. 67; Ziada:"Foreign Relations of Egypt in the Fifteenth Century (1422 - 1517)", Ph.D. diss., Liverpool Univ., 1930, p.215; Sennoune: "Fondouks, Khans et Wakalas à Alexandrie à Travers les Récits de Voyageurs. "AI, vol. 38, pt. 2(2004), pp. 460 - 466,478.

(٣٠٤) وثيقة شروط السلطان قايتباى إلى تجار فلورنسا، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة، ٩٠١هـ / ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر: Amari: Op. Cit., no. XL, pp. 57 - 58.

(٣٠٥) المعاهدة التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك، بتاريخ ٦ ذى الحجة ٨٩٤هـ / ٣١ أكتوبر ١٤٨٩م: من نشر:

Wansbrough: "A Mamluk Commercial Treaty Concluded with the Republic of Florence." Oriental Studies III(Doc. From Islamic Chanceries), ed. By. S.M. Stern, pp. 57 - 58.

(٣٠٦) مرسوم الامتيازات التجارية الممنوحة لتجار فلورنسا فى مصر والشام، بتاريخ ١٤٨٨م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (١٣)، ص٤٤٥ .

(٣٠٧) مرسوم السلطان الغورى إلى ولاة الأمور بثغر الإسكندرية بشأن الامتيازات التجارية الممنوحة لتجار راجوزة، بتاريخ ١٨ شوال ٩٢١هـ / ٢٥ نوفمبر ١٥١٥: من نشر: بسيم قورقوت: الوثائق العربية فى دار المحفوظات بمدينة دوبروونيك، مج١، ج٣، ص٣٨ .

(٣٠٨) وثيقة شروط السلطان قايتباى إلى تجار فلورنسا، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٠١هـ / ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر: Amari: Op. Cit., no.XL, p. 196.

(٣٠٩) Kerkic: Dubrovink (Raguse)et le Levant au Moyen Âge, no. 649, p. 649, no. 1246, p. 377; Lane: Venice, A Maritime Republic, p.387.

(٣١٠) توفيق إسكندر: " نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط "، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مج ٦(١٩٥٧)، ص٤٢؛

Ashtor: Levant Trade, pp. 462 ff.

(٣١١) توفيق إسكندر: سفارة بييرو دييدو، ص٨؛ الطاهر أحمد مكى:" معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر بين سلطان مصر وملك أرغونه"، المجلة،ع ٤٥(١٩٦٠) ، ع ٤٩(١٩٦١) ، ص٨٨- ٨٩؛

Ashtor: Levant Trade, p. 482.

(٣١٢) الطاهر مكى: المرجع السابق، ص٨٨- ٨٩؛

Ashtor: Levant Trade, p.483.

(٣١٣) هايد: المرجع السابق، ج٣، ص٤٤٤، ج٤، ص١٤٩ .

(٣١٤) Cahen:"Quelques Mots sur le Déclin Commercial du Monde Musulman à la Fin du Moyen Age." Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day, ed. by M.A. Cook, p.36; Humphreys:Egypt in the World System, pp. 459 - 460.

(٣١٥) شوقى عبدالقوى عثمان: "التجارة المصرية الهندية من خلال وثائق الجينيزا (ق ٥- ١٠هـ) – (ق١١-١٦م)" بحث منشور فى كتاب: سعيد عاشور إليه فى عيد ميلاده السبعين، ص٢٥٧ .

(٣١٦) Ashtor: Levant Trade, pp. 478 - 479; Id.:" The Volume of Levantine Trade in the Later Middle Ages (1370 - 1498)." in his : Studies on the Levantine Trade in the Middle Ages, pp.611 - 612.

(٣١٧) Ashtor: Levant Trade, pp. 478 - 479.

(٣١٨) Petry: Protectors or Praetorians, pp. 117 - 118.

(٣١٩) Weit: Les Marchands d'Épices sons les Sultans Mamlouks, p. 105; Fischel: "The Spice Trade in Mamluk Egypt: A Contribution to the Economic History of Medieval Islam". JESHO, vol. I (1958), p. 173.

(٣٢٠) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٦٠؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٣٢٧؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٣، ص٣١٣ .

(٣٢١) عن هذه الفئة من التجار، انظر: صبحى لبيب: التجارة الكارمية، ص٥ وما بعدها؛ محمد عبدالغنى الأشقر: تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى، ص٢١ وما بعدها؛

Ashtor: "The Karimi Merchants." JRAS, pt. 1 (1956), pp. 45 ff.

(٣٢٢) صبحى لبيب: التجارة الكارمية، ص٤٩ .

(٣٢٣) عن هذه الإشارات، انظر: ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢١١، ٣١٣؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٧٩، ٣٧٧، ٤٣٢؛ ج٢، ق٨، ص١٩٨- ١٩٩؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٠٧ .

(٣٢٤) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٤٧٨، ٤٨٩- ٤٩٠؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٧٦؛

Ashtor: "The Karimi Merchants, p. 49; Abulafia: "Asia, Africa and the Trade of Medieval Europe." The Cambridge Economic History of Europe, vol. II, eds. By M.M. Postan & Edward Miller, pp. 442 - 443.

(٢٢٥) صبحى لبيب: التجارة الكارمية، ص٤٩ ؛

Holt : The Age of the Crusades " The Near East From The Eleventh Century to 1517, p. 187.

(٢٢٦) عن هذه الابتـزازات الماليـة وتزايدها انظر، ابن تغـرى بردى: حـوادث الدهور، ج٢، ص٢٢٧، ج٣، ص٥٣٥– ٥٣٦؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٦١؛ نعيم زكى: المرجع السابق، ص١٣٨؛ محمد أمين صالح: " تجارة البحر الأحمر فى عصر المماليك الجراكسة."، بحث منشور فى كتاب: البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، ص١٦٦؛

Mortel : " Prices in Mecca During the Mamluk Period." JESHO, vol. 32, Pt. III (1989), p.298; Id.: "The Mercantile Community of Mecca During the Late Mamluk Period." JRAS,(3rd ser.) vol. 4, pt. I (1994), pp. 22,30.

(٢٢٧) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٥٣٦؛

Mortel: Prices in Mecca, P. 299.

(٢٢٨) Ashtor : " Profits From Trade with the Levant in the Fifteenth Century." BSOAS, vol. 38, pt. 2 (1975), p. 262.

(٢٢٩) القلقشندى: المصدر السابق، ج٣، ص٤٦٢ .

(٢٣٠) المصدر السابق؛ الطاهر مكى: المرجع السابق، ص٩١ .

(٢٣١) صبحى لبيب: "سياسة مصر التجارية فى عصر الأيوبيين والمماليك"، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٨– ٢٩ (١٩٨١– ١٩٨٢)، ص١٤١ .

(٢٣٢) Schefer (ed.): Op. Cit., p. 27.

(٢٣٣) Dopp (ed.): Op. Cit., p. 76.

(٢٣٤) Ashtor: Levant Trade, p.450 Holt : The Age of The Crusades, p. 187.

(٢٣٥) الحمل، هـو الوزن الذى استخدم فى مصر للكميات الكبيرة من الفلفل، وقد أطلق عليه الأوروبيون كلمة Sporta، وكان إجمالى وزنه يتراوح بين ٢١٧ و ٢٢٥ كجم، انظر:

Ashtor: "Levantine Weights and Standard Parcels: A Contribution to the Metrology of the Later Middle Ages." East- West Trade in the Medieval Mediterranean, ed. By Benjamin Z. Kedar, pp. 475 - 476.

(٢٣٦) الدوكات هو العملة الذهبية لمدينة البندقية، وكان يتمتع بدرجة نقاء عالية ووزن ثابت بلغ حوالى ٣,٥١جم، انظر:

Rabie: The Financial System of Egypt, pp. 190 - 191; Bacharach." The Ducat in Fourteenth Century Egypt." In Res Orientales, vol. VI "Itinéaires d'Orient Hommages à Claud Cahen", pp. 99 - 100.

(٣٣٧) نعيم زكى، المرجع السابق، ص٤٦ .

(٣٣٨) المرجع السابق؛ ملحق (١).

(٣٣٩) نقلاً عن :

Ashtor: "Le Découverte de la Voie Maritime aux Indes et les Prix Épices." In his Studies on the Levantine Trade in the Middle Ages, p. 36.

(٣٤٠) هايد: المرجع السابق، ج٣، ص٣٦٨؛ نعيم زكى: المرجع السابق، ص٥٥- ٥٦ .

(٣٤١) Wansbrough: "A Mamluk Ambassador to Venice in 913/1507" BSOAS, vol. XXVI, pt. 3 (1963), p. 514.

(٣٤٢) مسودة المعاهدة التجارية التى توصل إليها البنادقة مع تغرى بردى مبعوث السلطان الغورى إلى البندقية، بتاريخ ١٨ محرم ٩١٣هـ / ٣١ مايو ١٥٠٧م: من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Ambassador, pp. 525 - 527.

(٣٤٣) خطاب البندقية إلى السلطان الغورى، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٥١٠م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٦) ص٣٩٢ .

(٣٤٤) المعاهدة التجارية بين السفير البندقى تريفزان والسلطان الغورى، بتاريخ ٥ يونيو ١٥١٢م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٨)، ص٤٠٩- ٤١٠ .

(٣٤٥) تأسس المتجر السلطانى فى عهد الخليفة الفاطمى المستنصر بالله، وفى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون صارت عائداته المالية تخص السلطان نفسه، وقد اختص المتجر السلطانى بشراء بعض السلع والبضائع المهمة للتربح منها؛ ولضمان توفرها عند الحاجة إليها، خاصة تلك البضائع التى كان السلاطين فى أمس الحاجة إليها، كالمواد الحربية من أخشاب وحديد وغيرها، وهى المواد اللازمة لتشييد السفن وصناعة الأسلحة. كما جرت محاولات كثيرة من قبل بعض سلاطين المماليك الجراكسة لاحتكار تجارة التوابل وقصر المتاجرة فيها على المتجر السلطانى. لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر: عطية القوصى: "المتجر السلطانى فى العصر المملوكى"، بحث منشور فى كتاب: "المجتمع المصرى فى العصرين المملوكى والعثمانى" تكريماً لأندريه ريمون"، ص١٧٩ وما بعدها؛

Rabie: The Financial System of Egypt, pp. 92 - 94.

(٣٤٦) Lane: "Pepper Prices Before Da Gama." JEH, vol. 28 (1968), pp.591 - 592.

(٣٤٧) المعاهدة التجارية بين السفير البندقى تريفزان والسلطان الغورى، بتاريخ ٥ يونيو ١٥١٢م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٨)، ص٤١٤ .

(٣٤٨) مسودة المعاهدة التجارية التى توصل إليها البنادقة مع تغرى بردى مبعوث السلطان الغورى إلى البندقية، بتاريخ ١٨ محرم ٩١٣هـ / ٣١ مايو ١٥٠٧م: من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Ambassador, p.528;

انظر أيضًا: المعاهدة التجارية بين السفير البندقى تريفزان والسلطان الغورى، بتاريخ ٥ يونيو ١٥١٢م : من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٨أ)، ص٤١٩ .

(٣٤٩) Ashtor : Profits from Trade with the Levant, pp. 262 - 265.

(٣٥٠) وثيقة شروط السلطان قايتباى إلى تجار فلورنسا، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٠١هـ / ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر: Amari: Op. Cit., no. XL, pp. 185 - 186, 189 - 190.

(٣٥١) المعاهدة التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك، بتاريخ ٦ ذى الحجة ٨٩٤هـ / ٣١ أكتوبر ١٤٨٩م: من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Commercial Treaty, pp. 58 - 59;

مسودة المعاهدة التجارية التى توصل إليها البنادقة مع تغرى بردى مبعوث السلطان الغورى إلى البندقية، بتاريخ ١٨ محرم ٩١٣هـ / ٣١ مايو ١٥٠٧م: من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Ambassador, p.527.

(٣٥٢) مسودة المعاهدة التجارية التى توصل إليها البنادقة مع تغرى بردى مبعوث السلطان الغورى إلى البندقية، بتاريخ ١٨ محرم ٩١٣هـ/ ٣١ مايو ١٥٠٧م: من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Ambassador, p.528.

كانت الصفقات التى تبرم بين التجار الأوروبيين والمسلمين فى الجمرك تعتمد على وساطة ترجمان وسماسرة، وقد تقاضى السماسرة رسومًا كبيرة، انظر: هايد: المرجع السابق، ج٣، ص٣٢٦ .

(٣٥٣) وثيقة شروط السلطان قايتباى إلى تجار فلورنسا، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٠١هـ / ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر: Amari: Op. Cit., no. XL, pp. 190 - 191.

(٣٥٤) المعاهدة التجارية بين السلطان قايتباى وفلورنسا، بتاريخ ٩٠٢هـ / ١٤٩٧م: من نشر:

Wansbrough: "Venice and Florence in the Mamluk Commercial Privileges." BSOAS, vol. 28 (1965), p. 500.

(٣٥٥) مرسوم الامتيازات التجارية الممنوحة لتجار فلورنسا فى مصر والشام، بتاريخ ١٤٨٨م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (١٣) ص٤٤٢ .

(٣٥٦) انظر على سبيل المثال، المعاهدة التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك، بتاريخ ٦ ذى الحجة ٨٩٤هـ / ٣١ أكتوبر ١٤٨٩م : من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Commercial Treaty, pp. 53 - 54 ;

انظر أيضًا، المعاهدة التجارية بين السلطان قايتباى وفلورنسا، بتاريخ ٩٠٢هـ / ١٤٩٧ : من نشر:

Wansbrough: Venice and Florence, p. 500.

(٣٥٧) مرسوم الامتيازات الممنوحة لتجار فلورنسا فى مصر والشام، بتاريخ ١٤٨٨م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (١٣) ص٤٤٥ .

(٣٥٨) انظر على سبيل المثال، وثيقة شروط السلطان قايتباى إلى تجار فلورنسا، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٠١هـ / ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر: Amari: Op.Cit., no XL, pp.199 - 200.

(٣٥٩) التعليمات الصادرة إلى جيوفانى أيمو سفير البندقية إلى السلطان قايتباى، بتاريخ شعبان ٨٧٧هـ / يناير ١٤٧٣م؛ خطاب السلطان قايتباى إلى دوج البندقية، بتاريخ شعبان ٨٧٧هـ / يناير ١٤٧٣م: من نشر:

Hours: "Fraude Commerciale et Politique Internationale: Les Relations entre L'Égypte et Venise d'après une Lettre de Qayt Bay (1472 - 1473)." BEO, T.XXV (1972), pp. 176, 182.

وانظر أيضًا، خطاب البندقية إلى السلطان الغورى، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٥١٠م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٦)، ص٣٩٢ .

(٣٦٠) Ashtor: Levant Trade, p. 454.

(٣٦١) خطاب البندقية إلى السلطان الغورى، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٥١٠م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٦)، ص٣٩٢ .

(٣٦٢) مسودة المعاهدة التجارية التى توصل إليها البنادقة مع تغرى بردى مبعوث السلطان الغورى إلى البندقية، بتاريخ ١٨ محرم ٩١٣هـ / ٣١ مايو ١٥٠٧م: من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Ambassador, p. 527 - 529.

(٣٦٣) عبدالعزيز بن فهد: بلوغ القرى فى ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى، ج١، ص٦٢٩ .

وعن عمليات غش الفلفل فى جدة ، انظر:

Mortel: The Mercantile Community of Mecca, P.23.

(٣٦٤) عبدالعزيز بن فهد: المصدر السابق، ج١، ص٦٢٩ .

(٣٦٥) مرسوم الامتيازات التجارية الممنوحة لتجار فلورنسا، بتاريخ ١٤٨٨م؛ المعاهدة التجارية بين السلطان قايتباى وحاكم فلورنسا، بتاريخ ١٤٨٨م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق ١٣، ١٤، ص٤٤١، ٤٥٥ .

(٣٦٦) انظر على سبيل المثال، وثيقة شروط السلطان قايتباى إلى تجار فلورنسا، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٠١هـ / ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر: Amari: Op. Cit., no. XL,pp.186 - 188.

وانظر أيضاً، المعاهدة التجارية بين السلطان قايتباى وفلورنسا، بتاريخ ٩٠٢هـ / ١٤٩٧م. من نشر:

Wansbrough: Venice and Florence, P. 499.

(٣٦٧) عن نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية انظر، توفيق إسكندر: نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية، ص٣٨وما بعدها.

(٣٦٨) عن ذلك انظر، مرسوم الامتيازات التجارية الممنوحة لتجار فلورنسا فى مصر والشام، بتاريخ ١٤٨٨م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (١٣)، ص٤٤٠- ٤٤١؛ وثيقة شروط السلطان قايتباى إلى تجار فلورنسا، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٠١هـ / ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر:

Amari: Op. Cit., no. XL, p.188 ;

المعاهدة التجارية بين السلطان قايتباى وفلورنسا، بتاريخ ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م : من نشر:

Wansbrough: Venice and Florence, P. 499.

(٣٦٩) Ashtor: Levant Trade, pp. 459 - 460.

(٣٧٠) انظر، مناقشات السناتو حول سفارة تغرى بردى مبعوث السلطان الغورى إلى البندقية، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٥٠٦م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٥)، ص٣٢٨، ٣٩٢ .

(٣٧١) التعليمات الصادرة إلى دومنيكو تريڤزان سفير البندقية إلى السلطان الغورى، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٥١١م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٨)، ص٤٠١- ٤٠٢ .

(٣٧٢) عن هذه السفارات، انظر: رشيدة بسرور: "علاقات المماليك بالجمهوريات الإيطالية"، الكراسات التونسية، مج ٤٣، ع ١٥٥- ١٥٦ (١٩٩١)، ص١٧١ وما بعدها.

(٣٧٣) انظر على سبيل المثال، نص المعاهدة التجارية بين فلورنسا والسلطان قايتباى، بتاريخ ٧ جمادى الأخرة ٩٠١هـ/ ٢٢ فبراير ١٤٩٦م: من نشر: Amari: Op. Cit., no. XL, pp. 184ff.

(٣٧٤) انظر على سبيل المثال، مرسوم آمان لممارسة تجار فلورنسا نشاطهم التجارى بسلطنة المماليك، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ٩١١هـ / ١٢ إبريل ١٥٠٦م: من نشر: Amari: Op. Cit., no. XL, pp. 216 - 217

وانظر أيضاً، مرسوم آمان السلطان الغورى لتجار فلورنسا، بتاريخ ٩١٤هـ / ١٥٠٨م: من نشر: رشيد باقة: "العلاقات التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك فى القرن الخامس عشر الميلادى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص٤٧٥- ٤٧٦ .

(٣٧٥) أحمد دراج: "الوثائق العربية المحفوظة، فى دور الأرشيف الأوروبى (مصر الإسلامية)، "، بحث منشور ضمن : أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، ج١، ص١٢٥، ١٢٨- ١٣٠ .

(٣٧٦) انظر، خطاب السلطان قايتباى إلى دوج البندقية، بتاريخ ١٠ شعبان ٨٧٧هـ / ١٠ يناير ١٤٧٣م: من نشر:

Hours: Op. Cit., p. 182.

(٣٧٧) انظر، التعليمات الملحقة بالمعاهدة التجارية التى أبرمها السفير البندقى تريڤزان مع السلطان الغورى، بتاريخ ٥ يونيو ١٥١٢م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٨ د)، ص٤٢٢ .

(٣٧٨) Ayalon: "The Mamluks and Naval Power: A Phase of the Struggle Between Islam and Christian Europe." In his : Studies on the Mamluks of Egypt (1240 - 1517), p.7.

(٣٧٩) نشأت جماعة الأسبتارية أو فرسان القديس يوحنا فى بيت المقدس على يد الراهب جيرار، الذى كان راعيًا لمستشفى القديس يوحنا، وفى عام ٥٠٧هـ / ١١١٣م، اعترف البابا بسكال الثانى بهذه الهيئة، فأخذت فى التحول التدريجى من هيئة خيرية لخدمة المرضى إلى هيئة عسكرية لها نشاطها الحربى فى خدمة الحركة الصليبية، وبعد القضاء على الصليبيين فى الشام، تمكن الأسبتارية من غزو جزيرة رودس فى سنة ٧٠٨هـ / ١٣٠٨م، فاتخذوا منها مستقرا لهم حتى سنة ٩٢٩هـ / ١٥٢٢م، انظر: نبيلة مقامى: فرق الرهبان الفرسان فى بلاد الشام فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر، ص١٢- ١٥، ١٩٦- ١٩٧ .

(٣٨٠) البقاعى: المصدر السابق، ورقة ٢٤٣أ؛ عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ورقة ١٥- ١٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٤٣٨- ٤٣٩، ٤٨٨- ٤٨٩؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢٠٥ .

وتجدر الإشارة إلى تعدد الحوادث التى استولى فيها القراصنة الفرنج على بعض السفن التى تحمل تجارًا مسلمين، أو تلك التى أعاقوا فيها حركة التجارة قبالة سواحل الإسكندرية ورشيد ودمياط، على نحو ما حدث فى ذى الحجة ٨٧٦هـ / مايو- يونيو ١٤٧٢م، وفى سنة ٨٧٧هـ / ١٤٧٧٢م، وفى محرم ٨٧٨هـ / مايو ١٤٧٣، عن ذلك انظر: ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٤٤١- ٤٤٢، ٤٨١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٧٥، ٧٩، ٨٩ .

(٣٨١) انظر ترجمته فى : السخاوى: الضوء اللامع، ج٤، ص٢٥٩- ٢٦٠ .

(٣٨٢) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٤٨- ١٤٩؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١١٤ .

(٣٨٣) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١١٩ .

(٣٨٤) ابن طولون: المصدر السابق، ق١، ص٣٤٥؛ وانظر أيضًا أحمد دراج: المماليك والفرنج فى القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى، ص١٤١ .

(٣٨٥) صبحى لبيب: " الفندق ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية "، بحث منشور فى كتاب: مصر وعالم البحر المتوسط"، ص٣٠٠ ؛

Ayalon: The Mamluks and Naval Power,p. 7.

(٣٨٦) انظر على سبيل المثال، المعاهدة التجارية بين السلطان قايتباى وفلورنسا، بتاريخ ٩٠٢هـ / ١٤٩٧م : من نشر.
Wansbrough: Venice and Florence, P. 503;

وانظر أيضاً، مسودة المعاهدة التجارية التى توصل إليها البنادقة مع تغرى بردى مبعوث السلطان الغورى إلى البندقية، بتاريخ ١٨ محرم ٩١٢هـ / ٣١ مايو ١٥٠٧م: من نشر:

Wansbrough: A Mamluk Ambassador, pp. 529 - 530.

(٣٨٧) صبحى لبيب: الفندق ، ص٣٠٠ .

(٣٨٨) محمد الزامل: "دور القوى الأوربية فى الحصار الاقتصادى على سلطنة المماليك(١٢٩١- ١٥١٧م)" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٠ .

(٣٨٩) Ziada: Op.Cit., pp. 244 - 245.

(٣٩٠) محمد الزامل : المرجع السابق، ص١٠١؛

Kammerer: La Mer Rouge, L'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, T. II, pt. I,p, 9.

(٣٩١) زين الدين المليبارى: تحفة المجاهدين فى بعض أحوال البرتكاليين، ص٣٧ .

(٣٩٢) المصدر السابق، ص٣٦؛ محمد الزامل: المرجع السابق، ص١٠٤ .

(٣٩٣) هايد: المرجع السابق، ج٤، ص٣٠ .

(٣٩٤) عن ذلك انظر، ابن الديبع: الفضل المزيد على بغية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد، مخطوط مصور بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٣٥، ورقة ٣٨؛ بامخرمة: قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر، محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٦٧ تاريخ، ج٣، ورقة ١١٩٠؛ ابن الديبع: قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، ق٢، ص٢٠٦؛ يحيى بن الحسين: غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى، ق٢، ص٦٣٠؛ انظر أيضاً: محمد عبدالعال: البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه"نصوص جديدة مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمنى " بامخرمة "، كما سجلها فى مخطوط "قلادة البحر" دراسة وتحقيق، ص٩٧- ٩٨ .

(٣٩٥) التعليمات الصادرة إلى السفير البندقى فرانسيسكو تالدى، بتاريخ ٢٤ مايو ١٥٠٤م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٤)، ص٣٨٥- ٣٨٧ .

(٣٩٦) Chaudhuri:Trade and Civilisation in the Indian Ocean, An Economic History From the Rise of Islam to1750, p. 68.

(٣٩٧) ابن الديبع: الفضل المزيد، ورقة ٤٣؛ بامخرمة: المصدر السابق، ج٣، ورقة ١١٩٢، ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٩؛ ابن الديبع: قرة العيون، ق٢، ص٢١١؛ وانظر أيضاً، محمد عبدالعال: المرجع السابق، ص٩٩؛ محمد الزامل: المرجع السابق، ص١٠٩ .

(٣٩٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٩؛ محمد الزامل: المرجع السابق، ص١١٥ .

(٣٩٩) زين الدين المليبارى: المصدر السابق، ص٤٠- ٤١ .

(٤٠٠) بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ص٤٤ .

(٤٠١) محمد الزامل: المرجع السابق، ص١١٤؛ Lane: Venice, P. 292.

(٤٠٢) محمد الزامل: المرجع السابق، ص١١٤؛ Fischel: Op. Cit., pp. 173 - 174.

(٤٠٣) Issawi: Op. Cit., p. 264; Bautier:"Les Grands Problèmes Politiques et Économiques de la Méditerranée Médiévale." RH, T. CCXXXV (1965), p. 27.

(٤٠٤) هايد: المرجع السابق، ج٤، ص١٤؛ شارل ديل: البندقية جمهورية أرستقراطية، ص١٥١- ١٥٢؛ محمد الزامل: المرجع السابق، ص١١٤ .

(٤٠٥) عبد الله الشيخ (مترجم): رحلات ڤارثيما (الحاج يونس المصرى)، ص٥٩- ٦٠ .

(٤٠٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٩ .

(٤٠٧) كانت هذه السفن يطلق عليها سفن المدة حيث تُبحر إلى الإسكندرية فى الفترة من ٨ إلى ٢٣ سبتمبر من كل عام، وتكون مستعدة لرحلة العودة إلى البندقية وهى محملة بالتوابل فى منتصف أكتوبر أو بداية نوفمبر، انظر: هايد: المرجع السابق، ج٣، ص٣٢١- ٣٢٢؛ آن وولف: كم تبعد القاهرة، ص١٣٨ .

(٤٠٨) انظر، المعاهدة التجارية بين السفير البندقى تريڤزان والسلطان الغورى، بتاريخ ٥ يونيو ١٥١٢م: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ص٤٠٧- ٤١٧ .

(٤٠٩) انظر، المعاهدة التجارية بين السفير البندقى تريڤزان والسلطان الغورى، بتاريخ ٥ يونيو ١٥١٢: من نشر: نعيم زكى: المرجع السابق، ملحق (٨)، ص٤٠٧- ٤١٧ .

(٤١٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٥٩ .

(٤١١) المصدر السابق، ج٤، ص٤٢٤ .

(٤١٢) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٤١٣) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

الفصل الرابع
السياسة النقدية فى مصر
أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة

– سياسة إصدار الدنانير الذهبية :

- تراجع واردات مصر من سبائك الذهب.
- تخفيض وزن الدينار والتلاعب فى نقائه.
- محاولات تخفيض سعر صرف الدينار.

– سياسة إصدار الدراهم الفضية :

- تطور عيار الدرهم الفضة وتخفيض وزنه.
- أساليب تداول الدراهم الفضية.
- أسعار صرف الدرهم الفضة.

– سياسة إصدار الفلوس النحاسية :

- انتشار التعامل بالفلوس النحاسية وطرق تداولها.
- التلاعب بأسعار صرف الفلوس.
- المشكلات العامة المؤثرة فى النظام النقدى.



سياسة إصدار الدنانير الذهبية :

إن محاولات سلاطين الجراكسة الأواخر لضرب نقد ذهبى[١]، يتمتع بثبات الوزن ونقاء العيار، اصطدمت بمشكلة النقص الحاد فى سبائك الذهب، التى عاشتها مصر آنذاك، بعد أن نجح التجار الإيطاليون، إبان النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، فى اجتذاب جزء من ذهب بلاد التكرور[٢]، الذى كان يأخذ طريقه إلى مصر[٣]. وزاد الأمر سوءاً نجاح البرتغاليين فى الاستحواذ على كميات كبيرة من ذهب بلاد التكرور، بعد وصولهم إلى خليج غينيا ـ على الساحل الغربى لإفريقيا – من خلال تغلغلهم فى المناطق الداخلية والمتاجرة معها[٤].

وعندما قل ما يرد مصر من ذهب بلاد التكرور، لم يكن أمام المماليك سوى تنمية مصدر بديل للحصول على الذهب، من خلال عائدات تجارة التوابل والسلع الشرقية مع أوروبا. غير أن هذا المصدر انتابه، هو الآخر، عدم الاستقرار، منذ أن حاولت المدن التجارية الأوروبية الاحتفاظ بما لديها من ذهب، عبر التوسع فى إبرام صفقاتها التجارية مع مصر من خلال المقايضة[٥]. إضافة إلى تراجع فائض الميزان التجارى بين مصر والمدن التجارية الأوروبية، بعدما توسعت مصر فى استيراد بعض السلع الغذائية، والكماليات بكميات كبيرة من أوروبا خلال النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى[٦]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ كان على سلاطين الجراكسة الأواخر أن يبذلوا جانبًا من النقد الذهبى فى شراء المواد الحربية، والمماليك الجدد، وللإنفاق على حملاتهم العسكرية لدرء الأخطار الخارجية، ولشراء التوابل وغيرها من سلع الشرق وبضائعه[٧]. ناهيك عن أن جزءاً من الذهب الوارد إلى مصر، قد حجب عن التداول من خلال الاكتناز[٨]، سواء فى شكل سبائك أو نقد أو مشغولات ذهبية[٩].

إن الدليل المستقى من النميات، يبرهن على أن أغلب سلاطين الجراكسة الأواخر، قد درجوا على إصدار النقد الذهبى من دار الضرب بالقاهرة(١٠)، حتى تلك الدنانير التى لم تحتو على ذكر صريح لدار الضرب، فإن بعضها على الأقل، كان من ضرب القاهرة(١١). وقد ضربت هذه الدنانير على نسق الدينار الأشرفى(١٢)، الذى أصدره السلطان الأشرف برسباى فى صفر ٨٢٩هـ/ ديسمبر ١٤٢٥م(١٣). وظل الدوكات (العملة الذهبية للبندقية) والأفرنتى (العملة الذهبية لفلورنسا) فى التداول حتى نهاية عصر المماليك الجراكسة(١٤).

بيد أن الدينار الذهب، الذى ضربه سلاطين الجراكسة الأواخر، قد أخذ يتراجع فى الوزن والعيار، مقارنة بما كان عليه زمن السلطان برسباى؛ حيث انخفض وزنه إلى ما دون ٣,٤٣ جم. ففى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٥٧-٨٧٢هـ/١٥٤٣-١٤٦٨م، ظل متوسط وزن الدينار الأشرفى عند ٣,٤٠ جم. وفى عهد السلطان قايتباى تم تخفيض وزنه من جديد ليتأرجح بين ٣,٣٧ و٣,٤١ جم(١٥). ويبدو أن النفقات الضخمة التى أنفقها السلطان قايتباى على العمائر، والمؤسسات الدينية والتعليمية، إضافة إلى النفقات الحربية الباهظة لصراعه مع الأتراك العثمانيين، كانت وراء هذا التخفيض الذى أجراه السلطان فى وزن الدينار الأشرفى، إضافة إلى تفاقم الأزمة المالية فى مصر(١٦). يضاف إلى ذلك انخفاض وزن الدنانير الأشرفية، الناتج عن القص والهرش عن طريق الزغلية (مزيفو النقود)، مما حدا بالسلطات المملوكية، فى بعض الأحيان، إلى إقرار تداولها عن طريق الوزن لا العد، كما حدث فى رمضان ٨٨١هـ/ ديسمبر - يناير ١٤٧٦-١٤٧٧م(١٧).

ولم يقتصر الأمر على خفض وزن الدينار الذهب، وإنما انخفضت أيضًا درجة نقائه، حتى وصلت إلى أقل من ٩٠٪ بحلول عهد السلطان قايتباى. وفى عهد ابنه وخليفته السلطان الناصر محمد، استمر تراجع وزن الدينار الأشرفى ليتأرجح ما بين ٣,٣٥ و ٣,٣٨ جم(١٨). وفى عهد السلطان الغورى وصل وزن الدينار إلى مستويات

غير مسبوقة؛ إذ تراجع وزنه إلى ٣,٢٠ جم[١٩]. بالإضافة إلى انخفاض مستوى النقاء وكثرة الغش فيه[٢٠]. وتفاقمت أزمة الدينار، عندما لجأ السلطان الغورى إلى إعادة ضرب الدنانير الأشرفية، التى ترجع لعهود أسلافه من السلاطين، بعد تخفيض وزنها وتدنى عيارها؛ لدرجة أن نقده الذهبى لم يعد يحظى بقبول التجار. ففى الرسالة التى وجهها السلطان العثمانى سليم الأول إلى نظيره السلطان الغورى فى ربيع الآخر ٩٢٢هـ/ مايو – يونيو ١٥١٦م، أشار الأول إلى أن السبب الحقيقى وراء امتناع تجار الرقيق عن جلب المماليك الجدد إلى مصر، كان يكمن فى تضررهم من رداءة الدينار الذهب والدرهم الفضة[٢١].

وإذا كان الدينار، قد تعرض لتخفيض الوزن والعيار، على هذا النحو، فإن تداوله قد شابته بعض التقلبات الناتجة عن تدخل السلطات المملوكية لفرض أسعار صرف له على حساب سعر الصرف الحقيقى السائد فى سوق التداول. وهو ما يعنى وجود سعرين لصرف الدينار، أحدهما رسمى أعلنته الدولة، والآخر السعر الحقيقى فى سوق التداول[٢٢].

وقد ذكرت المصادر بعض أسعار صرف الدينار مقابل درهم الحساب النحاسى (درهم من الفلوس)[٢٣]؛ حيث كان بعضها يُعبر عن سعر صرف الدينار بسوق التداول الفعلى[٢٤]، بينما كان بعضها الآخر يُعبر عن محاولة الدولة التدخل لفرض سعر صرف للدينار على سوق التداول[٢٥].

ويُستخلص مما ذكرته المصادر، أن سعر صرف الدينار الفعلى فى سوق التداول، كان يتأرجح بين ٣٠٠ و٤٦٠ درهمًا فى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٥٧ – ٩٠٣هـ/١٤٥٣–١٤٩٨م[٢٦]. وفى المقابل سعت الدولة إلى إقرار سعر صرف الدينار عند ٣٠٠ درهم، من خلال بعض المحاولات التى بُذلت فى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٥٩–٨٩٢هـ/ ١٤٥٥–١٤٨٧م[٢٧]. وفى أحيان نادرة خفضت الدولة سعر صرف الدينار إلى ٢٨٠ أو ٢٨٥ درهمًا، على نحو ما حدث فى ربيع الأول / مارس، وجمادى

الأولى / مـايو من سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م[٢٨]. وفى بعض الأحيـان رفـعت سـعر صـرف الدينار إلى ٣٢٠ درهمًا، على نحو ما حدث فى ذى الحجة ٨٥٧هـ/ ديسمبر ١٤٥٣م، وجمادى الآخرة ٨٥٨هـ/ مايو – يونيو ١٤٥٤م[٢٩].

وكيفما كان الأمر، فعند مقارنة سـعر صـرف الدينار الفعلى فى سوق التداول بمثيله الذى أُعلن بمعرفة الدولة، نخرج بنتيجة مفادها أن سعر صرف الدينار الحقيقى بسوق التداول، كان أعلى من ذلك السعر الذى عملت الدولة على فرضـه، مما يعنى أن الدولة حاولت تخفيض قيمة الدينار[٣٠].

والواقع أن هناك بعض الإشارات الواردة بالمصادر، والتى تنم عن أنه، فى بعض الأحيـان، لم يكن سـعر الصرف الذى حـاولت الدولة فرضـه ذا تأثير حاسم فى سوق التداول، وإنما استمر سـعر صرف الدينار مرتفعًا، أو حتى فى تصاعد، رغم إعلان أسعار الصرف الرسمية[٣١]. ففى جمادى الآخرة ٨٥٨هـ/ مايو ١٤٥٤م، وصل سعر صرف الدينار فى سـوق التداول إلى ٣٥٠ درهمًا، فلجـأ السلطان أينال إلى تخفـيض سـعر صـرفه إلى ٣٠٠ درهم. ومع ذلك فـقد فشلت هذه المحاولة، إذ عقب ابن تغـرى بردى على ذلك بقوله : " وهو أمر لا يتم، بل أظنه ينمو – أى سـعر صـرف الدينار ـ إلى أزيد من ثلاثمائة وخمسين "[٣٢]. وبالفعل عاد سـعر صـرف الدينار فى سـوق التداول الفعلى إلى ٣٥٠ درهمًا بحلول شهر رجب ٨٥٨هـ/ يونيو ١٤٥٤م[٣٣]. وقد تكرر الأمر فى ذى القعدة ٨٦٠هـ/ أكتوبر ١٤٥٦م، عندما حاول السلطان أينال إقرار سعر صرف الدينار عند ٣٠٠ درهم، لكنه فـشل مرة أخـرى[٣٤]؛ إذ ارتفع سـعر صـرف الدينار فى سوق التداول الفعلى عند نهاية هذا العام إلى ٣٧٥ درهمًا[٣٥].

وبرغم ذلك، ففى بعض الأحيان، لم تكن هناك حاجة لتدخل السلطات المملوكية فى فرض سـعر صرف بعينه للدينار، طالما أن الأمـر يسير على نحو ما تريده الدولة من أسعار معتدلة لصرف الدينار فى سوق التداول، وهو ما قد حدث فى الفترة الواقعة بين رمضـان ٨٦٢ وجمـادى الأولى ٨٧٤هـ / يوليو ١٤٥٨ – يناير ١٤٧٠م، حيث لم يتجاوز فيه سعر صرف الدينار ٣٠٠ درهم[٣٦].

ويبدو أن المحاولات التى بذلتها الدولة لتخفيض سعر صرف الدينار، كانت تهدف إلى استقطاع جزء من المستحقات المالية المُكلفة بسدادها، من خلال حساب الجوامك والنفقات بنقد منخفض فى سعر الصرف[٣٧]. فعلى سبيل المثال، وزع السلطان أينال نفقة البيعة[٣٨] على المماليك فى ربيع الأول ٨٥٧هـ/ مارس – إبريل ١٤٥٣م، على أساس أن سعر صرف الدينار ٢٨٠ درهمًا(٣٩). هذا فى حين أن سعر صرفه الفعلى فى سوق التداول كان ٣٢٠ درهمًا[٤٠]. وهو ما يشير إلى أن السلطان أينال لجأ إلى تخفيض سعر صرف الدينار عمدًا، لاقتطاع جزء من نفقة المماليك، من خلال حساب الجامكية بالدينار وسدادها بالفلوس النحاسية.

وهناك مثال آخر أشار إليه ابن تغرى بردى فى حوادث شهر ربيع الآخر ٨٦١هـ/ مارس ١٤٥٦م، وهو أن نفقات المماليك، الذين كانوا يعينون فى التجاريد، والمقدرة بمائة دينار لكل مملوك، كانت تصرف على أساس سعر صرف للدينار يتراوح بين ٢٢٠ و٢٨٠ درهمًا[٤١]. وإذا اعتبرنا أنها كانت تقدر فى أحسن الأحوال بسعر الصرف الأعلى، وهو ٢٨٠ درهمًا، فإن ذلك يعنى أنها ظلت تحت مستوى سعر صرف الدينار فى السوق الفعلى، بل حتى تحت مستوى أسعار صرف الدينار المتعارف عليها[٤٢].

ويبدو أن مثل هذه الأساليب الملتوية التى اتبعتها السلطات المملوكية للتلاعب بسعر صرف الدينار، لم تكن خافية على طوائف المماليك. إذ كانوا يحاولون مواجهة السلاطين بأسلوب مشابه لتحقيق مصالحهم على حساب الدولة. فعلى سبيل المثال، تحايل المماليك على رفع جوامكهم فى صفر ٨٥٩هـ/ فبراير ١٤٥٥م، بالإصرار على تقاضيها بالنقد الذهبى بدلاً من الفلوس النحاسية، وفقًا لسعر صرف الدينار الذى أعلنه السلطان أينال فى مطلع عهده، وهو ٢٨٠ درهمًا. ومن ثم يحصل كل منهم على حوالى سبعة دنانير، فى وقت كان فيه سعر صرف الدينار الفعلى فى أسواق التداول قد بلغ ٣٧٠ درهمًا، ووفقًا لذلك تكون جامكية كل منهم خمسة دنانير فقط. وكان طبيعيا أن يرفض السلطان أينال مطالبهم[٤٣]. ومع ذلك فقد تكررت مثل هذه الأحداث فى صفر ٨٦١هـ/ ديسمبر ١٤٥٦م[٤٤].

وكيفما كان الأمر، فلم يكن المماليك المتضررين الوحيدين من قيام السلطات المملوكية بخفض سعر صرف الدينار، بل أشارت بعض المصادر إلى تضرر عدد من الفئات الأخرى، خاصة هؤلاء الذين كانت لهم مخصصات مالية يتقاضونها من بعض دواوين السلطان. فقد أشار ابن تغرى بردى فى حوادث شهر ربيع الأول ٨٥٩هـ/ فبراير ١٤٥٤م، أن خفض سعر صرف الدينار، قد أضر " بحال الناس كثيراً لاسيما الفقير الذى كان قبضه بذاك السعر"(٤٥). وهو أمر تكرر فى محرم ٨٦١هـ/ ديسمبر ١٤٥٦م(٤٦).

ويرى شوشان Shoshan أن إحدى الأهداف المحتملة لقيام السلطات المملوكية بخفض سعر صرف الدينار، هو محاولة خفض الأسعار. بيد أن ذلك لا ينطبق على أسعار الغلال والمواد الغذائية، والتى كانت تقدر أثمانها وفقًا للعملات النحاسية والفضية. ومن ثم لم تتأثر أسعار الأغذية بخفض سعر صرف الدينار(٤٧). ولا أدل على ذلك من أنه فى نهاية عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، كانت أسعار الغلال، وكثير من المواد الغذائية منخفضة، حتى قبل أن تلجأ السلطات المملوكية إلى خفض سعر صرف الدينار، الذى كان مرتفعًا آنذاك. ومع هذا فقد ظل سعر صرف الدينار " فى نمو والناس فى أمن " على حد قول ابن تغرى بردى(٤٨). وفى نهاية شهر رمضان ٨٦٠هـ/ أغسطس – سبتمبر ١٤٥٦م، كان سعر صرف الدينار قد بلغ ٣٥٠ درهمًا، فى وقت كانت فيه أسعار الغلال فى انخفاض(٤٩).

ويبدو أن تخفيض السلطات المملوكية لسعر صرف الدينار، كان يهدف إلى السيطرة على ارتفاع أسعار السلع الكمالية، والتى كانت تقدر أثمانها، وتدفع بالدينار الذهب. وقد ارتبط استهلاكها فى كثير من الأحيان، بالفئات الثرية، خاصة الصفوة المملوكية(٥٠)، التى كان بإمكانها الحصول على النقد الذهبى. فعلى سبيل المثال تقاضى أصحاب الجاه، عشية عيد الأضحى، فى ذى الحجة ٨٨٥هـ/ فبراير ١٤٨١م، عطاياهم من ديوان الخاص بالنقد الذهبى والفضى، بينما تقاضى بعض الفقهاء والفقراء عطاياهم بالفلوس النحاسية(٥١).

وربما كان أحد أهداف الدولة من وراء تخفيض سعر صرف الدينار، هو العمل على تيسره فى سوق التداول بكميات معقولة، من خلال الحد من ظاهرة الاكتناز، التى انصبت على النقد الذهبى[٥٢]، وتسببت فى حجب كميات كبيرة منه عن سوق التداول[٥٣]. مما حدا بالسلطات المملوكية - فيما يبدو - إلى محاولة تخفيض سعر صرف الدينار بشكل مستمر، عسى أن يدفع ذلك الناس إلى إخراج جزء مما لديهم من نقد ذهبى. فعلى سبيل المثال، تسببت أزمة غش الدرهم الفضة فى عهد السلطان أينال، إلى تكالب الناس على اقتناء الدينار، وفى مطلع عام ٨٦٢هـ/١٤٥٧م، عندما انتشرت الشائعات بنية السلطان فى خفض سعر صرف الدينار، راح الناس يخرجون ما لديهم من دنانير وينفقونها فى شراء البضائع؛ لعلمهم بأنه إذا أقدم السلطان على خفض سعر صرف الدينار فسيخسرون ثلث قيمة ما لديهم من دنانير[٥٤].

ورغم ذلك، فقد فشلت السياسة النقدية لسلاطين المماليك الجراكسة فى مجال النقد الذهبى، وحدثت ندرة للدينار فى سوق التداول. ولا أدل على ذلك، من أنه فى بعض وثائق البيع، كان يُقدر ثمن المبيع بالدينار، ولكن اشتُرط فيها أن يتم السداد بالنقد الفضى[٥٥].

سياسة إصدار الدراهم الفضية :

لقد افتقرت مصر إلى وجود مناجم لاستخراج معدن الفضة، ومن ثمَّ اعتمدت بشكل رئيسى على الواردات، التى كانت تُجلب إليها من الخارج، وهو الأمر الذى ألقى بظلاله على عدم استقرار النقد الفضى فى بعض الأحيان[٥٦].

وإذا كانت مصر قد عانت من مشكلات فى إمدادات سبائك الذهب، مما انعكس على ندرة النقد الذهبى، فإن الأمر نفسه ينطبق على إمدادات سبائك الفضة - وإن كان بشكل أقل - التى جلُبت إلى مصر فى هذه الفترة[٥٧]. ففى النصف الثانى من القرن

التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، تفاقمت أزمة الفضة، بعد أن تقلصت إمدادات الأوروبيين إلى مصر؛ بسبب سيطرة الأتراك العثمانيين على مناجم الفضة فى بعض بلدان شرق أوروبا[٥٨]، مما كان له آثار سلبية على العملات الفضية المملوكية[٥٩]. ومع هذا فقد ظل سلاطين الجراكسة الأواخر يضربون العملات الفضية، ويشهد على ذلك بعض قطع النقود الفضية التى وصلتنا من هذه الفترة[٦٠]. ففى عهد سلطان مثل أينال، كان الناس يتعاملون بالدراهم الفضية والفلوس النحاسية جنبًا إلى جنب، وبحسب قيمة كل منهما فى سوق التداول[٦١]. ومن هنا نجد أنه من الأهمية بمكان توضيح الالتباس الناتج عن استخدام مصطلح " درهم " والذى كان يطلق على النقود الفضية، وكذلك كمصطلح لعملة حسابية وسيطة[٦٢] بين أسعار صرف العملات المختلفة[٦٣].

فمصطلح " درهم " كان له ثلاثة معان، أواخر عصر المماليك الجراكسة. أولها : وحدة وزن خارج نطاق النظام النقدى[٦٤]، وهو يوازى ٣,١٢٥ جم[٦٥]. ثانيها : عملة فضية يزن الدرهم منها ـ من الناحية النظرية ـ ٢,٩٧ جم. وثالثها : وحدة معيارية أو حسابية، استخدمت لحساب أسعار صرف العملات المختلفة[٦٦]، وهو ما كان يطلق عليه درهم المعاملة[٦٧] أو درهم من الفلوس[٦٨].

وكيفما كان الأمر، فالنقد الفضى فى مصر، كان له فئات متعددة فى سوق التداول، منها الدرهم والنصف درهم والربع درهم[٦٩]، لكن أكثرهم انتشارًا فى سوق التداول، كان النصف الدرهم ـ أو كما يطلق عليه البعض الدرهم النصف ـ وهو ما يؤكده الدليل المستقى من النميات[٧٠]، وبعض الوثائق[٧١]، إضافة إلى الإشارات المتعددة التى وردت عن النصف درهم فى بعض المصادر المملوكية المتأخرة[٧٢]. فقد ذكر البقاعى أن كل " درهم ونصف من الفضة وزنًا يكون ذلك ثلاثة دراهم عددًا تسمى فى مصر أنصافًا "[٧٣].

وعلى عكس المُتوقع، كانت النقود الفضية لبعض سلاطين الجراكسة الأواخر تمتاز بدرجة نقاء عالية – رغم قلة سبائك الفضة – فاقت مثيلاتها التى ضربت فى عصر

المماليك البحرية[٧٤]. وهو أمر تؤكده مجموعات النميات المكتشفة التى ترجع لهذه الفترة، والتى بلغ متوسط نقاء عيارها فى الفترة السابقة على عصر السلطان الغورى، ما بين ٨٤ إلى ٩٧٪[٧٥]. مما يعنى أيضًا أن الدرهم الفضة للمماليك الجراكسة، كان أكثر نقاءً فى العيار، حتى من الدرهم البندقى (Grosso)، الذى لم تتجاوز درجة نقاء عياره ٦٠٪[٧٦].

بيد أن ذلك لا يعنى أن مستوى نقاء عيار النقد الفضى فى هذه الفترة، لم يتعرض لأزمات حادة. فقد أدى انتشار النقود الفضية المغشوشة فى مصر - والتى ضربت أصلاً فى الشام، باسم السلطان أينال[٧٧] - إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية، التى نشأت عن ارتفاع الأسعار[٧٨]. كما تسببت أيضًا، فى اختفاء النقود الفضية الجيدة من أسواق التداول[٧٩]. وحاول السلطان أينال اتخاذ عدد من الإجراءات، فى محاولة لإصلاح النقد الفضى استهلها فى ٥ ربيع الأول ٨٦١هـ/ ٣١ يناير ١٤٥٧م، بإخضاع كافة العملات الفضية المتداولة فى مصر للاختبار، الذى كشف عن أن الدراهم الفضية، التى ضربت باسمه فى الشام، لم تكن تحتوى سوى على نسبة نقاء متدنية فى العيار، قدرت بحوالى ٥٠٪ أو أقل[٨٠]. فسعى السلطان أينال إلى إصدار الأمر بإبطالها، وضرب نقود فضية جديدة، ولكنه تراجع عن ذلك أمام سخط المماليك والعامة[٨١]. ثم حاول السلطان تدارك ما تسببت فيه النقود الفضية المغشوشة من أزمات، عبر إعلان سعر صرف للدراهم الجيدة يفوق نظيرتها من المغشوشة[٨٢]. وانتهى المطاف بالسلطان إلى إبطال تداول الدراهم المغشوشة فى ١٣ ربيع الآخر ٨٦٢هـ/ ٢٨ فبراير ١٤٥٨م. وقد كللت جهوده بالنجاح، بعد أن التزم بقبول الدراهم المغشوشة بسعر صرف ١٦ درهمًا حسابيا لكل درهم فضة، فى مقابل إخراج الدرهم الفضة الجديد عند سعر صرف ٢٤ درهمًا حسابيا[٨٣]. وهى سياسة حمدها له المؤرخ المعاصر ابن تغرى بردى[٨٤].

وبحلول عهد السلطان الغورى، كان الدرهم الفضة قد بلغ أدنى معدلات نقائه فى هذه الفترة، والذى تراوح بين ٦٢ و ٨٥٪[٨٥].

وإذا كان أغلب سلاطين الجراكسة الأواخر، قد حرصوا على نقاء عيار نقودهم الفضية، فإن قلة كميات سبائك الفضة المتاحة لديهم، قد دفعتهم إلى إنتهاج سياسة التخفيض التدريجي لوزن الدرهم الفضة(٨٦). ففى رأى شوشان **Shoshan**، كانت السلطات المملوكية، تسعى إلى ضرب المزيد من النقود الفضية من كمية سبائك محدودة، ومن ثمَّ سعت إلى جمع الدراهم الفضية القديمة عند سعر صرف محدد، ثم قامت بإعادة ضربها من جديد وبوزن أقل، وطرحتها فى سوق التداول بسعر صرف أعلى. وكان الفارق بين سعرى الصرف فى مصلحة السلطنة المملوكية. كما أن الفائض من المعدن نتيجة لاختلاف وزن النقدالجديد عن القديم، ذهب لفائدة دار الضرب التى زادت من ضربها للنقد الفضى(٨٧).

إن الدليل المستقى من النميات، يشير إلى أن تراجع وزن النقود الفضية بكافة فئاتها، قد بدأ مع عهد السلطان قايتباى، ثم أصبح أكثر وضوحًا فى عهد السلطان الغورى(٨٨). فعلى الرغم من ندرة المادة الخاصة بالنظام النقدى فى المصادر المملوكية المتأخرة، خاصة فى مطلع القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى، فإن هناك بعض الدلائل المستقاة من النميات، تشير إلى أن النصف درهم، لم يكن نصف وزن الدرهم الفضى المتعارف عليه (٢,٩٧جم). كما أنه لم يكن مضروبًا من الفضة الخالصة(٨٩)، بل تسرب إلى النقود الفضية، الكثير من الزغل- الدراهم المزيفة – بأيدى القائمين على ضربها وصرفها، كما هو الحال فى رجب ٩١٣هـ/ نوفمبر – ديسمبر ١٥٠٧م، عندما اشتكى المماليك " من كثرة الفضة النحاس التى يجدونها فى الجامكية "(٩٠).

لقد كان عدم انتظام شكل النقود الفضية، وعدم اتساق وزنها الحقيقى مع الوزن الرسمى المقرر لها(٩١)، يثير مشكلات كثيرة أثناء تداولها، وهو الأمر الذى تنبه إليه الأسدى منذ منتصف القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، عندما أشار إلى أن الضرب السيئ للنقد الفضى، كان يتسبب فى أن يتم التعامل به عن طريق

الوزن لا العد، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام الصيارفة والباعة لدس الزغل فيه، والتلاعب بأوزانه بغية تحقيق بعض المكاسب غير المشروعة(٩٢). ففى عهد السلطان أينال، عندما همَّ بإصلاح النقد الفضى، وتمكن من إبطال الدراهم المغشوشة، وسحبها من سوق التداول، واستبدلها بأخرى جيدة العيار من فئات الدرهم، والنصف درهم، والربع درهم(٩٣)، أصبح من الميسور تداولها من خلال العد. ولم يستمر ذلك وعاد التعامل بها بالوزن، وسارعت السلطات المملوكية فى ذى الحجة ٨٦٤هـ/ سبتمبر ١٤٦٠م، بإعادة تداولها إلى حالته الأولى، أى عبر العد لا الوزن(٩٤). ومع هذا لم يستمر ذلك طويلاً، وكان مرده إلى ما كانت تتعرض له هذه الدراهم الفضية من قص وهرش يُفقدها شكلها المُنتظم ووزنها، ففى ربيع الأول ٨٧١هـ/ أكتوبر ١٤٦٦م، أمرت السلطات المملوكية أن يتم تداول النقد الفضى بالميزان بدلاً من العد(٩٥). ويبدو أن ذلك استمر لفترة طويلة؛ إذ يشير أحد المصادر إلى تداول النقد الفضى بالوزن فى رمضان ٨٧٣هـ/ مارس - إبريل ١٤٦٩(٩٦). ثم عاد التعامل بالعد مرة أخرى إلى سوق تداول النقود الفضية فى تاريخ غير معلوم، وربما حدث ذلك فى فترة سابقة على ١٧ ربيع الأول ٨٧٧هـ/ ٢٢ أغسطس ١٤٧٢م، بعدة سنوات(٩٧). ففى هذا اليوم، أمرت السلطات المملوكية، بإبطال التعامل بالنقد الفضى معاددة، وقصر تداوله على الوزن، نتيجة لما لحق بالنصف درهم الفضة من قص أفقده من سعر صرفه ثلاثة من الدراهم الحسابية. وكان مثل هذا الإجراء مرحبًا به من السوقة، كونهم كانوا يتلاعبون فى الميزان(٩٨). كذلك كان تراجع أوزان النقد الفضى بفعل القص والهرش، وراء إبطال السلطات المملوكية التعامل به معاددة والاستعاضة عنه بالوزن، فى رمضان ٨٨١هـ/ ديسمبر - يناير ١٤٧٦-١٤٧٧م(٩٩). وتكرر الأمر فى ربيع الأول ٨٨٥هـ/ مايو - يونيو ١٤٨٠(١٠٠).

أما أسعار صرف النقود الفضية، فتمدنا المصادر المملوكية المتأخرة بسبعة عشر سعرًا لصرف كل من الدرهم الفضة، وكذلك النصف درهم مقابل الدرهم الحسابى.

وكان سعر صرف الدرهم الفضة يساوى ٢٤ درهمًا حسابيا، وبالتالى كان النصف درهم يصرف بـ ١٢ درهمًا حسابيا حتى ١٧ ربيع الأول ٨٧٧هـ/ ٢٢ أغسطس ١٤٧٢م[١٠١]. ومنذ شهر رجب ٨٨١هـ/ أكتوبر – نوفمبر ١٤٧٦م، سجلت المصادر ارتفاعًا فى سعر صرف النصف درهم، وكذلك الدرهم الفضة مقابل الدراهم الحسابية، بحيث إن النصف درهم الفضة صار يُصرف بـ ٢٤ درهمًا حسابيا[١٠٢]. وفى ٢٢ جمادى الأخرة ٩١٩هـ/ ٢٥ أغسطس ١٥١٣م، كان النصف درهم الفضة يُصرف بـ ٢٠ من الدراهم الحسابية، فحاولت السلطات المملوكية فى شهر رمضان / نوفمبر من نفس العام، أن تُعيد سعر صرف النصف درهم الفضة إلى حالته الطبيعية، عندما حددت سعر صرفه بـ ١٢ درهمًا حسابيا[١٠٣]. وفى رجب ٩٢٢هـ/ أغسطس ١٥١٦م، عاد سعر صرف النصف درهم الفضة إلى الارتفاع، حتى بلغ ١٦ درهمًا حسابيا[١٠٤].

وتجدر الإشارة إلى أن وزن النقود الفضية لم يتحسن، وإنما تراجع؛ ومن ثمَّ لا يمكن أن يُعزى ارتفاع سعر صرف النصف درهم إلى قوة النقد الفضى، بقدر ما يُعزى فى واقع الأمر، إلى فساد الفلوس النحاسية الذى أربك أسواق التداول على مدى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة[١٠٥].

سياسة إصدار الفلوس النحاسية :

لقد أصبحت الفلوس النحاسية، أساس النظام النقدى فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة[١٠٦]. ففى النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، تزايدت واردات مصر من النحاس، الذى جلبه التجار الإيطاليون، بحيث تضاعفت عدة مرات عما كان فى السابق، خاصة بعد ازدهار إنتاج النحاس من مناجم بعض بلدان وسط أوروبا[١٠٧]. ومع وفرة النحاس، أصبحت الفلوس، هى النقد الرائج فى مصر[١٠٨]؛ بحيث استخدمها عامة الناس فى شراء أغلب ما يحتاجون إليه، خاصة المؤن[١٠٩].

وقام سلاطين الجراكسة الأواخر - خاصة منذ عهد السلطان قايتباى - بإغراق أسواق التداول بكميات كبيرة من الفلوس(١١٠). ولا أدل على ذلك من كثرة أعداد النقود النحاسية التى وصلتنا من هذه الفترة(١١١). وقد استخلص الأستاذ بالوج Balog من خلال الاختبارات التى أجريت على هذه النقود، أنها كانت مضروبة من النحاس الخالص باستثناء عدد قليل من تلك النقود التى ترجع لعهد السلطان الغورى، والتى ضربت من البرونز(١١٢). يضاف إلى ذلك سوء التقنيات المستخدمة فى ضرب هذه النقود، فقد كانت الفلوس تضرب من قطع نحاسية غير مستوية الحواف، فجاءت قطع النقود النحاسية غير متناسقة فى الشكل والوزن(١١٣)؛ ومن ثمَّ كان يتم تداولها فى الغالب عن طريق الوزن لا العد(١١٤).

ومما يؤكد على سوء ضرب الفلوس النحاسية، ما أشار إليه الأسدى، من أن عدم اتساق شكل الفلس، وافتقاده إلى استقامة تدويره يجعل الناس تزهد التعامل به بالعد، وإن تداولوه بالوزن دخله الزغل فزهده الناس أيضًا، ورأى أن السبيل الوحيد لحفز الناس على تداول الفلوس النحاسية بشكل منضبط، هو اتساق شكلها وتطابق قيمتها مع وزنها الرسمى(١١٥).

ومع ذلك، فعلى مر الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة، كانت الفلوس متفاوتة الوزن بشكل كبير(١١٦)، إذ تراوح وزن الفلس ما بين أقل من ٣ جم، إلى أكثر من ١٤ جم(١١٧)، وهو ما دفع بالوج Balog، ومن بعده باكاراك Bacharach إلى القول إن السلطات المملوكية فقدت السيطرة على أوزان الفلوس، خاصة منذ وصول السلطان قايتباى إلى الحكم(١١٨). وربما نشأ هذا التفاوت فى أوزان الفلوس النحاسية، من المحاولات المتكررة التى قامت بها السلطات المملوكية للتلاعب بأسعار صرفها لتحقيق بعض المكاسب(١١٩).

ولم تقتصر العشوائية على أوزان الفلوس، وإنما شملت أيضًا أساليب تداولها، فقد حاول بعض سلاطين الجراكسة الأواخر إقرار تداول فلوسهم الجدد(١٢٠) - التى

قاموا بضربها - عن طريق العد، وأبقوا التداول بالوزن على الفلوس العتق (القديمة)، على نحو ما حدث فى جمادى الأولى ٨٦٣هـ/ مارس ١٤٥٩م[١٢١]، وذى الحجة ٨٧٩هـ/ أبريل - مايو ١٤٧٥م[١٢٢]، ومحرم ٨٨٤هـ/ مارس - أبريل ١٤٧٩م، وذى الحجة ٨٨٥هـ/ فبراير ١٤٨١م[١٢٣]، وشعبان ٩٠٣هـ/ مارس - أبريل ١٤٩٨، وذى الحجة ٩١٧هـ/ فبراير - مارس ١٥١٢م، وجمادى الأولى ٩٢٢هـ/ يناير ١٥١٧م[١٢٤]. ولكن تراجع أوزان هذه الفلوس، دائماً ما كان يتسبب فى بعض أزمات الغلاء، فتُجبَر السلطات المملوكية ـ فى بعض الأحيان ـ على إلغاء تداولها بالعد والاستعاضة عنه بالوزن، على نحو ما حدث فى صفر ٨٦٨هـ/ نوفمبر ١٤٦٣م[١٢٥]، وذى الحجة ٨٦٩هـ/ أغسطس ١٤٦٥م[١٢٦]، وذى الحجة ٨٧٧هـ/ مايو ١٤٧٣م[١٢٧]، ورمضان ٨٨١هـ/ ديسمبر - يناير ١٤٧٦-١٤٧٧م، ورجب ٩٢٢هـ/ أغسطس ١٥١٦م[١٢٨].

وفى بعض الأحيان أقرت السلطات المملوكية تداول الفلوس بالوزن، دون الدخول فى متاهات التداول بالعد الذى قد ينتج عنه أحياناً بعض الأزمات، على نحو ما حدث فى محرم وصفر ٨٧٣هـ/ أغسطس ١٤٦٨م[١٢٩]، ورمضان ٨٨٦هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٤٨١م[١٣٠]. ومع هذا فإن تداول الفلوس بالوزن، كان يترك الناس عرضة لتلاعب الباعة، الذين درجوا على التلاعب بالموازين، بغية الحصول على مكاسب غير مشروعة، على نحو ما حدث فى ذى الحجة ٨٧٧هـ/ مايو ١٤٧٣م[١٣١].

إن كثرة التغيرات التى أجرتها السلطات المملوكية على أساليب تداول الفلوس، كان يعكس فى حقيقة الأمر، الكم الكبير من إصدارات الفلوس الجدد، التى قام بضربها سلاطين الجراكسة الأواخر[١٣٢]. ففى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٦٣ - ٩٢٢هـ/ ١٤٥٩-١٥١٦م، زخرفت المصادر بحوالى ١٩ إشارة عن إصدارات مختلفة لمجموعات من الفلوس الجدد[١٣٣]، ومنها على سبيل المثال الفلوس التى ضُربت فى صفر ٨٦٨هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٤٦٣م[١٣٤]، ومحرم ٨٧٣هـ/ أغسطس ١٤٦٨م[١٣٥]، وربيع الأول ٨٧٧هـ/ أغسطس - سبتمبر ١٤٧٢م[١٣٦]، ومحرم ٨٨٤هـ/ مارس -

أبريل ١٤٧٩م، ومحرم ٨٩١هـ/ يناير – فبراير ١٤٨٦م، وربيع الآخر ٨٩٢هـ/ مارس – أبريل ١٤٨٧م[١٣٧]، ورجب / يناير – فبراير، وذى القعدة / مايو – يونيو من عام ٩٠٧هـ/١٥٠٢م، ورجب ٩١٩هـ/ سبتمبر ١٥١٣م[١٣٨].

وقد استنتج ميلوى Meloy ، من خلال مقارنة النميات بما ورد فى المصادر من إشارات إلى الفلوس الجدد، أن سلاطين الجراكسة الأواخر، كانوا يضربون فلوسهم الجدد فى مجموعات، ارتبطت كل مجموعة منها برمز معين ليسهل تمييزها عن المجموعات السابقة (القديمة)[١٣٩]. وكان من شأن ذلك – فيما يبدو – أن يُمكن السلطات المملوكية من التلاعب بسعر صرف هذه المجموعات المختلفة وفقًا لمصالحها الخاصة؛ حيث إن كل مجموعة منها كانت لها قيمة تختلف عن الأخريات مقابل الدرهم الحسابى، ومن خلال جمع المجموعات القديمة ـ الفلوس العتق ـ التى أعلنت لها قيم أقل من الجديدة[١٤٠]. وعلى هذا النحو يمكن وصف تاريخ الفلوس أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة بأنه سلسلة متواصلة من إعادة ضرب الفلوس، تميزت بتخفيض قيمتها مقابل الدرهم الحسابى[١٤١].

وكان الدرهم من الفلوس، والذى أطلق عليه البعض درهم المعاملة أو الدرهم الحسابى، يُمثل ـ أواخر عصر سلاطين المماليك ـ وحدة معيارية على شاكلة الدينار الجيشى[١٤٢] لا وجود لها. وقد اختلف بعض الباحثين حول الكيفية التى نشأ عليها هذا الدرهم، قبل أن يتحول إلى مجرد وحدة حسابية لأسعار صرف العملات وقيم السلع والبضائع[١٤٣].

ويرى كل من الأستاذ باكاراك Bacharach وشولتز Schultz، أن الدرهم من الفلوس (الدرهم الحسابى) كان فى بدايته يساوى كمية النقود النحاسية التى توازى القيمة الحقيقية لدرهم من الفضة يزن ٢,٩٧ جم، لكنه بمرور الوقت أصبح نقداً افتراضيا لحساب أسعار صرف العملات وقيم السلع والبضائع[١٤٤].

هذا فى حين يرى شوشان Shoshan أن الدرهم من الفلوس، قد ظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى، على هيئة وحدة نقدية نحاسية

تزن درهمًا، أى ٢,٩٧ جم من النحاس، وبمرور الوقت تدهور وزنها بحيث إن الدرهم من الفلوس لم يعد يُضرب فى شكل قطعة نقدية نحاسية واحدة، وإنما عدد متزايد من القطع النقدية النحاسية، مما أدى إلى لجوء الناس إلى التعامل بالنقود النحاسية عن طريق الوزن لا العدد، باستخدام الرطل كوحدة للوزن. واتُخذ الدرهم من الفلوس كوحدة حسابية، يحدد على أساسها قيمة رطل الفلوس مع مطلع القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى[١٤٥].

ومما يدعم ذلك هو أن سعر صرف رطل الفلوس الذى يزن ٤٥٠ جم[١٤٦]، كان يتأرجح بين ٢٤[١٤٧] و٣٦ درهمًا[١٤٨] أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة. وإذا افترضنا أن الدرهم المقصود هنا هو درهم نحاسى على غرار الوزن التقليدى للدرهم النقدى الذى كان يزن ٢,٩٧ جم[١٤٩]، فإن ذلك يعنى أن ٢٦ درهمًا كانت تزن حوالى ٧١,٢٨ جم، وأن ٣٦ درهمًا كانت تزن حوالى ١٠٦,٩٢ جم، فكيف يمكن أن يكون سعر تبادل رطل الفلوس الذى يحتوى على ٤٥٠جم من معدن النحاس يساوى ٢٦ أو ٣٦ درهمًا تزن حوالى ٧١,٢٨ أو ١٠٦,٩٢جم من معدن النحاس. ونستنتج من ذلك أن الدرهم المقصود هنا لم يكن درهمًا نحاسيا. كذلك لم يكن درهمًا من الفضة، والدليل على ذلك أن سعر صرف رطل الفلوس النحاسية من الدرهم الفضة، الذى سجلته بعض المصادر المملوكية المتأخرة، كان يتأرجح بين درهم ودرهم ونصف من الفضة لكل رطل من الفلوس النحاسية. ففى رمضان ٨٧٣هـ/ مارس – إبريل ١٤٦٩م، كان رطل الفلوس النحاسية يُصرف بدرهم من الفضة (زنة ٢,٩٧ جم)[١٥٠]. وفى سنة ٩١٩هـ/١٥١٣م، كان سعر صرف رطل الفلوس النحاسية يتأرجح بين درهم ودرهم ونصف من الفضة[١٥١]. ومن هنا يتبين لنا أن الدرهم الذى أُعلنت به أسعار صرف العملات المختلفة من بعضها البعض لم يكن سوى درهم حسابى لا وجود له على شاكلة الدينار الجيشى.

على أية حال، فإن الدرهم الحسابى صار أساسًا لحساب قيم السلع والبضائع، وكذلك أسعار صرف الدينار والدرهم الفضة ورطل الفلوس النحاسية، مما مكن

السلطات المملوكية من التلاعب فى أسعار صرف هذه العملات بما يخدم مصالحها، خاصة بعد أن أصبح النظام النقدى فى مصر يعمل وفقًا لقاعدة الفضة : النحاس، التى استُبدلت بقاعدة الذهب : الفضة. وكان غياب سعر صرف تقليدى بين الفضة والنحاس وفقًا للقيمة الحقيقية لكل منهما من الآخر، إحدى الثغرات التى مكنت السلطات المملوكية من التلاعب المستمر فى أسعار صرف الفلوس النحاسية مقابل الدرهم الحسابى؛ بغية تحقيق بعض المكاسب(١٥٢)، من خلال إعلان سعر صرف مرتفع للفلوس الجدد، وآخر منخفض للفلوس العتق(١٥٣).

وهناك كثير من الأمثلة على قيام سلطنة المماليك بضرب فلوس جدد، كان يتم طرحها للتداول بسعر صرف مرتفع، مع قيامها فى نفس الوقت، بسحب الفلوس العتق من سوق التداول بسعر صرف منخفض، لإعادة ضربها من جديد. مما كان يكبد الناس خسارة ثلث أموالهم، على نحو ما حدث على سبيل المثال، فى عامى ٨٧٤هـ/١٤٦٩م، و٨٧٩هـ/١٤٧٥م(١٥٤). وفى بعض الأحيان انتهجت السلطات المملوكية أسلوبًا آخر للتلاعب بأسعار صرف الفلوس، من خلال طرح الفلوس الجدد فى التداول على أساس أن يتم التعامل بها معاددة، على الرغم من ضآلة أوزانها، فيما شرعت السلطات فى سحب الفلوس العتق من سوق التداول على أساس الوزن - الرطل - مثلما حدث فى أعوام ٨٦٩هـ/١٤٦٥م، و٨٩٢هـ/١٤٨٧م(١٥٥)، و٩١٧هـ/١٥١٢م، و٩٢٢هـ/١٥١٦م(١٥٦). وكان خوف الناس من الخسارة يؤدى إلى توقف حركة البيع والشراء، وبالتالى ارتفاع الأسعار. ولم يكن أمام السلاطين بديلاً عن العودة إلى إقرار التعامل بهذه الفلوس الجدد عن طريق الوزن(١٥٧). وإذا لم يُتَّخذ هذا الإجراء، فإن البديل هو ازدواجية أسعار السلع والبضائع، بحيث يكون لها سعر بالفلوس الجدد، وآخر بالعتق(١٥٨). كذلك لجأت السلطات المملوكية فى سنة ٨٧٣هـ/١٤٦٨م، إلى طرح الفلوس الجدد بسعر صرف بلغ ٣٦ درهمًا حسابيا، ثم عادت وغيرت سعر الصرف إلى ٢٤ درهمًا حسابيا، مما تسبب فى خسارة الناس لثلث أموالهم(١٥٩).

ولم تكن مثل هذه الأساليب الملتوية التى اتبعتها السلطات المملوكية فى إعلان أسعار صرف فلوسها الجدد بخافية عن الناس، منذ أن تكبدوا بسببها الخسارة تلو الأخرى. ففى ربيع الأول ٨٧٧هـ/ أغسطس – سبتمبر ١٤٧٢م، شكا العامة للسلطان قايتباى من أن كل رطل من الفلوس الجدد يكسب رطلاً من الفلوس العتق[١٦٠]. كما تذمر العامة فى كثير من الأحيان، من قيام السلطات المملوكية ـ عند ضرب الفلوس الجدد ـ بإبطال تداول الفلوس العتق، حتى تتمكن من سحبها من التداول لإعادة ضربها، مما كان يُجبر السلاطين، فى بعض الأحيان، إلى إعادة تداولها، كما هو الحال فى جمادى الأولى ٨٦٣هـ/ مارس ١٤٥٩م[١٦١]، وجمادى الآخرة ٨٦٤هـ/ أبريل ١٤٦٠م[١٦٢]. وفى أحيان أخرى لم تجابه السلطات بأية اعتراضات من العامة، عند قيامها بإبطال الفلوس العتق، كما حدث على سبيل المثال فى شوال ٨٦٦هـ/ يوليو ١٤٦٢م[١٦٣]، وجمادى الأولى ٩٢٢هـ/ يوليو ١٥١٦م[١٦٤].

ومهما يكن من أمر، فقد حد تذمر العامة، فى بعض الأحيان، من قدرة السلاطين على التمادى فى محاولات التلاعب بأسعار صرف الفلوس[١٦٥]. فعلى سبيل المثال، نجح عامة القاهرة فى رمضان ٨٨٦هـ/ أكتوبر – نوفمبر ١٤٨١م، فى حمل السلطان قايتباى على توحيد سعر صرف الرطل من الفلوس الجدد وكذلك العتق عند ٣٦ درهماً حسابيا، لاغيًا بذلك ما كان يهدف إليه ناظر الخاص من طرح فلوس جدد بسعر صرف يفوق سعر صرف الفلوس العتق[١٦٦].

ويبدو أن هذا التخبط الذى شاب سياسة إصدار الفلوس، قد حدا بالسلطات المملوكية، وبخاصة فى عهد السلطان الغورى، إلى القيام بعدة محاولات لربط سعر صرف الفلوس، بالنصف درهم الفضة مباشرة[١٦٧]. وهو ما فسره البعض على أنه، إما محاولة لمعايرة القيمة الحقيقية لما تحتويه الفلوس من معدن النحاس، بالنسبة لما يحتويه النصف درهم من معدن الفضة. وإما أن يكون الهدف، هو دعم الفلوس فى التداول من خلال إعلان سعر صرف مباشر لها من النصف درهم الفضة[١٦٨].

وعلى الرغم من كل هذه التغيرات المتتالية فى أسعار صرف الفلوس، فإن الرطل منها لم يتجاوز ٣٦ درهمًا حسابيا، على مر الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة[١٦٩]. وقد أثارت هذه التغيرات فى أسعار صرف الفلوس، بعض المشكلات فى اتخاذها كمعيار لقيم الأشياء، خاصة على المدى البعيد، لدرجة أن البعض ذهب إلى أن الفلوس " ليست مالاً يُقتنى لوجود الخلل فى قيمتها، وعدم ثباتها على قيمة واحدة"[١٧٠]. وهو الأمر الذى أثار جدلاً فقهيا حول جواز التعامل بها، خاصة فى العقود، والديون، وما شابه ذلك؛ بحيث أجاز البعض التعامل بها شريطة أن يتم السداد وفقًا لقيمة الفلوس عند إبرام العقد، أو تقاضى الدين، وليس وفقًا لقيمتها وقت السداد[١٧١]. ومع كثرة ضرب الفلوس وتغير قيمها، تم تسجيل حقوق الانتفاع فى بعض حجج الوقف الأهلى بالفلوس الجدد، أو ما يقوم مقامها من النقد الرائج طيلة سريان شروط الوقفية[١٧٢].

وعلاوة على كل هذا، كان النظام النقدى فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة يعانى من مشكلات عامة، مثل انتشار الزغل ـ النقود المزيفة – الذى كان من شأنه أن يؤدى إلى " هلاك أموال البشر " على حد قول السبكى[١٧٣]، وإلى تراجع الضريبة التى تتلقاها الدولة من وراء ضرب العملات[١٧٤]، حتى وإن كنا لا نملك معلومات كافية عن متحصلات دار الضرب إبان هذه الفترة[١٧٥]. ناهيك عما كان يحدثه انتشار الزغل من فقد الثقة فى العملات الرسمية، مما يدفع الناس إلى التعامل ببعض العملات الأجنبية[١٧٦].

وقد انتشر الزغل، بحيث إنه طال كافة العملات المتداولة فى مصر. فعلاوة على ما عجت به المصادر من إشارات متعددة إلى أولئك الذين ضربوا الدنانير والدراهم والفلوس المغشوشة[١٧٧]. فقد وصلنا أيضًا أحد الدنانير المزيفة، الذى يرجع لعهد السلطان قايتباى[١٧٨].

وحاولت السلطات المملوكية مواجهة ظاهرة تزييف النقود بمنتهى الحزم؛ إذ أنزلت عقوبات شديدة بهؤلاء الذين ضلعوا فى ضرب الزغل، تأرجحت بين القتل وقطع الأيدى، فى أغلب الأحيان[١٧٩].

وكان على القائمين على دار الضرب، والصيارفة، والتجار، أن يتقنوا الأساليب المختلفة للتأكد من جودة النقود[180] وسلامتها من الغش، من خلال التأكد من أوزانها عبر استخدام الموازين[181]، واختبار جودة معدنها ونقاء عياره، من خلال حك قطعة النقد بالحجر لاختبار ثبات اللون[182]. يضاف إلى ذلك اختبار الدينار الذهبى على وجه الخصوص من خلال صوته، إذ إن صوت الذهب عندما ينقر رخيم معتدل[183]. وفى حالة النقود الفضية، كان يتم فحصها فى بعض الأحيان، من خلال جذها بالأسنان لتمييز قطعة النقد الجيدة من الرديئة[184].

وكان فساد القائمين على دار الضرب بالقاهرة[185]، إحدى مشكلات النظام النقدى، التى تسببت فى فساد النقود والتلاعب بأسعار صرفها، على نحو ما حدث، فى ربيع الأول ٨٧٤هـ/ سبتمبر - أكتوبر ١٤٦٩م، عندما اتهم ابن الصيرفى القائمين على دار الضرب بالتلاعب فى أسعار صرف الفلوس لنهب جزء من أموال الناس دون وجه حق[186]. كما اتهم ابن طولون فى محرم ٩٢٢هـ/ مارس ١٥١٦م، أحد اليهود القائمين على دار الضرب بأنه " أهلك النقدين"[187].

يضاف إلى ذلك انتشار الفساد بين الصيارفة، الذين كانوا همزة الوصل بين السلطات المملوكية والرعية فى أعمال الصيرفة؛ إذ دائمًا ما كانوا يستغلون التغيرات المتكررة فى أسعار صرف العملات لتحقيق بعض الأرباح غير المشروعة[188]. ولا أدل على ذلك من أنه عقب إبطال السلطان أينال لتداول الدراهم الفضية المغشوشة فى ربيع الآخر ٨٦٢هـ/ فبراير - مارس ١٤٥٨م، راح الصيارفة يجمعونها من بسطاء الناس بسعر صرف أقل مما أعلنته السلطات المملوكية لها[189]. ناهيك عما درج عليه بعض الصيارفة من دس الزغل فى النقود، على نحو ما حدث فى رجب ٩١٣هـ/ نوفمبر - ديسمبر ١٥٠٧م، عندما اتُّهم أحد الصيارفة بدس الزغل فى جوامك المماليك[190].

***

هكذا تعرض النظام النقدى فى مصر لكثير من الأزمات، التى ارتبط بعضها بندرة السبائك، كما هو الحال بالنسبة للذهب والفضة، والتى لم تؤدِّ إلى تراجع وزن الدينار والدرهم الفضة فقط، وإنما أدت أيضًا إلى تراجع تداولها. وقد واكب ذلك وفرة فى واردات النحاس، والتى شجعت سلاطين الجراكسة الأواخر على ضرب كميات كبيرة من الفلوس، بحيث أصبحت النقد الرئيسى فى مصر - ومازالت كلمة فلوس تستخدم حتى اليوم بمعنى النقود - وطمعًا فى اغتصاب بعض العائدات المالية؛ لتغطية نفقاتها الضخمة، راحت السلطات المملوكية تتلاعب بأسعار صرف العملات المختلفة بما يخدم مصالحها؛ مستغلة فى ذلك الدرهم الحسابى، الذى أصبح صلة الوصل بين أسعار صرف العملات المختلفة. وكانت مُحصلة كل ذلك إرباك المعاملات النقدية، مما تسبب فى ارتفاع الأسعار وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن تطور ضرب النقد الذهبى المملوكى فى عصر المماليك البحرية ومطلع عصر الجراكسة، انظر :

Schultz : Mamluk Money From Baybars to Barquq : A study Based on the Textual Sources and the Numismatic Evidence, Ph. D. diss. The University of Chicago, 1995, pp. 85 ff.

(٢) تقع مالى أو بلاد التكرور، فيما يعرف بالسودان الأوسط والغربى، وحدودها من بحيرة تشاد شرقًا إلى ساحل المحيط الأطلسى غربًا. واشتهرت باسم بلاد التكرور، على الرغم من أن تكرور، هى إحدى مدنها، التى خضعت لسلطان مالى، انظر : إبراهيم على طرخان : دولة مالى الإسلامية، ص٤-٥، ٣٠-٣٢ .

(٣) أشتور : المرجع السابق، ص٤١٨ ؛

Watson : " Back to Gold - and Silver. " The Economic History Review, vol. XX, no. I (1967), pp. 19 - 20; Udovitch & Others: Op. Cit., p. 126.

(٤) Ashtor : Les Métaux Précieux et la Balance des Payements du Proche-Orient à la Basse Époque, École pratique des hautes études, VIe Section, Center de recherches historique, 10, Paris : S.E.V.P.E.N., 1970, pp. 21 - 22; Id. : " Études sur le Système Monetaire des Mamlouks Circassien. " in his : The Medieval Near East : Social and Economic History, p. 267; Levtzion : " Mamluk Egypt and Takrur (west Africa). " Studies in Islamic History and Civilization in Honour of Professor David Ayalon, ed. by M. Sharon, pp. 193 - 194.

(٥) توفيق إسكندر : نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية، ص٤٢-٤٤ .

(٦) Udovitch & Others : Op. Cit., p. 126; Ashtor : The Volume of Levantine Trade, pp. 611 - 612; Id. : The Economic Decline, pp. 258 - 262.

(٧) Rogers : Op. Cit., p. 63; Shoshan : Money, Prices, and Pouplation, p. 124.

(٨) Bacharach : " Monetary Movements in Medieval Egypt, 1171 - 1517. " Precious Metals in The Later Medieval and Early Modern Worlds, ed. By John F. Richards, p. 168.

(٩) Rogers : Op. Cit., p. 63.

(١٠) رأفت النبراوى : السكة الإسلامية فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، ص٨٧ وما بعدها ؛

Balog : The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, pp.330, 338, 340 - 341, 350, 361, 373, 383; Hennequin :" Waqf et Monnaie dans l'Égypt Mamluke. " JESHO, vol. 38 (1995), p. 307; Schultz : " The Monetary History of Egypt, 642 - 1517. " The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640 - 1517), ed. By Carl F. Petry, pp. 333 - 334.

(١١) رأفت النبراوى : السكة الإسلامية، ص٣٤ .

(١٢) Bacharach : " The Dinar Versus the Ducat. " IJMES, vol. 4 (1973), pp. 78 - 88, 92; Schultz : " Mamluk Monetary History : A Review Essey. " MSR, vol. III (1999), p. 186.

(١٣) ابن حجر العسقلانى : إنباء الغُمر بأبناء العمر، ج٣، ص٣٦٤ .

(١٤) عن تداول الدوكات والأفرنتى فى مصر أواخر عصر المماليك الجراكسة، انظر على سبيل المثال : المعاهدة التجارية بين فلورنسا والسلطان قايتباى، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٠١هـ/ فبراير ١٤٩٦م : من نشر :

Amari : Op. Cit., p.208.

وانظر أيضاً، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٩٩؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩٧ ؛

Rabie : The Financial System of Egypt, p. 195; Bacharach : The Ducat in Fourteenth Century Egypt, p. 100.

(١٥) Balog : Op. Cit., p. 47; Bacharach : The Dinar Versus The Ducat, pp. 89, 91.

(١٦) Watson : Op. Cit., pp. 31 - 32; Bacharach : Monetary Movements, pp. 171 - 172.

(١٧) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص١٢١ .

(١٨) Balog : Op. Cit., p. 74.

(١٩) Loc. Cit.

(٢٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٨٩ .

(٢١) المصدر السابق، ج٥، ص٤٥ .

(٢٢) Shoshan : " Exchange-Rate Policies in Fifteenth-Century Egypt. " JESHO, vol. XXIX, Pt. 1 (1986), pp. 53 - 36.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل عن درهم الحساب النحاسي أو درهم من الفلوس، انظر ص ٢١٣ – ٢١٤ .

(٢٤) انظر على سبيل المثال، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص١٩٩، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٩٧، ٣١٠؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٧٢، ٢٧٨؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص١٦، ج٢، ق٧، ص٢٩٨؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٠٧، ٣٩٥ .

(٢٥) انظر على سبيل المثال، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص١٧٤، ١٨٦، ٢٠٨، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٩١، ٣١١، ٣٥٩؛ البقاعى : المصدر السابق، ق١، ص٣٦١، ق٢، ص٢١١، ٢٢٨؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٩٨، ٣٠٢، ج٢، ق٨، ص٧٤ .

(٢٦) انظر، عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٣؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٠٥؛ حوادث الدهور، ج٢، ص١٨٦، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٧٦، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٠٨-٣٠٩، ٣١٠، ٣٥٩؛ البقاعى : المصدر السابق، ق١، ص٣٦١، ق٢، ص٢٧٢، ٢٧٨، ٣٦٧، ق٣، ص٨٥، ١٣٦، ١٨٩؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٦٢؛ السخاوى : الذيل التام، ص١٨٨-١٨٩؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٥، ص٤٣٢، ج٢، ق٦، ص١٦، ج٢، ق٧، ص٢٩٨، ٣٧٨؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٠٧، ٣٩٥ .

(٢٧) انظر، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٢٥، ٢٤٥، ٢٩١، ٣١١؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢١١، ٢٢٨؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٩٨، ٣٠٢، ج٢، ق٨، ص٧٤ .

(٢٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص١٧٤، ١٨٦؛ البقاعى : المصدر السابق، ق١، ص٣٦١ .

(٢٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص١٩٩، ٢٠٨، ٣٥٩ .

(٣٠) Shoshan : Exchange-Rate Policies, p. 36.

(٣١) Ibid., p. 51.

(٣٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٠٨ .

(٣٣) المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٩ .

(٣٤) البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢١١ .

(٣٥) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩١ .

(٣٦) انظر، عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٣ ؛ مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٧٢ أ ، ٧٤ أ ؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٣٦٧، ق٣، ص٨٥، ١٣٦، ١٨٩ .

(٣٧) Bacharach : The Dinar Versus The Ducat, p. 82.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل عن نفقة البيعة انظر، الفصل الخامس ص ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٣٩) ابن تغرى بردى · حوادث الدهور، ج٢، ص١٧٤ .

(٤٠) المصدر السابق، ج٢، ص١٨٦ .

(٤١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٠٥ .

(٤٢) عن أسعار صرف الدينار، انظر ما سبق ص ٢٠١ - ٢٠٥ .

(٤٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٢٣؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٧٩ .

(٤٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٠٠ .

(٤٥) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٢٥ .

(٤٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٩٩ .

(٤٧) Shoshan : Exchang-Rate Policies, p. 38.

(٤٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٥٨-٣٥٩ .

(٤٩) المصدرالسابق، ج٢، ص٣٧٦ .

(٥٠) Shoshan : Exchang-Rate Policies, p. 38.

(٥١) ابن الصيرفى : المصدرالسابق، ص٤٩١ .

(٥٢) عن بعض حالات الاكتناز انظر على سبيل المثال، البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص٤١؛ السخاوى: الضوء اللامع، ج٨، ص٢٢٩، ج٩، ص٢٨٤-٢٨٥؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٣٤١؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٨، ٢٥٠-٢٥١ .

(٥٣) Ashtor : Études sur le Système Monetaire, pp. 266 - 267.

(٥٤) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٠٨-٣٠٩ .

(٥٥) انظر على سبيل المثال، وثيقة بيع رقم ٥١٩ ج أوقاف، باسم " السيفى دولات شاه ابن السيفى اينبك بن محمد، بتاريخ غرة شعبان ٨٧٥هـ، سطر ٢٦-٢٩؛ وثيقة بيع رقم ٩٨ ج أوقاف، باسم "أحمد بن يوسف بن عبدالكريم ناظر الجيوش، بتاريخ ١٦ شوال ٨٩٤هـ، سطر ٤٤-٤٨ : من نشر وتحقيق : عماد أبوغازى : دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال، مج٢، ملحق (٣)، ص٤٨٢، ٥٠٩؛ وانظر أيضاً :

Rabie : " Some Financial Aspects of The Waqf System in Medieval Egypt. " EHR, vol. 18 (1971), p. 6.

(٥٦) Rabie : The Financial System of Egypt, pp. 166 - 167.

(٥٧) Balog : Op. Cit., p. 45; Rogers : Op. Cit., p. 64.

(٥٨) Rogers : Op. Cit., pp. 64, 66 - 67.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل عن تطور النقد الفضى زمن المماليك البحرية، ومطلع عصر المماليك الجراكسة، انظر :

Schultz : Mamluk Money, pp. 103 ff.

(٦٠) انظر، رأفت النبراوى : السكة الإسلامية، ص١٧٠ وما بعدها ؛

Balog : Op. Cit., pp. 332 - 342; Hennequin : Op. Cit., p. 307; Schultz : The Monetary History of Egypt, p. 336.

(٦١) انظر : البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٣٤٤ .

(٦٢) لمزيد من التفاصيل عن الدرهم الحسابى، انظر ص ٢١٣ – ٢١٤ .

(٦٣) Bacharach : " Circassian Monetary Policy : Silver. " The Numismatic Chronicle, 7th Ser., 11 (1971), p. 270.

(٦٤) Loc. Cit.

(٦٥)ڤالترهنتس : المرجع السابق، ص١٠، ١٢ .

(٦٦) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Silver, p. 270.

(٦٧) Balog : Op. Cit., p. 45.

(٦٨) Bacharach : Mamluk Monetary Policy : Silver, p.270.

(٦٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩٥؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٣ .

(٧٠) انظر، رأفت النبراوى : السكة الإسلامية، ص٢٩٧–٣٠١ ؛

Balog : Op. Cit., p. 48.

(٧١) انظر على سبيل المثال، وثيقة بيع رقم ٥١٩ ج أوقاف، باسم " السيفى دولات شاه بن السيفى اينبك بن محمد " بتاريخ غرة شعبان ٨٧٥هـ، سطر ٢٩ : من نشر وتحقيق : عماد أبو غازى :دراسة دبلوماتية، مج٢، ملحق (٣).

(٧٢) البقاعى : المصدر السابق، ورقة ٢٧٩ ب ؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٣، ج٢، ق٨، ص٥٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧، ٣٩٥،ج٤، ص٢٩٥، ٣٢٧، ٣٣٨ .

(٧٣) البقاعى : المصدر السابق، ورقة ٢٧٩ ب.

(٧٤) Balog : Op. Cit., pp. 44 - 45; Schultz : Monetary History of Egpyt, pp. 334 - 336.

ولمزيد من التفاصيل عن عيار الدراهم الفضة التى ضربها سلاطين المماليك البحرية، انظر:

Rabie : The Financial System of Egypt, pp. 185 - 187.

(٧٥) Bacharach : Monetary Movements in Medieval Egypt, p. 178, Tab. 2.

(٧٦) انظر، خطاب السلطان قايتباى إلى دوج البندقية، بتاريخ ١٠ شعبان ٨٧٧هـ/ ١٠ يناير ١٤٧٣م. من نشر:

Hours : Op. Cit., p. 182.

وانظر أيضًا :

Bacharach : " Foreign Coins, Forgers and Forgeries in Fifteenth Century Egypt. " Actes du VIII Congrès International de Numismatique, ed. By Herbert A. Cahen & Georges Le Rider, 1976, p. 504.

(٧٧) كانت دراهم السلطان أينال المضروبة فى القاهرة ذات درجة عالية من نقاء العيار بلغت حوالى ٩٦٪، ومع ذلك فقد كانت هناك صعوبة فى تمييزها عن تلك المضروبة فى بلاد الشام، أضف إلى ذلك أن دراهم أسلاف السلطان أينال من السلاطين، كانت هى الأخرى ذات درجة نقاء عالية بلغت حوالى ٩٥٪، انظر: ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩٤–٢٩٥ .

(٧٨) انظر، المصدر السابق، ج٢، ص٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٨-٣٠٩، ٣١٠ ؛ وانظر أيضًا ما سبق، الفصل الثالث، ص ١٥١ .

(٧٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣١٠ .

(٨٠) المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٤–٢٩٥؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٥١–٢٥٢ .

(٨١) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩٥–٢٩٦، ٢٩٧؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٥٢، ٢٥٨ .

(٨٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١١٥؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٣١١، ٣١٢؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٣٤٣ .

(٨٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣١٢–٣١٣؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٥١ .

(٨٤) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣١٢ .

(٨٥) Bacharach : Monetary Movements in Medieval Egypt, p. 178, Tab. 2; Schultz : Monetary History of Egypt, p. 336.

(٨٦) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Silver, p. 279; Shoshan : Money, Prices, and Pouplation, p. 147.

(٨٧) Shohan : Money, Prices, and Pouplation, p. 147.

(٨٨) Balog : Op. Cit., p. 43; Bacharach : Circassian Monetary Policy: Silver, pp. 278 - 279; Id. : Monetary Movements in Medieval Egypt, p. 172; Schultz : Monetary History of Egypt, p. 336.

(٨٩) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Silver, p. 280.

(٩٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٢٣ .

(٩١) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Silver, p. 280.

(٩٢) الأسدى : المصدر السابق، ص١١٧-١١٩، ١٢٢-١٢٣، ١٢٨-١٢٩ .

(٩٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٩٥؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٣ .

(٩٤) البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص١٦٢ .

(٩٥) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥٣٠ .

(٩٦) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٧٢ أ.

(٩٧) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٨٣ .

(٩٨) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٩٩) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٥ .

(١٠٠) المصدر السابق، ج٢، ق٧، ص٢٥٧؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٦٧ .

(١٠١) انظر، البقاعى : المصدر السابق، ورقة ١٨٤ أ ، ٢٧٩ ب ؛ مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٧٢ أ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣١١، ج٣، ص٥٣٠؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٢٨، ٣٤٣؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٨٣؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص١٨٠ .

(١٠٢) انظر، عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٦٤ ، ٣٠٢، ج٢، ق٨، ص٥٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧، ٣٩٥ .

(١٠٣) انظر، ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٩ .

(١٠٤) انظر، المصدر السابق، ج٥، ص٦٠ .

(١٠٥) انظر، عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٥٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧، ٣٩٥، ج٤، ص٣٢٧، ٣٢٨، ج٥، ص٦٠ .

(١٠٦) Watson : Op. Cit., p. 34.

(١٠٧) Ashtor : Levant Trade, p. 465; Id. : Les Métaux Précieux, p. 83.

(١٠٨) كان الهدف من ضرب الفلوس فى البداية، هو تيسير النقد الذى يمكن من خلاله شراء الأشياء البسيطة، التى لا يشتريها الدرهم الفضة، ويبدو أنه قد تم تداول الفلوس النحاسية فى مصر منذ عهد بعيد، وإن ذكر المقريزى أن مبدأ تداولها يرجع لعصر الكامل الأيوبى، وظلت فى التداول حتى أصبحت أكثر أهمية فى النظام النقدى مع عهد السلطان الناصر فرج. انظر المقريزى : إغاثة الأمة، ص٦٦، ٩٥-٩٧؛ " كتاب النقود القديمة الإسلامية "، منشور فى كتاب : النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، ص٧١-٧٢، ٧٦؛ وانظر أيضًا : عبدالرحمن فهمى : النقود العربية : " ماضيها وحاضرها "، ص١٠٤ ؛

Rabie : The Financial System of Egypt, pp. 185, 188 - 189, 195 - 196.

(١٠٩) Shoshan : " From Silver to Copper : Monetary Changes in Fifteenth-Century Egypt. " SI, vol. LVI (1982), pp. 150, 106.

(١١٠) Balog : Op. Cit., p. 44; Bacharach : " Circassian Monetary Policy : Copper. " JESHO, vol. XIX, Pt. 1 (1976), pp. 43 - 45.

(١١١) انظر، رأفت النبراوى : السكة الإسلامية، ص١٠٧-٢١٥ ؛

Balog : Op. Cit., pp. 356 - 359, 365, 378 - 379.

(١١٢) Balog : Op. Cit., p. 55.

(١١٣) Meloy : " Copper Money in Late Mamluk Cairo : Chaos or Control ?. " JESHO, vol. 44, Pt. 3 (2001), p. 296.

(١١٤) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Copper, pp. 44, 45; Meloy : Op. Cit., p. 396.

(١١٥) الأسدى : المصدر السابق، ص١١٧-١١٩ .

(١١٦) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Copper, pp. 43 - 45.

(١١٧) Meloy : Op. Cit., p. 296.

(١١٨) Balog : Op. Cit.,p. 49; Bacharach : Foreign Coins, p. 503.

(١١٩) Meloy : Op. Cit., p. 318.

(١٢٠) أطلق لفظ الفلوس الجدد أول ما أُطلق على تلك الفلوس التى ضربها السلطان الناصر حسن بن قلاوون فى سنة ٧٥٩هـ/١٣٥٨م، وكانت زنة كل فلس منها مثقال، أى ٤,٢٥ جم، انظر : عبدالرحمن فهمى : المرجع السابق، ص١٠٦ .

(١٢١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٢٢؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٥٥ .

(١٢٢) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٢٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٠٥-١٠٦ .

(١٢٣) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٢٨، ٢٧٥ .

(١٢٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٣٨٨، ج٤، ص٢٥١، ج٥، ص٥٢ .

(١٢٥) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٤٥ .

(١٢٦) المصدر السابق، ج٣، ص٥٠٣؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢١٨ .

(١٢٧) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٥٠٦-٥٠٧ .

(١٢٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص١٢١؛ ج٥، ص٦٠ .

(١٢٩) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٦٥ أ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٥ .

(١٣٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص١٨٩ .

(١٣١) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٥٠٦-٥٠٧ .

(١٣٢) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Copper, p. 45.

(١٣٣) انظر على سبيل المثال، البقاعى : المصدر السابق، ورقة ١٨٤ أ ، ٢٧١ ب، ٢٧٩ ب ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٢٢؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٤٣؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٥٥، ٢١٨، ج٢، ق٧، ص١٢٥، ١٦٥، ٢٧٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص١٠٥-١٠٦، ١٢١، ١٨٩، ج٤، ص٢٥١، ج٥، ص٥٢ .

(١٣٤) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ١٤٨ .

(١٣٥) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٦٥ أ.

(١٣٦) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٧٧ .

(١٣٧) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٢٢٨، ج٢، ق٨، ص١٢، ٦٥ .

(١٣٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٠، ٢٤-٢٥، ٢٩، ٣٢٨ .

(١٣٩) Meloy : Op. Cit., pp. 307 - 311.

(١٤٠) Ibid., p. 318.

(١٤١) Ibid., p. 317.

(١٤٢) لمزيد من التفاصيل عن الدينار الجيشى انظر، الفصل الأول، ص ٨١ هامش رقم (٣٣٧) .

(١٤٣) عن هذا الخلاف بين الباحثين انظر :

Bacharach : Circassian Monetary Policy : Copper, pp. 38 - 39; Shoshan : Money, Prices, and Pouplation, pp. 192 - 193; Id. : Money Supply, p. 52; Id. : From Silver to Copper, p. 113; Schulz : Monetary History of Egypt, p. 338.

(١٤٤) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Copper, pp. 38 - 39; Schultz : Monetary History of Egypt, p. 338.

(١٤٥) Shoshan : Money, Prices, and Pouplation, pp. 162 - 163; Id. : Money Supply, p. 52; Id. : From Silver to Copper, p. 113.

(١٤٦)ڤالترهنتس : المرجع السابق، ص٣٢ .

(١٤٧) انظر على سبيل المثال، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٥؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٣، ١٤٣؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٤٤، ج٢، ق٧، ص١٢٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٠٥-١٠٦ .

(١٤٨) انظر على سبيل المثال، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٤٥، ٥١٠، ٦٧٥؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٥٥، ٢٥٣؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٣، ١٤٣؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٤٤، ج٢، ق٧، ص١٢٥، ١٦٥، ٢٢٨، ج٢، ق٨، ص٦٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٢١، ١٨٩ .

(١٤٩) ڤالترهنتس : المرجع السابق، ص١٠ .

(١٥٠) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٧٢ أ.

(١٥١) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣٣٨، ٣٣٩ .

(١٥٢) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Copper, pp. 38 - 39.

(١٥٣) عبدالرحمن فهمى : المرجع السابق، ص١٠٨-١٠٩ .

(١٥٤) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٤٣؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٢٥؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٠٥-١٠٦ .

(١٥٥) البقاعى : المصدر السابق، ورقة ٢٧١ ب ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥٠٣؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢١٨، ج٢، ق٨، ص٦٥ .

(١٥٦) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٥١، ج٥، ص٥٢ .

(١٥٧) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥٠٣؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٢١٨، ج٢، ق٨، ص٦٥ .

(١٥٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٨٩، ج٥، ص٥٢؛ وانظر أيضاً، الفصل الثالث، ص ١٥٢ .

(١٥٩) انظر، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور،ج٣، ص٦٧٥؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٣؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٤٤ .

(١٦٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٧٧ .

(١٦١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٢؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٥٥ .

(١٦٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣٣٧ .

(١٦٣) المصدر السابق، ج٣، ص٤٢٩ .

(١٦٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٥٢ .

(١٦٥) Meloy : Op. Cit., p. 319.

(١٦٦) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٨٩ .

(١٦٧) Bacharach : Circassian Monetary Policy : Copper, p. 45; Meloy : Op. Cit., 319.

(١٦٨) Meloy : Op. Cit., 319.

(١٦٩) Shoshan : From Silver to Copper, p. 114.

(١٧٠) السخاوى : الضوء اللامع، ج١، ص٩٧ .

(١٧١) ابن الهايم : نزهة النفوس فى بيان حكم التعامل بالفلوس، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ١٠٧٣ فقه شافعى، ورقة ٢-٣، ٢٢، ٣٢-٣٥ .

(١٧٢) انظر على سبيل المثال، وثيقة وقف رقم ٥٧١ ج أوقاف، باسم " يحيى بن السيفى طوغان بن عبدالله الحسنى "، بتاريخ ٢٨ شوال ٨٧٠هـ، سطر ٢٩، ٣٤ : من تحقيق ونشر :

Conermann & Saghbini : Awlad al-Nas, pp. 42, 45.

(١٧٣) السبكى : معيد النعم ومبيد النقم، ص٦٦ .

(١٧٤) Bacharach : Foreign Coins, p. 501.

(١٧٥) حمود النجيدى : النظام النقدى المملوكى ٦٤٨-٩٢٢هـ/١٢٥٠-١٥١٧م "دراسة تاريخية حضارية"، ص٦٦-٦٧ .

(١٧٦) Bacharach : Foreign Coins, p. 501.

(١٧٧) انظر على سبيل المثال : ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٢٠؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٣٥، ٣٧، ٣٠٨، ق٣، ص٨٧؛ السخاوى : الضوء اللامع، ج٣، ص١٦٦؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٥٧، ٣٩١؛ ج٢، ق٨، ص١٥٧، ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٠٠، ج٤، ص٨٨، ١٦٢-١٦٣؛ ابن الحمصى : المصدر السابق، ج٢، ص٩١ .

(١٧٨) عن هذا الدينار المزيف انظر :

Bacharach : Foreign Coins, pp. 510 - 511.

(١٧٩) انظر على سبيل المثال : مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ٥٧ أ ، ٧٤ أ ؛ عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص١٥٧؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣٥، ج٣، ص٣١٨ .

(١٨٠) لمزيد من التفاصيل عن وسائل اختبار غش النقود الذهبية والفضية انظر، الدمشقى · المصدر السابق، ص٢٤-٢٦ .

(١٨١) Bacharach : Foreign Coins, p. 504.

(١٨٢) الدمشقى : المصدر السابق، ص٢٤-٢٥ .

(١٨٣) المصدر السابق ونفس الصفحة.

(١٨٤) Bacharach : Foreign Coins, p. 504.

(١٨٥) Ehrenkreutz : " Monetary Aspects of Medieval Near Eastern Economic History. " Studies in the Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day, ed. By M.A. Cook, p. 514.

وتجدر الإشارة إلى أن دار ضرب القاهرة، هى التى تولت ضرب العملات المختلفة فى مصر إبان هذه الفترة بعد أن توقفت دار الضرب بالإسكندرية بعد عهد السلطان المؤيد شيخ، انظر :

Balog : Op. Cit., pp. 50 - 51.

(١٨٦) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٤٣ .

(١٨٧) ابن طولون : المصدر السابق، ق٢، ص٥ .

(١٨٨) Shoshan : Exchange-Rate Policies, pp. 50 - 51.

(١٨٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٣١٢-٣١٣ .

(١٩٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٢٣ .

الفصل الخامس
الأزمات المالية فى مصر
أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة
(الأسباب والنتائج - محاولات الإصلاح)

– عجز الموارد المالية :

- انهيار نظام الإقطاع الحربى.
- بيع أملاك بيت المال.
- قلة الموارد المالية للدواوين الكبرى.

– زيادة نفقات السلطنة :

- تزايد نفقات السلطنة على الجوامك والرواتب العينية.
- ضخامة النفقات الحربية للسلطنة.

– سياسة السلاطين فى مواجهة الأزمة المالية :

- محاولات ترشيد النفقات.
- استبدال الأوقاف واغتصابها.
- المصادرات.
- بيع الوظائف.

كان تلاعب سلاطين المماليك الأواخر بالنقد – على نحو ما رأينا فى الفصل السابق – أحد المؤشرات القوية على استحكام الأزمة المالية ، التى نشأت فى الأصل من تراجع الموارد المالية للسلطنة؛ كنتيجة مباشرة لتدهور البنية الاقتصادية ، الذى اقترن بزيادة النفقات وتفشى الفساد.

عجز الموارد المالية :

يأتى انهيار النظام الإقطاعى[١] على رأس العوامل التى أدت إلى تراجع الموارد المالية للدولة . فقد كان منح العديد من إقطاعات الدولة إلى غير مستحقيها وتحول شطر كبير منها إلى رزق[٢] ، وأملاك وأوقاف[٣] ، كفيلاً باستنزاف موارد الدولة[٤]، حتى أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأجناد ، وغيرهم من الشرائح المستحقة للعطاء.

ففى أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة ، أصبح بيع أملاك بيت المال من الأراضى الزراعية – التى كانت فى الأصل إقطاعات – ظاهرة ملحوظة[٥]. وخير شاهد على ذلك العدد الكبير من وثائق البيع من أملاك بيت المال، الذى وصل إلينا[٦]، رغم الخلاف بين الفقهاء حول مشروعية هذا البيع. وحتى هؤلاء الذين أجازوه اشترطوا أن يكون له مبرر قوى[٧]. وكان هذا المبرر الذى اتخذ منه كثير من سلاطين المماليك الأواخر، مطية لبيع أملاك بيت المال من الأراضى الزراعية ، هو إنفاق ثمنها "فى كلفة الغزاة والمجاهدين"[٨]. وأنعم السلاطين فى حالات كثيرة بثمن الأراضى المباعة على هؤلاء الذين اشتروها من بيت المال، الذى لم يتلق أية أموال جراء هذا البيع[٩]، الذى شمل قرى بأكملها، أو مساحات متفاوتة منها[١٠]. وكان من نتيجة ذلك أن تزايد بشكل كبير تملك الأراضى الزراعية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى[١١].

يضاف إلى ذلك، أنه فى كثير من الأحيان، قام السلاطين بمنح الإقطاعات على سبيل الرزقة لمن ينتفعون بريعها من الأمراء والمماليك وأولادهم[١٢]. ثم كان أن سعى الكثيرون من هؤلاء إلى شرائها من بيت المال ونجحوا فى مسعاهم[١٣]. فقد اتهم البلاطنسى (المتوفى سنة ٩٣٦هـ / ١٥٢٩م) أحد فقهاء الشافعية، كثيرًا من المماليك بالاستيلاء على أملاك بيت المال دون وجه حق[١٤] ورصدوها أوقافًا حفاظًا عليها من المصادرة[١٥]؛ ليكون جزء من ريعها مخصصًا فى الظاهر على وجوه البر، فى حين رصدوا الجزء الأكبر منه لمنفعتهم الخاصة ولذريتهم . وحتى بعض هؤلاء الذين رصدوها على وجوه البر، احتفظوا لأنفسهم بحق النظر على الوقف، مما مكنهم من التلاعب فى ريعه بما يحقق منافعهم الخاصة[١٦]. وتصرف المماليك وغيرهم من الفئات فيما تحت أيديهم من إقطاعات تصرف المُلاَّك بالبيع والشراء والاستبدال، حتى ذهب كثير من هذه الإقطاعات إلى غير مستحقيها من أرباب الأموال، كالتجار وغيرهم. لدرجة أن حصل بعض أهل الذمة على العديد من الإقطاعات، فاستعانوا على تملكها ببذل الأموال لأرباب الدولة، الذين مكنوهم من تحويل العديد من هذه الإقطاعات إلى أملاك[١٧].

وكانت محصلة كل ذلك، أن زحفت الأوقاف على قرى بأكملها، فى حين تحولت أجزاء من بعضها الآخر إلى رزق وأملاك وأوقاف[١٨]. وبمرور الوقت استحوذت الأوقاف على العديد من الإقطاعات، لدرجة أنه عشية الغزو العثمانى لمصر، كانت الأوقاف تشكل ما يقرب من نصف الأراضى الزراعية[١٩]. وكان لذلك أثره السلبى على تراجع قوة سلطنة المماليك العسكرية، وكذلك قلة الموارد المالية؛ نتيجة لفقدان السلطنة العديد من الإقطاعات، وتقلص متحصلاتها الضريبية؛ حيث كانت الأوقاف معفاة من الضرائب بحجة أن المنتفعين بها مطالبون بتعميرها[٢٠]. ورغم ذلك، فقد تسبب فساد القائمين على إدارة أعيان الأوقاف من نظار ومباشرين فى تدهور العديد منها وخرابه[٢١].

إن اســتنزاف إقطاعــات الدولة، على هـذا النحـو، كـان يعنى قلة الموارد الماليـة للدواوين الكبرى، التى أنيط بها تغطية نفقات المماليك وغيرهم من الفئات الأخرى. ففى محرم ٩٢٠هـ / فبراير- مارس ١٥١٤م، عبر ابن إياس عن استحكام الأزمة المالية فى مصر بقوله: "وكان فى تلك الأيام ديوان المفرد وديوان الدولة وديوان الخاص فى غاية الإنشحات والتعطيل"[٢٢]. وهى الدواوين الرئيسية فى الدولة التى سبق أن أشار إليها المقريزى[٢٣]، وكانت هذه الدواوين مسئولة عن إدارة شطر كبير من إيرادات الدولة ونفقاتها[٢٤].

أما الديوان المفرد[٢٥]، والذى عرف أيضاً بديوان الأستادارية[٢٦]، فقد قام بتوزيع الجوامك والعليق على المماليك السلطانية وغيرهم من الفئات المستحقة، وكان ذلك إحدى أهم أوجه إنفاقاته[٢٧]. وعجز هذا الديوان عن الوفاء بهذه النفقات لقلة المتحصلات المالية وكثرة النفقات[٢٨]. فعلاوة على الخراب الذى عم بلاد الديوان المفرد وإقطاعاته نتيجة المظالم والإهمال[٢٩]، فقد قام بعض السلاطين بمنح كثير من إقطاعات هذا الديوان للأمراء والأجناد - علاوة على ما بأيديهم من إقطاعات - لشراء ولائهم[٣٠]. ولا أدل على ذلك مما قام به السلطان خشقدم عقب اعتلائه لدست السلطنة فى رمضان ٨٦٥هـ / يونيو - يوليو ١٤٦١م، من الاستيلاء على إقطاعات الديوان المفرد ومنحها إلى بعض الأمراء والمماليك السلطانية؛ ليشترى ولاءهم ويثبت أقدامه فى الحكم[٣١].

وكان من أسباب العجز فى الموارد المالية للديوان المفرد، هو استيلاء الإستادار على جزء من أموال هذا الديوان لنفسه، ففى صفر ٨٥٨هـ / فبراير ١٤٥٤م، اتهم زين الدين يحيى بن الرزاق المعروف بزين الدين الإستادار خليفته فى الإستادارية على بن الأهناسى[٣٢]، بأنه قد استولى على ٤٠٠٠٠ دينار من أموال الديوان المفرد[٣٣].

وأمام العجز المالى للديوان المفرد لجأ بعض السلاطين إلى دعم الإستادارية بأموال إضافية؛ لتمكينهم من الوفاء بما على ديوانهم من التزامات مالية، مثلما حدث

عندما قام السلطان أينال فى سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م، بتقديم ١٠٠٠٠ دينار إلى على بن الأهناسى الإستادار ليستعين بها الأخير فى سداد نفقات شهر رمضان[٣٤]. وفى جمادى الأولى ٨٦٥هـ / مارس ١٤٦١م، أشار منصور بن صفى[٣٥] الإستادار، إلى أن الفجوة بين إيرادات الديوان المفرد ونفقاته، قد بلغت حوالى ١٢٠٠٠ دينار؛ فانتهز غريمه مجد الدين بن البقرى[٣٦] هذه الفرصة ليحل محله فى الإستادارية على ألا يطلب من السلطان المؤيد أحمد بن أينال سوى ٦٠٠٠ دينار فقط لتغطية هذا العجز[٣٧]. كما اعتاد السلطان خشقدم فى سنة ٨٦٦هـ / ١٤٦١م، أن يقدم للإستادار حوالى ١٠٠٠٠ دينار شهريا[٣٨]، وإن تقلصت فى سنة ٨٦٨هـ / ١٤٦٣ - ١٤٦٤م إلى ٨٠٠٠ دينار ليستعين بها الإستادارية على تغطية العجز فى الموارد المالية للديوان المفرد[٣٩].

وبرغم ذلك فقد استمر العجز المالى للديوان المفرد، وفشل العديد من الإستادارية فى التغلب على هذا العجز[٤٠]، حتى تمكن منصور بن صفى[٤١] فى سنة ٨٦٩هـ/ ١٤٦٤م، من سداد جوامك المماليك وغيرهم من الفئات الأخرى، والتى بلغت حوالى ٤٠٠٠٠ دينار شهريا[٤٢]، علاوة على العليق الذى كان يُقدر ثمنه فى حال دفعه نقداً بما يزيد على ١٠٠٠٠ دينار[٤٣]. وقد استمر منصور بن صفى الإستادار فى القيام بكُلف الديوان المفرد على أكمل وجه إلى أن عزله السلطان خشقدم فى ربيع الأول ٨٧٠هـ / نوفمبر ١٤٦٥م، على إثر مشادة كلامية وقعت بينهما[٤٤]. ولكن كيف استطاع منصور الإستادار أن يتغلب على الفجوة بين إيردات الديوان المفرد ونفقاته، فهو أمر لم تُفصح عنه المصادر التاريخية المتداولة. وبعزل منصور الإستادار ثم قتله، عاد العجز المالى إلى الديوان المفرد مرة أخرى[٤٥].

أما ديوان الدولة، الذى عرف أيضًا بديوان الوزارة[٤٦]، فقد كان مسئولاً عن إدارة جزء من إيرادات الدولة ونفقاتها؛ إذ جاءت متحصلاته المالية من عائدات بعض الإقطاعات بالأعمال الجيزية والمنفلوطية، إضافة إلى بعض المكوس، وهى مكس

قطيا[٤٧]، وموجب البضائع الواردة إلى مصر القديمة والقاهرة براً وبحراً، ومتحصل الخفير[٤٨] من عدة أقاليم، والحمايات[٤٩] والمستأجرات وغيرها من المكوس الأخرى[٥٠]، علاوة على المواريث الحشرية والمصادرات[٥١]. وفى المقابل، كان على ديوان الدولة أن يتكفل بإمداد المماليك وغيرهم من الفئات الأخرى، كأولاد الناس والمتعممين والفقراء والأيتام برواتب اللحم اليومية[٥٢]، والتى بلغت وفق تقديرات الوزير فرج بن النحال[٥٣] بالنسبة للمماليك وحدهم ١٨٠٠٠ رطل من اللحم يوميا، فى ربيع الأول ٨٦٠هـ / فبراير- مارس ١٤٥٦م، ناهيك عن الأموال التى دفعت نقداً لبعض المستحقين، عوضاً عن رواتبهم اليومية من اللحم[٥٤]، وما كان ينفق على العليق والأسمطة السلطانية[٥٥].

وفى أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة انخفضت المتحصلات المالية لديوان الدولة[٥٦]، فى وقت تزايدت فيه تكلفة رواتب اللحم، وغيرها من الكُلف السلطانية[٥٧]، وكان لذلك أثر كبير فى عجز الديوان عن الوفاء بنفقاته. وزاد الطين بلة، تدهور منصب الوزارة[٥٨]، الذى اضطلع بهذه المسئوليات[٥٩]، لدرجة أن بعضاً ممن تولوا هذا المنصب منذ منتصف القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى[٦٠]، كانوا من معاملى اللحم[٦١]، من أمثال الوزير محمد البباوى[٦٢] وقاسم شغيته[٦٣]. وغالباً ما افتقد مثل هؤلاء الوزراء إلى الكفاءة والقدرة[٦٤] على تحسين الموارد المالية لديوان الدولة. بل على العكس من ذلك أهملوا الإقطاعات وغيرها من الأصول الأخرى، التى كان تمد هذا الديوان بالمتحصلات المالية[٦٥]. وعندما تزايد العجز فى الإيرادات لجأ بعض الوزراء إلى إحداث العديد من المظالم والمكوس، فى محاولة للحصول على الأموال بشكل سريع لسد هذا العجز[٦٦]. وأحسن مثال على ذلك ما فعله الوزير محمد البباوى، الذى تولى الوزارة فى ربيع الأول ٨٦٨هـ / نوفمبر ١٤٦٣م[٦٧]، ورفع قيمة المكوس، واستولى على التركات، حتى مع وجود ورثة شرعيين، بل طالب الكثير من الناس بما ورثوه بطريق شرعى من ذويهم منذ عشرين سنة سابقة، بعد أن شكك فى

أنسابهم. كما ابتز أموال السوقة[٦٨]، وصادر أموال وممتلكات كثيرة من المباشرين والتجار[٦٩].

وأمام العجز المالى لديوان الدولة اضطر بعض السلاطين إلى دعم الوزراء بالأموال، حتى يتمكنوا من الوفاء بما على الديوان من نفقات، على نحو ما فعل السلطان أينال عندما أمد بعض وزرائه بالأموال فى الفترة الواقعة بين سنى ٨٥٩ – ٨٦١هـ / ١٤٥٥ – ١٤٥٧م، ليستعينوا بهذه الأموال على الوفاء برواتب اللحم، وغيرها من الكُلف الأخرى[٧٠].

أما دور ديوان الخاص فى الأزمات المالية، التى حدثت أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، فتجدر الإشارة إلى أن معظم موارده المالية جاءت من الرسوم المجباة من السلع والبضائع الواردة أو الصادرة من ثغر الإسكندرية[٧١]، إضافة إلى بعض الجهات الأخرى[٧٢]. وكانت أحد أوجه نفقاته[٧٣] خاصة بتوفير الكسوة السنوية للمماليك، وغيرهم من الفئات الأخرى المستحقة لها، والتى غالبًا ما كانت تُمنح لهم ثمنها نقداً[٧٤]. فعلى سبيل المثال، أشار ابن إياس فى رمضان ٩١٨هـ / نوفمبر ١٥١٢م، إلى حصول المماليك على ثمن الكسوة نقداً، والتى بلغت ٣٠٠٠ درهم لكل مملوك، فى حين حصل أولاد الناس وغيرهم من الفئات الأخرى على ٢٠٠٠ درهم فقط[٧٥].

وقد عانى ديوان الخاص من عجز المتحصلات المالية عن الوفاء بنفقاته. فعلى سبيل المثال، عجز هذا الديوان عن تغطية تكاليف الخلع السلطانية، التى كان يتم توزيعها عشية عيد الفطر. كما انعكس ذلك على تدنى مستوى جودة هذه الخلع، بل وحرمان بعض الفئات المستحقة منها، على نحو ما حدث فى رمضان من أعوام ٩١٢هـ / ١٥٠٧م، و٩١٧هـ / ١٥١١م، و٩١٨هـ / ١٥١٢م، و٩١٩هـ / ١٥١٣م، و٩٢١هـ / ١٥١٥م[٧٦]، كذلك عجز هذا الديوان عن توفير الأضاحى، التى كانت توزع على المماليك وغيرهم من الفئات الأخرى. ففى ذى الحجة ٨٨٨هـ/ يناير ١٤٨٤م، شكا ناظر الخاص العلاء بن الصابونى[٧٧]، من أن العجز فى الأموال المخصصة للأضاحى

بلغ ٤٠٠٠ دينار، ومع ذلك لم يلتفت السلطان قايتباى إلى شكواه وغرمه ٧٠٠٠ دينار[٧٨].

زيادة نفقات السلطنة :

كان من أهم أسباب الأزمات المالية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، كثرة الجوامك والرواتب العينية للأجناد وأرباب الوظائف، وغيرهم من الذين كثرت أعدادهم بشكل كبير من جراء تسرب الكثير من أولاد الناس والمتعممين والتجار والعامة والأيتام والأرامل، بل حتى بعض النصارى، إلى الدواوين السلطانية، بحيث أصبحت لهم جامكيات ورواتب عينية[٧٩]، تم الإنفاق عليها من أموال كانت مخصصة أصلاً للجيش المملوكى. يضاف إلى ذلك أن المحاربين من المماليك كانوا يتلقون أضعاف ما هو مقرر لهم من جوامك ورواتب عينية من اللحم والعليق[٨٠]، وهو ما عبر عنه المؤرخ المجهول فى حوادث شهر ربيع الأخر ٨٧٣هـ / نوفمبر ١٤٦٨م، عندما ذكر أن السلطان قايتباى، قد جمع "القضاة ليستفتيهم فيما يعمل من نفقة الجند فإن الملوك الماضية أفسدوها، فكان كل أحد منهم يزيد لأخصائه ومن ينضم إلى أخصائه، إلى أن صار المصروف أكثر من المتحصل "[٨١].

وعندما شرع السلطان أينال ومن بعده خشقدم، فى إعادة الأمور إلى نصابها بوقف الجوامك والرواتب العينية المخصصة لغير الأجناد، وقطع الزيادات فى جوامك المماليك، ورواتبهم العينية، لم تكلل جهودهما بالنجاح، وعادت الأمور إلى سابق عهدها لخشيتهما من غضبة المماليك ونقمة الناس[٨٢]. واضطر أينال وخشقدم إلى إطلاق أيدى الإستادارية والوزراء فى المظالم؛ لتمكينهم من سد العجز المالى الناتج عن قلة المتحصلات المالية وزيادة النفقات[٨٣]. وبرغم ذلك فقد استمرت النفقات فى تزايد مستمر، خاصة بحلول عهد السلطان قايتباى، ولا أدل على ذلك مما أشار إليه الأخير فى ذى القعدة ٨٧٢هـ / مايو- يونيو ١٤٦٨م- بعد هزيمة إحدى حملاته على يد شاه

سوار أمير دلغادر - من أن إجمالى المبلغ المطلوب لسداد جوامك المماليك وغيرهم، قد قفز إلى ٤٦٠٠٥ ديناراً شهريا، بعدما كانت ٣٨٠٠٠ دينار زمن السلطان خشقدم(٨٤). ناهيك عن الرواتب العينية من لحم وعليق، والتى أشارت بعض المصادر إلى تقديرات تقريبية لها، ومنها أنه فى ربيع الأول ٨٦٠هـ / فبراير- مارس ١٤٥٦م، كان على الدولة أن تقدم للمماليك ١٨٠٠٠ رطل من اللحم يوميا(٨٥). وفى ربيع الأول ٨٦٨هـ / نوفمبر ١٤٦٣م، كان عليها أن توفر للمماليك ٢٢٠٠٠ أردب من الشعير شهريا(٨٦)، وهى تقديرات، يبدو أنها كانت عرضة للزيادة فى الفترات التالية.

بيد أن استنزاف الموارد المالية للسلطنة، لم يقف عند حد الإنفاق على الجوامك والرواتب العينية، وإنما شمل أيضًا النفقة، التى كان على السلاطين منحها للمماليك وغيرهم من الفئات، والتى وجدوا فى تدبيرها صعوبة بالغة مع تفاقم الأزمة المالية(٨٧).

وكانت نفقة البيعة، التى جرت العادة بمنحها للأجناد فى أعقاب وصول السلاطين إلى الحكم قد تزايدت وطأتها على خزائن الدولة أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، ليس فقط لاستحكام الأزمة المالية، وإنما أيضًا لتعاقب عدد ليس بالقليل من السلاطين على الحكم فى هذه الفترة(٨٨). لذلك لا غرو فى أن نجد أن الأزمة المالية، كانت وراء قيام بعض السلاطين ومنهم الأشرف قايتباى، والأشرف طومانباى بالاشتراط على المماليك بإعفائهما من دفع نفقة البيعة كشرط رئيسى لقبول تولى الحكم(٨٩).

وقد جاء الأمراء على رأس الفئات المستحقة لنفقة البيعة، بحيث كان يحصل الأتابك - قائد الجيش(٩٠) - على ٤٠٠٠ دينار. فيما كان يحصل أمراء المئين مقدمى الألوف، على ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ دينار لكل منهم . أما أمراء الطبلخانات، فقد حصل كل منهم على ٥٠٠ دينار، بينما حصل كل من الأمراء العشرات على ٢٠٠ دينار(٩١). وكان على هؤلاء الأمراء القيام بتوزيع جزء من هذه النفقة على من بخدمتهم من مماليك(٩٢).

أما المماليك السلطانية[٩٣]، وأولاد الناس من أجناد الحلقة، فقد جرت العادة بأن يحصلوا على مائة دينار لكل منهم. غير أن الأزمة المالية دفعت معظم السلاطين إلى تقليص قيمة هذه النفقة، بحيث درجوا على منحها كاملة إلى بعض فئات المماليك، التى يخشى جانبها واكتفوا بدفع جزء من قيمتها لغيرهم من الفئات التى لا يُخشى منها[٩٤]. وكان السلطان أينال أول من انتهج هذه السياسة فى توزيع نفقة البيعة، عندما قام فى ربيع الأول ٨٥٧هـ / مارس ١٤٥٣م، بمنح بعض فئات المماليك قيمة النفقة كاملة، بينما أعطى بعض الفئات الأخرى النصف أو الربع، أو حتى أقل من الربع[٩٥]. ومع ذلك بلغ إجمالى نفقة البيعة فى عهد السلطان أينال حوالى ٤٠٠٠٠٠ دينار[٩٦]، بينما قفزت زمن السلطان خشقدم إلى حوالى ٦٠٠٠٠٠ دينار[٩٧].

واحتذى كثيرمن سلاطين المماليك الأواخر بسياسة السلطان أينال فى تقليص نفقة البيعة، بل أقدم بعضهم على حرمان بعض الفئات منها؛ كأمراء المئين مقدمى الألوف، وأولاد الناس، والمتعممين، على نحو ما فعل السلطان يلباى فى ربيع الأخر ٨٧٢هـ / أكتوبر ١٤٦٧م، والسلطان تمربغا فى جمادى الأولى ٨٧٢هـ / ديسمبر ١٤٦٧م، والسلطان جانبلاط فى محرم ٩٠٦هـ / يوليو- أغسطس ١٥٠٠م، والسلطان العادل طومانباى فى شعبان ٩٠٦هـ / فبراير- مارس ١٥٠١م[٩٨]. ومع هذا فقد استمرت نفقة البيعة تشكل عبئًا كبيراً على السلاطين؛ نتيجة للأزمة المالية، ولا أدل على ذلك من أن سلطانًا مثل الغورى، لم يتمكن من إتمام توزيع نفقة البيعة، إلا فى مستهل شوال ٩٠٦هـ / إبريل ١٥٠١م، أى بعد ولايته لدست السلطنة بحوالى سنة ونصف[٩٩].

وفى خضم الأزمة المالية، كان على سلاطين المماليك الأواخر، أن يتحملوا مزيداً من الأعباء المالية، التى تمثلت فى النفقات الحربية على الحملات التى عكف السلاطين على تجهيزها لمواجهة الأخطار المحيطة بالسلطنة[١٠٠]. وقد شكلت نفقة السفر لُب هذه النفقات الحربية؛ إذ كان على السلاطين أن ينفقوا على الأمراء والمماليك

والأجناد المُعينين فى هذه الحملات كيما يتمكن هؤلاء من تغطية نفقاتهم أثناء هذه الحملات(١٠١).

وكانت نفقة السفر للتجهيز للحملات الحربية، بالنسبة للأمراء تختلف باختلاف مراتبهم. فعلى سبيل المثال، كان أتابك العساكر يحصل على نفقة تراوحت بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ دينار(١٠٢). وفى بعض الحالات الاستثنائية زمن السلطان قايتباى، حصل الأتابك على نفقة مرتفعة بلغت ١٢٠٠٠ دينار(١٠٣)، وأحيانًا أخرى وصلت إلى ٣٠٠٠٠ دينار(١٠٤). هذا بينما حصل أمراء المئين مقدمى الألوف، ممن يشغلون وظائف عليا فى الدولة على نفقة تراوحت بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ دينار(١٠٥)، فى حين تلقى أقرانهم ممن لا يشغلون وظائف عليا، نفقة لم تقل عن ٢٠٠٠ دينار(١٠٦). هذا فيما حصل كل من الأمراء الطبلخانات المعينين فى الحملات على ٥٠٠ دينار. وحصل كل من الأمراء العشرات على ٢٠٠ دينار(١٠٧). وحصل المماليك وغيرهم من الأجناد المُعينين فى الحملات الحربية على نفقة بلغت ١٠٠ دينار لكل منهم(١٠٨)، وغالبًا ما حصلوا عليها ناقصة بسبب الأزمة المالية(١٠٩).

وفى بعض الأحيان، حصل المماليك وغيرهم من الأجناد المُعينين فى الحملات الحربية على نفقات أخرى، مثل الحصول على جامكية ثلاثة أو أربعة شهور مقدمًا، والتى تراوحت بين ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ درهم(١١٠). وكذلك حصل كل منهم فى بعض الأحيان على جمل لحمل عتاده، أو تلقى ثمنه نقدًا، وهو سبعة دنانير(١١١). وفى حالات نادرة تلقى الأجناد ثمن الكسوة، التى كانت تمنح لهم سنويا(١١٢)، والتى بلغت قيمتها حوالى ٢٠ دينارًا، كما هو الحال فى رمضان ٨٧٥هـ / فبراير- مارس ١٤٧١م(١١٣). كما حصلوا أيضًا على قيمة رواتب اللحم والعليق المُنكسرة لهم على الدولة نقدًا قبيل الخروج فى بعض الحملات الحربية(١١٤).

إن كثرة الأموال التى أنفقها سلاطين المماليك الأواخر على حملاتهم الحربية تبدو بصورة جلية من خلال النفقات التى أنفقها السلطان خشقدم على بعض حملاته، التى

أرسلها إلى قبرس لدعم مركز المماليك بالجزيرة[١١٥]، وأشار ابن تغرى بردى إلى فداحتها بقوله: "وصرف عليها أموالاً كثيرة خارجة عن الحد"[١١٦]، والنفقات الطائلة التى أنفقها السلطان قايتباى على حملاته الحربية لمواجهة المخاطر التى شكلتها بعض الإمارات التركمانية[١١٧]، والأتراك العثمانيين[١١٨]. فعلى سبيل المثال، أنفق السلطان قايتباى حوالى ١٤١٧٠٠ دينار، فى شكل نفقات السفر على الأمراء والمماليك، الذين عينهم للخروج فى حملته الأولى لمواجهة شاه سوار، فى شعبان ٨٧٢هـ / فبراير- مارس ١٤٦٨م[١١٩]. ناهيك عن النفقات الأخرى التى تكلفتها هذه الحملة، والتى وصلت إلى حوالى ٢٠٠٠٠٠ دينار[١٢٠]. وبعد هزيمة هذه الحملة[١٢١] اضطر السلطان إلى تجهيز حملة صغيرة فى ربيع الآخر ٨٧٣هـ / أكتوبر ١٤٦٨م، لحماية حلب[١٢٢] أنفق عليها حوالى ١٠٠٠٠٠ دينار[١٢٣]. كذلك أنفق السلطان قايتباى فى جمادى الآخرة ٨٧٣هـ / ديسمبر ١٤٦٨م، حوالى ٤٠٠٠٠٠ دينار[١٢٤]، على الأمراء والمماليك الذين عينهم للخروج فى إحدى حملاته الكبيرة لقتال شاه سوار[١٢٥]. ثم أنفق السلطان قايتباى فى محرم ٨٧٥هـ / يوليو ١٤٧٠م، حوالى ٥٠٠٠٠ دينار فى شكل نفقة السفر للأمراء والمماليك الذين عينهم للخروج فى إحدى الحملات الصغيرة لحماية حلب من شاه سوار، هذا علاوة على ما تكلفه السلطان من توزيع للخيول والجمال والأسلحة والغلال على الأجناد المشاركين فى هذه الحملة[١٢٦]. وفى جمادى الأولى ٨٧٥هـ / أكتوبر - نوفمبر ١٤٧٠م، بدأ السلطان قايتباى إعداد حملة كبيرة أخرى لقتال شاه سوار[١٢٧] بلغت نفقة السفر على الأمراء والمماليك المُعينين فيها حوالى ٦١٠٠٠٠ دينار، علاوة على النفقات الأخرى من قبيل إمداد الحملة بالغلال وإنعاماته على المماليك والأجناد المشتركين فيها بالخيول والجمال والسلاح[١٢٨]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أرسل السلطان إلى المماليك المشتركين فى هذه الحملة ١٠٠٠٠٠ دينار إضافية بعد خروجهم بعدة أشهر، أى فى جمادى الأولى ٨٧٦هـ / أكتوبر - نوفمبر ١٤٧١م[١٢٩]. ثم أتبع ذلك بإرسال ٤٠٠٠٠ دينار أخرى، فى شعبان ٨٧٦هـ / يناير- فبراير ١٤٧٢م[١٣٠]. وقد كللت الحملة بالنجاح، وتمكنت من هزيمة شاه سوار وأسره[١٣١].

وكان ظهور حسن الطويل- أمير الشاة البيضاء - (٨٥٧ - ٨٨٢هـ / ١٤٥٣ - ١٤٧٧م) كمناوئ لسلطنة المماليك من شأنه استمرار نزيف النفقات الحربية زمن السلطان قايتباى. ففى جمادى الآخرة ٨٧٧ هـ / نوفمبر ١٤٧٢م، أنفق السلطان حوالى ٦٥٠٠٠ دينار على إحدى الحملات التى خرجت لقتال حسن الطويل[١٣٢]. وفى رجب / ديسمبر من نفس العام، أرسل السلطان قايتباى حملة أخرى، بلغ إجمالى نفقاتها حوالى ٥٠٠٠٠٠ دينار، إضافة إلى ما قام السلطان بتوزيعه من أسلحة على الأمراء والمماليك المشاركين فيها[١٣٣].

وقد توالت نفقات السلطان قايتباى على عدد من الحملات الحربية، التى أرسلها لحماية الحدود الشمالية لسلطنة المماليك من خطر الإمارات التركمانية والأتراك العثمانيين، فى الفترة الواقعة بين سنتى ٨٨٥- ٨٩٣هـ / ١٤٨٠ - ١٤٨٨م[١٣٤]. فعلى سبيل المثال، أنفق السلطان قايتباى حوالى" ألف ألف دينار" (مليون دينار) على الأمراء والمماليك الذين اختارهم للمشاركة فى إحدى حملاته الحربية الكبيرة لدرء خطر الأتراك العثمانيين، وذلك فى جمادى الآخرة ٨٩٣هـ / مايو - يونيو ١٤٨٨م[١٣٥]. وعندما تمكنت هذه الحملة من تحجيم الخطر العثمانى[١٣٦]، أصر المماليك العائدون منها فى ربيع الأول ٨٩٤هـ / فبراير ١٤٨٩م، على طلب نفقة إضافية من السلطان قايتباى لقاء ما حققوه من إنجاز، فلم يسع السلطان سوى الرضوخ لمطلبهم خوفاً من وقوع فتنة، وأخذ فى تدبير الأموال الخاصة بهذه النفقة[١٣٧] من خلال الاستيلاء على ريع شهرين من الأوقاف وأجرة الأملاك ، علاوة على المصادرات[١٣٨].

وكيفما كان الأمر، فقد جهز السلطان قايتباى ست عشرة حملة، لمواجهة خطر كل من شاه سوار وحسن الطويل، والأتراك العثمانيين، تكبد فيها نفقات طائلة بلغت حوالى "سبعة آلاف ألف دينار وخمسة وستين ألف دينار"[١٣٩]، أى ٧٠٦٥٠٠٠ دينار. ناهيك عن النفقات الأخرى من الجوامك والرواتب العينية للمماليك[١٤٠].

هكذا كانت الأخطار الخارجية المحيطة بسلطنة المماليك تستنزف مزيداً من النفقات الحربية، فى وقت كان على سلاطين المماليك الأواخر، أن يرسلوا الحملات

العسكرية تباعًا إلى المدن الساحلية المصرية لحمايتها من تجرم قراصنة الفرنج. كما كان عليهم أن ينفقوا باستمرار على تحصين المدن، التى كانت عرضة لهجمات هؤلاء القراصنة، كالإسكندرية ورشيد ودمياط والطينة ونستراوة[١٤١]، والعمل على شحنها بالأسلحة والعتاد والمقاتلين[١٤٢]. ناهيك عما كان يتطلبه ذلك من نفقات باهظة تكبدها السلاطين فى سبيل الحصول على المواد الحربية اللازمة، لذلك سيما الأخشاب الضرورية لتشييد السفن الحربية، والتى أرسلوا العديد من الحملات لجلب هذه الأخشاب[١٤٣] من منطقة الجون[١٤٤]. وحتى عندما تمكنوا من الحصول على مثل هذه المواد الحربية، فقد كان عليهم أن ينفقوا من جديد على تشييد السفن الحربية وشحنها بالأسلحة والعتاد، لمواجهة الخطر المزدوج للقراصنة الفرنج فى شرق البحر المتوسط، وتجرم البرتغاليين فى المياه الهندية[١٤٥]. فعلى سبيل المثال، تكلفت السفن الحربية – وعدتها عشرون غرابًا[١٤٦] – التى شيدها السلطان الغورى فى محرم ٩٢٠هـ / مارس ١٥١٤م، لمواجهة خطر البرتغاليين فى المياه الهندية، حوالى ٤٠٠٠٠٠ دينار[١٤٧]. وزاد من فداحة هذه الأعباء المالية، تلك النفقات التى كان على السلطان الغورى وخليفته السلطان الأشرف طومانباى أن ينفقاها من أجل سبك المكاحل (المدافع)[١٤٨]، والتى كانا فى أشد الحاجة إليها لتزويد الجيوش والحصون والسفن الحربية بها[١٤٩]؛ بغية تحقيق نوع من التوازن العسكرى مع البرتغاليين والعثمانيين، الذين كانوا يستخدمون المدفعية فى أساطيلهم على نطاق واسع[١٥٠].

يضاف إلى ذلك النفقات الضخمة التى أنفقها سلاطين المماليك الأواخر على إعداد سلسلة من التجاريد المتتالية للقضاء على تمرد العربان وثوراتهم فى الفترة الأخيرة من عمر سلطنة المماليك[١٥١]. فقد أصبح العربان يشكلون إحدى المشكلات المزمنة، خاصة مع الضعف المتزايد لسيطرة السلطة المركزية على الأقاليم المصرية[١٥٢]. وعلى الرغم من كثرة النفقات الحربية لم يتخل سلاطين المماليك الأواخر عن إسرافهم وبذخهم، فعلى سبيل المثال، أنفق السلطان الغورى أموالاً طائلة على

عمائره، لدرجة أن مدرسته بالشرابشيين[١٥٣] وحدها تكلف بناؤها حوالى ١٠٠٠٠٠ دينار[١٥٤]. وهو ما استوجب اتهام ابن إياس لهذا السلطان بأنه أنفق كثيراً من الأموال على " عمائر ليس بها نفع للمسلمين" وراح" يزخرف الحيطان بالذهب والسقوف، وهذا عين الإسراف لبيت مال المسلمين"[١٥٥].

سياسة السلاطين فى مواجهة الأزمة المالية :

كانت أولى المحاولات التى انتهجها بعض السلاطين لتضييق الفجوة بين عجز إيرادات الدولة وكثرة نفقاتها، هى الحد من النفقات المتعلقة بالجوامك، والرواتب العينية، والسعى إلى قصرهما على المماليك دون غيرهم. ففى شعبان ٨٦٨هـ / ابريل-مايو ١٤٦٤م، قطع السلطان خشقدم كسوة كثير من ضعفاء الجند[١٥٦]، وفى صفر ٨٧٣هـ / أغسطس - سبتمبر ١٤٦٨م، قام السلطان قايتباى بتوزيع الجوامك على المماليك دون غيرهم من الفئات الأخرى[١٥٧]، وفى ربيع الأول ٨٧٣هـ / سبتمبر - أكتوبر ١٤٦٨م، جعل السلطان قايتباى المحك فى منح الجامكية بالنسبة لأولاد الناس، هو مدى قدرة الفرد منهم على المشاركة في حملته لقتال شاه سوار أمير دلغادر . فقد أحضر السلطان عدداً من الأقواس متدرجة القوة، وألزم كل فرد من أولاد الناس - عند تقدمه لقبض جامكيته- بجذب أحد هذه الأقواس اختباراً لقوته البدنية، فإن تمكن من ذلك، منحه جامكيته وضمه إلى الحملة المعينة لقتال شاه سوار، وإن فشل ألزمه السلطان بدفع ١٠٠ دينار؛ لتجهيز بديل عنه فى الحملة إذا كانت جامكيته ٢٠٠٠ درهم، أما إذا كانت جامكيته ١٥٠٠ درهم دفع عنها ٧٥ ديناراً للبديل. وإذا كانت جامكية ١٠٠٠ درهم دفع عنها ٥٠ ديناراً للبديل، أما إذا كانت جامكية الفرد منهم أقل من ١٠٠٠ درهم حجبها السلطان[١٥٨]. كذلك فعل السلطان قايتباى مع أرباب الجوامك من الفقهاء والمتعممين ما فعله مع أولاد الناس من إلزامهم بتقديم مبلغ من المال بحسب قيمة جامكية الفرد منهم، فمنهم من دفع للسلطان واستمرت جامكيته ومنهم من

لم يدفع فقطعت جامكيته[١٥٩]. ومنذ ذلك التاريخ حرص السلطان قايتباى على أن يحضر بنفسه توزيع الجوامك، وغيرها من الرواتب العينية الأخرى، ومن ثم فقد أصبح تقليداً احتذى به خلفاؤه من سلاطين المماليك الجراكسة[١٦٠].

وزادت سياسة الحد من النفقات رسوخاً، مع ولاية الأمير يشبك الدوادار منصب الوزارة فى ربيع الأول ٨٧٣هـ / أكتوبر ١٤٦٨م. واعتبر عبد الباسط بن خليل أن الهدف من وراء ذلك" هو قطع أرزاق الناس ، وقيام الناموس فى هذه الوظيفة، حتى يتوفر عليهم الكثير من جهاتها، أو يشدوها من غير عجز"[١٦١]. وبالفعل ما لبث الأمير يشبك أن قام بقطع رواتب اللحم اليومية الخاصة بالفقهاء والمتعممين وغيرهم، بل عمل أيضاً على أن يسترد من بعضهم قيمة ما سبق أن حصلوا عليه من لحوم تفوق ما كان مقرراً لهم فى ديوان الدولة[١٦٢]. ومع ذلك عاد الأمير يشبك، واستثنى الأيتام من قطع رواتب اللحم[١٦٣].

ويُصور لنا ابن تغرى بردى أثر هذه السياسة التقشفية التى اتبعها السلطان قايتباى؛ فى حوادث شهر ربيع الأول ٨٧٣هـ / أكتوبر ١٤٦٨م، عندما ذكر :" أن الناس فى ... جهد جهيد ... فمنهم من هو مجتهد فى تحصيل ما لزمه على بقاء جامكيته معه، ومنهم من هو مهموم بسبب قطع راتبه من اللحم، أو لما يأخذه الدوادار منه بسبب ما تناوله فى الأيام الماضية ... ومنهم من هو فى عمل حوائجه لسفر التجريدة لقتال سوار"[١٦٤].

وفى ربيع الآخر ٨٧٣هـ / نوفمبر ١٤٦٨م، بلغ السلطان قايتباى حدا أبعد فى سياسته الرامية إلى الحد من النفقات؛ إذ لم يكتف بتغريم بعض الفئات وقطع جوامكهم، وإنما طالت سياسته المماليك السلطانية أنفسهم، حيث عمد إلى تحديد جامكية كل منهم عند ٢٠٠٠ درهم شهريا، وقطع كل ما زاد عن هذا المبلغ[١٦٥]، بعد أن كان لبعض هؤلاء المماليك جامكية تراوحت بين ٣٠٠٠ وأكثر من ١٠٠٠٠ درهم[١٦٦].

ولم يكتف السلطان قايتباى بذلك، بل قام بتحديد رواتب المماليك السلطانية من العليق عند ثلاثة علائق(١٦٧) لكل مملوك، وخمس لكل خاصكى. كما حدد السلطان الرواتب اليومية من اللحم للمماليك السلطانية بزبدية لحم(١٦٨) لكل مملوك(١٦٩)، أو الاستعاضة عنها بدفع قيمة راتب اللحم نقداً(١٧٠)، وقطع السلطان كل ما زاد عن ذلك فى رواتب اللحم والعليق. وقد شق هذا الإجراء على الكثيرين، ممن كانوا يحصلون على ما يتراوح بين ٣ إلى ٢٠ زبدية من اللحم، وعلى ما يتراوح بين ٧ إلى ٢٠ عليقة أسبوعيا(١٧١).

وكيفما كان الأمر، فقد أصبح قطع الجوامك والرواتب العينية عادة سار عليها السلطان قايتباى، فى محاولة لترشيد النفقات. فعلى سبيل المثال، قطع السلطان فى جمادى الأولى ٨٧٣هـ / نوفمبر - ديسمبر ١٤٦٨م، الجوامك ورواتب اللحم والعليق لكثير من أولاد الناس والمتعممين، وغيرهم(١٧٢). وفى ذى الحجة ٨٧٣ هـ / يونيو ١٤٦٩م، امتنع السلطان عن توزيع الأضاحى على الفقهاء و المباشرين والخُدام والأيتام والنساء(١٧٣). وفى ربيع الأول ٨٧٤هـ / سبتمبر - أكتوبر ١٤٦٩م، تم قطع جوامك بعض المتعممين(١٧٤). وكان من شأن هذه السياسة أن توفر على الدولة مبالغ كبيرة ، قُدرت فى رمضان ٨٧٥هـ / فبراير ١٤٧١م، بحوالى ١٠٠٠٠٠ دينار(١٧٥). واستمرت سياسة قطع الجوامك تؤتى ثمارها، كما حدث في ذى القعدة ٨٧٥هـ / إبريل- مايو ١٤٧١م، وصفر ٨٩٦هـ / ديسمبر- يناير ١٤٩٠- ١٤٩١م، عندما تم قطع جوامك الكثيرين من ضعفاء الجند(١٧٦).

ورأى المؤرخ المعاصر عبد الباسط بن خليل فى سياسة قطع الأرزاق، أن ظاهرها كان يهدف إلى إقرار العدل، بينما كان باطنها هو رغبة السلطان قايتباى ورجال دولته فى الاستيلاء على ما للناس من أرزاق. ومن الطبيعى أن يتبنى عبد الباسط بن خليل، مثل هذا الرأى بوصفه أحد المتضررين من هذه السياسة، خاصة بعدما قُطع ما كان باسم والده من مرتب لحم، بلغ حوالى عشرة أرطال فى اليوم(١٧٧).

ولم يكتف بعض السلاطين بسياسة قطع الجوامك والرواتب العينية، بل أقدم سلطان مثل الناصر محمد بن قايتباى فى سنة ٩٠٣هـ / ١٤٩٨م، على إلزام الأمراء بالإنفاق على مماليكه الجلبان من عائدات إقطاعاتهم، بحيث كان على كل أمير من مقدمي الألوف أن ينفق على ثلاثين مملوكًا من جلبان السلطان بمقدار ١٠٠٠٠ درهم لكل مملوك سنويًّا، فى حين ألزم السلطان كل واحد من أمراء الطبلخانات بأن ينفق على عشرة من المماليك الجلبان، أما أمراء العشرات فقد ألزم السلطان كلا منهم بالإنفاق على خمسة من الجلبان بواقع عشرة آلاف درهمٍ لكل مملوك، ورغم تذمر الأمراء من هذه المظلمة فإن أحداً منهم لم يحرك ساكنًا[١٧٨].

وبحلول عهد السلطان الغورى، أصبحت سياسة قطع الجوامك والرواتب العينية والأضاحى – الخاصة بكثير من أولاد الناس والمتعممين والفقراء والأيتام والنساء– من الأمور الشائعة، على نحو ما حدث فى السنوات ٩٠٦هـ / ١٥٠١م، و ٩٠٧هـ / ١٥٠١ – ١٥٠٢م، و ٩١٥هـ / ١٥١٠م، و ٩٢٠هـ / ١٥١٥م[١٧٩]، بل بلغت الأزمة المالية حدا جعل السلطان يلغى ما كان يوزع من سكاكين مع الأضاحى، وذلك منذ شهر ذى الحجة ٩١٥هـ / مارس ١٥١٠م[١٨٠].

يضاف إلى ذلك ما اتخذه السلطان الغورى من إجراءات أخرى للتخفيف من حدة الأزمة المالية للسلطنة، ومنها تقليص نفقة السفر[١٨١] الخاصة بالمماليك والأجناد الذين شاركوا فى الحملات الحربية ضد البرتغاليين والعثمانيين، على نحو ما حدث فى جمادى الآخرة ٩١١هـ / أكتوبر ١٥٠٥م، وجمادى الأولى ٩١٩هـ / يونيو ١٥١٣م، وربيع الأول ٩٢٢هـ / إبريل ١٥١٦م[١٨٢]. كما ألزم السلطان فى سنة ٩٢٢هـ / ١٥١٦م، الأمراء الطبلخانات والعشرات بأن يكون فى خدمتهم من المماليك ما يتناسب وحجم عائدات إقطاع كل منهم، وهدد من يتقاعس عن ذلك بالعزل من الإمرة[١٨٣].

ورغم ذلك، كانت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وسبب ذلك أنه "قد كثر العسكر وقل الرزق" على حد قول ابن إياس[١٨٤]، فاستمر عجز السلطنة عن الوفاء بالجوامك

والرواتب العينية للأجناد، على نحو ما حدث فى ربيع الأول ٩١٦هـ / يونيو- يوليو ١٥١٠م، ومحرم/ مارس، وربيع الأول/ مايو، وذى القعدة/ يناير من سنة ٩٢٠هـ / ١٥١٤ - ١٥١٥م، وكذلك فى سنة ٩٢٢هـ / ١٥١٦م[١٨٥]. وزادت حدة الأزمة المالية بشكل كبير فى عهد السلطان الأشرف طومانباى[١٨٦].

وكان من نتائج الأزمة المالية أن أصبحت الأوقاف مطمعًا للسلاطين، خاصة بعد أن أدى انتشارها الكبير إلى ضخامة ريعها وتنوع مصارفها[١٨٧]. ويرجع هذا النمو الكبير للأوقاف أواخر عصر سلاطين المماليك، إلى سعى الأفراد نحو تحصين ممتلكاتهم وتركاتهم من المُصادرة[١٨٨]، التى أصبحت إحدى وسائل سلاطين المماليك الأواخر فى الاستيلاء على ممتلكات الأفراد وثرواتهم[١٨٩]. ومما يدل على ذلك ضمنيا، أنه عندما قام السلطان قايتباى فى ربيع الأول ٨٧٧هـ / أغسطس - سبتمبر ١٤٧٢م، برصد ٦٠٠٠٠ دينار لشراء بعض القرى ووقفها على مصالح فقراء المدينة المنورة، علق ابن الصيرفى على ذلك بأن السلطان قد خالف بذلك سُنَّة أهل عصره، الذين درجوا على وقف الأعيان على أنفسهم وذراريهم حتى انقراضهم، ثم يؤول الانتفاع بريع الوقف بعد ذلك إلى أهالى الحرمين الشريفين[١٩٠].

وكيفما كان الأمر، فضخامة ريع الأوقاف، كان سببًا مباشرًا فى سعى بعض السلاطين إلى محاولة حلها وإقطاعها للمماليك، أو الاستفادة من ريعها فى تخفيف حدة الأزمة المالية، ففى ذى القعدة ٨٧٢هـ / مايو - يونيو ١٤٦٨م، حاول السلطان قايتباى- عقب هزيمة حملته على يد شاه سوار أمير دلغار - أن يضع يده على أعيان الأوقاف، بعد أن يترك للجوامع وغيرها من المنشآت من الأوقاف المرصودة عليها ما يفى بإقامة الشعائر فقط؛ لكنه فشل فى مسعاه عندما قوبل بمعارضة من بعض العلماء[١٩١]. ويُرجع ابن الصيرفى السبب الذى دفع السلطان قايتباى إلى محاولة حل الأوقاف إلى سعيه نحو توفير الجوامك للمماليك[١٩٢]. فيما يرى كل من ابن تغرى بردى وابن إياس أن السبب هو سعى السلطان إلى تجهيز حملة لقتال شاه سوار[١٩٣].

ورغم ذلك أعاد السلطان قايتباى الكَرَّة مرة أخرى فى ذى القعدة ٨٧٧هـ / أبريل ١٤٧٣م، عندما طلب من قاضى قضاة الحنفية شمس الدين الأمشاطى[١٩٤]، تعيين قاضٍ يختص بحل الأوقاف وبعمليات الاستبدال[١٩٥]. إلا أن ابن الأمشاطى لم يذعن لطلب السلطان؛ متذرعًا بأن للأخير الحق فى ولاية التفويض لمن يشاء من نواب القضاء، بل ذهب به الحد إلى أن قال للسلطان صراحة :" أما أنا فلا ألقى الله تعالى بحل وقف ولا بعمل استبدال".[١٩٦] ثم كان أن حاول السلطان الغورى فى محرم ٩٠٧هـ / يوليو- أغسطس ١٥٠١م، تدبير بعض الأموال من خلال حل الأوقاف، عندما كانت الأحوال تنذر بوقوع فتنة بين المماليك، بعد أن تأخر السلطان فى توزيع نفقة البيعة. ولم يحل بين السلطان الغورى ومآربه سوى معارضة القضاة لهذا الإجراء[١٩٧].

وعلى الرغم من المعارضة، التى أبداها العلماء والفقهاء- وهم فى طليعة الفئات التى استفادت من ريع الأوقاف[١٩٨] – لمحاولات حلها؛ فإن ذلك لم يحل دون قيام بعض السلاطين بالاستيلاء على أعيان بعض الأوقاف والرزق الإحباسية[١٩٩]– دون مسوغ شرعى- من ورثة السلاطين والأمراء السابقين[٢٠٠]. فعلى سبيل المثال، قام السلطان خشقدم فى سنة ٨٦٥هـ / ١٤٦١م، بالاستيلاء على بعض أوقاف السلطان أينال وحاشيته ليُعيد توزيعها على الأمراء والمماليك، فى شكل إقطاعات لشراء ولائهم[٢٠١]. كما استولى أيضاً فى سنة ٨٦٨هـ / ١٤٦٤م، على إقطاع الأمير جانبك الظاهرى[٢٠٢] وأوقافه، بعد وفاته؛ ليحمل متحصلاتها إلى الذخيرة السلطانية لتستعين بها الإستادارية على سداد جوامك المماليك السلطانية[٢٠٣]. وفى جمادى الآخرة ٩١٤هـ / سبتمبر – أكتوبر ١٥٠٨م، أقدم السلطان الغورى على حل بعض الرزق الإحباسية والأوقاف، ثم قام بإقطاعها لمماليكه[٢٠٤]، بل امتدت يد الغورى فى صفر ٩١٨هـ / إبريل – مايو ١٥١٢م، إلى أوقاف السادة الأشراف[٢٠٥]، حيث كان يهدف إلى الاستيلاء على بعض أوقافهم، مثل بركة الحبش[٢٠٦]، وبلقس[٢٠٧] وغيرها من الجهات الموقوفة عليهم، آملاً فى أن تدر عليه هذه الجهات ١٠٠٠٠ دينار سنويا[٢٠٨]. كما أقدم

أحد أمرائه – وهو الأمير طراباى الشريفى رأس نوبة النوب[٢٠٩] – على الاستيلاء على بعض الرزق وحل بعض الأوقاف[٢١٠].

وكيفما كان الأمر، فلم يكتف بعض سلاطين المماليك الأواخر بما حصلوا عليه من أموال جراء حل بعض الأوقاف، وإنما امتدت أطماعهم إلى ريعها الضخم، فالاستيلاء على ريع عدة أشهر من الأوقاف وأجرة الأملاك، كان يعنى لبعض السلاطين تأمين مبالغ مالية كبيرة كلما دعت الضرورة لذلك، وتجنب المعارضة القوية، التى أبداها العلماء لمحاولات حل الأوقاف على نطاق واسع. ففى ربيع الأول ٨٩٤هـ / فبراير– مارس ١٤٨٩م، قام السلطان قايتباى بالاستيلاء على ريع شهرين من الأوقاف وأجرة الأملاك بعد موافقة القضاة؛ وذلك لتدبير نفقة استثنائية لماليكه العائدين من إحدى الحملات ضد الأتراك العثمانيين[٢١١]. وفى ربيع الأول ٨٩٦هـ / يناير– فبراير ١٤٩١م، طلب السلطان قايتباى من القضاة الأربعة أن يجيزوا له الاستيلاء على ريع سنة كاملة من الأوقاف وأجرة الأملاك بما فيها من عقارات وغيطان وحمامات وطواحين ومراكب وغيرها؛ ليستعين بها على النفقات الحربية لمواجهة خطر الأتراك العثمانيين على الحدود الشمالية للسلطنة. ولم يجد القضاة بدا من النزول على مطلب السلطان، لكنهم رأوا أن يقتصر الأمر على ريع وأجرة خمسة شهور بدلاً من سنة[٢١٢]، فقامت السلطات المملوكية بجباية هذه الأموال وسط تعنت شديد، من قبل هؤلاء الذين كلفهم السلطان بجبايتها[٢١٣]، و"كانت هذه الحادثة من أشنع الحوادث فى دولة الأشرف قايتباى" على حد قول ابن إياس[٢١٤]؛ إذ أضرت بجميع فئات المجتمع، وبخاصة الأيتام والضعفاء ، كما أضرت بسائر المنشآت الدينية والتعليمية والبيمارستانات، الذين حرموا جميعًا من ريع الأوقاف المرصودة عليهم لمدة خمسة أشهر[٢١٥]. وإذا كانت هذه الأموال، التى بلغت حوالى ٤٠٠٠٠٠ دينار، قد جُمعت أصلاً لدرء خطر الأتراك العثمانيين، فإن السلطان قايتباى لم ينفقها على هذا الغرض – خاصة بعد تلاشى الخطر العثمانى على بلاده – وإنما أنفقها على أمرائه

؛ ومماليكه[٢١٦]، فى رمضان ٩٠١هـ / مايو- يونيو ١٤٩٦م، وهو ما دفع ابن إياس إلى اتهام السلطان قايتباى بأنه قد "جمع هذا المال من وجوه المظالم ... فأخرجه فى غير مستحقه"[٢١٧].

وفى محرم ٩٠٧هـ / يوليو- أغسطس ١٥٠١م، استولى السلطان الغورى على ريع عشرة أشهر من الأوقاف وإقطاعات أجناد الحلقة ومن الرزق. كما استولى على أجرة الأملاك من حوانيت وبيوت وحمامات ومراكب وغيرها. هذا وإن تم تخفيضها بعد ذلك إلى سبعة شهور من ريع الأوقاف وأجرة الأملاك، والتى تم جبايتها وسط تعنت شديد. وكان السلطان الغورى يسعى إلى جمع الأموال التى تُعينه على سداد نفقة البيعة لمماليكه اتقاءً لشرهم[٢١٨].

كذلك لم يتوان السلطان الغورى عن فرض المزيد من الأموال على الأوقاف والرزق على اختلاف أنواعها سيما الرزق الإحباسية[٢١٩]، من خلال فرض الأموال على الكُشاف ومشايخ العربان، الذين راحوا بدورهم يستخرجون هذه الأموال مما فى أقاليمهم من أوقاف ورزق إحباسية[٢٢٠]. بل الأكثر من ذلك أن أميراً مثل طومانباى الدوادار، قام فى محرم ٩١٧هـ / إبريل ١٥١١م، بفرض الكثير من الأموال على بلاد الأوقاف المرصودة على الجوامع والمدارس وغيرها فى إقليمى الشرقية والغربية[٢٢١]. هذا وإن اختلف الأمر عندما أصبح طومانباى صاحب الحل والعقد فى الدولة بولايته لدست السلطنة؛ حيث رفض ما أشار عليه البعض من الاقتداء بكل من قايتباى والغورى فى الاستيلاء على سبعة أشهر فقط من ريع الأوقاف والرزق والإقطاعات وأجرة الأملاك؛ ليستعين بهذه الأموال على نفقة المماليك وتغطية تكاليف حربه ضد الأتراك العثمانيين، غير أن السلطان آثر أن يبيع بعض التحف والذخائر مع فرض بعض الأموال على المباشرين وأولاد السلاطين والأمراء السابقين لتغطية هذه النفقات الباهظة[٢٢٢].

على أية حال، فقد كان إشراف الدولة على الأوقاف يشكل وجهًا آخر من أوجه الاستيلاء على متحصلاتها. فوظيفة نظر الأوقاف(٢٢٣)، كانت من بين الوظائف التى استغلها سلاطين المماليك الأواخر فى الاستيلاء على جانب من ريع الأوقاف؛ إذ إنهم ألزموا القائمين عليها - أى نظر الأوقاف- بسداد مبلغ معين للدولة شهريا؛ فراح شاغلو هذه الوظيفة يغالون فى ابتزاز هذه الأموال من نظار الأوقاف، الذين استخرجوا هذه الأموال أضعافًا مضاعفة من ريع ما تحت نظرهم من أوقاف، وهو الأمر الذى أضر بأرزاق المستحقين لريع هذه الأوقاف(٢٢٤). فعلى سبيل المثال، ضجت الناس بالشكوى بعدما قام السلطان قايتباى فى صفر ٨٨٧ هـ / مارس- أبريل ١٤٨٢م، بتعيين محمد بن العظمة(٢٢٥)، وهو أحد " الأراذل " الذى كان " أصله من العوام" فى نظر الأوقاف؛ إذ راح يضيق على كثير من الناس ويبتز أموالهم بسبب الأوقاف(٢٢٦).

وفى بعض الأحيان كانت مساوئ هذه الوظيفة، وشكوى الناس المتكررة منها سببًا فى إلغائها، على نحوما حدث فى ذى الحجة ٩٠١هـ / أغسطس- سبتمبر ١٤٩٦م(٢٢٧). وظلت وظيفة نظر الأوقاف تتأرجح بين الفرض والإلغاء، حتى أعادها السلطان الغورى بشكل دائم فى جمادى الأولى ٩٠٧هـ / نوفمبر- ديسمبر ١٥٠١م(٢٢٨). وعندما عجز بعض شاغليها عن توفير الأموال التى طلبها منهم السلطان، أوكلها الأخير إلى ناظر الخاص المقر علاء الدين بن الإمام فى شوال ٩٠٨هـ / إبريل ١٥٠٣م، والذى ظل يباشرها حتى سقوط السلطنة(٢٢٩).

وبفعل هذه المظالم تدهورت الأوقاف، وزاد من تدهورها الإهمال التى تعرضت له من جراء فساد القائمين عليها من نظار ومباشرين(٢٣٠). ففى سنة ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م، كان أرباب الوظائف فى الجامع الطولونى يحصلون على ثلاثة أشهر فقط من مستحقاتهم، بعدما كانوا يحصلون على ثمانية أشهر فى العام(٢٣١). وفى سنة ٨٧٥هـ / ١٤٧٠م، استولى أحد مباشرى أوقاف الخانقاه الظاهرية برقوق(٢٣٢)،

على ١٠٠٠ دينار من ريع أوقافها. كما راح مباشروها يؤدون المستحقات المالية من ريعها لمن يرغبون فيهم من صوفيتها ويمنعون منها من لا يرغبون فيه[٢٣٣].

يضاف إلى ذلك، أن استيلاء السلاطين على بعض أملاك بيت المال من الإقطاعات ثم وقفها على منشآتهم، كان أحد مظاهر التلاعب بالأوقاف. وقد ظهرت إرهاصات هذه السياسة في عهد السلطان قايتباي[٢٣٤]، الذي قام بوقف بعض أراض وأملاك بيت المال مباشرة دون اللجوء إلى شرائها؛ إذ نصت بعض وثائق وقفه على منشآته أن الأملاك الموقوفة جارية في ملك بيت المال المعمور[٢٣٥]. كما تبدت أيضًا في تواطؤ السلطان قايتباي على نقل بعض أملاك بيت المال عن طريق البيع إلى ملكية زوجته[٢٣٦] فاطمة الخاصبكية[٢٣٧].

وكان السلطان الغوري من أبرز سلاطين المماليك الذين تلاعبوا بأملاك بيت المال؛ حيث اتخذ من بعض الأفراد صنائع لشراء أراضي وأملاك من بيت المال، ثم يقومون ببيعها له صوريًا، فيقوم السلطان الغوري بوقفها على بعض منشآته. فعلى سبيل المثال، اشترى أحد صنائع السلطان الغوري، وهو محمود بن أحمد بن قاسم الحلبي مطبخًا للسكر بحارة زويلة، من بيت المال في ٢٧ رمضان ٩٠٨هـ / ٢٦ مارس ١٥٠٣م، ثم قام ببيعه في نفس اليوم إلى السلطان الغوري، الذي وقفه على منشآته بخط الشرابشيين في ٢٠ صفر ٩١١هـ / ٢٣ يوليو ١٥٠٥م[٢٣٨]. كذلك قام خايربك الشريفي الخازندار – وهو أحد صنائع السلطان الغوري – بشراء بعض الأراضي من بيت المال بناحيتي ريفة وأُدرنكة[٢٣٩] وفيشة بلخا[٢٤٠]، في ٦ صفر ٩٢٠هـ / ١٢ إبريل ١٥١٤م، ثم قام بعد شهر، أي في ربيع الأول ٩٢٠هـ / مايو ١٥١٤م، ببيعها للسلطان الغوري، الذي وقفها في ١٨ ربيع الأخر ٩٢٢هـ / ٢١ مايو ١٥١٦م، على منشآته بخط الشرابشيين[٢٤١].

كذلك اتخذ السلطان الغوري من الاستبدال مطية للاستيلاء على أعيان الأوقاف بالتواطؤ مع بعض صنائعه، الذين لعبوا دور المُستبدل، مثل محمد بن أحمد القردمي

المعروف بابن القردمى[٢٤٢]، ومحمد بن عبدالقادر، المعروف بابن المُوقع الحنفى[٢٤٣]. وقد عاونه فى ذلك بعض القضاة خربى الذمة[٢٤٤]، فمن بين ٨٧ وثيقة استبدال محفوظة فى أرشيف وزارة الأوقاف المصرية، والتى ترجع لعهد السلطان الغورى، نجد أن ٧٤ منها انتقلت فيها العين المُستبدلة إلى ملك السلطان، الذى قام بوقفها[٢٤٥]. ولكى يُبعد السلطان الغورى عن نفسه شبهة اغتصاب الأوقاف، راح يتحايل لإخفاء ذلك عن طريق إجبار نظار الأوقاف على استبدال الأعيان الجارية فى أوقافهم لشخص آخر من صنائع السلطان، والذى يقوم بشرائها ثم ببيعها بعد ذلك للسلطان دون أن يكون الأخير طرفًا فى الاستبدال[٢٤٦]. فعلى سبيل المثال، أمر السلطان الغورى فى ذى الحجة ٩٠٨هـ / مايو- يونيو ١٥٠٣م، باستبدال إحدى القيساريات[٢٤٧] الواقعة تجاه مدرسته، وكانت جارية فى أوقاف مدرسة السلطان الناصر محمد بن قلاوون[٢٤٨]، فلما استبدلها بنى مكانها القبة والمدفن وخانقاه الصوفية والصهريج والسبيل، الذى أنشأ فوقه مكتبًا للأيتام بخط الشرابشيين[٢٤٩]. وفى ٣ محرم ٩١٢ هـ / ٢٦ مايو ١٥٠٦م، قام ابن المُوقع الحنفى باستبدال أحد الخانات الكائنة بالقاهرة[٢٥٠]، ثم نقله إلى ملكية السلطان الغورى فى ٤ صفر ٩١٢هـ / ٢٦ يونيو ١٥٠٦م[٢٥١].

لقد برع السلطان الغورى فى الاستيلاء على العديد من الإقطاعات وأعيان الأوقاف، من خلال البيع والاستبدال والانتقال والهبة وتغيير شروط الوقف[٢٥٢]. ولا غرو فى أن نجد حوالى ٣٠٣ حجة وقف تحمل اسم هذا السلطان، وتشكل فى مجملها حوالى ثلث حجج الوقف التى وصلتنا من العصر المملوكى[٢٥٣]. ولما كان ريع بعض الأوقاف يفوق المستحقات المرصودة من هذا الريع على بعض المنشآت، فإن هذا الفائض كان يذهب لمصلحة الواقف[٢٥٤]، وهو ما يُفسر حرص الواقف على أن يشترط لنفسه حق النظر على وقفه[٢٥٥].

ومن هذا المنطلق، قام الأستاذ بترى **Petry** بدراسة حجج الوقف الخاصة بكل من السلطان قايتباى وخليفته الغورى، فى محاولة لتحديد قيمة ريع أوقاف كل منهما،

والمستحقات المالية المرصودة من هذا الريع على منشآتهما. وقد قاده ذلك إلى بعض النتائج المهمة؛ إذ وجد أن إجمالى ريع أوقاف السلطان قايتباى، قد وصل إلى حوالى ٦٤٦٥٨ ديناراً[٢٥٦]، فى حين بلغت المستحقات المرصدة على منشآته[٢٥٧] حوالى ٦١٦٨ ديناراً[٢٥٨]، وهو ما يعنى أن حوالى ٩٠٪ من ريع أوقاف قايتباى لم يكن مرصوداً على أية جهة من جهات الاستحقاق[٢٥٩].

أما السلطان الغورى، فقد نجح فى وقف أعيان بلغ ريعها حوالى ٥٣٠٠٠ دينار بحلول محرم ٩٠٩هـ / يوليو ١٥٠٣م، وأضاف إليها أوقافاً أخرى بلغ ريعها حوالى ٣٠٠٠٠ دينار بنهاية سنة ٩١٤ هـ / ١٥٠٩م، ومن ثمَّ فقد قفز ريع أوقاف السلطان الغورى فى سنة ٩١٥هـ / ١٥٠٩ - ١٥١٠م، إلى حوالى ٨٣٠٠٠ دينار[٢٦٠] ، فى حين بلغت المستحقات المرصودة من هذا الريع على منشآته، حوالى ٧٤٧٣ ديناراً[٢٦١]، مما يعنى أن هناك حوالى ٩١٪ من هذا الريع لم يرصد للإنفاق على أية جهة من جهات الاستحقاق. وقد حدا هذا الفائض الكبير فى ريع أوقاف كل من السلطان قايتباى وخليفته الغورى بالأستاذ بترى إلى افتراض أن هذا الفائض قد وجد طريقه إلى خزانة كل منهما، فى محاولتهما لتدبير الأموال مع تفاقم الأزمة المالية[٢٦٢].

وبالإضافة إلى استفادة بعض السلاطين من ضخامة ريع أوقافهم، فقد استفادوا أيضاً من الأوقاف بوجه عام فى تغطية جزء من نفقات المنشآت الحربية. فعلى سبيل المثال، خصص السلطان قايتباى جزءاً من ريع وقفيته المؤرخة بـ ٢٥ ذى الحجة ٨٨١ هـ / ١١ أبريل ١٤٧٧م، على قاعة السلاح[٢٦٣] بدمياط؛ للعناية بأسلحتها دعماً لهذا الثغر[٢٦٤] فى مواجهة هجمات قراصنة الفرنج. وعندما انتهى السلطان نفسه من إنشاء برجه الكبير بالإسكندرية فى سنة ٨٨٤هـ / ١٤٧٩م " أوقف عليه الأوقاف الجليلة "[٢٦٥]. وقد احتذى به بعض كبار أمراء دولته من أمثال الأمير يشبك الدوادار، الذى شيد برجاً قبالة برج السلطان قايتباى الكبير بالإسكندرية لإحكام الدفاع عن هذا الثغر، وخصص له جزءاً من ريع وقفيته المؤرخة بـ ٩ ربيع الآخر ٨٨٥هـ / ١٨ يونيو

١٤٨٠م؛ لضمان استمرار هذا البرج في مهمته الدفاعية في مواجهة خطر هجمات قراصنة الفرنج[٢٦٦].

وكانت المصادرات من بين الممارسات الشائعة، التي استخدمها سلاطين المماليك الأواخر في تدبير الأموال، خاصة مع تفاقم الأزمة المالية للدولة[٢٦٧]. وإذا كان السلطان أينال "قليل المصادرات لأرباب الدولة"[٢٦٨]، فإن الأمر قد اختلف في عهود خلفائه. فالسلطان خشقدم" كان يميل إلى جمع المال، ويشره في ذلك من أي وجه كان"[٢٦٩]، لدرجة أنه خلف في بيت المال حوالي ٧٠٠٠٠٠ دينار جمعها من المصادرات وغيرها من المظالم[٢٧٠]. كما اشتط السلطان قايتباي في المصادرات، التي أدرت عليه "من الأموال ما يعجز عنه الواصفون"[٢٧١]. بل إن سلطانًا مثل جانبلاط، الذي لم تتعد فترة حكمه بضعة شهور، أنزل بالناس "غاية الضرر من المصادرات وأخذ الأموال"[٢٧٢]. وبحلول عهد السلطان الغوري ، كانت المصادرات قد أصبحت إحدى الركائز، التي اعتمد عليها السلطان في إبقاء دولته على قيد الحياة[٢٧٣]. فقد "افتتح دولته بمصادرات وظلم وأخذ أموال بغير حق"[٢٧٤]. ولا أدل على ذلك من أن تكاليف مدرسته التي أنشأها في الشرابشيين، والتي أتم بناءها في ذي الحجة ٩٠٨هـ / يونيو ١٥٠٣م، قد جاءت "من وجوه المظالم ومصادرات الناس"[٢٧٥]، لدرجة أن البعض أطلق عليها المسجد الحرام؛ لما اعتمده السلطان في تغطية نفقات بنائها من المظالم[٢٧٦]. ولا غرو في أن يقول عنه ابن إياس أنه "لولا ظلمه وكثرة مصادراته للرعية وحبه لجمع الأموال، لكان خيار ملوك الجراكسة"[٢٧٧].

وقد انقسمت المصادرة إلى قسمين، منها المصادرة الشاملة لثروة الشخص المراد مصادرته، على نحو ما حدث في محرم ٨٦٨هـ / سبتمبر- أكتوبر ١٤٦٣م، عندما قام السلطان خشقدم بمصادرة كافة أموال وممتلكات الوزير علي بن الأهناسي- الذي كان يشغل الوزارة ونظر الخاص في آخر ولاياته - والتي قدرت بحوالي ١٠٠٠٠٠ دينار "ما بين صامت وناطق "[٢٧٨]. هذا بينما انصب النوع الثاني من المصادرة على الاستيلاء

على جزء من ثروة الشخص المراد مصادرته، فعلى سبيل المثال، قام السلطان قايتباى فى سنة ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ - ١٤٧٠م، بمصادرة ١٥٠٠٠٠ دينار من والدة القاضى يوسف بن كاتب جكم[٢٧٩] ناظر الخاص، وبرغم هذا فقد "غلقت ذلك القدر بالتمام والكمال، ولم تبع لا ضيعة ولا ملك"[٢٨٠].

ويأتى بعض السلاطين الذين تم خلعهم من الحكم فى طليعة الفئات التى تعرضت أموالهم وممتلكاتهم للمصادرة. فعلى سبيل المثال، استولى السلطان خشقدم فى رمضان ٨٦٥هـ / يونيو ١٤٦١م، على جميع أموال وذخائر وحواصل المؤيد أحمد بن أينال بعد خلعه من الحكم، كما تتبع حاشيته وصادر منهم حوالى ١٠٠٠٠٠ دينار، علاوة على ما استولى عليه من ذخائر وغير ذلك[٢٨١]. وفى رجب ٩٠٦؟هـ / يناير- فبراير ١٥٠١م، استولى السلطان العادل طومانباى على بعض الأموال من السلطان المخلوع الأشرف جانبلاط قبل نفيه إلى الإسكندرية[٢٨٢].

ولم يقف أمر المصادرات عند حد السلاطين المخلوعين، وإنما تعداه ليشمل زوجات السلاطين السابقين وأولادهم وأقربائهم، وكذلك أولاد الأمراء، فعلى سبيل المثال، صادر السلطان خشقدم خوند زينب[٢٨٣] زوجة السلطان أينال، وألزمها بدفع ٥٠٠٠٠ دينار[٢٨٤] وفى جمادى الآخرة ٨٧٢هـ / يناير ١٤٦٨م، كان السلطان تمربغا أول من امتدت يده بالمصادرة لأموال أولاد الأمراء وأملاكهم، وهو ما أكده ابن تغرى بردى بقوله : " فأخذ ممن لم يأخذ منه ملك قبله وهم أولاد الأمراء فهذه السُنة لم يسبقه أحد إليها"[٢٨٥]. كذلك قام السلطان الظاهر قانصوه فى سنة ٩٠٥هـ / ١٤٩٨ - ١٤٩٩م، بمصادرة جزء من ثروة خوند فاطمة الخاصبكية زوجة أستاذه السلطان قايتباى، كما صادر جزءاً من ثروة أختها وأخيها[٢٨٦]. وفى جمادى الآخرة ٩٠٦ هـ / ديسمبر - يناير ١٥٠٠- ١٥٠١ م، قبض السلطان العادل طومانباى على خوند أصل باى، زوجة سلفه السلطان جانبلاط، وألزمها بدفع ٥٠٠٠٠ دينار، مما اضطرها إلى بيع الكثير من متعلقاتها وذخائرها لسداد هذا المبلغ[٢٨٧]. كما ألزم السلطان الأشرف

طومانباى أولاد السلاطين والأمراء بمن فيهم محمد بن السلطان الغورى، فى ذى الحجة ٩٢٢هـ/ يناير – فبراير ١٥١٦– ١٥١٧م، بتقديم بعض الأموال للاستعانة بها فى تغطية نفقات التصدى لتقدم الأتراك العثمانيين[٢٨٨].

على أن أكثر الفئات التى نُكبت بالمصادرة ، كانت كبار رجال الدولة، من أرباب السيوف والأقلام[٢٨٩]، والمباشرين[٢٩٠]، وأصحاب الوظائف الدينية سيما القضاة[٢٩١]. فعلى سبيل المثال، قام السلطان خشقدم فى شوال ٨٦٥هـ / يوليو ١٤٦١م، بمصادرة بردبك الدوادار الثانى[٢٩٢]، وصهر السلطان أينال[٢٩٣]، لدرجة أن إجمالى ما صودر منه بلغ حوالى ٢٠٠٠٠٠ دينار[٢٩٤]. ولم يكن ذلك غريبًا على السلطان خشقدم الذى وصفه ابن إياس، بأنه كان سريع العزل لأرباب الدولة "يأخذ أموالهم ويعزلهم سريعًا"[٢٩٥]. كذلك شرع السلطان تمربغا فى مصادرة جماعة من المباشرين، فى جمادى الآخرة ٨٧٢هـ / يناير ١٤٦٨م[٢٩٦]. وفى رجب ٨٧٢هـ / يناير – فبراير ١٤٦٨م، تمت مصادرة الشهابى أحمد بن العينى[٢٩٧] على يد السلطان قايتباى، وقد بلغ مجموع ما صُودر من أمواله وذخائره حوالى ٣٥٠٠٠٠ دينار[٢٩٨].

ومع استحكام الأزمة المالية وكثرة النفقات الحربية، درج السلطان قايتباى على مصادرة أموال كبار رجال الدولة ومباشريها، ففى حوادث شهر ربيع الأول ٨٧٣هـ / سبتمبر– أكتوبر ١٤٦٨م، ذكر ابن الصيرفى ما نصه :" وأما أكابر الدولة وأعيانها ومباشروها فكل منهم خائف من المصادرة ووزن المال"[٢٩٩]. ومن لم يبذل منهم المال للسلطان عن طيب خاطر قام الأخير بمصادرته[٣٠٠]. بل الأكثر من ذلك أن بعض أرباب الدولة، قد تمت مصادرتهم أكثر من مرة وعلى يد أكثر من سلطان. فعلى سبيل المثال، قام الأشرف أينال فى صفر ٨٥٧هـ / فبراير ١٤٥٣م، بالقبض على زين الدين الإستادار، وحل أوقافه التى أوقفها على نفسه وجوامعه، وقام السلطان ببيعها[٣٠١]. وكان زين الدين الإستادار هذا قد تمت مصادرته تسع عشرة مرة منذ عهد السلطان المنصور عثمان بن الظاهر جقمق إلى عهد السلطان قايتباى[٣٠٢].

وفى شعبان ٩٠٢هـ / إبريل – مايو ١٤٩٧م، اضطر السلطان الناصر محمد بن قايتباى إلى النزول على مطلب مماليكه وأنفق[٣٠٣] عليهم "نحوا من خمسمائة ألف دينار" بعد أن جمعها من مصادرة "جماعة كثيرة من المباشرين وغيرها"[٣٠٤].

وكان أن واصل كل من السلطان الظاهر قانصوه والسلطان الأشرف جانبلاط مصادرة المباشرين وبعض أعيان الناس لتدبير الأموال اللازمة لنفقة البيعة اتقاءً لتمرد المماليك[٣٠٥]. وبطول عهد السلطان الغورى، أصبحت مصادرة المباشرين ظاهرة متكررة الحدوث، على نحو ما جرى فى صفر ٩٠٨ هـ / أغسطس- سبتمبر ١٥٠٢م[٣٠٦]، وفى ذى القعدة ٩١٥هـ / فبراير – مارس ١٥١٠م، عندما "ضيق السلطان على جماعة من المباشرين وأفرد عليهم نحوا من ستمائة ألف دينار"[٣٠٧]. كما تكررت مصادرة المباشرين فى جمادى الأولى ٩١٦هـ / أغسطس – سبتمبر ١٥١٠م[٣٠٨]، وفى جمادى الأولى ٩١٧هـ / يوليو- أغسطس ١٥١١م، عندما ألزمهم السلطان بدفع حوالى ٤٠٠٠٠٠ دينار[٣٠٩]. كذلك فعل السلطان الأشرف طومانباى فى ذى القعدة وذى الحجة ٩٢٢هـ / ديسمبر – يناير ١٥١٦- ١٥١٧ م، عندما فرض بعض الأموال على الخُدام والمباشرين لتغطية نفقات الحرب ضد الأتراك العثمانيين[٣١٠].

وقد شملت المصادرة أيضًا، بعض فئات المماليك، وأولاد الناس. فعلى سبيل المثال، فرض السلطان قايتباى فى ربيع الأول ٨٩٤هـ / فبراير – مارس ١٤٨٩، بعض الأموال على عدد من المماليك القرانصة[٣١١] وأولاد الناس، وهدد من يتقاعس منهم عن السداد بقطع جامكيته لمدة ستة أشهر، حتى يفى بما فرض عليه من أموال. وكان السلطان يسعى بذلك، إلى توفير جزء من النفقة التى طالبه بها المماليك العائدون من إحدى الحملات ضد الأتراك العثمانيين[٣١٢]. ناهيك عما قام به ابنه وخليفته السلطان محمد بن قايتباى من مصادرة إقطاعات أولاد الناس وبعض الرزق والأملاك للإنعام بها على مماليكه الجلبان حتى يشترى ولاءهم[٣١٣]. وتكرر نفس الأمر، فى جمادى

الآخرة ٩١٤هـ / سبتمبر - أكتوبر ١٥٠٨م، عندما استولى السلطان الغورى على حوالى ٣٠٠ إقطاع ورزقة تخص أولاد الناس وبعض الفئات الأخرى، لدرجة أن يده امتدت أيضًا إلى الرزق الإحباسية والأوقاف(٣١٤). ثم عاد السلطان الغورى فى ذى الحجة ٩١٤ هـ / مارس - إبريل ١٥٠٩م، وصادر حوالى ٤٠٠ إقطاع ورزقة تخص فى أغلبها أولاد الناس(٣١٥)، حتى إن أعاد بعضها لأصحابها فى فترة لاحقة(٣١٦).

كما لم يسلم من المصادرة، العديد من الفئات الأخرى؛ كأعيان الناس(٣١٧) والتجار(٣١٨)، وأهل الذمة. فعلى سبيل المثال، فرض السلطان قايتباى مبلغًا من المال على أهل الذمة فى ربيع الأول ٨٩٣هـ/ فبراير - مارس ١٤٨٨م، للاستعانة به فى تدبير جزء من تكاليف إحدى حملاته الحربية لمواجهة خطر الأتراك العثمانيين(٣١٩). وتكرر نفس الأمر، فى ربيع الأول ٨٩٦هـ/ يناير - فبراير ١٤٩١م، تحت ذريعة عودة خطر الأتراك العثمانيين على حدود السلطنة، ولكنه لم يقتصر هذه المرة على أهل الذمة، وإنما شمل أيضًا العديد من التجار بمن فيهم بعض المغاربة والفرنج(٣٢٠). ناهيك عما قام به السلطان الناصر محمد بن قايتباى فى ذى الحجة ٩٠٣هـ/ يوليو - أغسطس ١٤٩٨م، من مصادرة العديد من هذه الفئات، بحيث إنه لم يكتف بفرض الأموال على المباشرين وقضاة القضاة، وإنما فرضها أيضًا على أعيان الناس من التجار وأولاد الناس، بل حتى أهل الذمة، ومشاهير السوقة والمتسببين. وكان يهدف من وراء هذه المصادرات، إلى توفير النفقة التى طالبه بها المماليك، فى أعقاب النصر الذى تحقق له على الأمير آقبردى الدوادار ببلاد الشام(٣٢١). وكانت محصلة ذلك، أن تمكن السلطان من توزيع حوالى ٨٠٠٠٠ دينار على مماليكه(٣٢٢).

كذلك صادر السلطان جانبلاط فى مطلع عهده بعض الأموال من هذه الفئات، على نحو ما حدث فى ذى الحجة ٩٠٥هـ/ يونيو - يوليو ١٥٠٠م(٣٢٣). كما قام السلطان الغورى فى محرم ٩٠٧هـ/ يوليو ١٥٠١م، بمصادرة التجار ومساتير الناس، وفرض حوالى ٣٠٠٠٠ دينار على أهل الذمة(٣٢٤). ثم عاد السلطان الغورى لمصادرة

اليهود فى رمضان ٩١٧هـ/ نوفمبر - ديسمبر ١٥١١م، بعدما عجز المعلم يعقوب اليهودى - معلم دار الضرب - عن سداد ما فرضه السلطان عليه من أموال قدرت بحوالى ١٠٠٠٠٠ دينار[٣٢٥]. وواصل الغورى مصادراته بفرض حوالى ٢٠٠٠٠ دينار على النصارى فى محرم ٩١٩هـ/ مارس - إبريل ١٥١٣م نظرًا لإقدامهم على شراء جوارى للخدمة[٣٢٦].

لقد اشتط الغورى فى المصادرة، لدرجة أن النساء اللائى، كن يعملن بالمغانى لم تفلتن من مصادراته، على نحو ما حدث فى رجب ٩١٥هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٥٠٩م، ورمضان ٩١٨هـ/ نوفمبر - ديسمبر ١٥١٢م[٣٢٧].

كما كان ابتزاز السلطان الغورى لأرباب دولته بمثابة تصريح لهم بمصادرة بعض الفئات، فعلى سبيل المثال ألزم السلطان فى سنة ٩٠٨هـ/١٥٠٢م، على بن أبى الجود[٣٢٨] بحمل ١٢٠٠٠ دينار " يردها على الجوامك ليس تحتها جهة من الجهات "[٣٢٩]، فاشتط على ابن أبى الجود فى مصادرة تجار الأروام، وبعض أرباب الدولة، لدرجة أن ابن إياس اتهمه صراحة بأنه قد تسبب فى خراب ثغور السلطنة الكبرى؛ كالإسكندرية ودمياط، من جراء مصادراته للتجار ومضاعفة قيمة المكوس[٣٣٠].

على أية حال، لم يكتف سلاطين المماليك الأواخر بمصادرة ثروات الأحياء، وإنما امتدت أيديهم بالمصادرة لتركات الأموات. فقد استولى السلطان خشقدم على إرث سلفه السلطان المخلوع عثمان بن جقمق الذى ورثه عن أبيه[٣٣١]. كما استولى السلطان الظاهر قانصوه فى رمضان ٩٠٤هـ/ مايو ١٤٩٩م، على تركة الأمير أزبك من ططخ[٣٣٢] بعد وفاته، والتى تراوحت بين ٦٠٠٠٠٠ و ٧٠٠٠٠٠ دينار[٣٣٣]. وعُرف عن السلطان الغورى " أنه كان يضع يده على أموال التركات الأهلية " حتى وإن كان لها ورثة شرعيون[٣٣٤]، بل ذهب البعض إلى أبعد من ذلك عندما قالوا ببطلان الميراث فى عهده[٣٣٥]. ويُعد استيلاء الغورى على التركة الضخمة التى خلفتها خوند فاطمة

الخاصبكية ـ زوجة السلطان قايتباى ـ من أبرز الأمثلة على ذلك؛ إذ كانت تشتمل على العديد من الأراضى والعقارات، وقد انتقلت إلى ملكية السلطان الغورى من ورثتها عن طريق الانتقال(٣٣٦) والهبة(٣٣٧) والبيع(٣٣٨)، فى يوم واحد، هو ٢٤ صفر ٩١٠هـ/ ٦ أغسطس ١٥٠٤م(٣٣٩). كما احتاط السلطان الغورى أيضًا، على تركة الأمير أزدمر على باى الأشرفى الدوادار الكبير، عندما علم بوفاته فى جمادى الأولى ٩١٣هـ/ سبتمبر – أكتوبر ١٥٠٧م، وفرض مبلغًا من المال على ورثته وغلمانه ومباشريه(٣٤٠). بل وصل الحد بالسلطان الغورى فى صفر ٩١٩هـ/ إبريل – مايو ١٥١٣م، إلى إلزام ورثة المتوفى من المماليك السلطانية من أصحاب الجوامك بتقديم بعض المعدات الحربية والخيول والبغال؛ كشرط للانتفاع بالإرث، فيما ألزم ورثة المتوفى من جلبانه بدفع ٥٠ دينارًا، وهى قيمة نفقة البيعة التى سبق أن أنفقها السلطان على كل منهم(٣٤١).

على هذا النحو، اشتدت جذوة المصادرات، وزاد من وقعها السيئ ـ خاصة بالنسبة لأرباب الوظائف المهمة فى الدولة – انتشار المرافعات؛ إذ راح الطامعون فى تولى الوظائف العليا بالدولة يرافعون شاغلى هذه الوظائف طمعًا فى اغتصابها منهم، من خلال الادعاء بأن شاغلى هذه الوظائف قد استغلوا نفوذهم فى الاستيلاء على جزء من الأموال المستحقة للدولة. وغالبًا ما انتهز بعض السلاطين مثل هذه الادعاءات فى مصادرة هؤلاء الذين تمت مرافعتهم(٣٤٢)، على نحو ما حدث فى محرم ٨٦٨هـ/ سبتمبر – أكتوبر ١٤٦٣م، عندما رافع أحد الأشخاص الوزير على ابن الأهناسى بأن فى ذمته للسلطان خشقدم من أموال الدولة ١٥٨٠٠٠ دينار، وانتهى الأمر بمصادرته(٣٤٣).

على أن المرافعات قد زاد سعيرها بشكل كبير فى عهد السلطان الغورى، الذى قرب إليه العديد من الأشخاص الذين نشطوا فى مرافعات أرباب الدولة والمباشرين(٣٤٤). وخير مثال على ذلك، أبو الخير المرافع، الذى نال حظوة كبيرة لدى

السلطان الغورى بما عرف عنه من مرافعات، لدرجة أنه التزم للسلطان فى سنة ٩١٢هـ/١٥٠٦-١٥٠٧م، بتحصيل حوالى ٢٥٠٠٠٠ دينار من المرافعات. ورغم تراجع السلطان عن هذا الأمر استجابة لمخاوف المقربين منه، وقيامه بالقبض على أبى الخير المرافع فى محرم ٩١٣هـ/ مايو - يونيو ١٥٠٧م[٣٤٥]، فإن ذلك لم يغلق باب المرافعات التى استمرت فى ازدياد[٣٤٦]. ولا أدل على ذلك، من أن شمس الدين محمد بن أحمد بن عوض - الذى كان يشغل إستادارية الذخيرة الشريفة، إضافة لبعض الوظائف الأخرى - قد عُرف عنه أنه " رأس المرافعين فى المباشرين قاطبة "[٣٤٧]؛ لدرجة أنه أخذ " فى أسباب المرافعات فى المباشرين وأعيان الناس حتى ضجت منه الأفلاك والأملاك " على حد قول ابن إياس[٣٤٨]، وانتهى به المطاف إلى نفس مصير أبى الخير المرافع، إذ قُبض عليه فى جمادى الآخرة ٩٢٠هـ/ يوليو - أغسطس ١٥١٤م، بعد أن رافعه أحد منافسيه بأن فى ذمته أموال للدولة[٣٤٩]. ومن ثمَّ فقد استمرت المرافعات حتى نهاية عهد السلطان الغورى، الذى كان قد تظاهر بإلغائها فى ربيع الآخر ٩١٤هـ/ أغسطس ١٥٠٨م[٣٥٠].

وإذا كان سلاطين المماليك الأواخر، قد اتخذوا من المصادرات سبيلاً للتخفيف من حدة الأزمة المالية، فإن الأمر ينطبق أيضًا، على بيع الوظائف، الذى أصبح إحدى السمات البارزة فى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة، بحيث صار بذل المال، وليس الكفاءة الشخصية، هو المعيار الوحيد لشغل الوظائف المهمة فى الدولة[٣٥١]. ولا أدل على ذلك من انتشار البذل زمن الأشرف أينال حتى " بُذلت الأموال فيما لم تجر العادة بالبذل فيه "[٣٥٢]. كما أشار عبد الباسط بن خليل إلى انتشار البذل فى ولاية جميع الوظائف زمن السلطان خشقدم، الذى درج على " أخذ الرشا على كثير من الولايات والوظائف وعلى القضاء "[٣٥٣]. وكان يهدف من وراء ذلك إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال، مما أدى إلى وصول من أسماهم عبد الباسط بن خليل " بالأسافل والأوباش " إلى كثير من الوظائف الجليلة[٣٥٤].

وتأتى بعض الوظائف العسكرية، على رأس الوظائف التى تم شغلها بالبذل. فعلى سبيل المثال، أصبح شراء الإمرة من الأمور الشائعة، فقد بذل الأمير سودون الأينالى[٣٥٥] فى ذى الحجة ٨٦٣هـ/ سبتمبر - أكتوبر ١٤٥٩م، مبلغًا وقدره ٦٠٠٠ دينار؛ ليحصل على إمرة مائة[٣٥٦]. وهو أيضًا ما فعله الأمير سودون القصروى[٣٥٧]، الذى حصل على نفس الإمرة بعد أن بذل للسلطان يلباى ١٠٠٠٠ دينار[٣٥٨].

وقد شمل البذل أيضًا وظيفة الولاية، ففى ذى القعدة ٨٥٧هـ/ نوفمبر ١٤٥٣م، استقر على ابن إسكندر فى ولاية القاهرة عوضًا عن خير بك القصروى[٣٥٩]، بعد أن بذل ٤٠٠٠ دينار[٣٦٠]، ومع ذلك فقد عاد إليها خير بك بعد أن بذل بعض المال[٣٦١]. وبمرور الوقت أصبحت الولاية من أجلّ المناصب، وصارت تُدفع مبالغ كبيرة فى ولايتها، على نحو ما ذكر ابن إياس فى ربيع الأول ٩٢٢هـ/ إبريل ١٥١٦م، وذلك لأن هؤلاء الذين بذلوا هذه المبالغ الكبيرة لتولى هذا المنصب، كان بإمكانهم استخراجها أضعافًا مضاعفة " من أضلاع المسلمين "[٣٦٢].

وقد انتشر البذل أيضًا، فى ولاية بعض الوظائف الديوانية[٣٦٣]، ومن بينها كتابة السر[٣٦٤]. فعلى سبيل المثال، وعد برهان الدين بن الديرى[٣٦٥] ببذل ٨٠٠٠ دينار لولاية كتابة السر فى شوال ٨٦٦هـ/ يوليو ١٤٦٢م، وقد سدد من هذا المبلغ ٥٠٠٠ دينار، لكنه لم يستمر فى منصبه سوى خمسة عشر يومًا، وعُزل منه فى ذى القعدة / أغسطس من نفس العام[٣٦٦].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأفراد تمكنوا من الجمع بين أكثر من وظيفة عن طريق البذل، ففى ربيع الأول ٩٢٠هـ/ أبريل ١٥١٤م، أعاد السلطان الغورى القاضى شرف الدين الصغير إلى نظر الدولة، وكتابة المماليك، كما أشركه فى الوزارة مع الوزير يوسف البدرى، بعد أن سعى فى ذلك ببذل ٨٠٠٠ دينار إضافة إلى ٥٠٠٠ أردب من الشعير[٣٦٧].

كذلك لم تسلم الوظائف الدينية بما فيها القضاء من البذل[٣٦٨]، وهو ما عبر عنه البلاطنسى بقوله : " صار القضاة وأشباههم من فقهاء السوء يبذلون ما بأيديهم من الحلال والحرام للظلمة، لأجل التقدم والمباهاة بالاستيلاء على المناصب والوظائف "[٣٦٩].

وكان قضاء الشافعية فى مقدمة الوظائف التى استشرى عليها البذل، فعلى سبيل المثال، تولى محيى الدين عبدالقادر بن النقيب[٣٧٠] قضاء الشافعية ست مرات عن طريق بذل المال، كانت إحداهن زمن السلطان جانبلاط، والخمس الأخريات زمن السلطان الغورى، والتى كان آخرها فى جمادى الآخرة ٩٢١هـ/ يوليو ١٥١٥م[٣٧١]. وقد بذل فى هذه الولايات الست، حوالى ٣٦٠٠٠ دينار، ومع هذا لم يقبع فى هذا المنصب فى كل مرة تقلده فيها سوى عدة أشهر، ثم يُعزل؛ لدرجة أن إجمالى فترة ولايته لقضاء الشافعية على مدى الست ولايات لم يجاوز العامين[٣٧٢].

وقد امتد البذل أيضًا إلى وظائف القضاء الأخرى، فعلى سبيل المثال، استقر حسام الدين ابن حُرِيْز[٣٧٣]، فى قضاء المالكية، فى سنة ٨٦١هـ/١٤٥٦م، " بمال جزيل "، على الرغم من كونه، لم يكن أفضل علماء المالكية[٣٧٤]. وفى رجب ٨٦٧هـ/ أبريل ١٤٦٣م، تقلد بدر الدين بن الصواف[٣٧٥]، نفس المنصب، بعد أن التزم ببذل ١٠٠٠٠ دينار[٣٧٦]. وفى مطلع شهر ربيع الأول ٩١٩هـ/ مايو ١٥١٣م، أصر السلطان الغورى على أن يحصل من عزالدين بن أحمد الشيشينى على ١٠٠٠ دينار ليقرره فى قضاء الحنابلة، عوضًا عن أبيه بحكم وفاته[٣٧٧]. بل الأكثر من ذلك أن شابا ضحل العلم، مثل حسام الدين محمود بن عبدالبر بن الشحنة، قد تولى قضاء الحنفية بالبذل فى رمضان ٩٢١هـ/ أكتوبر ١٥١٥م، لا لشيء سوى لأن " السلطان ما عنده أعز ممن يورد له مال، ويكون مهما كان " على حد قول ابن إياس[٣٧٨].

وإذا كان كثير من قضاة القضاة قد تقلدوا مناصبهم بالبذل، فمن غير المستغرب أن يعملوا على استرداد ما بذلوه من أموال للسلاطين، من خلال تولية نواب القضاء بالرشوة[٣٧٩].

ورغم أن القاعدة، هي ولاية القضاء بالبذل، فإن هناك بعض الاستثناءات التي تم فيها ولايته وفقًا لكفاءة القاضي، خاصة زمن السلطان قايتباي[٣٨٠]، الذي قال عنه السيوطي إنه : " لم يول بمصر صاحب وظيفة دينية كالقضاة والمشايخ والمدرسين إلا أصلح الموجودين لها ... ولم يول قاضيًا ولا شيخًا بمال قط "[٣٨١]. ولا أدل على ذلك، من المرسوم الذي أصدره السلطان قايتباي في شوال ٨٧٤هـ/ أبريل - مايو ١٤٧٠م، والذي منع بموجبه، ما كان يأخذه كُتَّاب السر من أموال على المراسيم والتواقيع التي تصدر بولاية هذه الوظائف، وبخاصة تواقيع القضاة من ديوان الإنشاء. كما حذر السلطان فيه القضاة ونوابهم وأتباعهم من أن تمتد أيديهم إلى الرشوة عند إصدار الأحكام[٣٨٢]. كذلك فمن الحالات النادرة التي لم يول فيها القضاة بالبذل زمن السلطان الغوري، ما حدث في ذي القعدة ٩١٩هـ/ يناير ١٥١٤م، عندما ولى السلطان القضاة الأربعة، دون أن يأخذ منهم "ولا الدرهم الفرد"، بحيث اعتبرها ابن إياس من النوادر الغريبة، كون أن السلطان الغوري مع ما عرف به من شره في المال " قد فاته في ولاية هؤلاء القضاة نحو اثني عشر ألف دينار "[٣٨٣]. يضاف إلى ذلك ما عُرف به السلطان الأشرف طومانباي من ولاية القضاة دون بذل[٣٨٤].

على أية حال، فعلى الرغم من هذه الاستثناءات، استمر البذل على ولاية الوظائف الدينية، بما فيها ولاية الحسبة[٣٨٥]. بل إن بعض السلاطين لم يفتهم فرض الأموال، حتى على ولاية الوظائف الدينية الصغرى، ففي مطلع صفر ٩٢٢هـ/ مارس ١٥١٦م، قرر السلطان الغوري أحد القراء في إمامة السلطان بعد أن بذل ١٠٠٠ دينار[٣٨٦].

ولا غرو في أن سلاطين المماليك الأواخر، قد اعتمدوا على الأموال المتحصلة من بيع الوظائف، كأحد الموارد المالية الداعمة لخزانة السلاطين. كما انصرف أصحاب المناصب عن مباشرة مهام وظائفهم، إلى جمع المال، إما

لتعـويض مـا سـبـق أن بذلوه للسـلاطـين من أجـل ولاية وظائفـهـم، أو لجمـع الأموال لمصلحتهم الخاصة(٢٨٧).

***

هكذا نتجت الأزمة المالية التى عاشتها مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة من التدهور الاقتصادى الشامل، الذى تجسد فى شكل انهيار نظام الإقطاع الحربى وتحول العديد من إقطاعات الدولة إلى رزق وأملاك وأوقاف، فقلت الموارد المالية لسلطنة المماليك، فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه النفقات الخاصة بالأجناد، والتى زاد من وقعها كثرة النفقات الحربية، التى كان على بعض سلاطين المماليك الأواخر أن ينفقوها لدرء الأخطار الخارجية المحيطة بالسلطنة. وأمام قلة الموارد المالية وتزايد النفقات، لم يجد بعض هؤلاء السلاطين بُداً من ترشيد الإنفاق من خلال حرمان بعض الفئات مما كان لها من جوامك ورواتب عينية. كما حاولوا أيضًا قطع كل ما زاد عن المستحقات المالية والعينية المقررة لطوائف الأجناد المختلفة. وقد واكب ذلك لجوء بعض السلاطين إلى تأمين الموارد المالية الضرورية، التى تعينهم على القيام بنفقات السلطنة من خلال التلاعب بالأوقاف ومحاولة الاستيلاء على جزء من ريعها الضخم، إضافة إلى الأموال التى حصلوا عليها من بعض وجوه المظالم الأخرى، كالمصادرات وبيع الوظائف، وهو الأمر الذى زاد من وقع التدهور الاقتصادى الشامل فى مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن انهيار النظام الإقطاعى انظر، الفصل الأول، ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) عن الرزق وأنواعها انظر، الفصل الأول، ص ٦٤، هامش (٥٧) .

(٣) انقسمت الأوقاف إلى ثلاثة أنواع، أولها : الأحباس الخاصة بالجوامع وغيرها من المنشآت،، ثانيها: الأوقاف الخيرية المرصودة على وجوه البر المختلفة، ثالثها: الأوقاف الأهلية المرصودة على واقفيها وذراريهم وعتقائهم، انظر:

Darrag: L'Acte de Waqf de Barsbay, p. 12.

(٤) Haarmann: "Joseph's Law-The Careers and Activities of Mamluk Descendants Before the Ottoman Conquest of Egypt." The Mamluks in Egyptian Politics and Society, eds. by Thomas Philipp & Ulrich Haarmann, p. 72; Conermann & Saghbini: Op. Cit., p. 29.

(٥) البلاطنسى: المصدر السابق، ص١٠٧- ١٠٩؛ محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٣٠٢- ٣٠٣؛ عماد أبوغازى: تطور الحيازة الزراعية، ص١١؛

Darrag: Op. Cit., p. 14.

(٦) انظر على سبيل المثال، وثيقة رقم ١٢٢/ ٢٠م دار الوثائق، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ٨٦٤هـ، سطر ٢٢- ٢٣؛ وثيقة رقم ٧٠٩ج أوقاف، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ٨٦٧ هـ، سطر ٣٣- ٣٧؛ وثيقة رقم ٧٨٣ج أوقاف، بتاريخ ٦ محرم ٩٠٧هـ، سطر ٢٦- ٢٧: من نشر وتحقيق: عماد أبوغازى : دراسة دبلوماتية، مج ٢، ملحق ٢، ٨، ص١٧٤- ١٨١، ٢١٩- ٢٢٤، ٢٢٧- ٢٣٣ .

(٧) ابن نجيم: رسالة التحفة المرضية فى الأراضى المصرية، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٤٧٩، ٣٣م، ورقة ٣٨ ب؛ البلاطنسى: المصدر السابق، ص٢٤٠- ٢٥٠؛ محمد الحبيب الهيلة: "النظم الإدارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الأديب ونزهة الأريب لمحمد بن إبراهيم بن ظهير الحنفى الحموى"، بحث منشور ضمن: أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - إبريل ١٩٦٩)، ج٣، ص١٠٧٨ .

(٨) هناك أعداد كثيرة من الوثائق التى تم فيها البيع من أملاك بيت المال وفقًا لهذا المسوغ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، وثيقة رقم ١٣٨/ ٢٢م دار الوثائق، بتاريخ ١٧ جمادى الأخرة ٨٦٣هـ، سطر ٢٠- ٢١؛ وثيقة رقم ٤٤٣ج أوقاف، بتاريخ ١٠ صفر ٨٧١هـ، سطر ٥٧؛ وثيقة رقم ٤٧٢ج أوقاف، بتاريخ ٨ رمضان ٨٩٤هـ، سطر ٤٧: من نشر وتحقيق : عماد أبوغازى: دراسة دبلوماتية، مج ٢، ص١٣٥، ٢٤٦، ٢٨٢؛ وانظر أيضًا: وثيقة رقم ١١٧ ج أوقاف، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ٩٠٩هـ، سطر ٣٧- ٣٩؛ وثيقة رقم ٦٢٥ج أوقاف، بتاريخ غرة جمادى الأولى ٩١٦هـ، سطر ٥٨- ٥٩؛ وثيقة رقم ٢٩٣ج أوقاف، بتاريخ ١٣ ربيع الأخر ٩٢٢هـ، سطر ٦٦- ٦٧: من نشر وتحقيق: زينب محفوظ: المرجع السابق، مج٢، ص٦٣١- ٦٣٢، ٦٩١، ٧١٤ .

(٩) انظر على سبيل المثال إيصالات الإنعام بثمن الأراضى المباعة من بيت المال، والمرفقة ببعض الوثائق ومنها، وثيقة رقم ٦٢١ج أوقاف، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ٨٦٧هـ، سطر ٢- ٤؛ وثيقة رقم ٢٢٦/ ٣٦ دار الوثائق، بتاريخ ١٤ جمادى الأخرة ٩٠٥هـ، سطر ٣- ٥: من نشر وتحقيق : عماد أبوغازى: دراسة دبلوماتية، مج٢، ملحق ٢، ص١٩٨، ٢٩٤؛ وانظر أيضًا: وثيقة رقم ٢٥٠ج أوقاف، بتاريخ ١٨ رجب ٩١١هـ، سطر ٣: من نشر وتحقيق: زينب محفوظ: المرجع السابق، مج٢، ص٦٧٦- ٦٧٧ .

(١٠) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج٩، ص٥٠؛ عماد أبوغازى: تطور الحيازة الزراعية، ص٨٠ .

(١١) عبداللطيف إبراهيم : "وثيقة بيع، دراسة ونشر وتحقيق"، مجلة كلية الآداب- جامعة القاهرة، مج١٩، ع٢ (ديسمبر ١٩٥٧)، ص ١٧٧- ١٧٨، هامش ٣٤؛ عماد أبوغازى: تطور الحيازة الزراعية، ص١٠٤- ١٠٥ .

(١٢) السيد الباز العرينى: المماليك، ص١٩٤- ١٩٦؛

Darrag: Op. Cit., PP. 16 - 18.

(١٣) انظر على سبيل المثال، وثيقة رقم ٦٤٣ج أوقاف، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى، ٨٦٣هـ، سطر ٢٠- ٣٦: من نشر وتحقيق: زينب محفوظ: المرجع السابق، مج٢، ص٤٩٣؛ انظر أيضًا: وثيقة رقم ٤٤٣ج أوقاف، بتاريخ ١٠ صفر ٨٧١هـ، سطر ٢١- ٢٦، ٥١- ٥٢؛ وثيقة ٦٤٦ج أوقاف، بتاريخ ٢ جمادى الأخرة ٩١١هـ، سطر ١٧- ١٨: من نشر و تحقيق: عماد أبوغازى: دراسة دبلوماتية، مج٢، ملحق ٢، ص٢٤٣- ٢٢٤، ٢٤٦، ٣٧٤ .

(١٤) البلاطنسى: المصدر السابق، ص٢٨٩- ٢٩٠ .

(١٥) Haarmann: Op. Cit., p. 71; Conermann & Saghbini: Op. Cit., p. 27.

(١٦) البلاطنسى: المصدر السابق، ص٢٨٩- ٢٩٠ .

(١٧) المصدر السابق، ص١٠٨، ١٠٩ .

(١٨) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٢٧٨؛ عماد أبوغازى: تطور الحيازة الزراعية، ص١٠٦- ١٠٧؛

Darrag: Op. Cit. p. 14.

١٩) الإسحاقى: أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، ص١٤٩ .

٢٠) عماد أبوغازى: تطور الحيازة الزراعية، ص١٠٧؛

Darrag: Op. Cit., p. 15; Petry: The Military Institution, p. 477.

٢١) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٢٨٤– ٢٨٥؛

Rabie: Some Financial Aspects of The Waqf System, p.24.

(٢٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٣٥٩ .

(٢٣) المقريزى: الخطط، ج٢، ص٣٩٤ .

(٢٤) Holt: "The Structure of Government in the Mamluk Sultanate." The Eastern Mediterranean Lands in the Period of the Crusades, ed. By P. M. Holt, p. 58; Ayalon: "The System of Payment in Mamluk Military Society." in his: Studies on the Mamluks of Egypt (1250 -1517), p. 279.

(٢٥) جاءت متحصلات الديوان المفرد، من حوالى ١٦٠ بلدًا كانت جارية فى انتفاع هذا الديوان، أهمها المنزلة وفارسكور، علاوة على بلاد الحماية والمستأجرات وغيرها من الرسوم والمكوس، لمزيد من التفاصيل، انظر خليل بن شاهين: المصدر السابق، ص٣٤، ١٠٧ .

(٢٦) المقريزى: الخطط، ج٢، ص٣٩٤؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٨٤ .

(٢٧) لمزيد من التفاصيل عن الأوجه الأخرى لإنفاقات الديوان المفرد، انظر: خليل بن شاهين: المصدر السابق، ص١٠٧ .

(٢٨) Ayalon: The System of Payment, p. 284.

(٢٩) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٥– ٧٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩١– ٦٩٢؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٧ .

(٣٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٥٩؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٤ .

(٣١) عبد الباسط بن خليل:الروض الباسم، ج٢، ورقة ٤٣؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٥٨؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٦، ص١١٩ .

(٣٢) انظر ترجمته فى: ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٤٢٣ .

(٣٣) البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص١٦– ١٧ .

(٣٤) المصدر السابق، ق١، ص٤٢٠– ٤٢١ .

(٣٥) انظر ترجمته فى: ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٥٨٧– ٥٩١ .

(٣٦) انظر ترجمته فى: السخاوى: الضوء اللامع، ج١١، ص١٦٥/ ٥٢٥ .

(٣٧) البقاعي: المصدر السابق، ق٣، ص٢٢٧- ٢٢٨ .

(٣٨) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٤١٣ .

(٣٩) المصدر السابق، ج٣، ص٤٤٩، ٤٤٧؛

Ayalon: The System of Payment, p.285.

(٤٠) انظر، ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٢٧١، ج٣،ص ٤١٣، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١- ٤٨٢، ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٢٤، ٤٢٥ .

(٤١) تولى منصور بن صفى الوزارة والإستادارية أكثر من مرة زمن كل من السلطان أينال وابنه المؤيد أحمد، انظر ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٥٨٨ .

(٤٢) ذكرت بعض المصادر على لسان السلطان قايتباى فى موضع أخر أن إجمالى مبلغ الجوامك المستحقة فى عهد السلطان خشقدم، كان حوالى ٣٨٠٠٠ دينار، انظر: عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٣؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٤٩٩، ٦٨٩؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٣- ٢٤ .

(٤٣) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٤٨٦، ٤٩١- ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥ .

(٤٤) المصدر السابق، ج٣، ص٥٨٨ .

(٤٥) عن ذلك انظر ص ٢٤١، وما بعدها.

(٤٦) المقريزى: الخطط، ج ٢، ص٣٩٤؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٢٨٤ .

(٤٧) كان مكس قطيا يُفرض على البضائع الواردة فى صحبة التجار القادمين إلى مصر من الشام وغيرها من بلدان المشرق. وقد أشار ابن الصيرفى إلى أنه كان يدر على خزانة الدولة حوالى ألف دينار شهريا، انظر: ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٩؛ عادل عبدالحافظ: المرجع السابق، ص٥٩- ٦١ .

(٤٨) عن رسوم الخفير انظر ما سبق، ص ٤٨ .

(٤٩) عن الحمايات انظر، الفصل الأول، ص ٤٥ - ٤٧ .

(٥٠) القلقشندى: المصدر السابق، ج٣، ص٣٩٩، ٤٥٦؛ خليل بن شاهين: المصدر السابق، ص٩٧- ٩٨ .

(٥١) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٢٥٣- ٢٥٤، ٣٢١ .

(٥٢) مؤرخ مجهول : كتاب تاريخ، ورقة ١٣ أ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص٢٥٣-٢٥٤، ج٣، ص٦٨٢-٦٨٣؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢٣-٢٤ .

(٥٣) انظر ترجمته فى : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٨٦ .

(٥٤) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٨٦؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٢٥٢- ٢٥٤ .

(٥٥) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٢، ص٢٥٣- ٢٥٤ .

٤) القلقشندى: المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٦؛ انظر أيضاً:

Ayalon: The System of Payment, p. 282.

5)ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص ٢٩٢

٥) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٨٦، ٣٤١؛ حوادث الدهور؛ ج٢، ص٣٣١- ٣٣٢، ج٣، ص٤٤٩؛ السيوطى: حُسن المحاضرة، ج٢، ص ٢١٥

Petry: Twilight of Majesty: The Reigns of the Mamluk Sultans al - Ashraf Qayta- (٥ bay and Qansuh al-Ghawri in Egypt", p. 53; Ayalon: Studies on the Structure of the Mamluk Army- III, p. 61.

٦) عن هؤلاء الوزراء الذين تقلدوا الوزارة في هذه الفترة، انظر:

Abd Ar-Raziq:" Le Vizirat Et Les Vizirs D'Égypte Au Temps Des Mamluks." AI, T.XVI (1980), PP. 222 ff.

٦') انظر، ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٢٩٢- ٢٩٣، حوادث الدهور، ج٢، ص٦٢٦؛ السيوطى: حُسن المحاضرة، ج٢، ص٢١٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٤٣٦ .

وعن معاملى اللحم، انظر الفصل الثانى، ص ١٠٠ .

٦١) انظر ترجمته في: ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٣٤٠- ٣٤٢؛ حوادث الدهور، ج٣، ص٥٨٠- ٥٨١ .

٦٢) انظر ترجمته في: عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٣، ورقة ٥٦؛ السخاوى: الضوء اللامع، ج٦، ص١٧٩- ١٨٠/ ٦٠٩ .

٦٤) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٨٦؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٢٠٧، ٢٢٦، ٢٦٢، ٢٦٢- ٣٦٣، ج٣، ص٤٤٥ .

٦٥) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٢٩٢؛ ابن الصيرفي، المصدر السابق، ص٣٨ .

٦٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٢٥١؛ ج٣، ص٢٩٢، ٦٩٢ .

٦٧) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٣٤١ .

٦٨) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٢٩٢، ٥٨١، ٦٩٢؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٣٨ .

٦٩) السخاوى: الضوء اللامع، ج١٠، ص١١٨؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤١٦ .

٧٠) انظر: عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٥؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٨٦؛ حوادث الدهور، ج٢، ص٢٠٧، ٢٢٦، ٢٥٠- ٢٥١، ٢٥٣- ٢٥٤، ٢٩٢، ٣٢١، ج٣، ص٦٩١؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٦ .

٧) القلقشندى، المصدر السابق، ج ٣، ص٤٥٦؛ خليل بن شاهين: المصدر السابق، ص١٠٨ .

٧) كان من بين هذه الجهات رسم البهار الوارد من جدة إلى الطور ومتحصلات ثغرى دمياط ورشيد، إضافة إلى فوه والبرلس ونستراوه وبعض الجهات الأخرى، لمزيد من التفاصيل عن تلك الجهات، انظر: خليل ابن شاهين: المصدر السابق، ص١٠٧- ١٠٨ .

٧١) لمزيد من التفاصيل عن أوجه إنفاقات ديوان الخاص انظر، خليل بن شاهين: المصدر السابق، ص١٠٨- ١٠٩ .

٧٤) خليل بن شاهين:المصدر السابق، ص١٠٨، ابن تغرى بردى. حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٥، ٧٠١؛
Ayalon: The System of Payment, p. 286.

٧٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٢٨٥ .

٧٦) المصدر السابق، ج٤، ص١٠٤، ٢٤٧، ٢٨٦، ٣٤٠، ٤٧٨؛ وانظر أيضاً، الفصل الثانى، ص ٩٣ .

٧٧) انظر ترجمته فى: السخاوى : الضوء اللامع، ج ٥، ص١٨٤- ١٨٥ .

٧٨) عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٧، ص٣٦٣ .

(٧٩) يرجع تسرب العديد من هذه الفئات التى لا تمت للجيش المملوكى بصلة إلى الدواوين السلطانية لعهد السلطان جقمق، الذى خصص للكثير من هذه الفئات الجوامك والرواتب العينية، انظر، عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٥؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٩١- ٦٩٢؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٦- ٣٧ .

(٨٠) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٩٢- ٦٩٣؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٨ .

(٨١) مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ٧ ب.

(٨٢) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٥- ٧٦؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٨٢- ٨٣؛ حوادث الدهور، ج ٢، ص٢١١- ٢١٢، ج٣، ص٤٣٨- ٤٣٩، ٦٩١- ٦٩٢؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٧ .

(٨٣) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٥- ٧٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٥٩، ٦٩١- ٦٩٢؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٧ .

(٨٤) قال السلطان قايتباى، إن إجمالى المبلغ المطلوب لسداد الجوامك، كان قد وصل إلى ١١٠٠٠ دينار زمن السلطان المؤيد شيخ، ثم وصل إلى ١٨٠٠٠ دينار زمن السلطان برسباى، ثم قفز إلى ٢٨٠٠٠ دينار زمن السلطان جقمق، ورغم ذلك كان الإستادارية فى هذه العهود يعجزون عن توفير مثل هذه المبالغ، وهو ما يشير إلى أن المبلغ المطلوب لسداد الجوامك، قد ارتفع بشكل كبير فى عهد السلطان خشقدم، ثم ازداد ارتفاعاً زمن السلطان قايتباى، انظر: عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٣؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٤٩٩، ٦٨٩؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٢- ٣٤ .

(٨٥) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٨٦؛ حوادث الدهور، ج ٢، ص٢٥٣- ٢٥٤ .

٨٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٤٩٩ .

٨٧) لمزيد من التفاصيل عن النفقة التى أعطيت للأجناد وأنواعها، انظر:

Ayalon: The System of Payment, pp.56 - 64.

٨٨) انظر، ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٦٤، ٢٢٣- ٢٢٤، ٣٦٢- ٣٦٣؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٣٣٧، ج٤، ص٤١؛ وانظر أيضاً:

Ayalon: The System of Payment, pp. 56 - 57.

٨٩) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٣٢٠، ج٥، ص١٠٣ .

٩٠) لمزيد من التفاصيل عن منصب الأتابك وتطور مهامه، انظر: ليلى عبدالجواد: "أتابك العساكر فى القاهرة فى عصر دولة المماليك البحرية"، مجلة المؤرخ المصرى، العدد العاشر، يناير ١٩٩٣، ص٥٥، وما بعدها.

٩١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٢٢؛ حوادث الدهور، ج٣، ص٤٠٥ .

٩٢) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٢٥٩ .

٩٣) لمزيد من التفاصيل عن طوائف المماليك السلطانية وأعدادهم، انظر:

Ayalon: Studies on the Structure of the Mamluk Army- I, pp. 204 ff.

٩٤) عبد الباسط خليل: الروض الباسم، ج٢، ورقة ٤٤، ٤٧؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٢٢٣- ٢٢٤، ٢٥٩، ٣٦٢- ٣٦٣؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٣٣٧ .

٩٥) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٦٤ .

٩٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص١٧٦ .

٩٧) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٢، ورقة ٤٤، ٤٧، ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٤٠٥، ٤٠٨- ٤٠٩ .

٩٨) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٢، ورقة ٤٤، ٤٧؛ ورقة ١٣٠، ١٥٢؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٢٢٣- ٢٢٤، ٢٥٩، ٣٦٢- ٣٦٣، ٣٨٢؛ حوادث الدهور، ج ٢، ص٦١٦؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٦، ج٣، ص٣٣٧، ٤٤٥، ٤٧١ .

٩٩) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص١٣- ١٧، ١٩- ٢٠، ٢١، ٢٥ .

١٠٠) سعيد عاشور: "التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن اياس"، بحث منشور فى كتاب: ابن اياس (دراسات وبحوث)، ص٧٥- ٧٦ .

(١٠١) Ayalon: The System of Payment, pp. 57, 60.

١٠٢) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ١١؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٢، ٦٨٧؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣١؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣١٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٠٢، ج٣، ص٥٦ .

١٠١) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٧٠٢؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٥٦، ١٩٢ .

١٠٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٧ .

١٠٥) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ١١، ٨٢- ٨٣؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٢، ٦٩٨؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٦، ص٣٦٠ .

١٠٦) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٨٢- ٨٣؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٩٨؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٤٩؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٦، ص٣١٧، ٣٦٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٠٣ .

١٠٧) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ١١، ٨٢- ٨٣؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٢، ٦٨٧، ٦٩٨؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٠- ٣١، ٤٩؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٦، ص٣١٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٠٣ .

(١٠٨) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ١١- ١٢، ٦٨، ٨٥؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ٦٢٣، ٧٠٢؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٥٦، ١٩٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٧، ٩، ٢٣، ٢٧، ٥٧، ٢٥١؛ ج٤، ص٩٩، ١١٩، ٣٨٢، ج٥، ص٢٧، ١١٦، ابن طولون: المصدر السابق، ق٢، ص٧ .

(١٠٩) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٨٤، ٣٢٠، ج٥، ص١٢٦، ١٢٨، ١٣١- ١٣٢ .

(١١٠) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٠، ٨٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٥، ٦٨٥، ٦٨٧، ٧٠١؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٨، ٣١، ٥٤، ٥٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٧، ٩، ٢٥١، ٢٦٦، ج٤، ص٨٤، ١١٩، ٣٢٠، ٣٨٢، ج٥، ص٢٧، ١١٦، ١٢٦ .

(١١١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٥١، ٢٦٦، ج٤، ص٩٩، ١١٩، ٣٨٢، ج٥، ص٢٧؛ ابن طولون: المصدر السابق، ق٢، ص٧ .

(١١٢) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٨٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٢٥، ٧٠١؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٥٤؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٧، ٩ .

(١١٣) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٥٧ .

(١١٤) المصدر السابق، ج٤، ص٨٤، ج٥، ص١١٨، ١٢٨؛ ابن طولون: المصدر السابق، ق٢، ص٧ .

(١١٥) لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر، سعيد عاشور: قبرس والحروب الصليبية، ص١٢٥ .

(١١٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٤٥٤- ٤٥٥ .

(١١٧) لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر، حسناء حسين: المرجع السابق، ص١٤٢ وما بعدها.

(١١٨) عن الصدام بين المماليك والعثمانيين زمن السلطان قايتباى، انظر: محمد مصطفى زيادة : " نهاية السلاطين المماليك فى مصر "، المجلة التاريخية المصرية، م٤، ع١، مايو (١٩٥١)، ص٢٠٣- ٢١٠ .

(١١٩) مؤرخ مجهول: تاريخ السلطان الملك الأشرف قايتباى، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٥٥٩ تاريخ، ورقة ٤ أ – ب.

(١٢٠) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ١٤ .

(١٢١) هزمت هذه الحملة فى ٧ ذى القعدة ٨٧٢هـ / ٢٩ مايو ١٤٦٨م، انظر: عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٢٠، ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٣٣– ٦٣٤ .

(١٢٢) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢١ .

(١٢٣) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٤ .

ذكر المؤرخ المجهول أنها تكلفت ٨٧٠٠٠ دينار، انظر: مؤرخ مجهول: تاريخ السلطان الملك الأشرف، ورقة ٥أ.

(١٢٤) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٨٣؛ نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٦٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٧ .

ذكر المؤرخ المجهول أنها تكلفت ٣٠٠٠٠٠ دينار، انظر، مؤرخ مجهول: تاريخ السلطان الملك الأشرف، ورقة ٥ أ– ب.

(١٢٥) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٨٣؛ نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٣٦٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٣ .

(١٢٦) مؤرخ مجهول: تاريخ السلطان الملك الأشرف، ورقة ٥ ب.

(١٢٧) خرجت هذه الحملة فى شهر شوال/ مارس من نفس العام، انظر ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٥٩ .

(١٢٨) مؤرخ مجهول: تاريخ السلطان الملك الأشرف، ورقة ٦ أ– ب.

(١٢٩) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٣٤٤؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٦٤ .

(١٣٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٦٨ .

(١٣١) لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر، ابن أجا: المصدر السابق، ص٥٣ وما بعدها؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٧٦– ٧٧ .

(١٣٢) مؤرخ مجهول: تاريخ السلطان الملك الأشرف، ورقة ٧ أ.

(١٣٣) المصدر السابق، ورقة ٧ ب.

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل عن هذه الحملات انظر، ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص١٧٠، ١٧٥، ٢٠٢– ٢٠٣، ٢٠٥– ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩– ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٩– ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥١؛ عبد الباسط ابن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٨، ص١١١ .

(١٣٥) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص١١١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٢٥١ .

١٣٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٥٦ .

١٣١) المصدر السابق، ج٣، ص٢٦٠- ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٦ .

١٣٨) عن ذلك انظر ما يلى، ص ٢٥٤ وما بعدها.

١٣٩) عبد الباسط بن خليل. نيل الأمل، ج ٢، ق٨، ص١٤٩؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٦١، ٣٢٥ .

١٤٠) آشتور: المرجع السابق، ص٤٢٤ .

١٤١) نستراوه، هى بلدة مندرسة، كانت تقع غربى البرلس على الساحل الرملى الفاصل بين البحر المتوسط وبحيرة البرلس، انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق١، ص٤٥٩- ٤٦٠ .

(١٤٢) لمزيد من التفاصل عن التجاريد التى أرسلها سلاطين المماليك الأواخر؛ لحماية المدن الساحلية من تجرم قراصنة الفرنج والعمل على تحصينها، انظر: ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٣٤٨؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٢٦٥، ق٣، ص٢٠١؛ ابن الصيرفى. المصدر السابق، ص٤٨٧؛ السخاوى: الذيل التام، ص٢١٩؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٧، ص١٤٢، ١٥٨، ٢٠٨، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٥٨، ج٢، ق٨، ص١٨٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٧٩، ٨٩، ١٥٥- ١٥٦، ج٤، ص١٢٩، ١٤٦، ١٥٧، ١٥٨- ١٥٩، ١٩٢- ١٩٣، ج٥، ص٩٤- ٩٥ .

(١٤٣) لمزيد من التفاصيل عن الحملات التى أرسلها سلاطين المماليك لجلب الأخشاب انظر، عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٢، ورقة ١٠٥؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص١٠٩، ١١٣، ١٣٤؛ حوادث الدهور، ج ٢، ص٣١٧، ٤٣٠، ٤٧٠؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٢، ص٢٩٤، ٣٣٠، ٣٧٦، ٣٩٠، ق٣، ص٥، ٩٠؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص١٤٥، ج٤، ص١٦٢، ١٦٤، ١٨٣- ١٨٤، ١٨٥، ١٩١ .

(١٤٤) الجون، هى منطقة غير معروفة، وإن كان يُعتقد أنها تقع على ساحل آسيا الصغرى انظر، محمد الزامل: المرجع السابق، ص٤٥، هامش ٦ .

(١٤٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص١٩١- ١٩٢ .

(١٤٦) الغراب، من المراكب الحربية شديدة البأس، وسميت بذلك لرقتها وطولها، وسواد طلائها، أو على الأقل لأن مقدم هيكلها كان على شكل رأس غراب، انظر: درويش النحيلى: السفن الإسلامية على حروف المعجم، ص١٠٤ .

(١٤٧) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٣٦٢، ٣٦٥ .

(١٤٨) أشار ابن إياس فى أكثر من موضع إلى اهتمام كل من الغورى والأشرف طومانباى بسبك المكاحل، انظر: ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص١٢٣، ١٩١- ١٩٢، ١٩٤، ٢٢٩- ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٦٠- ٢٦١، ٢٦٤- ٢٦٥، ٢٨٨، ٣٤٠، ٣٤٧، ج٥، ص، ١٢٤ .

١٤) عبدالرحمن زكى . " ابن إياس واستخدام الأسلحة النارية فى ضوء ما كتبه فى كتاب بدائع الزهور"، بحث منشور فى كتاب: ابن اياس (دراسات وبحوث) ص١١٦ ؛

Ayalon: Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom A Challenge to Mediaeval Society, pp. 49 - 50.

١٥) بانيكار: المرجع السابق، ص٣١، ٤٣؛

Ayalon: Gunpowder and Firearms pp. 49 - 50.

١٥) عن بعض هذه التجاريد التى أرسلها سلاطين المماليك الأواخر لمواجهة ثورات العربان، انظر: ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص١٤٩، ٢٦٨، ٢٧٠؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص١٨٧، ٢٠٩، ج٣، ص٤٩٠، ٤٩٨، ٤٩٩- ٥٠٠؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٣، ص١٤٦- ١٤٧؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٩١؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٦، ص٥٢، ٤٤١، ج٢، ق٧، ص٣٥، ج٢، ق٨، ص٣٤- ٣٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٥١- ٥٢، ١١٥- ١١٦ .

١٥) Ayalon: The Auxiliary Forces, p. 29.

١٥) لمزيد من التفاصيل عن هذه المدرسة انظر، ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٥٢- ٥٣، ٥٨- ٥٩ .

١٥) المصدر السابق، ج ٥، ص٨٧ .

١٥) المصدر السابق، ج٥، ص٩١ .

١٥) المصدر السابق، ج ٢، ص٤١٩ .

١٥) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٦٢؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٦٧٨ .

١٥) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٦٥، ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٨١؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٠- ٢٢؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٦، ص٣٤٨؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٢ .

١٥)عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٦٥؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٨١- ٦٨٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٢ .

١٦) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٩؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٤ .

١٦) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٦٦ .

١٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٢، ٢٣

١٦) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٦٨- ٦٩؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٨٥؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٨ .

١) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٦٨٢- ٦٨٤ .

تجدر الإشارة إلى أن ابن الصيرفى قد نقل هذه العبارة عن ابن تغرى بردى مع اختلاف الأسلوب، انظر: ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٦ .

١٠) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٤، ورقة ٧٤- ٧٥؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٦٩٠؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٣٥- ٣٦ .

١٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٩٢- ٦٩٣؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٣٨ .

١٦) مفردها عليقة، وقد استنتج الأستاذ أيالون أنها كانت تساوى $\frac{١}{٢٥}$ من الأردب، وإن لم ترد أية إشارة صريحة بالمصادر عن حجم العليقة، التى كانت توزع على المماليك مرتين فى الأسبوع، انظر:

Ayalon : The System of Payment, pp.49, 261.

١٦٠) الزبدية، هى نوع من الأوانى، كانت سعتها تتراوح بين ٢,٧٥ إلى ٣ أرطال، أى بين ١٢٠٠ و ١٣٥٠ جم، عن ذلك انظر، عبد الباسط بن خليل. الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٥؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٢، ص٢١٢، ج٣، ص٦٩٠ .

١٦٩) انظر، عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٥ ؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩٠- ٦٩١؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٣٦، ٣٨- ٣٩ .

١٧٠) انظر، عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٥؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩٠- ٦٩١؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٣٦، ٣٨ .

(١٧١) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٩٢- ٦٩٣ .

(١٧٢) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٧٨؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٩٤- ٦٩٥؛ ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٤٣ .

(١٧٣) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ١٠٠ .

(١٧٤) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٣٦- ١٣٧ .

(١٧٥)المصدر السابق، ص٢٥٤- ٢٥٥ .

(١٧٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٧٧ .

(١٧٧) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٦٦، ٧٧- ٧٨ .

(١٧٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٣٨٥ .

(١٧٩) انظر، المصدر السابق، ج٤، ص١٢، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ١٧٠، ٢٥١، ٢٤٩

(١٨٠) المصدر السابق، ج٤، ص١٧٠ .

(١٨١) عن نفقة السفر انظر ما سبق ص ٢٤٣ وما بعدها .

(١٨٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٨٤، ج٥، ص٢٧– ٢٨ .

(١٨٣) المصدر السابق، ج٥، ص٢٣ .

(١٨٤)المصدر السابق، ج ٥، ص٦ .

(١٨٥) المصدر السابق، ج٤، ص١٨٥، ٣٥٩، ٣٧١، ٤١٦، ج٥، ص٨، ٩، ٣٣ .

(١٨٦) انظر، المصدر السابق، ج٥، ص١١٨، ١٢٨، ١٣١– ١٣٢، ,١٣٥

(١٨٧) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٢٧٨، ٣٢٢ .

(١٨٨) عن المصادرة انظر ص ٢٦٠ وما بعدها .

(١٨٩) Rabie: Some Financial Aspects of Waqf, p. 21; Petry: The Military Institution, p. 474.

(١٩٠) ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٤٨٠ .

(١٩١) ابن تغـــرى بردى: حـــوادث الدهـــور، ج ٣، ص٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص١٣– ١٥ .

(١٩٢) ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٢٣، ٢٤، ٢٥ .

(١٩٣)ابن تغـــرى بردى: حـــوادث الدهـــور، ج ٣، ص٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص١٣– ١٥ .

(١٩٤) انظر ترجمته في: السخاوي: الذيل على رفع الآصر، ص٢٠٥– ٢١٩، ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص١٧٠ .

(١٩٥) الاستبدال هوأن تُستبدل العين الموقوفة فى حالة خرابها بأخرى عامرة، على أن تُوقف بنفس شروط وقف العين المُستبدلة، وقد أجاز الفقهاء للواقف أن يشترط لنفسه الحق فى استبدال العين التى وقفها، كما أجازوا للقضاة الحق فى ذلك إذا تدهورت حالة العين الموقوفة على أن يتم وقُفها بنفس شروط الواقف، عن ذلك انظر: ابن نجيم: رسالة في صورة بيع الوقف على وجه الاستبدال، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٤م فقه حنفي، ورقة ١٥٤؛ تحرير المقال في مسألة الاستبدال، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٤م فقه حنفي، ورقة ٤٦ أ– ب؛ وانظر أيضًا، جمال الخولي: الاستبدال واغتصاب الأوقاف" دراسة وثائقية"، ص٧٥ وما بعدها.

(١٩٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٨٥– ٨٦ .

(١٩٧) المصدر السابق، ج٤، ص١٤ .

(١٩٨) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٢٩٤ .

(١٩٩) لمزيد من التفاصيل عن الرزق الإحباسية فى مصر زمن سلاطين المماليك انظر :

Michel : " Les Rizq Ihbasiyya, Terres Agricoles en Mainmorte dans L'Égypte Mamelouke et Ottomane." AI, T.XXX (1996), pp. 176 ff.

(٢٠٠) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٣٣٨ .

(٢٠١) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٢، ورقة ٤٣؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٢٥٨؛ حوادث الدهور، ج ٣، ص٤٠٥؛ عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل، ج ٢، ق٦، ص١١٩ .

(٢٠٢) انظر ترجمته فى : ابن تغرى بردى: المنهل الصافى، ج٤، ص٢٤٣- ٨٢٩/٢٤٨ .

(٢٠٣) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٥٧١، ٥٧٢، ٧٧٠ .

(٢٠٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص١٣٦، ج٥، ص٩١ .

(٢٠٥) كان النظر على أوقاف السادة الأشراف حتى سنة ٧٨٥هـ / ١٣٨٣م، لقاضى القضاة الشافعى، ثم أصبح بعد ذلك لنقيب الأشراف، وتطور الحال إلى أن أصبح للأشراف ديوان مستقل هو " ديوان الأشراف "، وقد انصبت مهمته على ضبط أعداد الأشراف وأنسابهم، وما يتعلق بهم من أوقاف، انظر: المقريزى: السلوك، ج٣، ق٢، ص٤٨٨؛ خليل بن شاهين: المصدر السابق، ص١٠٩ .

(٢٠٦) بركة الحبش من المناطق المندرسة، وكانت تقع فى ظاهر مدينة الفسطاط من قبليها فيما بين النيل والجبل، وسميت بهذ الاسم لأنه كان يوجد بجوارها من الجهة الجنوبية جنان تُعرف بالحبش، كانت لطائفة من الرهبان الحبش فنسبت إليها البركة، انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق١، ص١٥٠ .

(٢٠٧) بلقس قرية من أعمال القليوبية، انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٥٥ .

(٢٠٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٢٦٠ .

(٢٠٩) انظر ترجمته فى: ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٢٠٨- ٢١٠ .

(٢١٠) المصدر السابق، ج ٤، ص٢٠٨، ٢٠٩ .

(٢١١) المصدر السابق، ج٣، ص٢٦٠- ٢٦١ .

(٢١٢) المصدر السابق، ج ٣، ص٢٧٨ .

(٢١٣) المصدر السابق، ج٣، ص٢٨٠ .

(٢١٤) المصدر السابق، ج٣، ص٢٧٩ .

(٢١٥) المصدر السابق، ج٣، ص٢٨٠ .

(٢١٦) ذكر ابن إياس أنه ربما كان سبب هذه النفقة هو رغبة السلطان فى شراء ولاء الجند؛ رغبة فى ظهور الأمير قانصوه خمسمائة، الذى كان مكروهاً لدى بعض فئات المماليك، وبالفعل كان ظهور هذا الأمير فى آخر شهر شوال ٩٠١هـ / يوليو ١٤٩٦م، ويبدو أن هذا أرجح من القول إن سبب هذه النفقة، هو رغبة السلطان فى تعويض الجند عن حرمانهم من نفقة البيعة عقب ولايته لدست السلطنة، انظر: ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٣٢٠، ٣٢١، ٣٢١- ٣٢٢ .

(٢١٧) المصدر السابق، ج٣، ص٣٢١ .

(٢١٨) المصدر السابق، ج ٤، ص١٤- ١٥، ١٧ .

(٢١٩) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٣٥٧ .

(٢٢٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٥، ص٩٠ .

(٢٢١) المصدر السابق، ج٤، ص٢١٠ .

(٢٢٢) المصدر السابق، ج ٥، ص١٢٧، ١٢٨، ١٧٧ .

(٢٢٣) من المُرجح أن وظيفة نظر الأوقاف، قد تم استحداثها فى مطلع عقد السبعينيات من القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى؛ بهدف الاستيلاء على جانب من متحصلات الأوقاف؛ حيث انصبت مهام صاحب هذه الوظيفة على التفتيش على حسابات نظار الأوقاف، ممن لا يُخشى جانبهم بغية الاستيلاء على جانب من ريع ما تحت نظرهم من أوقاف، عن ذلك انظر: مؤرخ مجهول: كتاب تاريخ، ورقة ١٥٣ ب.

(٢٢٤) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص١٢٢ وما بعدها .

(٢٢٥) انظر ترجمته فى : السخاوى: الضوء اللامع، ج١٠، ص١٠٩/ ٣٨٨ .

(٢٢٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص١٩٢.

(٢٢٧) عن ذلك: انظر: المصدر السابق، ج ٣، ص٣٠٧- ٣٠٨، ٣٣٦ .

(٢٢٨) المصدر السابق، ج ٤، ص٢٢، ٤٢ .

(٢٢٩) المصدر السابق، ج٤، ص١٦٦- ١٦٧، ٢١٧، ج٥، ص٥ .

(٢٣٠) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٢٨٤- ٢٨٥؛

Rabie: Some Financial Aspects of the Waqf, p. 24.

(٢٣١) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٤١ .

(٢٣٢) كانت هذه الخانقاه - بيت الصوفية - تقع بخط بين القصرين بين المدرسة الناصرية ودار الحديث الكاملية، وقد أنشأها السلطان برقوق، فى سنة ٧٨٦هـ / ١٣٨٥م، انظر: المقريزى: الخطط، ج٢، ص٤١٧ .

(٢٣٣) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٣٩، ٢٢٨، ٢٤٠ .

(٢٣٤) انظر على سبيل المثال، محمد محمد أمين: فهرست وثائق القاهرة، أرقام ١٨٠، ١٩٧، ٢٣٧، ٤٤٠، ٤٧٤ .

(٢٣٥) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص٣٠٢.

(٢٣٦) انظر على سبيل المثال، وثيقة بيع من أملاك بيت المال رقم ٤٣٢ج أوقاف، بتاريخ ١١ ذى القعدة ٨٩١هـ، سطر ١٣وما بعده: من نشر وتحقيق: زينب محفوظ: المرجع السابق، مج٢، ص٦١٢- ٦١٨ .

(٢٣٧) انظر ترجمتها فى: ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص٦٤- ٦٥ .

(٢٣٨) وثيقة رقم ٩٨ج، أوقاف، بتاريخ ٢٧ رمضان ٩٠٨هـ : من نشر وتحقيق: عماد أبوغازى : دراسة دبلوماتية، مج٢، ص٥٠٧، ٥١٩– ٥٢١ .

(٢٣٩) ريفه وأدرنكه، هى إحدى القرى التابعة للأعمال السيوطية، وتقع جنوب مركز أسيوط، انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق٢، ج٤، ص٢٧– ٢٨ .

(٢٤٠) فيشه بلخا، هى إحدى القرى التابعة لأعمال البحيرة، وتقع ضمن مركز المحمودية، انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٢٧٤ .

(٢٤١) وثيقة رقم ٣٤٠ج أوقاف، بتاريخ ٦صفر ٩٢٠هـ، من نشر وتحقيق: عماد أبوغازى: دراسة دبلوماتية، مج٢، ص٤٣٦– ٤٤٤ .

(٢٤٢) انظر، محمد محمد أمين: فهرست وثائق القاهرة، أرقام ٧١٠، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٢٦، ٧٤٥، ٧٥٧، ٧٦٢، ٧٩٣ .

(٢٤٣) انظر، المرجع السابق، أرقام ٧١١، ٧١٨، ٧٢٠ .

(٢٤٤) ابن نجيم: تحرير المقال فى مسألة الاستبدال، ورقة ٤٨؛ البلاطنسى: المصدر السابق، ص٢٦٤؛ عبداللطيف إبرهيم: دراسات تاريخية وأثرية، مج١، ص٦ .

(٢٤٥) عن بعض نماذج الاستبدالات التى تمت بالتلاعب، انظر على سبيل المثال، محمد محمد أمين: فهرست وثائق القاهرة، أرقام ٣١٤، ٤٥٨، ٥٩٣، ٦٢٠، ٦٦٤، ٦٦٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٣، ٦٨٩، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧١٢، ٧١٦ – ٧١٨، ٧٢٧، ٧٤٧، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٩٠، ٧٩٣، ٨٠٤، ٨١١، ٨١٨ – ٨٢٠، ٨٢٣ – ٨٢٨؛ وانظر أيضًا: جمال الخولى: المرجع السابق، ص٦٤ .

(٢٤٦) جمال الخولى: المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٢٤٧) عن القيساريات انظر، الفصل الثانى، ص ١٠١ .

(٢٤٨) كانت هذه المدرسة تقع بخط بين القصرين، وقد اكتمل بناؤها فى سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٣ – ١٣٠٤م، لمزيد من التفاصيل انظر، المقريزى: الخطط،ج٢، ص٣٨١ .

(٢٤٩) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٥٣، عبداللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية، مج١، ص٨٣ .

(٢٥٠) وثيقة ٦٦٨ج أوقاف، سطر ١٢، ٢٨– ٢٩، ٥٣: من نشر وتحقيق: جمال الخولى: المرجع السابق، ملحق ٢، ص٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٧ .

(٢٥١) وثيقة استبدال رقم ٦٨٨ج أوقاف، بتاريخ ٣ محرم ٩٢٢هـ، سطر ١٢، ٢٦– ٢٨: من نشر وتحقيق: جمال الخولى: المرجع السابق، ملحق ١٩، ص٢٦١، ٢٦٣– ٢٦٤ .

(٢٥٢) أحمد محمود عبدالوهاب: "وثيقة تغيير شرط الانتفاع بالوقف من العصر المملوكى للسيفى قلج بن عبدالله الشريفى"، حوليات إسلامية، مج٣٨، ج٢ (٢٠٠٤)، ص١، ٦.

(٢٥٣) عن وثائق الوقف التى وصلتنا من عـهد السلطان الغـورى، انظر: مـحمد مـحمد أمـين: فـهرست وثائق القاهرة، ص٩٤ وما بعدها؛

Petry: Protectors or Praetorians?, p. 202; Id.: The Military Institution, p. 284.

(٢٥٤) Petry: The Military Institution, pp.476 - 478; Behrens-Abouseif : Qaytbay's Investments, P.31.

(٢٥٥) انظر على سبيل المثال، وثيقة ٢٠٤/ ٣٣م دار الوثائق، بتاريخ ١١ رجب ٨٩٣هـ، سطر ٢٩- ٣٠، ٥٢- ٥٤: من نشـر وتحـقـيق: عـبداللطيف إبراهـيم: خـمس وثائق شـرعـيـة، ص٢٢١، ٢٢٣؛ وانظر أيضًا : البلاطنسى: المصدر السابق، ص٢٨٩- ٢٩٠ .

(٢٥٦) Petry: Protectors or Praetorians?,App. 5, pp. 247 - 248.

(٢٥٧) عن هذه المنشآت انظر:

Petry : Protectors or Praetorians ?, p. 21, note, p. 28.

(٢٥٨) Ibid., App. 6, p. 249.

(٢٥٩) Petry : Protectors or Praetorians ?, p. 199.

(٢٦٠) Ibid., pp. 202, 250; Petry: "A Geniza for Mamluk Studies? Charitable Trust (Waqf) Documents as Source for Economic and Social History." MSR, Vol. II (1998), P.58.

(٢٦١) Petry: Protectors or Praetorians?, App. 8, P. 251.

(٢٦٢) Ibid., pp. 200 - 207, Id.: A Geniza, p. 58; Id.: The Military Institution, pp. 484 - 485.

(٢٦٣) عن قاعات السلاح انظر، نبيل عبدالعزيز: المرجع السابق، ص١٠٧ وما بعدها .

(٢٦٤) وثيـقـة وقف السلطان قايتبـاى رقم ٨٨٩ ق أوقـاف، سطر ٥٩- ٦٠، ١٣٠- ١٣٦: من نشـر وتحـقـيق: محمد محمد أمين، ص٣٦٤- ٣٦٥ .

(٢٦٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص١٥٦ .

(٢٦٦) وثيـقـة وقف الأمـيـر يشـبك الدوادار رقم ١٨٨/ ٢٨ م دار الوثـائق، بتـاريخ ٩ ربيع الأول ٨٨٥هـ، سطر ١٠١- ١٣٨: من نشر وتحقيق: عبداللطيف إبراهيم: من وثائق التاريخ العربى، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد الثانى (١٩٧١)، القاهرة ١٩٧٢، ص٥٨- ٦٣ .

(٢٦٧) البيومى إسمـاعيل: مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج١، ص٨٧، ١٠٤، ٣٥٥؛

Petry: The Military Institution, pp. 472 - 475.

(٢٦٨) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٣٦٨ .

(٢٦٩) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٣٠٨ .

(٢٧٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٥٧ .

(٢٧١) المصدر السابق، ج٣، ص٥٦ .

(٢٧٢) المصدر السابق، ج ٣، ص٤٦٣ .

(٢٧٣) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، ج٨، ص١١٤؛

Petry: The Military Institution, p. 472.

(٢٧٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص١٠١- ١٠٢ .

(٢٧٥) المصدر السابق، ج ٤، ص٥٣ .

(٢٧٦) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٢٧٧) المصدر السابق، ج ٥، ص٨٨ .

(٢٧٨) المصدر السابق، ج ٢، ص٤١١- ٤١٢، ٤٢٣ .

(٢٧٩) انظر ترجمته فى: السخاوى: الضوء اللامع، ج١٠، ص٣٢٢- ٣٢٣/ ١٢١٢ .

(٢٨٠) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٤٦- ٤٧ .

(٢٨١) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٢، ورقة ٣٦- ٣٧ .

(٢٨٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٤٩٦ .

(٢٨٣) انظر ترجمتها فى: السخاوى: الضوء اللامع، ج١٢، ص٤٤- ٤٥/ ٢٦١ .

(٢٨٤) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٤٠٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٣٨٤ .

(٢٨٥) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٢ .

(٢٨٦) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٤٣٧، ج٤، ص٦٥ .

(٢٨٧) المصدر السابق، ج ٣، ص٤٦٦ .

(٢٨٨) المصدر السابق، ج ٥، ص١٢٧- ١٢٨ .

(٢٨٩) عن بعض النماذج من مصادرة أرباب السيوف والأقلام، انظر: عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج٢، ورقة ٤٧، ج٤، ورقة ٦٥؛ ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٣٢، ٧٨، ٩٧، ٩٩؛ حوادث الدهور، ج ٢، ص١٧٧، ٢٢٧، ج٣، ص٤٠٩، ٤٢٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٠٠، ج٤، ص١٥٢، ٢٨٢، ٤٦٧ .

(٢٩٠) عن بعض النماذج لمصادرة المباشرين انظر، ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٨٠، ٣٥٢، ٣٥٢- ٣٥٣، ٤٤٢- ٤٤٣، ج٤، ص١٩، ٤٢، ٤٣، ٩٨، ٩٩، ١١٧، ١٣٤، ١٥٠، ١٦١، ١٩٠، ١٩٩، ٢٧٩، ٢٨٩ .

(٢٩١) عن بعض النماذج لمصادرة القضاة ونوابهم انظر، عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٦٦، ٦٨، ٧٢؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٩، ٦٨٢، ٦٨٨؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٢- ٢٣، ٣٢- ٣٣، ١٨٥، ٣٩٩- ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٢٢؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٧٥، ج٣، ص٤٦٤، ج٤، ص١٦١، ١٩٠ .

(٢٩٢) انظر ترجمته في : السخاوى. الضوء اللامع، ج٣، ص٤- ٦ .

(٢٩٣) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٢، ورقة ٤٥، ٤٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٤٠٥، ٤٠٧ .

(٢٩٤) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٥٧٨ .

(٢٩٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص٤٥٧ .

(٢٩٦) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٢ .

(٢٩٧) انظر ترجمته فى :السخاوى: الضوء اللامع، ج١، ص٣٤٥- ٣٤٦ .

(٢٩٨) عبد الباسط بن خليل: الروض الباسم، ج ٤، ورقة ٦، ١٦؛ ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج ٣، ص٦٢٧؛ ابن إياس. بدائع الزهور، ج ٣، ص١٠ .

(٢٩٩) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٦ .

(٣٠٠) المصدر السابق، ص٢٧ .

(٣٠١) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص٣٢، ٣٣، ٨٣؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٧٤ .

(٣٠٢) ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص١٧٤ .

(٣٠٣) طلب المماليك هذه النفقة بعد أن تغلب السلطان الناصر محمد بن قايتباى على غريمه الأمير قانصوه خمسمائة، الذى نازعه على دست السلطنة، انظر: ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٣٤٢ وما بعدها.

(٣٠٤) المصدر السابق، ج٣، ص٣٥٩ .

(٣٠٥) انظر، المصدر السابق، ج ٣، ص٤٠٨، ٤٠٩، ٤٤٢- ٤٤٣ .

(٣٠٦) المصدر السابق، ج ٤، ص٣٩ .

(٣٠٧) المصدر السابق، ج ٤، ص١٦٩ .

(٣٠٨) المصدر السابق، ج ٤، ص١٩٧ .

(٣٠٩) المصدر السابق، ج ٤، ص٢٣٥- ٢٣٦ .

(٣١٠) المصدر السابق، ج٥، ص١٢١، ١٢٨ .

(٣١١) القرانصة أحد فئات المماليك السلطانية، الذين هم فى الأصل من مماليك السلاطين السابقين، وهم أقل مرتبة من المماليك الجلبان أو مشتروات السلطان الحاكم، انظر :

Ayalon: Studies on the Structure of the Mamluk Army - I, pp. 217 - 222.

(٣١٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٢٦٢ .

(٣١٣) المصدر السابق، ج ٣، ص٣٥٩ .

(٣١٤) المصدر السابق، ج ٤، ص١٣٦ .

(٣١٥) المصدر السابق، ج ٤، ص١٥٠ .

(٣١٦) المصدر السابق، ج ٤، ص١٧٣، ٣٢١- ٣٢٢ .

(٣١٧) عن المصادرات التى حلت بأعيان الناس، انظر على سبيل المثال: ابن تغرى بردى: حوادث الدهور، ج٣، ص٦٢٢؛ ابن الصيرفى: المصدر السابق، ص٢٦؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص٤٠٩، ج٤، ص١٦ .

(٣١٨) عن المصادرات التى تعرض لها التجار انظر، الفصل الثالث، ص ١٤٨ وما بعدها.

(٣١٩) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٤٨ .

(٣٢٠) المصدر السابق، ج٣، ص٢٨١، ٣٢٠ .

(٣٢١) المصدر السابق، ج٣، ص٢٩٣، ٣٩٤ .

كان آقبردى الدوادار قد هرب إلى بلاد الشام، فى أعقاب فشله فى الاستيلاء على قلعة الجبل من السلطان محمد بن قايتباى ومن والاه من الأمراء والمماليك، لكن السلطان محمد بن قايتباى أرسل تجريدة لقتاله، تمكنت من تحقيق النصر عليه فى عينتاب فى شعبان ٩٠٣هـ/ مارس – إبريل ١٤٨٩م، عن ذلك، انظر : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٣٦٠، ٣٦٦-٣٦٨، ٣٧٠-٣٧٢، ٣٨١، ٣٨٩ .

(٣٢٢) ابن الحمصى : المصدر السابق، ج٢، ص٥٠ .

(٣٢٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٤٤٢-٤٤٣ .

(٣٢٤) المصدر السابق، ج٤، ص١٥-١٦ .

(٣٢٥) المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٤ .

(٣٢٦) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٧ .

(٣٢٧) المصدر السابق، ج٤، ص١٦١، ٢٨٥؛ ج٥، ص٩١ .

(٣٢٨) استطاع على بن أبى الجود أن يشغل العديد من الوظائف الكبرى آنذاك، كوكالة بيت المال، ونظر الأوقاف، وبرددارية السلطان، كما تكلم فى الوزارة والإستادرية وديوان الخاص وغيرها من الوظائف الأخرى، انظر : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٤٤-٤٦ .

(٣٢٩) المصدر السابق، ج٤، ص٤٤-٤٥ .

(٣٣٠) المصدر السابق، ج٤، ص٤٤-٤٦ .

(٣٣١) انظر، وثيقة رقم ٢٢٥ ج أوقاف، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ٨٦٦هـ، سطر ١ وما بعده : من نشر وتحقيق : عبداللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية، ص٢٣٧ وما بعدها.

(٣٣٢) انظر ترجمته فى : السخاوى : الضوء اللامع، ج٢، ص٢٧٠-٨٤٤/٢٧٢؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٤١١-٤١٣ .

(٣٣٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٤١٢ .

(٣٣٤) المصدر السابق، ج٥، ص٩٠ .

(٣٣٥) ابن العماد الحنبلى : المصدر السابق، ج٨، ص١١٤ .

(٣٣٦) محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة، أرقام ٣٧٦، ٤٢١، ٤٣٨، ٤٥٠، ٤٨١، ٥٠٤، ٥٤٣، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٩٥ .

(٣٣٧) المرجع السابق، أرقام ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٢، ٥١٠، ٥١٩، ٥٢٨، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٣، ٥٦٦ .

(٣٣٨) المرجع السابق، أرقام ٥١٨، ٥٧٦ .

(٣٣٩) انظر على سبيل المثال، المرجع السابق، أرقام ٥٧٧، ٥٨٣، ٥٩٢، ٥٩٤، ٦٠٨، ٦٢٢، ٦٦٠ .

(٣٤٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١١٩، ١٢٠ .

(٣٤١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٠١-٢٠٢ .

(٣٤٢) المرافعة من رفع أمره إلى الحاكم أى شكاه إليه، والمرافعة هى شكوى يقدمها بعض الأفراد إلى السلطان ضد أحد المسئولين، ويدعى عليه بدعاوى ويطلب من السلطان محاققة هذا المسئول، فإذا ما عقدت المرافعة وصحت دعاوى الشاكى يقوم السلطان بمصادرة هذا المسئول، أما إذا فشل صاحب الشكوى فى إثبات دعواه عاقبه السلطان، عن ذلك انظر : البيومى إسماعيل : مصادرة الأملاك، ج١، ص١٧٣-١٧٤ .

(٣٤٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٤٠ .

(٣٤٤) ومن بين هؤلاء الذين نشطوا فى المرافعات وقربهم السلطان الغورى، كان محمد بن سُعيدة، وأحمد بن قراكز، ومحمد بن ظاهر، وقد انتهى بهم المصير إلى قيام السلطان بالقبض عليهم، فيما عدا الأخير، الذى توفى بالطاعون فى ربيع الآخر ٩١٩هـ/ يونيو - يوليو ١٥١٣م، انظر : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٨٥-١٨٦، ١٩٩-٢٠٠، ٣١٢-٣١٣ .

(٣٤٥) المصدر السابق، ج٤، ص١٠٩، ١١٤-١١٥ .

(٣٤٦) المصدر السابق، ج٤، ص١٤٤، ١٤٧، ١٨٢ .

(٣٤٧) المصدر السابق، ج٤، ص٢٣٥ .

(٣٤٨) المصدر السابق، ج٤، ص٣٨٧ .

(٣٤٩) المصدر السابق، ج٤، ص٣٧٧-٣٧٨، ٣٨٧، ٣٨٨ .

(٣٥٠) المصدر السابق، ج٤، ص١٣٤، ١٣٦-١٣٧ .

(٣٥١) أحمد عبدالرازق : البذل والبرطلة، ص٤٣؛ أحمد دراج : " مرسوم السلطان قايتباى الخاص بكُتاب السر والقضاة والصادر فى شهر شوال ٨٧٤هـ. "، مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى، العدد الثالث (١٤٠٠هـ)، ص٢٦٩ ؛

Ayalon : Some Remarks on The Economic Decline, p. 122.

(٣٥٢) السخاوى : الضوء اللامع، ج٢، ص٣٢٩ .

(٣٥٣) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٤٨ .

(٣٥٤) المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

(٣٥٥) انظر ترجمته فى : ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥٥٦-٥٥٧ .

(٣٥٦) المصدر السابق، ج٣، ص٥٥٦ .

(٣٥٧) إنظر ترجمته في : عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٢٦-١٢٧؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٠٩-١١٠ .

(٣٥٨) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٢٧؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١١٠ .

(٣٥٩) انظر ترجمته فى : ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٣٠٤ .

(٣٦٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٢، ص١٩٦ .

(٣٦١) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٣٠٤ .

(٣٦٢) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٢٧ .

(٣٦٣) أحمد عبدالرازق : البذل والبرطلة، ص٩٤؛ أحمد دراج : تراجم كُتاب السر فى العصر المملوكى، ص٣٤٣ وما بعدها.

(٣٦٤) كاتب السر، هو أحد الألقاب التى عُرف بها صاحب ديوان الإنشاء، وقد امتد إشرافه ليشمل كافة دواوين الإنشاء بمصر والشام، انظر : أحمد دراج : صناعة الكتابة فى العصور الإسلامية، ص٥٦ وما بعدها؛ تراجم كتاب السر، ص٣١٥ وما بعدها .

(٣٦٥) انظر ترجمته فى : ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٤٦-٤٤٩؛ السخاوى : الذيل على رفع الإصر، ص٤-١٢ .

(٣٦٦) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٤٦، ٤٤٧؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٣٩٨ .

(٣٦٧) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣٧٠-٣٧١ .

(٣٦٨) عن ولاية بعض الوظائف الدينية بالبذل انظر، عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٣، ورقة ٥٥، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٤٠٧؛ السخاوى : الذيل على رفع الإصر، ص٣٣٧-٣٣٨، ٣٧٦؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٤٤٨؛ ج٤، ص١٢، ١٩، ١٧١، ١٨٣، ١٨٨-١٩٠، ٢٨٠-٢٨١، ٢٩٠ .

(٣٦٩) البلاطنسى : المصدر السابق، ص٣٠٦

(٣٧٠) انظر ترجمته فى : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٢٥-٢٦ .

(٣٧١) المصدر السابق، ج٤، ص٤٦٠-٤٦١، ج٥، ص٢٥ .

(٣٧٢) المصدر السابق، ج٤، ص١٨٩، ٢٨٠-٢٨١، ٢٩٠، ٤٦٩، ج٥، ص٢٥ .

(٣٧٣) انظر ترجمته فى : السخاوى : الذيل على رفع الإصر، ص٢٥٨-٢٦٣ .

(٣٧٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣٩ .

(٣٧٥) انظر ترجمته فى : السخاوى : الذيل على رفع الإصر، ص١٢٣ وما بعدها.

(٣٧٦) المصدر السابق، ص١٢٥ .

(٣٧٧) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٥ .

(٣٧٨) المصدر السابق، ج٤، ص٤٧٧ .

(٣٧٩) أحمد دراج : مرسوم السلطان قايتباى، ص٢٧٢-٢٧٣ .

(٣٨٠) تجدر الإشارة إلى أن هناك خمس حالات للبذل فى تولى وظائف القضاء زمن السلطان قايتباى تتعلق جميعها بالشام، وهى حالات محدودة مقارنة بعهود غيره من السلاطين، انظر : أحمد عبدالرازق : البذل والبرطلة، ص١١٣، ١١٥، ١١٦؛ أحمد دراج : مرسوم السلطان قايتباى، ص٢٧٣ .

(٣٨١) السيوطى : تاريخ الخلفاء، ص٥٩٧ .

(٣٨٢) عن نص هذا المرسوم، انظر : أحمد دراج : مرسوم السلطان قايتباى، ص٢٥٨، ٢٧٠ .

(٣٨٣) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٣٥٠-٣٥١ .

(٣٨٤) المصدر السابق، ج٥، ص١١٧ .

(٣٨٥) عن ذلك انظر، الفصل الثالث ص ١٣٦ وما بعدها .

(٣٨٦) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص١٥ .

(٣٨٧) أحمد عبدالرازق : البذل والبرطلة، ص١٣٦، ١٣٨ .

الخـــاتمـــة

شرحت فصول الدراسة أن كافة الأنشطة الاقتصادية فى مصر، كانت فى مهب الريح على مدى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة. فالنشاط الزراعى ظل يعانى من مشكلات خانقة أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعى. كما اضمحلت العديد من الحرف والصناعات التى اشتهرت بها مصر عبر العصور. ومع تراجع الإنتاج الزراعى والصناعى، تعرضت التجارة الداخلية لسلسلة من الأزمات الكبيرة التى أسفرت عن موجات متتابعة من ارتفاع الأسعار، زاد من حدتها سياسة التلاعب بالنقد التى درجت السلطات المملوكية على نهجها. وحتى عائدات التجارة الخارجية، التى كانت بمثابة طوق النجاة لسلطنة المماليك أخذت هى الأخرى فى التراجع، حتى إذا ما وصل البرتغاليون للهند وجهوا ضربة قاصمة لها، فى وقت كان على سلطنة المماليك أن تتحمل مزيداً من النفقات الحربية.

يضاف إلى ذلك أن سلاطين المماليك الأواخر ورثوا عن أسلافهم اقتصاداً متخماً بالمشكلات. غير أن أحداً منهم لم يحاول قط التغلب على مثل هذه المشكلات الاقتصادية من خلال سياسة واضحة لإصلاح الخلل، والعمل على تنمية موارد الدولة. ففى القطاع الزراعى المرتبط بنظام الإقطاع الحربى، لم يحاول السلاطين إصلاح هذا النظام المتداعى؛ فظل أرباب الإقطاعات يستنزفون الأراضى الزراعية دون العناية بها وبمرافقها. وزاد الطين بلة إهمال السلطات المملوكية لواجباتها فى صيانة الجسور وقنوات الرى وإصلاحها. بل راحت تفرض مزيداً من الأموال على أرباب الإقطاعات والفلاحين، مما عمق من تدهور النشاط الزراعى برمته.

وفى القطاع الصناعى والحرفى، ظل المُنتج الجيد قليلاً ومرتبطًا بالصفوة المملوكية، التى مكنتها قدرتها المالية من شرائه. وكانت السمة البارزة، هى انتشار المُنتج الردىء، الذى كان نتاجًا لسياسة الدولة، التى عملت على ابتزاز الحرفيين والصناع من خلال إثقال كاهلهم بمزيد من المكوس وغيرها من المظالم، فخمدت ملكة الابتكار والإبداع لديهم، وانصرف بعضهم عن مزاولة الصنعة أو الحرفة التى برع فيها، مما أدى فى نهاية المطاف إلى سقوط هذا القطاع فى هوة التخلف.

كذلك عانت التجارة الداخلية من أزمات مشابهة، وأصبح الطريق مفتوحًا أمام التجار والسماسرة، بل والصفوة المملوكية للتلاعب بأقوات الناس بما يخدم مصالحهم.

وعندما وجد سلاطين المماليك الأواخر ضالتهم المنشودة فى العائدات المالية من التجارة الخارجية، ألقوا بثقلهم فى هذا المجال. وحاول بعضهم احتكار تجارة التوابل بشكل تام، وعندما فشلوا سعوا إلى احتكارها بشكل جزئى؛ إذ ألزموا بعض المدن التجارية الأوروبية بشراء حصة معينة من التوابل السلطانية بأسعار مبالغ فيها، مما أثر بالسلب على النشاط التجارى للتجار الأجانب وأحدث العديد من الأزمات فى العلاقات التجارية بين مصر ومعظم المدن التجارية الأوروبية. ولم يكتف السلاطين بذلك، بل أثقلوا كاهل الجاليات التجارية الأوروبية بمزيد من الضرائب. كما أطلقوا أيدى موظفيهم فى نهب هؤلاء التجار وابتزازهم. وفى ظل هذه الأجواء ساءت العلاقات التجارية بين التجار الأوروبيين ونظرائهم المسلمين، وكانت محصلة ذلك تراجع فى عائدات التجارة الخارجية.

يضاف إلى ذلك أن السلاطين وأذنابهم ابتزوا الرعية، من خلال التلاعب بالعملة وبأسعار الصرف التى استطاعوا من خلالها الاستيلاء على حصة من أموال الناس بغير حق. وامتدت أيدى السلاطين لكل قطاع يمكن أن يحصلوا منه على أموال سهلة، فراحوا يتلاعبون بأملاك بيت المال ويحولون بعضها إلى أوقاف خاصة بهم. كما امتدت أيديهم أيضًا إلى ريع الأوقاف وأجرة الأملاك، وأفرطوا فى المصادرات وبيع الوظائف.

وإذا كان هدف السلاطين، هو توفير الموارد المالية لتغطية نفقات مماليكهم، وكذلك النفقات الحربية، فقد ظل العجز المالى للدولة قائماً؛ إذ إن الموارد المالية التى حصلوا عليها لم تكن ناتجة عن نمو حقيقى للنشاط الاقتصادى بقدر ما جاءت من استنزاف الأصول التى زادت من إنهاك الاقتصاد المتداعى أصلاً.

وخلاصة القول إن أهم العوامل التى أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى تمثلت فيما يلى :

أولاً : انهيار نظام الإقطاع الحربى، وما نتج عنه من تدهور النشاط الزراعى والخدمات العامة، وضعف الاستعدادات الحربية الدفاعية.

ثانيًا : الفساد الإدارى المتمثل فى ولاية الوظائف ببذل الأموال دون النظر إلى الخبرة والكفاءة الشخصية.

ثالثًا : تزايد فرض المكوس وكثرة المظالم المالية، التى تعرضت لها كافة أوجه النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة، وما ارتبط بذلك من ممارسات احتكارية وطرح للبضائع، وانتشار المصادرات.

رابعًا : فساد النقد، الذى نتج عن تلاعب السلطات المملوكية بأوزان النقود وعدم ضبط عيارها، إضافة إلى التلاعب بأسعار الصرف، وما نجم عن ذلك من بروز ظاهرة التضخم فى أسعار السلع والمتاجر.

خامسًا : اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وحرمان مصر من عائدات تجارة العبور.

الملاحــق

- **ملحق رقم (١)** : مناسيب فيضان النيل فى الفترة ٨٥٧-٩٢٣هـ / ١٤٥٣-١٥١٧م.
- **ملحق رقم (٢)** : تغير عبرة أقاليم الديار المصرية كما وردت فى كتاب " التحفة السنية " لابن الجيعان.
- **ملحق رقم (٣)** : نماذج من الأزمات الاقتصادية وعلاقتها بحركة أسعار الأقوات فى مصر.

ملحق (١)

مناسيب فيضان النيل فى الفترة من ٨٥٧-٩٢٣هـ/١٤٥٣-١٥١٧م

السـنة	منسوب الفيضان	
	إصبع	ذراع
٨٥٧هـ/١٤٥٣م	٢٢	١٨[١]
٨٥٧هـ/١٤٥٤م	١١	١٩[٢]
٨٥٩هـ/١٤٥٥م	١٤	١٩[٣]
٨٦٠هـ/١٤٥٦م	١٢	١٩[٤]
٨٦١هـ/١٤٥٧م	١	٢٠[٥]
٨٦٢هـ/١٤٥٨م	١٦	١٨[٦]
٨٦٣هـ/١٤٥٩م	١	١٩[٧]
٨٦٤هـ/١٤٦٠م	١٥	١٩[٨]
٨٦٥هـ/١٤٦١م	٢١	١٧[٩]
٨٦٦هـ/١٤٦٢م	٦	١٨[١٠]
٨٦٧هـ/١٤٦٣م	٧	١٩[١١]
٨٦٨هـ/١٤٦٤م	١٣	١٩[١٢]
٨٦٩-٨٧٠هـ(١٣)/١٤٦٥م	٧	١٨[١٤]
٨٧٠-٨٧١هـ/١٤٦٦م	-	١٩[١٥]
٨٧١-٨٧٢هـ/١٤٦٧م	٤	١٩[١٦]
٨٧٢-٨٧٣هـ/١٤٦٨م	١٢	١٨[١٧]
٨٧٣-٨٧٤هـ/١٤٦٩م	٨	١٩[١٨]

(تابع) ملحق (١)

مناسيب فيضان النيل فى الفترة من ٨٥٧-٩٢٣هـ/١٤٥٣-١٥١٧م

السنة	منسوب الفيضان	
	إصبع	ذراع
٨٧٤-٨٧٥هـ/١٤٧٠م	+ ٢٠	١٦[١٩]
٨٧٦هـ/١٤٧١م	٢٠	١٨[٢٠]
٨٧٧-٨٧٩هـ/١٤٧٢-١٤٧٤م[٢١]	لم ترصده المصادر	
٨٨٠هـ/١٤٧٥م	١٦	١٩[٢٢]
٨٨١هـ/١٤٧٦م[٢٣]	لم ترصده المصادر	
٨٨٢هـ/ ١٤٧٧م	٢١	٢٠[٢٤]
٨٨٣هـ/ ١٤٧٨م	١١	٢٠[٢٥]
٨٨٤هـ/ ١٤٧٩م	٢٠	١٩[٢٦]
٨٨٥-٨٨٨هـ[٢٧]/ ١٤٨٠-١٤٨٣م	لم ترصده المصادر	
٨٨٩هـ/١٤٨٤م	٢٢	١٧[٢٨]
٨٩٠هـ[٢٩]/١٤٨٥م	لم ترصده المصادر	
٨٩١هـ/١٤٨٦م	+ ١٠	١٩[٣٠]
٨٩٢هـ/١٤٨٧م	٣	١٩[٣١]
٨٩٣هـ[٣٢]/١٤٨٨م	لم ترصده المصادر	
٨٩٤هـ/١٤٨٩م	+ ١٠	١٩[٣٣]
٨٩٥-٩٠٥هـ[٣٤]/١٤٩٠-١٤٩٩م	لم ترصده المصادر	
٩٠٦-٩٠٧هـ/١٥٠١م	١٧	١٩[٣٥]

(تابع) ملحق (١)

مناسيب فيضان النيل فى الفترة من ٨٥٧-٩٢٣هـ/١٤٥٣-١٥١٧م

السنة	منسوب الفيضان	
	إصبع	ذراع
٩٠٧-٩٠٨هـ/١٥٠٢م	٥	١٩[٣٦]
٩٠٨-٩٠٩هـ/١٥٠٣م	١١	١٨[٣٧]
٩٠٩-٩١٠هـ/١٥٠٤م	١٣	١٨[٣٨]
٩١٠-٩١١هـ/١٥٠٥م	١١	١٩[٣٩]
٩١٢هـ/١٥٠٦م	٢	١٩[٤٠]
٩١٣هـ/١٥٠٧م	١٨	١٨[٤١]
٩١٤هـ/١٥٠٨م	–	١٩[٤٢]
٩١٥هـ/١٥٠٩م	٢٢	١٨[٤٣]
٩١٦هـ/١٥١٠م	٢١	١٧[٤٤]
٩١٧هـ/١٥١١م	٩	١٩[٤٥]
٩١٨هـ/١٥١٢م	٨	٢٠[٤٦]
٩١٩هـ/١٥١٣م	٤	١٩[٤٧]
٩٢٠هـ/١٥١٤م	١٥	١٩[٤٨]
٩٢١هـ/١٥١٥م	١٦	٢٠[٤٩]
٩٢٢هـ/١٥١٦م	–	٢٠[٥٠]
٩٢٣هـ/١٥١٧	١٤	١٨[٥١]

هوامش ملحق رقم (١)

(١) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٢ أ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص١٨٧، ١٩٣؛ البقاعى : المصدر السابق، ق١، ص٣٦٧، ٤١٩ .

(٢) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٢ أ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٧٣؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٤٦، ٦٣ .

(٣) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٢ أ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٨٠ .

(٤) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٢ ب؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٨٢ .

(٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٨٩؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٢٢٤ .

هذا بينما أورد (الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٢ ب) أن منسوب الفيضان فى هذا العام كان ١٨ ذراعًا و١٦ إصبعًا.

(٦) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٣ أ ؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٢، ص٣٨٨ .

هذا بينما أورد (ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٩٨) أن منسوب الفيضان كان ١٨ ذراعًا و١٥ إصبعًا.

(٧) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٣ أ ؛ البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص٨٥ .

أورد (ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٠٨) أن الفيضان بلغ ١٨ ذراعًا وإصبعًا. ويبدو أن انعدام الدقة لديه كان نتيجة لغيابه بمكه أثناء موسم الفيضان كما ذكر هو نفسه.

(٨) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٣ ب؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢١٧ .

هذا بينما أورد (البقاعى : المصدر السابق، ق٣، ص١٣٦، ١٥٢) أنه كان ١٩ ذراعًا و١٧ إصبعًا.

(٩) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٣ ب؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣١٤؛ البقاعى: المصدر السابق، ق٣، ص٣٦١ .

(١٠) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٢، ورقة ٨٤؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣١٧ .

(١١) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٤ أ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣٢٥ .

(١٢) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٤ أ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٣٧؛ حوادث الدهور، ج٣، ص٤٨١ .

(١٣) تجدر الإشارة إلى أنه عندما يبدأ الفيضان فى نهاية سنة هجرية، ويكتمل موسمه فى مطلع السنة الهجرية التى تليها، فقد ذكرنا هنا السنتين التزامًا بما أوردته المصادر وتوخيًا للدقة.

(١٤) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٤ ب.

هذا بينما أورد (ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣٥٠) أنه كان ١٨ ذراعًا و٦ أصابع

(١٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣٥٥ .

(١٦) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٥ أ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥٤٩ .

هذا بينما لم يذكر (أمين سامى باشا : تقويم النيل، المقدمة والجزء الأول، القاهرة، ١٩١٦م) منسوبًا للفيضان فى هذا العام.

(١٧) الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٥ أ ؛ عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٦١-٦٢؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٧؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٥ .

لم يذكر (أمين سامى : المرجع السابق، ج١، ص٢٢٦) منسوبًا لفيضان هذا العام.

(١٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٧١٦ ؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٧٩ .

هذا بينما ذكر (الحجازى : المصدر السابق، ورقة ١٦٥ أ - ب) أن منسوب الفيضان كان ١٩ ذراعًا و٧ أصابع. فى حين أورد (عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٠) على أنه ١٩ ذراعًا و٦ أصابع.

(١٩) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٢١٥ .

تجدر الإشارة إلى أن وجود العلامة (+) بجانب عدد الأصابع تعنى أن المصادر ذكرت بشكل تقريبى تجاوز الفيضان للمنسوب المذكور فى الجدول لكنها لم تحدده بدقة.

(٢٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٣٣٧ .

(٢١) اكتفت المصادر بالإشارة إلى وفاء النيل على مدى هذه السنوات الثلاث، انظر : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٠٨، ١٢٠؛ نشق الأزهار، ص١٠٧-١٠٨ .

(٢٢) المنوفى : المصدر السابق، ورقة ٣٢ .

(٢٣) اكتفت المصادر بذكر وفاء النيل فى هذا العام، انظر : ابن إياس : نشق الأزهار، ص١٠٧-١٠٨ .

(٢٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص١٢٤؛ نشق الأزهار، ص١٠٧-١٠٨ .

(٢٥) تجدر الإشارة إلى أن ابن إياس لم يذكر هذا المنسوب فى حوادث سنة ٨٨٣هـ، وإنما ذكره فى حوادث سنة ٩١٨هـ بقوله : " وقد تقدم القول فى أن سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة فى دولة الأشرف قايتباى، ثبت النيل المبارك على أحد عشر إصبعًا من واحد وعشرين ذراعًا "، انظر، ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٨١ .

(٢٦) المصدر السابق، ج٣، ص١٥٧ .

أورد (ابن إياس : نشق الأزهار، ص١٠٨-١٠٩) أن فيضان النيل غلّق ١٧ ذراعًا و٦ أصابع بعد الوفاء بيومين.

(٢٧) أشار ابن إياس فى كتابيه (بدائع الزهور، ج٣، ص١٦٩، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٩؛ نشق الأزهار، ص١٠٩). أن النيل قد أوفى فى هذه السنوات دون تحديد مناسيب للفيضان فيها.

(٢٨) أمين سامى : المرجع السابق، ج١، ص٢٢؛ ٢٢٢ .

(٢٩) أشار ابن إياس إلى أن النيل قد أوفى فى هذا العام دون ذكر منسوب محدد للفيضان. انظر : ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢١٩؛ نشق الأزهار، ص١٠٩ .

(٣٠) السخاوى : الذيل التام، ص٣٣٤ .

وقد أورد (ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٠) أنه كان نيلاً خسيسًا، وهو ما يتعارض مع ما ذكره السخاوى من أنه كان يزيد على المنسوب المثبت فى الجدول. كما لم يذكر (أمين سامى : المرجع السابق) منسوبًا للفيضان هذا العام.

(٣١) السخاوى : الذيل التام، ص٣٦١ .

لم يذكر (أمين سامى : المرجع السابق) منسوبًا لفيضان هذا العام.

(٣٢) أشار (ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٥٤؛ نشق الأزهار، ص١١٠) إلى أن النيل قد أوفى فى هذا العام ولم يذكر رقمًا محددًا لمنسوب الفيضان.

(٣٣) السخاوى : الذيل التام، ص,٤٣٤ لم يذكر (أمين سامى : المرجع السابق) فيضان هذا العام أيضًا.

(٣٤) أشار ابن إياس (بدائع الزهور، ج٣، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٦٩، ٤٢٣، ٤٤٥-٤٤٦؛ نشق الأزهار، ص١١٠-١١٤) إلى أن النيل قد أوفى خلال هذه السنوات دون ذكر تحديد دقيق لمناسيب الفيضان.

(٣٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣٤، ص٢١؛ نشق الأزهار، ص١١٤، بينما أشار (المنوفى : المصدر السابق، ورقة ١٩) أن المنسوب كان ١٩ ذراعًا و١٨ إصبعًا بفارق إصبع عما ذكره ابن إياس.

(٣٦) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٤٢؛ نشق الأزهار، ص١١٤ .

(٣٧) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٥٩؛ نشق الأزهار، ص١١٥ .

(٣٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٦٧؛ نشق الأزهار، ص١١٥ .

(٣٩) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٨٣ .

(٤٠) المصدر السابق، ج٤، ص,٩٩ وفى كتابه (نشق الأزهار، ص١١٥) جعله فيضان سنة ٩١١هـ.

(٤١) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص,١٢ وفى (نشق الأزهار، ص١١٦) جعله فيضان سنة ٩١٢هـ.

(٤٢) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص١٢٧ .

(٤٣) المصدر السابق، ج٤، ص، ١٦٠ وفى (نشق الأزهار، ص١١٦-١١٧) جعله فيضان سنة ٩١٤هـ.

(٤٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص، ١٩٣ وفى (نشق الأزهار، ص١١٧) جعله فيضان سنة ٩١٧هـ.

(٤٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص، ٢٤١ وفى (نشق الأزهار، ص١١٧-١١٨م) جعله فيضان سنة ٩١٦هـ.

(٤٦) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص٢٨١ .

(٤٧) المصدر السابق ، ج٤، ص، ٣٣٠ وفى (نشق الأزهار، ص١١٨) جعله فيضان سنة ٩١٨هـ.

(٤٨) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص، ٣٩٦ وفى (نشق الأزهار، ص١١٨-١١٩) جعله فيضان سنة ٩١٩هـ.

(٤٩) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٤، ص، ٤٧٧ وفى (نشق الأزهار، ص١١٩) جعله فيضان سنة ٩٢٠هـ.

(٥٠) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٥، ص٨٤؛ نشق الأزهار، ص١١٩-١٢٠ .

(٥١) أمين سامى : المرجع السابق، ج١، ص٢٣ .

ملحق (٢)

تغير عبرة أقاليم الديار المصرية كما وردت فى كتاب "التحفة السنية" لابن الجيعان

أولاً - الوجه البحرى

الإقاليم	إجمالى عدد القرى وقيمة عبرتها				
	جملة عدد القرى بالإقاليم	عدد القرى التى وردت عبرتها	عدد القرى التى لم ترد لها عبرة	عدد القرى الخراب	إجمالى عبرة الإقليم
ضواحى القاهرة[١]	٢٦	٢٠	٦	لا يوجد	١١٧٩٠٠
الأعمال القليوبية[٢]	٦٠	٥٤	٦	١	٣٩٨٩٥٠
الأعمال الشرقية[٣]	٣٨٣	٣٣٤	٤٩	١	١٢٠٧٢٦٩
الأعمال الدقهلية والمرتاحية[٤]	٢١٤	١٧٩	٣٥	٦	٥١٦٨٣١
ثغر دمياط[٥]	١٤	١٢	٢	لا يوجد	٢٣٢٠٠
الأعمال الغربية[٦]	٤٧٤	٤٤٣	٣١	٦	٢٠٣٣١٥٠,٣٣
الأعمال المنوفية[٨]	١٣٣	١٣١	٢	لا يوجد	٥٦٠٨١٩
عمل أبيار وجزيرة بنى نصر[٩]	٤٧	٤٦	١	لا يوجد	١١٧٣٦١
أعمال البحيرة[١٠]	٢٣٠	٢١٨	١٢	٤	٧٢٩٦٩١
إقليم فوه والمزاحميتين[١١]	١٦	١٤	٢	لا يوجد	٥٦٤٠٠
إقليم نستراوه[١٢]	٦	٥	١	لا يوجد	٣٣٩٠٠
ثغر الإسكندرية[١٣]	١٤	٨	٦	١	٣٤٦٢٥
الإجمالى	١٦١٧	١٤٦٤	١٥٣	١٩	٥٨٣٠٠٩٦,٣٣

(تابع) ملحق (٢)

إجمالى عدد القرى التى أرتفعت عبرتها (+)		إجمالى عدد القرى التى انخفضت عبرتها (-)		مقدار الانخفاض فى عبرة الإقليم	صافى عبرة الإقليم
عدد القرى التى أرتفعت عبرتها	مقدار الارتفاع فى العبرة	عدد القرى التى انخفضت عبرتها	مقدار الانخفاض فى العبرة		
لا يوجد	لا يوجد	٢	٣٨٠٠	٣٨٠٠	١١٤١٠٠
١	٤٠٠٠	١٢	٣٩٨٥٠	٣٩٨٥٠	٣٦٣١٠٠
١	١٠٠٠	٦٠	١٢٨٧٦٠	١٢٧٧٦٠	١٠٧٩٥٠٩
١	٤٥٠	٥٢	٨٣٤٦٤,١٦	٨٣٠١٤,١٦	٤٣٣٨١٦,٨٤
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٢٣٢٠٠
٣	٣٦٢٥	١١٠	٢٩٧١٦٩,٦٨	٢٩٣٥٤٤,٦٨	١٧٣٩٦٠٥,٦٥[٧]
٢	٢٤٠٠	٣٦	٧١٩٥٠,٥	٦٩٥٥٠,٥	٤٩١٢٦٨,٥
لا يوجد	لا يوجد	١٢	١٧٢٣٣	١٧٢٣٣	١٠٠١٢٨
لا يوجد	لا يوجد	٧٩	١٦٨١٨١,٦٦	١٦٨١٨١,٦٦	٥٦١٥٠٩,٣٤
لا يوجد	لا يوجد	١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٤٤٠٠
لا يوجد	لا يوجد	١	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٩٩٠٠
لا يوجد	لا يوجد	٢	١١٧٠	١١٧٠	٣٣٤٥٥
٨	١١٤٧٥	٣٦٧	٨١٧٥٧٩	٨٠٦١٠٤	٥٠٢٣٩٩٢,٣٣

(تابع) ملحق (٢)

ثانيًا - الوجه القبلى

الإقاليم	إجمالى عدد القرى وقيمة عبرتها				
	جملة عدد القرى بالإقاليم	عدد القرى التى وردت عبرتها	عدد القرى التى لم ترد لها عبرة	عدد القرى الخراب	إجمالى عبرة الإقليم
الأعمال الجيزية[١٤]	١٥٩	٤٤	١١٥	لا يوجد	٢٢٨٩٣٤
الأعمال الأطفيحية[١٥]	٥٣	٣١	٤	١٨	١٣٨٠٤٥
الأعمال الفيومية[١٦]	١٠٢	٩٥	٧	٣	٥٠٤٦٢١
الأعمال البهنساوية[١٧]	١٥٥	١٥٠	٥	٢	١١٨٨٢١٧
أعمال الأشمونين[١٨]	١٠٤	١٠٣	١	١	٦٣٢٢٦٧,٧٥
الأعمال المنفلوطية[١٩]	٥	٤	١	لا يوجد	٥٩٥٠٠
الأعمال السيوطية[٢٠]	٣٢	٣٠	٢	١	٣٦٠٦٢٠
الأعمال الأخميمية[٢١]	٢٤	٢٤	لا يوجد	٣	١٨٨٣١٤
الأعمال القوصية[٢٢]	٤١	٣٨	٣	١	٣٩٧٤٩٩
الإجمالى	٦٧٥	٥٣٧	١٣٨١	٢٩	٣٦٩٠٠١٧,٧٥

إجمالى عدد القرى التى أرتفعت عبرتها (+)		إجمالى عدد القرى التى انخفضت عبرتها (-)		مقدار الانخفاض فى عبرة الإقليم	صافى عبرة الإقليم
عدد القرى التى أرتفعت عبرتها	مقدار الارتفاع فى العبرة	عدد القرى التى انخفضت عبرتها	مقدار الانخفاض فى العبرة		
لا يوجد	لا يوجد	٦	١٥٠٩٢	١٥٠٩٢	٢١٣٨٤٢
٢	١٣١٢,٥	٢٠	٤١٢٦٨	٣٩٩٥٥,٥	٩٨٠٨٩,٥
٢	٩٠٠	٢١	٧١٩٧٨	٧١٠٧٨	٤٣٣٥٤٣
١	١٣٥٢٠	٦٠	٢٢٥٦٦٦	٢١٢١٤٦	٩٧٦٠٧١
لا يوجد	لا يوجد	٤٢	١١٢٩٢٦,٩٢	١١٢٩٢٦,٩٢	٥١٩٣٤٠٨٣
لا يوجد	لا يوجد	١	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	٣٨٠٠٠
لا يوجد	لا يوجد	٥	٣١٤٠٠	٣١٤٠٠	٣٢٩٢٢٠
١	٨٠٠	٤	٨٢٥٠	٧٤٥٠	١٨٠٨٦٤
لا يوجد	لا يوجد	٤	٢٦٥٠٠	٢٦٥٠٠	٣٧٠٩٩٩
٦	١٦٥٣٢,٥	١٦٣	٥٤٦٥٨٠,٩٢	٥٣٠٠٤٨,٤٢	٢١٥٩٩٦٩,٣٣

هوامش ملحق رقم (٢)

(١) ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٥ – ٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن العبرة كانت تقدر بالدينار الجيشي، وعن هذا الدينار، انظر: ص ٨١، هامش رقم (٣٢٧) .

(٢) المصدر السابق، ص٨-١٤ .

(٣) المصدر السابق، ص١٤-٤٦ .

(٤) المصدر السابق، ص٤٦-٦٢ .

(٥) المصدر السابق، ص٦٢-٦٣ .

(٦) المصدر السابق، ص٦٣-٩٩ .

(٧) تجدر الإشارة إلى أنه قد تم استثناء قرية شباس الملح من إجمالي عبرة الغربية، حيث قدر ابن الجيعان عبرتها بـ ٢٧٠٠ درهم. وربما كان ذلك أحد أخطاء النساخ، لأن ابن دقماق قد قدر عبرتها بـ ٢٧٠٠ دينار جيشي. انظر، ابن دقماق : المصدر السابق، ق٢، ص٩٢؛ ابن الجيعان : التحفة السنية، ص٨١؛

Halm: Op. Cit., vol. II, p. 565.

(٨) ابن الجيعان، التحفة السنية، ص١٠٠-١١١ .

(٩) المصدر السابق، ص١١١-١١٦ .

(١٠) المصدر السابق، ص١١٦-١٣٦ .

(١١) المصدر السابق، ص١٣٧ .

(١٢) المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨ .

(١٣) المصدر السابق، ص١٣٨ .

(١٤) المصدر السابق، ص١٣٨-١٤٧ .

(١٥) المصدر السابق، ص١٤٧-١٥٠ .

(١٦) المصدر السابق، ص١٥٠-١٥٨ .

(١٧) المصدر السابق، ص١٥٩-١٧٣ .

(١٨) المصدر السابق، ص١٧٣-١٨٤ .

(١٩) المصدر السابق، ص١٨٤ .

(٢٠) المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٨ .

(٢١) المصدر السابق، ص١٨٨-١٩٠ .

(٢٢) المصدر السابق، ص١٩٠-١٩٥ .



ملحق (٣)

نماذج من الأزمات الاقتصادية
وعلاقتها بحركة أسعار الأقوات في مصر

السنة	الشهر	السلعة	السعر أثناء الأزمة
٨٧٠هـ/١٤٦٦م	٩ جمادى الآخرة / ٢٧ يناير	أردب القمح	٤٢٠ درهمًا
		أردب الشعير	٢٤٠ درهمًا
		أردب الفول	٢٢٨ درهمًا
		بطة الدقيق	١٢٠ درهمًا
		الرغيف نصف رطل + نصف أوقية	درهم ونصف[١]
	غرة رجب / ١٧ فبراير	أردب القمح	٦٠٠ درهم
		بطة الدقيق	١٨٠ درهمًا
		رطل الخبز	٤ دراهم[٢]
	غرة شعبان / ١٩ مارس	أردب القمح	٥٤٠ درهمًا[٣]
	١٥ شعبان / ٢ إبريل	أردب القمح	أكثر من ١٠٠٠ درهم[٤]
	مطلع رمضان / أبريل	أردب القمح	٣٠٠ –٤٠٠ درهم[٥]
٨٧٢هـ/١٤٨٨م	جمادى الآخرة / يناير	أردب القمح	حوالى ٥٠٠ درهم[٦]
	شوال / أبريل – مايو	أردب القمح	٦٠٠ درهم[٧]
		أردب الشعير	٢٤٠ درهمًا
		أردب الفول	٢٠٠ درهم
		رغيف الخبز زنة أربع أواق	درهم ونصف
		رطل السمن	٢٤ درهمًا

		رطل الشيرج[٨]	٢٤ درهمًا[٩]
	غرة ذي الحجة / ٢٢ يونيو	أردب القمح	أكثر من ٧٠٠ درهم
		أردب الشعير	أكثر من ٣٠٠ درهم
		أردب الفول	أكثر من ٢٠٠ درهم[١٠]
٨٧٣هـ / ١٤٦٨-١٤٦٩م	صفر / أغسطس – سبتمبر	أردب القمح	٦٠٠-٧٥٠ درهمًا
		أردب الشعير	٣٠٠ درهم
		أردب الفول	٢٠٠ درهم[١١]
	ربيع الأول/ سبتمبر – أكتوبر	أردب القمح	حوالى ٩٠٠ درهم
		أردب الشعير	حوالى ٦٠٠ درهم
		أردب الفول	حوالى ٤٠٠ درهم
	ربيع الآخر/ أكتوبر – نوفمبر	أردب القمح	حولى ٩٠٠ درهم
		أردب الشعير	حوالى ٤٥٠ درهمًا
		أردب الفول	حوالى ٤٥٠ درهمًا
		رطل الخبز	٥ دراهم
		رطل الجبن الأبيض	١٠ دراهم[١٢]
	جمادى الآخرة/ ديسمبر- يناير	أردب القمح	٨٠٠ –٩٠٠ درهم[١٣]
٨٧٣هـ/١٤٦٩م	رمضان / مارس – إبريل	أردب القمح	٩٠٠ درهم[١٤]
	ذو الحجة / يونيو – يوليو	أردب القمح	حوالى ١٠٠٠ درهم[١٥]
٨٧٤هـ/ ١٤٦٩-١٤٧٠م	محرم / يوليو – أغسطس	أردب القمح	١٢٠٠ درهم
		أردب الشعير	حوالى ٧٠٠ درهم
		أردب الفول	حوالى ٧٠٠ درهم[١٦]
	جمادى الأولى / نوفمبر	أردب القمح	١٢٠٠ درهم = ٤ دنانير
		أردب الشعير	أقل من ٧٠٠ درهم

		أردب الفول	أقل من ٧٠٠ درهم
		رطل الخبز	٧ – ٧,٥ دراهم[١٧]
	رجب / يناير	أردب القمح	١٢٠٠ درهم[١٨]
	رمضان / مارس	أردب القمح	١٣٠٠ درهم
		أردب الشعير	٩٠٠ درهم
		رطل الخبز	٩ دراهم[١٩]
٨٧٥هـ/١٤٧٠م	محرم / يوليو	أردب القمح	٨٠٠ –٩٠٠ درهم
		أردب الشعير	٣٨٠ درهمًا
		أردب الفول	٣٨٠ درهمًا
		نصف رطل الخبز	درهم
		رطل لحم الضأن بعظمه	٩ دراهم
		رطل لحم الضأن بدون عظمه	١٢ درهمًا
		رطل اللحم البقرى	٦ دراهم
		رطل الجبن الحالوم[٢٠]	١٢ درهمًا
		رطل الجبن الأزرار والمشوى[٢١]	٨ دراهم
		رطل الجبن المقلى[٢٢]	١١ درهمًا
		بطة الدقيق	٢٢٠ درهمًا
		رطل عسل النحل	٢٤ درهمًا

		رطل الشيرج رطل الزيت الحار رطل زيت الزيتون	١٨ درهمًا ٩ دراهم ١٢ درهمًا[٢٣]
٨٩٠هـ/ ١٤٨٥–١٤٨٦م	ذو الحجة / ديسمبر– يناير	رطل الخبز	أكثر من ٤ دراهم[٢٤]
٨٩١هـ/١٤٨٦م	شوال / أكتوبر	أردب القمح الرغيف زنة خمس أواق	حوالى ١٠٠٠ درهم ٣ دراهم[٢٥]
	ذو القعدة / نوفمبر	أردب القمح	حوالى ١١٠٠ درهم[٢٦]
٨٩٢هـ/ ١٤٨٦–١٤٨٧م	محرم / ديسمبر – يناير	أردب القمح بطة الدقيق	٦ دنانير = ٢٤٠٠ درهم ٤٥٠ درهمًا
٨٩٢هـ/١٤٨٧م	رمضان / أغسطس – سبتمبر	رطل الخبز رطل الجبن المقلى رطل الجبن الجالوم رطل لحم الضأن رطل اللحم البقرى	نصف فضة = ١٢ درهمًا[٢٧] ٢٠ درهمًا ١٨ درهمًا أكثر من ١٢ درهمًا ١٠ دراهم[٢٨]
٩٠٢هـ/١٤٩٧م	ذو الحجة / أغسطس	أردب القمح	١٠٠٠ درهم[٢٩]
٩١٩هـ/١٥١٤م	ذو الحجة / يناير	أردب القمح	٨٠٠ درهم[٣٠]

هوامش ملحق رقم (٣)

(١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٥١٢ .

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص٥١٣ .

(٣) المصدر السابق، ج٣، ص٥١٦ .

(٤) المصدر السابق، ج٣، ص٥١٧ .

(٥) المصدر السابق، ج٣، ص٥١٨ .

(٦) المصدر السابق، ج٣، ص٦١٧ .

(٧) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٩٧؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٢٨ .

(٨) الشيرج : هو الزيت المستخرج من بذور السمسم، انظر : رأفت النبراوى : أسعار السلع الغذائية، ص٤٠٧ .

(٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٢٨ .

(١٠) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٢٧؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٤٣ .

(١١) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١١٠؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٦؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٣-١٤ .

(١٢) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٦٣، ٦٩؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٧٨-٦٧٩؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٧، ٢٨ .

(١٣) ذكر ابن تغرى بردى أن سعر أردب القمح كان ٣٠٠ درهم قبل أن يصل إلى ٩٠٠، هذا بينما أجمعت بعض المصادر الأخرى على أنه كان ٨٠٠ درهم قبل أن يصل إلى ٩٠٠، انظر : عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٨٠؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٦٩٦؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٤٦ .

(١٤) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ٩٣ .

(١٥) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور، ج٣، ص٧٣٣ .

(١٦) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٠٤ .

(١٧) عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم، ج٤، ورقة ١٥٢؛ ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٥٢، ١٥٣؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٤١ .

(١٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص٥٩ .

(١٩) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٦٢؛ عبد الباسط بن خليل " نيل الأمل، ج٢، ق٦، ص٤٠٩-٤١٠ .

(٢٠) الجبن الحالوم هو المصنوع من لبن الماعز، انظر : رأفت النبراوى : أسعار السلع الغذائية، ص٣٩٢ .

(٢١) الجبن الأزرار، يبدو أنه كان يُشَكَّل على هيئة الأزرار، أما المشوى فهو نوع من الجبن الأبيض الذى يتم شيه، ويدخل ضمن أصناف خاصة من المأكولات، انظر : رأفت النبراوى، أسعار السلع الغذائية، ص٢٩٣، ٣٩٤ .

(٢٢) الجبن المقلى، هو نوع مطبوخ من الجبن يتم قليه، ثم يُعمل منه عجينة ويقطع إلى مكعبات بأشكال مختلفة، انظر : رأفت النبراوى : أسعار السلع الغذائية، ص٣٨٧ .

(٢٣) ابن الصيرفى : المصدر السابق، ص١٨٧-١٨٨ .

(٢٤) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٧، ص٤٣٣، ٤٣٤؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٢٢ .

(٢٥) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٤٢، ٤٣؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٣ .

(٢٦) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٤٨، ٥١؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٤ .

(٢٧) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٥٥-٥٦، ٥٨؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣٧-٢٣٨؛

Shoshan : Money Supply, p. 64.

(٢٨) عبد الباسط بن خليل : نيل الأمل، ج٢، ق٨، ص٧٨ .

(٢٩) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٣٧٠، ٣٧٥ .

(٣٠) المصدر السابق، ج٤، ص٢٥٥ .

قائمة المصادر والمراجع



أولاً : الوثائق العربية والمترجمة :

- قانون نامه مصر " الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر "، ترجمة أحمد فؤاد متولى، القاهرة ١٩٨٦م.
- وثيقة وقف رقم ٢٤/١٥٨م دار الوثائق، باسم " تغرى بردى بن عبدالله الزينى المحمدى "، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ٨٧٢هـ.
- وثيقة بيع رقم ٦٣٥ ج أوقاف، باسم " صلاح الدين محمد بن محمد بن السعدى أبوالبركات المعروف بابن الدرهم ونصف "، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ٨٨٤هـ.
- وثيقة وقف رقم ٣٥/٢٢١م دار الوثائق، باسم " بدر الدين الونائى "، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ٩٠٢هـ.
- وثيقة وقف رقم ٧٨٧ ق أوقاف، باسم " أبو العباس أحمد الغمرى بن أبو عبدالله محمد الغمرى الواسطى "، بتاريخ ١٠ رمضان ٩٠٥هـ.
- وثيقة استبدال رقم ٦٠ ج أوقاف، باسم " عزيزة بنت شمس الدين محمد المعروفة ببنت الدرهم ونصف "، بتاريخ ١٨ شوال ٩٠٦هـ.
- وثيقة بيع رقم ٧٨٧ ج أوقاف، باسم " الزينى عبدالقادر بن محمد بن محمد الشاد القبانى "، بتاريخ غرة رمضان ٩١٣هـ.

ثانياً : المصادر العربية المخطوطة والمطبوعة :

ابن أجا (شمس الدين محمد بن محمود بن خليل، ت ٨٨١هـ/١٤٧٦م) :

– تاريخ الأمير يشبك الظاهرى، تحقيق عبدالقادر أحمد طليمات، القاهرة ١٩٧٣م.

ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد، ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م) :

– بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ٥ أجزاء، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٩٨٢-١٩٨٤م.

– نشق الأزهار فى عجائب الأقطار، نشر أجزاء منه L.Langlès، باريس ١٨٠٧م.

– نزهة الأمم فى العجائب والحكم، تحقيق محمد زينهم، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٥م.

– جواهر السلوك فى أمر الخلفاء والملوك، تحقيق محمد زينهم، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٦م.

ابن تغرى بردى (جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى، ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م) :

– النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، الأجزاء ١-١٢، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٣م.

– ج١٣، تحقيق فهيم محمد شلتوت، القاهرة ١٩٧٠م.

– ج١٤، تحقيق جمال الدين محمد محرز وفهيم محمد شلتوت، القاهرة ١٩٧١م.

– ج١٥، تحقيق إبراهيم على طرخان، مراجعة محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٧١م.

– ج١٦، تحقيق جمال الدين الشيال وفهيم محمد شلتوت، القاهرة ١٩٧٢م.

– منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور، ٣ أجزاء، نشره وليم بوبر، كاليفورنيا ١٩٣٠-١٩٣٢م.

- المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى، ج١، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، القاهرة ١٩٥٦م.

- ج٢، ٤، ٦-١١، تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة ١٩٨٤-٢٠٠٥م.

- ج٣، ٥، تحقيق نبيل محمد عبدالعزيز، القاهرة ١٩٨٥، ١٩٨٨م.

ابن الجيعان (الشيخ الإمام شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان، ت ٨٨٥هـ/١٤٨٠م):

- كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، نشره مورتيز B. Mortiz، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٧٤م.

ابن الجيعان (القاضى بدر الدين أبى البقاء محمد بن يحيى بن شاكر بن عبدالغنى، ت ٩٠٢هـ/١٤٩٧م) :

- القول المستظرف فى سفر مولانا الملك الأشرف أو (رحلة قايتباى إلى بلاد الشام ٨٨٢هـ/١٤٧٧م)، تحقيق عمر عبدالسلام تدمرى، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤م.

ابن الحمصى (شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، ت ٩٣٤هـ/١٥٢٧-١٥٢٨م) :

- حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، ٣ أجزاء، تحقيق عمر عبدالسلام تدمرى، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩م.

ابن حجر العسقلانى (أحمد بن على بن محمد الشافعى، ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م) :

- إنباء الغُمر بأبناء العمر، ٣ أجزاء، تحقيق حسن حبشى، القاهرة ١٩٦٩-١٩٧٢م.

ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد، ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥-١٤٠٦م) :

- مقدمة ابن خلدون، ٣ أجزاء، تحقيق على عبدالواحد وافى، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٩-١٩٨١م.

ابن دقماق (إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى، ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦م) :

- الانتصار لواسطة عقد الأمصار، قسمان، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، بيروت د.ت.

ابن الديبع (عبدالرحمن بن على الديبع الشيبانى الزبيدى، ت ٩٤٤هـ/١٥٢٧م) :

- الفضل المزيد على بغية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد، مخطوط مصور بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة، رقم ,٢٦١٣٥
- قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، قسمان، تحقيق محمد على الأكوع الحوالى، القاهرة ١٩٧١-١٩٧٧م.

ابن سباط (حمزة بن أحمد بن عمر المعروف بابن سباط الغربى، توفى بعد سنة ٩٢٦هـ/١٥٢٠م) :

- صدق الأخبار (تاريخ ابن سباط)، جزآن، تحقيق عمر عبدالسلام تدمرى، الطبعة الأولى، طرابلس ١٩٩٣م.

ابن سودون البشبغاوى (على بن سودون الجركسى، ت ٨٦٩هـ/١٤٦٣م) :

- ديوان نزهة النفوس ومُضحك العبوس، تحقيق منال محرم عبدالمجيد، مراجعة حسين نصار، القاهرة ٢٠٠٣م.

ابن الشحنة (يُرجح أنه : عفيف الدين حسين محمد بن محمد، ت ٩١٠هـ/١٥٠٤-١٥٠٥م أو ٩١٦هـ/١٥١٠-١٥١١م) :

- البدر الزاهر فى نصرة الملك الناصر " محمد بن قايتباى "، تحقيق عمر عبد السلام تدمرى، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣م.

ابن الصيرفى (على بن داود الجوهرى، ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م) :

- إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق حسن حبشى، القاهرة ٢٠٠٢م.

ابن طولون الدمشقى (شمس الدين محمد، ت ٩٥٣هـ/١٥٤٦م) :

- مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان، قسمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦٢، ١٩٦٤م.

ابن ظهيرة (يرجح أنه توفى أواخر القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى) :

- الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، القاهرة ١٩٦٩م.

ابن العماد الحنبلى (أبو الفلاح عبدالحى، ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٩م) :

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، ٨ مجلدات، دار الآفاق الجديدة، بيروت د.ت.

ابن مماتى (الأسعد بن المهذب بن أبى مليح، ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م) :

- كتاب قوانين الدواوين، جمعه وحققه عزيز سوريال عطية، القاهرة ١٩٤٣م.

ابن نجيم (زين الدين إبراهيم بن نجيم الحنفى، ت ٩٧٠هـ/١٥٦٢-١٥٦٣م) :

- رسالة التحفة المرضية فى الأراضى المصرية، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٧٩، ٣٣ مجاميع.

- رسالة فى صورة بيع الوقف على وجه الاستبدال، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٧٩ مجاميع.

- تحرير المقال فى مسألة الاستبدال، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٥٤ مجاميع فقه حنفى.

ابن الهايم (أبو العباس أحمد بن محمد المصرى القدسى الشافعى، ت ٨١٥هـ/١٤١٢م):

- نزهة النفوس فى بيان حكم التعامل بالفلوس، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٧٣ فقه شافعى.

أبو حامد المقدسى (محمد أبو حامد المقدسى الشافعى، يرجح أنه توفى سنة ٨٩٣هـ/١٤٨٨م) :

- كتاب دول الإسلام الشريفة البهية وذكر ما ظهر لى من حكم الله الخفية فى جلب طائفة الأتراك إلى الديار المصرية، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٠٣٣ تاريخ.

- الفوائد النفيسة الباهرة فى بيان حكم شوارع القاهرة فى مذاهب الأئمة الأربعة الزاهرة، تحقيق آمال العمرى، القاهرة ١٩٨٨م.

الإسحاقى (محمد بن عبدالمعطى بن أبى الفتح بن أحمد بن عبدالمغنى بن على، من علماء القرن الحادى عشر الهجرى/ القرن السابع عشر الميلادى) :

- أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣١١هـ.

الأسدى (محمد بن محمد بن خليل، توفى بعد سنة ٨٥٥هـ/١٤٥١م) :

- التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حُسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق عبدالقادر أحمد طليمات، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٨م.

بامخرمة (أبو عبدالله الطيب بن عبدالله، ت ٩٤٧هـ/١٥٤٠م) :

- قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر، مخطوط مصور من ثلاثة أجزاء، بدار الكتب المصرية، رقم ١٦٧ تاريخ.

البغدادى (موفق الدين أبى محمد عبداللطيف، ت ٦٢٩هـ/١٢٣١-١٢٣٢م) :

- كتاب الإفادة والاعتبار فى الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، مطبعة وادى النيل، الطبعة الأولى، القاهرة ١٢٨٦هـ.

البقاعى (إبراهيم بن عمر البقاعى، ت ٨٨٥هـ/١٤٨٠م) :

- إظهار العصر لأسرار أهل العصر، (حوادث سنة ٨٦٦ إلى سنة ٨٧٠هـ)، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية، رقم ٨٥٢ تاريخ.

- حوادث سنة ٨٥٥ إلى سنة ٨٦٥هـ، ثلاثة أقسام، دراسة وتحقيق محمد سالم بن شديد العوفى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣م.

البلاطنسى (الحافظ تقى الدين أبى بكر محمد بن محمد، ت ٩٣٦هـ/١٥٢٩م) :

- تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال، تحقيق ودراسة فتح الله محمد غازى الصباغ، الطبعة الأولى، المنصورة ١٩٨٩م.

الحجازى (بدر الدين أحمد بن على، ت ٨٧٥هـ/١٤٧٠م) :

- نيل الرائد فى النيل الزائد، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٨٨ بلدان تيمور.

الخالدى (عبدالرحمن بن عبدالله بن لطف الله بن محمد بن بهاء الدين العمرى) :

- كتاب المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الإنشا، مخطوط مصور بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة، رقم ,٢٤٠٤٥

خليل بن شاهين (غرس الدين خليل بن شاهين الظاهرى، ت ٨٧٢هـ/١٤٦٧م) :

- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، نشره بولس راويس، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٨م.

الدمشقى (الشيخ أبى الفضل جعفر بن على، من علماء القرن السادس الهجرى/القرن الثانى عشر الميلادى) :

- الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق البشرى الشوربجى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٧م.

زين الدين بن عبدالعزيز المليارى (توفى بعد سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م) :

- تحفة المجاهدين فى بعض أحوال البرتكاليين، نشره داود لويس، لشبونه ١٨٩٨م.

السبكى (تاج الدين عبدالوهاب السبكى، ت ٧٧١هـ/١٣٧٠م):

- مُعيد النعم ومُبيد النقم، تحقيق محمد على النجار وأبو زيد شلبى ومحمد أبو العيون، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٣م.

السخاوى (شمس الدين محمد بن عبدالرحمن الشافعى، ت ٩٠٢هـ/١٤٩٧م) :

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٢ جزء، مكتبة القدسى، القاهرة ١٣٥٤هـ.
- الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة، تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبح، مراجعة على البجاوى، القاهرة د.ت.
- " الذيل التام على دول الإسلام "، تحقيق أحمد عبدالله الحسو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ١٩٦٨م.

السيوطى (جلال الدين عبدالرحمن، ت ٩١١هـ/١٥٠٤م) :

- حُسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة، جزآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٨م.
- تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٨٨م.

الشيزرى (عبدالرحمن بن نصر، توفى حوالى سنة ٥٨٩هـ/١١٩٣م) :

- نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، تحقيق السيد الباز العرينى، القاهرة ١٩٤٦م.

عبد الباسط بن خليل (زين الدين عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهرى الحنفى، ت ٩٢٠هـ/١٥١٤م) :

- الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم، مخطوط مصور من أربعة أجزاء بدار الكتب المصرية، رقم ٢٤٠٣ تاريخ تيمور.

- نيل الأمل فى ذيل الدول، جزآن، ٩ أقسام، تحقيق عمر عبدالسلام تدمرى، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٢م.

عبد العزيز بن فهد (العز عبدالعزيز بن النجم بن فهد المكى، ت ٩٢٢هـ/١٥١٦م) :

- بلوغ القرى فى ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى، ٤ مجلدات، تحقيق صلاح الدين خليل إبرهيم وعبدالرحمن بن حسين أبو الخيور وعليان بن عبدالله العالى المحلبدى، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥م.

القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على، ت ٨٢١هـ/١٤١٨م) :

- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، ١٤ جزء، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٦٣م.

ليون الإفريقى (الحسن بن محمد الوزان الفاسى، توفى بعد سنة ٩٥٧هـ/١٥٥٠م) :

- وصف إفريقيا، جزآن فى مجلد، ترجمه عن الفرنسية محمد حجى ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٣م.

المحلى (محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المحلى المصرى، ت ٨٦٤هـ/١٤٥٩م) :

- مبدأ النيل على التحرير، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٢٩ بلدان تيمور.

المسعودى (أبوالحسن على بن الحسين بن على، ت ٣٤٦هـ/٩٥٦-٩٥٧م) :

- مروج الذهب ومعادن الجوهر، ٤ أجزاء، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٦٤م.

المقدسى (شمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن أبى بكر، المعروف بالبشارى، ت ٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م) :

- أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، الطبعة الثانية، ليدن ١٩٠٦م.

المقريزى (تقى الدين أحمد بن على، ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م) :

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزآن، نسخة مصورة عن طبعة بولاق (١٢٧٠هـ)، بيروت د.ت.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، الأجزاء ١-٢، تحقيق محمد مصطفى زيادة، الأجزاء ٣-٤، تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، القاهرة ١٩٣٩-١٩٧٦م.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق جمال الدين الشيال، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٠م.
- " كتاب النقود القديمة الإسلامية "، منشور فى كتاب : النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، نشره الأب انستاس الكرملى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٧م، ص٢٥-٨٠ .

المنوفى (أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالسلام بن موسى، ت ٩٣١هـ/١٥٢٤م) :

- الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٤٢٩ جغرافية.

مؤرخ مجهول :

- تاريخ السلطان الملك الأشرف قايتباى، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٥٥٩ تاريخ.

مؤرخ مجهول :

- كتاب تاريخ، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٥٦٣١ تاريخ.

النابلسى (عثمان بن إبراهيم الصفدى ت ٦٦٠هـ/١٢٦١م) :

– كتاب لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية، نشره بيكر وكلود كاهن، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة د.ت.

النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب، ت ٧٣٢هـ/١٣٣٢م) :

– نهاية الأرب فى فنون الأدب، ج٨، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة د.ت.

يحيى بن الحسين (ت ١١٠٠هـ/١٦٨٩م) :

– غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى، قسمان، تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، مراجعة محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٦٨م.

ثالثاً : المصادر الأوروبية :

Amari, Michele :

- I Diplomi Arabi Del R.Archivio Fiorentino, Firenze, 1863.

Breydenbach, Bernard de :

- Les Saintes Pérégrinations, texte et traduction de F. Larrivaz, Le Caire, 1904.

Dopp, P.H. (ed.) :

- L'Égypte au Commencement de Quinziéme Siècle d'après le Traitè d'Emmanual Piloti de Crète, Le Caire, 1950.

Fabri, Felix :

- Voyage en Égypte de Felix Fabri 1483, 3 Tomes, Traduit du Latin, Présenté et annoté par R. P. Jacqus Masson, IFAO, Le Caire, 1975.

Schefer, C.H. (ed) :

- Le Voyage D'Outremer de Jean Thenaud suivi de La Relation de L'Ambassade de Domenico Trevisan auprès du Soudan D'Égypte, Paris, 1864.

Tafur, Pero :

- Travels and Adventures

الترجمة العربية : رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر، ترجمة وتقديم حسن حبشى، القاهرة ١٩٦٨م.

Van Ghistele, Joos :

- Voyage en Egypte de Joos Van Ghistele 1482 - 1483, Traduction, introduction et notes de Mme Renée Bauwens - Préaux, IFAO, Le Caire, 1976.

Varthema, Ludovico di :

- The travels of Ludovico di Varthema.

الترجمة العربية : رحلات فارثيما (الحاج يونس المصرى)، ترجمة عبدالرحمن عبدالله الشيخ، القاهرة ١٩٩٤م.

Von Harff, Arnold :

- The Pilgrimage of Arnold Von Harff, Trans. and ed. By Malcolm Lettes, London, 1946.

رابعًا : المراجع العربية والمترجمة :

إبراهيم حسن سعيد :

- البحرية فى عصر سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٨٣م.

إبراهيم على طرخان :

- مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢-١٥١٧م)، القاهرة ١٩٦٠م.
- النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، القاهرة ١٩٦٨م.
- دولة مالى الإسلامية، القاهرة ١٩٧٣م.

أحمد السيد دراج :

- " رسالتان بين سلطان مالوه والأشرف قايتباى "، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع، الجزء الأول (مايو ١٩٥٨م)، ص٩٧-, ١٢٣
- المماليك والفرنج فى القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى، القاهرة ١٩٦١م.
- " إيضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجرى "، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (المحاضرات العامة للموسم الثقافى ١٩٦٧-١٩٦٨)، ص١٨٥-, ٢٢٠
- " الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر المملوكية " المجلة التاريخية المصرية، مج١٤ (١٩٦٨م)، ص١٠٩-, ١٤١

- " الوثائق العربية المحفوظة فى دور الأرشيف الأوروبية (مصر الإسلامية). "، بحث منشور ضمن : أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - أبريل ١٩٦٩م)، القاهرة ١٩٧٠م، ج١، ص١١٧- ,١٤٣

- صناعة الكتابة وتطورها فى العصور الإسلامية، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- " تراجم كُتَّاب السر فى العصر المملوكى (٦٤٨-٩٢٣هـ). "، مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى، العدد الرابع (١٤٠١هـ)، ص٣١٥-٣٥٠ .

- " مرسوم السلطان قايتباى الخاص بكُتَّاب السر والقضاة والصادر فى شهر شوال ٨٧٤هـ. "، مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى، العدد الثالث (١٤٠٠هـ)، ص٢٥٧- ,٢٨٢

أحمد عبدالرازق :

- البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة)، القاهرة ١٩٧٩م.

- دراسات فى المصادر المملوكية المبكرة " المصادر التاريخية "، القاهرة ١٩٨١م.

- المرأة فى مصر المملوكية، القاهرة ١٩٩٩م.

أحمد عبدالكريم سليمان :

- " الحياة الزراعية فى مصر فى العصر المملوكى "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٢م.

أحمد فؤاد متولى :

- الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، القاهرة ١٩٧٦م.

أحمد محمد أحمد :

- " المنشآت الصناعية فى العصر المملوكى من خلال الوثائق "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج - جامعة أسيوط، ١٩٨٥م.

أحمد محمود عبدالوهاب المصرى :

- " وثيقة تغيير شرط الانتفاع بالوقف من العصر المملوكى للسيفى قلج بن عبدالله الشريفى "، حوليات إسلامية، مج٢، ج٢ (٢٠٠٤)، ص١-١٥.

آدم صبره :

- الفقر والإحسان فى مصر عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠-١٥١٧م، ترجمة قاسم عبده قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٣م.

أشتور :

- التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى، ترجمة عبدالهادى عبله، مراجعة أحمد غسان سبانو، بيروت د.ت.

آمال أحمد حسن العمرى :

- " المنشآت التجارية فى القاهرة فى العصر المملوكى "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٤م.

أمين سامى :

- تقويم النيل، ج١، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٦م.

أندريه ريمون :

- الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، جزآن، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسى جمال الدين، مراجعة رؤف عباس، القاهرة ٢٠٠٥م.

آن وولف :

- كم تبعد القاهرة ؟ " رحلات ومغامرات فى مصر وما وراءها (١٣٠٠-١٦٤٠م) "، ترجمة قاسم عبده قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٦م.

بانيكار ، ك م :

- آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبدالعزيز توفيق جاويد، مراجعة أحمد خاكى، القاهرة ١٩٦١م.

بسيم قورقوت :

- الوثائق العربية فى دار المحفوظات بمدينة دوبروونيك، مج١، ج٣، سرايبوو ١٩٦٩م.

برنارد لويس :

- " النقابات الإسلامية "، ترجمة عبد العزيز الدورى، الرسالة، الأعداد ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢ (١٩٦٠)، ص٦٩٦-٦٩٨، ٧٣٥-٧٣٧، ٧٨٦-٧٨٨، ٩٧٣-٩٧٥ .

البيومى إسماعيل الشربينى :

- مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، جزآن، القاهرة ١٩٩٧م.
- النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٩٨م.

توفيق إسكندر :

- سفارة بييرو دييدو ومعاهدة تنازل مصر عن قبرص ١٤٩٠م، القاهرة ١٩٥٦م.

- " نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط ."، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مج٢ (١٩٥٧)، ص٣٧-٤٦.

جابر سلامة المصرى :

- " الزراعة فى مصر فى عهد الأيوبيين والمماليك "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ١٩٧٤م.

جان كلود جارسان :

- ازدهار وانهيار حاضرة مصرية : قوص، ترجمة بشير السباعى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧م.

جمال حمدان :

- شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان، ٤ مجلدات، القاهرة ١٩٨٠-١٩٨٤م.

جمال الخولى :

- الاستبدال واغتصاب الأوقاف " دراسة وثائقية "، الإسكندرية ٢٠٠٠م.

جمال الدين الشيال :

- " طريقة مسح الأراضى وتقدير الخراج فى مصر الإسلامية "، الثقافة، ع٩٧ (نوفمبر ١٩٤٠م)، ص٢٢-٢٤.

- " الروك الناصرى "، الثقافة، ع٩٩ (١٩٤٠)، ص٢٩-٣٠.

جيرار ، ب. س :

- وصف مصر " موسوعة الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر "، الجزء الأول (الزراعة ـ الصناعات والحرف ـ التجارة)، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٨م.

حامد زيان غانم :

- الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر عصر سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٧٦م.

حسان حلاق وعباس صباغ :

- المُعجم الجامع فى المصطلحات الأيوبية والملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية " المصطلحات الإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية "، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩م.

حسناء حسين محمد :

- " الإمارات التركمانية على حدود دولة المماليك ٨٧٠-٨٨٦هـ/١٣٧٨-١٤٨١م "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات ـ جامعة عين شمس.

حسن حبشى :

- " الاحتكار المملوكى وعلاقته بالحالة الصحية "، حوليات كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، مج١٩ (١٩٦٤)، ص١٣٣-١٥٧ .

حسنين محمد ربيع :

- النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، القاهرة ١٩٩٤م.

حسين عبدالرحيم عليوه :

- " دراسة لبعض الصناع والفنانين بمصر فى عصر المماليك ."، دورية كلية الآداب – جامعة المنصورة، العدد الأول، مايو ١٩٧٩م، ص٨٩-١٢٣ .

حسين مصطفى حسين :

- " طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار - جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.

حسين مؤنس :

- " سفارة بدرو مارتير دانجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان الغورى (ديسمبر١٥٠١- فبراير ١٥٠٢م) ."، بحث منشور ضمن : أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - أبريل ١٩٦٩)، القاهرة ١٩٧٠م، ج١، ص٤٣١- , ٤٨٣

حمود بن محمد بن على النجيدى :

- النظام النقدى المملوكى ٦٤٨-٩٢٢هـ/١٢٥٠-١٥١٧م " دراسة تاريخية حضارية "، الإسكندرية ١٩٩٣م.

حلمى محمد سالم :

- اقتصاد مصر الداخلى وأنظمته فى العهد المماليكى، الإسكندرية د.ت.

درويش النخيلى :

- السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية ١٩٧٤م.

رأفت محمد النبراوى :

- أسعار السلع الغذائية والجوامك فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- السكة الإسلامية فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣م.

رشدى سعيد :

– نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، ٤ أجزاء فى مجلد، دار الهلال القاهرة ١٩٩٣م.

رشيد باقه :

– " العلاقات التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك فى القرن الخامس عشر الميلادى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

رشيدة بسرور :

– " علاقات المماليك بالجمهوريات الإيطالية "، الكراسات التونسية، مج٤٣، أعداد ١٥٥–١٥٦ (١٩٩١)، ص١٥٥–١٨٤ .

زينب محمد محفوظ :

– " وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى "، جزآن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.

سامى أحمد عبدالحليم إمام :

– " الأمير يشبك من مهدى وأعماله المعمارية بالقاهرة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م.

سامى محمد نوار :

– المنشآت المائية بمصر منذ الفتح الإسلامى وحتى نهاية العصر المملوكى "دراسة أثرية معمارية"، الإسكندرية ١٩٩٩م.

ستانلى لينبول :

- سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن، القاهرة ١٩٩٧م.

سعيد عبدالفتاح عاشور :

- قبرس والحروب الصليبية، القاهرة ١٩٥٧م.
- العصر المماليكى فى مصر والشام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٥م.
- المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٨٧م.
- بحوث ودراسات فى تاريخ العصور الوسطى، بيروت ١٩٧٧م.
- " التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن إياس ."، بحث منشور فى كتاب : ابن إياس (دراسات وبحوث)، إشراف أحمد عزت عبدالكريم، القاهرة ١٩٧٧م، ص٦٣-٨٨.

سهام مصطفى أبو زيد :

- الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر المملوكى، القاهرة ١٩٨٦م.

السيد الباز العرينى :

- " الحسبة والمحتسبون فى مصر "، المجلة التاريخية المصرية، مج٣، العدد ٢ (١٩٥٠م)، ص١٥٧-١٦٩.
- المماليك، بيروت ١٩٦٧م.

السيد عبدالعزيز سالم وأحمد مختار العبادى :

- تاريخ البحرية الإسلامية فى مصر والشام، جزآن، الإسكندرية ١٩٩٣م.

سيدة إسماعيل كاشف :

- مصر فى فجر الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٧م.

شارل ديل :

- البندقية جمهورية أرستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبدالكريم وتوفيق إسكندر، القاهرة ١٩٤٨م.

شوقى عبدالقوى عثمان :

- " التجارة المصرية الهندية من خلال وثائق الجينيزا (ق٥ - ١٠هـ) - (ق١١-١٦م) ."، بحث منشور فى كتاب : سعيد عاشور إليه فى عيد ميلاده السبعين، القاهرة ١٩٩٢م، ص٤٣١-٣٦٩ .

صبحى لبيب :

- " التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى ."، المجلة التاريخية المصرية، مج٤، العدد الثانى (مايو ١٩٥٢م)، ص٥-٥٣ .

- " سياسة مصر التجارية فى عصرى الأيوبيين والمماليك ."، المجلة التاريخية المصرية، مج٢٨-٢٩ (١٩٨١-١٩٨٢م)، ص١١٧-١٤٥ .

- " الفندق ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية ."، بحث منشور فى كتاب : مصر وعالم البحر المتوسط، إعداد وتقديم رؤف عباس، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٦م، ص٢٨٥-٣٠٥ .

الطاهر أحمد مكى :

- " معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر بين سلطان مصر وملك أرغون ."، المجلة، العددان ٤٥ (ربيع أول ١٣٨٠هـ/سبتمبر ١٩٦٠م)، ٤٩ (رجب ١٣٨٠هـ / يناير ١٩٦١م)، ص٤٨-٥٩، ٨٣-٩٣ .

عاصم محمد رزق :

- مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى حتى مجىء الحملة الفرنسية، القاهرة ١٩٨٩م.

عادل عبدالحافظ حمزة :

- " قطية " جمرك مصر الشرقى فى العصور الوسطى ."، المجلة التاريخية المصرية، مج٣٧ (١٩٩٠م)، ص٤٣-٧١ .

عبدالرحمن زكى :

- " ابن إياس واستخدام الأسلحة النارية فى ضوء ما كتبه فى كتاب بدائع الزهور ."، بحث منشور فى كتاب : ابن إياس (دراسات وبحوث)، إشراف أحمد عزت عبدالكريم، القاهرة ١٩٧٧م، ص٩٧-١٣٦ .

عبدالرحمن فهمى :

- النقود العربية " ماضيها وحاضرها "، سلسلة المكتبة الثقافية ١٠٣، القاهرة ١٩٦٤م.

عبدالرحمن محمود عبدالتواب :

- قايتباى المحمودى، الأعلام (٢٠)، القاهرة ١٩٧٨م.

عبدالعال عبدالمنعم الشامي :

- " نظم الرى والزراعة فى مصر فى الكتابات العربية ."، بحث منشور ضمن أبحاث الندوة العالمية الثالثة لتاريخ العلوم عند العرب، الكويت من ١٠-١٤ ديسمبر ١٩٨٣م، تحت عنوان : إسهامات العرب فى علم الفلاحة، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٨م، ص٢٨١-٤٠٢ .
- السرحات السلطانية " أماكن الترويح والصيد والفروسية فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك ٥٦٧-٩٢٣هـ "، الكويت ١٩٩٤م.

عبداللطيف إبراهيم على :

- " دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر الغورى "، ٣ مجلدات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٥٦م.
- " وثيقة بيع، دراسة ونشر وتحقيق ."، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، مج١٩، العدد الثانى (ديسمبر ١٩٥٧م)، ص١٣٥-٢١٤ .
- " خمس وثائق شرعية ."، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الثانى (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ص١٤٩-٢٥١ .
- من وثائق التاريخ العربى، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد الثانى (١٩٧١م)، القاهرة ١٩٧٢م.
- " الوثائق فى خدمة الآثار " العصر المملوكى " ."، بحث منشور فى كتاب : دراسات فى الآثار الإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٧٩م، ص٣٨٩-٤٨١ .

عبدالمنعم ماجد :

- نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر، جزآن، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٧م، ١٩٧٩م.

عثمان محمد عطا :

- الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، القاهرة ٢٠٠٢م.

عطية القوصى :

- " المتجر السلطانى فى العصر المملوكى ."، بحث منشور فى كتاب : المجتمع المصرى فى العصرين المملوكى والعثمانى " تكريمًا لأندريه ريمون "، تحرير عبادة كحيلة، القاهرة ٢٠٠٧م، ص١٧٥-٢١٢ .

على السيد على :

- " سُبل نقل الخبرة لدى أبناء الطوائف الحرفية فى عصر سلاطين المماليك ."، بحث منشور فى كتاب : الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى، تحرير ناصر إبراهيم، إشراف رؤف عباس، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٣م، ص١٣-٣٣ .
- " النازحون إلى القاهرة فى العصر المملوكى ."، بحث منشور فى كتاب : الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى، تحرير ناصر إبراهيم، إشراف رؤف عباس، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٣م، ص٣٥-٦٠ .

عماد بدر الدين أبو غازى :

- " دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة فى أرشيفات القاهرة "، جزآن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.
- تطور الحيازة الزراعية زمن المماليك الجراكسة، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٠م.

عمر طوسون :

- كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية ١٩٣١م.

فادى إلياس توا :

- المناخ والأسعار والأمراض فى بلاد الشام فى عهد المماليك (٦٤٨-٩٢٢هـ/ ١٢٥٠-١٥١٦م)، بيروت ١٩٩٨م.

ڤالترهنتس :

- المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسلى، منشورات الجامعة الأردنية، د.ت.

فؤاد سزڤين (ناشر) :

- الجغرافيا الإسلامية، مج١٨٧ (رحلتان إلى شمال إفريقيا لعبد الباسط بن خليل (توفى ٩٢٠هـ/١٥١٤م) وأنسلم أدورن (توفى ١٤٨٣م)، ترجمة روبير برانشفيك، نسخة مصورة عن طبعة باريس ١٩٣٦م، فرانكفورت ١٩٩٤م.

قاسم عبده قاسم :

- النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٨م.

- أسواق مصر فى عصر سلاطين المماليك، القاهرة ١٩٧٨م.

- دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٣م.

كمال الدين سامح :

- العمارة الإسلامية فى مصر، القاهرة ١٩٩١م.

ليلى عبدالجواد إسماعيل :

– " أتابك العساكر فى مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ."، مجلة المؤرخ المصرى، العدد العاشر (يناير ١٩٩٣م)، ص٤٩-١٠٦م.

مجاهد توفيق الجندى :

– " أهم الوكالات فى مدينة القاهرة ودورها الحضارى ."، مجلة المؤرخ العربى، العدد التاسع، مج١، (مارس ٢٠٠١م)، ص٤٤٩-٥٢٣ .

مجدى عبدالرشيد بحر :

– القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، القاهرة ١٩٩٩م.

محاسن محمد الوقاد :

– اليهود فى مصر المملوكية فى ضوء وثائق الجنيزة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، القاهرة ١٩٩٩م.

محمد أحمد دهمان :

– معجم الألفاظ التاريخية فى العصر المملوكى، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٠م.

محمد أمين صالح :

– " تجارة البحر الأحمر فى عصر المماليك الجراكسة ."، بحث منشور فى كتاب : البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، (سمنار الدراسات العليا للتاريخ جامعة عين شمس : أبحاث الأسبوع العلمى الثالث (١٠-١٥ مارس ١٩٧٩م)، إشراف أحمد عزت عبدالكريم، القاهرة ١٩٨٠م، ص١٥٩-١٨٠ .

محمد الحبيب الهيلة :

- " النظم الإدارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الأديب ونزهة الأريب لمحمد بن إبراهيم بن ظهير الحنفى الحموى ."، بحث منشور فى : أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس- أبريل ١٩٦٩م)، القاهرة ١٩٧١م، ج٣، ص١٠٤٣-١٠٩٥ .

محمد حسام الدين إسماعيل :

- " منشآت السلطان قايتباى بسوق الغنم من خلال وثيقة عثمانية ."، حوليات إسلامية، مج٣٢ (١٩٩٨)، ص٤١-٦٤ .

محمد حسن محمد :

- " الأسرة المصرية فى عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠١م.

محمد حمدى المناوى :

- نهر النيل فى المكتبة العربية، القاهرة ١٩٦٦م.

محمد رمزى :

- القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، قسمان، ٦ أجزاء، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٤م.

محمد عبدالعال أحمد :

- البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه " نصوص جديدة مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمنى " بامخرمه " كما سجلها فى مخطوط "قلادة النحر" دراسة وتحقيق، القاهرة ١٩٨٠م.

محمد عبدالغنى الأشقر :

- تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى، القاهرة ١٩٩٩م.

محمد قنديل البقلى :

- مصطلحات صبح الأعشى، القاهرة ٢٠٠٤م.

محمد ماهر حمادة :

- الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكى (٦٥٦-٩٢٢هـ/١٢٥٨-١٥١٦م) "دراسة ونصوص"، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٠م.

محمد محمد أمين :

- " وثيقة وقف السلطان قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط رقم ٨٨٩ق أوقاف ."، المجلة التاريخية المصرية، مج٢٢ (١٩٧٥م)، ص٣٤٣-٣٩٠ .

- الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م " دراسة تاريخية وثائقية "، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٠م.

- فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢٣٩-٩٢٢هـ/٨٥٣-١٥١٦م)، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨١م.

محمد محمد أمين وليلى على إبراهيم :

- المصطلحات المعمارية فى الوثائق المملوكية (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٠م.

محمد مصطفى زيادة :

- المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادى (القرن التاسع الهجرى)، القاهرة ١٩٤٩م.
- " نهاية السلاطين المماليك فى مصر ."، المجلة التاريخية المصرية، مج٤، العدد الأول، (مايو ١٩٥١م) ص١٩٧-٢٢٨ .

محمد المنسى عاصى :

- الحسبة فى العصر المملوكى ٦٤٨-٩٢٣هـ " دراسة فى التاريخ الاجتماعى "، القاهرة ١٩٩٤م.

محمود إسماعيل :

- " الإقطاع فى العالم الإسلامى (من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجرى) بين الجدل النظرى والواقع التاريخى ."، حوليات كلية الآداب، الحولية الحادية عشرة، الكويت (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

محمود رزق سليم :

- الأشرف قانصوه الغورى، أعلام العرب (٥٢)، القاهرة د.ت.

محمود السيد :

- تاريخ القبائل العربية فى عصر الدولتين الأيوبية والمملوكية، الإسكندرية ١٩٩٨م.

نادية محمود مصطفى :

- العصر المملوكى من تصفية الوجود الصليبى إلى بداية الهجمة الأوربية الثانية (٦٥٦-٩٢٣هـ/١٢٥٨-١٥١٧م)، القاهرة ١٩٩٦م.

نبيل محمد عبدالعزيز :

- " خـزائن السـلاح ومـحـتـوياتـهـا علـى عـصـرى الأيوبيـين والمـاليك ."، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٣ (١٩٧٦م)، ص١٠٧-١٥٤ .

نبيلة مقامى :

- فرق الرهبان الفرسـان فى بلاد الشـام فى القرنين الثانـى عشـر والثالث عشر، القاهرة ١٩٩٤م.

نعيم زكى فهمى :

- طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، القاهرة ١٩٧٣م.

هايد ، ج. :

- تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصـور الوسطى، ٤ أجزاء، ترجمة أحمد رضـا محمد رضـا، مراجعة عز الدين فوده، القاهرة ١٩٩١- ١٩٩٤م.

خامساً : المراجع الأجنبية :

قائمة اختصارات عناوين الدوريات الأجنبية

List of Abbreviations

AI :	Annales Islamologiques.
BEO :	Bulletin d'Études Orientales.
BSOAS :	Bulletin of the School of Oriental and African Studies.
EHR :	Egyptian Historical Review.
IJMES :	International Journal of Middle Eastern Studies.
JA :	Journal Asiatique.
JARCE :	Journal of American Research Center in Egypt.
JEH :	The Journal of Economic History
JESHO :	Journal of the Economic and Social History of the Orient.
JIH :	Journal of Interdisciplinary History.
JRAS :	Journal of the Royal Asiatic Society.
MSR :	Mamluk Studies Review.
REI :	Revue des Études Islamiques.
RH :	Revue Historique
SI :	Studia Islamica

Abd Ar-Raziq, Ahmad:

- "la Hisba et le Muhtasib en Égypte au Temps des Mamluks.", AI, T.XIII (1977), pp. 115-178.
- "Les Muhtasibs de Fostat au Temps des Mamluks." AI, T.XIV (1978), pp. 127-146.
- : Le Vizirat et les Vizirs d'Égypte au temps des Mamluks." AI, T.XVI (1980), pp. 183-239.

Abulafia, David:

- "Asia, Africa and the Trade of Medieval Europe." The Cambridge Economic History of Europe, vol.II, eds. By M.M. Postan & Edward Miller, Cambridge, 1987, pp. 402-473.

Ashtor, Eliyahu:

- "The Karimi Merchants." JRAS, Pt.I (1956), pp. 45-56.
- Histoire des Prix et des Salaires dans L'Orient Médiéval, École des hautes études, VIe Section, Paris, 1969.
- Les Métaux Précieux et La Balance des Payements du Proche - Orient à la Basse Époque, École partique des hautes études, VIe Section, Centre de recherches historiques, 10. Paris: S.E.V.P.E.N, 1970.
- "Profits From Trade with the Levant in the Fifteenth Century." BSOAS, vol. 38, Pt. 2 (1975), pp. 250-275.
- "The Development of Prices in the Medieval Near East." Handbuch der Orientalistik, Abteilung 1: Der Nahe und der Mittlere Osten, Band VI: Geschichte der Islamischen LÄnder, Abschnitt 6: Wirtschaftsges Chichte des Vorderen Orients in Islamischer Zeit, Teil 1, ed. By Bertold Spuler, Leiden & Köln: E.J. Brill, 1977, pp. 98-115.

- The Medieval Near East: Social and Economic History, Variorum, London, 1978.

- Studies on the Levantine Trade in the Middle Ages, Variorum Reprints, London, 1978.

- "Levantine Sugar Industry in the Late Middle Ages: A Case of Technological Decline." The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History, ed. By A.L. Udovitch, Princeton & New Jersey, 1981, pp. 91-132.

- Levant Trade in the Later Middle Ages, New Jersey, 1993.

- "The Wheat Supply of the Mamluk Kingdom.", East-West Trade in the Medieval Mediterranean, ed. By Benjamin Z. Kedar, Variorum Reprints, London, 1986, pp. 283-295.

- "Levantine Weights and Standard Parcels: A Contribution to the Metrology of the Later Middle Ages.", East-West Trade in the Medieval Mediterranean, ed. By Benjamin Z. Kedar, Variorum Reprints, London, 1986, pp. 471-488.

- "L'Artigleria Veneziana E I L Commercio Di Levante.", East-West Trade in the Medieval Mediterranean, ed. By Benjamin Z. Kedar, Variorum Reprints, London, 1986, pp. 141-154.

- "The Economic Decline of the Middle East During the Later Middle Ages. An Outline.", Technology, Industry and Trade, The Levant Versus Europe, 1250-1500, ed. By B.Z. Kedar, Variorum, Vermont, 1992, pp. 253-286.

Ayalon, David,:

- "The Plague and its Effects Upon the Mamluk Army.", JRAS, pt. 182 (1946), pp. 67-73.

- "Studies on the Structure of the Mamluk Army. I-III", BSOAS, vols. XV, pt. 1, 3 (1953), XVI (1954), pp. 202-228, 448-476, 57-90.

- Studies on the Mamluks of Egypt (1250-1517), Variorum Reprints, London, 1977.

- Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom A Challenge to Mediaeval Society, London, 1978.

- Outsiders in the Lands of Islam: Mamluks, Mongols and Eunuchs, Variorum Reprints, London, 1988.

- Islam and the Abode of war Military Slaves and Islamic Adversaries, Variorum, Hampshire & Vermont, 1994.

Bacharach, Jere L.:

- "Circassian Monetary Policy: Silver.", The Numismatic Chronicle, (7 th Ser.), II (1971), pp. 267-281.

- "The Dinar Versus the Ducat.", IJMES, vol. 4 (1973), pp. 77-96.

- "Circassian Mamluk Historians and Their Qantitative Economic Data.", JARCE, vol. XII (1975), pp. 75-87.

- "Circassian Monetary Policy: Copper.", JESHO, vol. 19, pt. 1 (1976), pp. 32-47.

- "Foreign Coins, Forgers and Forgeries in Fifteenth Century Egypt.", Actes du VIII Congrés International de Numismatique, ed. By Herbert A. Cahen & Georges Le Rider, New York & Washington, Sepet. 1973, Association International des Numismates Professionnels, Publication no. 4, Paris, 1976, pp. 501-511.

- "Monetary Movements in Medieval Egypt, 1171-1517.", Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds, ed. By John F. Richards, Durham, North Carolina, 1983, pp. 159-181.

- "The Ducat in Fourteenth Century Egypt.", Res Orientales, vol. VI, "itinéaires d'Orient hommages à Claude Cahen, Textes réunis par R. Curiel et R. Gyselen, Bures- Sur- Yvette, 1994, pp. 95-102.

Baer, Gabriel:

- Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.
- "Guilds in Middle Eastern History.", Studies in the Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day, ed. By M.A. Cook, London, 1970, pp. 11-30.

Balog, Paul:

- The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, Numismatic Studies No. 12, New York, 1964.

Baratier, Édouard:

- "L'Activité des Occidentaux en Orient au Moyen Age.", Sociétés et Compagnies de Commerce en Orient et dans l'Océan Indien, ed. By Michel Mollat, actes du huitième Colloque international d'histoire maritime, Beirut, 5-10 Sept. 1966, Bibliothèque générale de l'école partique des hautes études, VIe Section, Paris, 1970, pp. 333-341.

Bautier, Robert- Henri:

- "Les Grands Problèmes Politiques et Économiques de la Méditerranée.", RH, T.CCXXXIV (1965), pp. 1-28.

Behrens- Abouseif, Doris:

- Azbakiyya and its Environs from Azbak to Isma'il, 1476-1879, Supplément aux Annales Islamologiques (6), IFAO, Le Caire, 1985.
- "Muhandis, Shad, Mu'allim - Note on the Building Craft in the Mamluk Period.", Der Islam, Band 72 (1995), pp. 293-309.

- "Qaytbay's Investments in the City of Cairo: Waqf and Power.", AI, Vol. 32 (1998), pp. 29-40.

- "Patterns of Urban Patronage in Cairo: A Comprison Between The Mamluk and the Ottoman Periods.", The Mamluk in Egyptian Politics and Society, eds. By Thomas Philipp & Ulrich Haarmann, Cambridge, 1998, pp. 224-234.

Berkey, Jonathan P.:

- "Culture and Society During the Late Middle Ages.", The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640-1517), ed. By Carl F. Petry, Cambridge, 1998, pp. 375-411.

- "The Muhtasibs of Cairo Under the Mamluks: Toward An Understanding of An Islamic Institution.", The Mamluks in Egyptian and Syrian Politics and Society, ed. By Michael Winter & Amalia Levanoni, Leiden & Boston, 2004, pp. 245-276.

Boralevi, Alberto:

- "Three Egyptian Carpets in Italy.", Oriental Carpet and Textile Studies, II (Carpets of the Mediterranean Countries, 1400-1600, ed. By Robert Pinner & Walter B. Denny, London, 1986, pp. 205-220.

Borsch, Stuart J.:

- "Nile Floods and the Irrigation System in Fifteenth- Century Egypt.", MSR, vol. IV (2000), pp. 131-145.

Cahen, Claude:

- "Quelques Mots Sur le Déclin Commercial du Monde Musulman à la Fin du Moyen Age.", Studies in the Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day, ed. By M.A. Cook, London, 1970, pp. 31-36.

Chaudhuri, K.N.:

- Trade and Civilisation in the Indian Ocean, An Economic History from the Rise of Islam to 1750, Cambridge, 1987.

Conermann, S. & Saghbini, S.:

- "Awlad al - Nas Founders of Pious Endowments: The Waqfiyah of Yahya Ibn Tughan al-Hasani of the year 870 / 1465.", MSR, vol. VI (2002), pp. 21-50.

Cooper, Richard S.:

- "A Note on the Dinar Jayshi.", JESHO, vol. 16 (1973), pp. 317-318.
- "Agriculture in Egypt, 640-1800.", Handbuch der Orientalistik, Abteilung I: Der Nahe Und Mittlere Osten, Band VI: Geschichte der Islamischen Länder, Abschnitt 6: Wirts Chafsgeschichte des Vorderen Orients in Islamischer Zeit, Teil I, ed. By Bertold Spuler, Leiden & Köln, E.J Brill, 1977, pp. 188-204.

Darrag, Ahmed:

- L'Acte de Waqf de Barsbay, IFAO, Le Caire, 1965.

Dols, Michael:

- "The General Mortality of the Black Death in the Mamluk Empire.", The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History, ed. By A.L. Udovitch, New Jersey, 1981, pp. 397-428.

Ehrenkreutz, Andrew S.:

- "Contributions to the Knowledge of the Fiscal Adminstration of Egypt in the Middle Ages.", BSOAS, vol. XVI, pt. 3 (1954), pp. 502-514.
- "Monetary Aspects of Medieval Near Eastern Economic History.", Studies in the Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day, ed. By M.A. Cook, London, 1970, pp. 37-50.

Finkel, Joshua:

- "King Mutton: A Curious Egyptian Tale of the Mamluk Period.", Zeitschrift Für Semitistik, 8-9 (1932-1933), pp. 122-148.

Fischel, Walter J.:

- "The Spice Trade in Mamluk Egypt: A Contribution to the Economic History of Medieval Islam.", JESHO, vol. I (1958), pp. 157-174.

Frantz- Murphy, Gladys:

- The Agrarian Administration of Egypt From the Arabs to the Ottomans, Supplément aux Annales Islamologiques, Cahier No 9, Le Caire, 1986.

Galloway, J.H.:

- "The Mediterranean Sugar Industry.", The Geographical Review, vol. 67, no. 2 (1977), pp. 177-194.

Garcin, Jean - Claude:

- "The Regime of the Circassian Mamluks.", The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640-1517), ed. By Carl F. Petry, Cambridge, 1998, pp. 290-317.

Haarmann, Ulrich:

- "Rather the Injustice of the Turks Than the Righteusness of the Arabs - Changing 'Ulama Attitudes Towards Mamluk Rule in the Fifteenth Century'.", SI, vol. LXVIII (1981), pp. 61-77.
- "Joseph's Law- The Careers and Activities of Mamluk Descendants Before the Ottoman Conquest of Egypt.", The Mamluk in Egyptian Politics and Society, eds. By Thomas Philipp & Ulrich Haarmann, Cambridge, 1998, pp. 53-84.

Halm, Heinz:

- Ägypten nach den Mamlukischen Lehensregisten, 2 vols., Wiesbaden: Reichert, 1979; 1982.

Hennequin, Gilles:

- "Waqf et Monnaie dans L'Égypte Mamluke.", JESHO. 38 (1995), pp. 305-312.

Hillenbrand, Robert:

- Islamic Art and Architecture, Thomas & Hudson, 1999.

Holt, P. M.:

- "The Structure of Government in the Mamluk Sultanate.", The Eastern Mediterranean Lands in the Period of the Crusades, ed. By P. M. Holt, Warminster, 1977, pp. 44-61.
- The Age of The Crusades " The Near East From The Eleventh Century to 1517 ", London & New York, 1986.

Hours, Francis:

- "Fraude Commerciale et Politique Internationale: Les Relations Entre L'Égypte et Venise D'après une Lettre de Qayt Bay (1472-1473).", BEO, T. XXV (1972), pp. 173-184.

Housego, Jenny:

- " 'Mamluk' Carpets and North Africa.", Oriental Carpet and Textile Studies II (Carpets of the Mediterranean Countries 1400-1600, eds. By Robert Pinner & Walter B. Denny, London, 1986, pp. 221-241.

Humphreys, R. Stephen:

- Islamic History "A Framework for Inquiry.", Cairo, 1992.

- "Egypt in the World System of the Later Middle Ages.", The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640-1517), ed. By Carl F. Petry, Cambridge, 1998, pp. 445-461.

Inalcik, Halil:

- "Bursa and the Commerce of the Levant.", JESHO, 3 (1960), PP. 131-147.

Irwin, Robert G.:

- "Egypt, Syria and Their Trading Partners 1450-1550.", Oriental Carpet and Textile Studies II (Carpets of the Mediterranean Countries 1400-1600), eds. By Robert Pinner & Walter B. Denny, London, 1986, pp. 73-82.

Issawi, Charles:

- "The Decline of Middle Eastern Trade.", Islam and the Trade of Asia, ed. By D. S. Richards, Oxford, 1970, pp. 245-267.

Kammerer, Albert:

- La Mer Rouge, L'Abyssinie et L'Arabie Depuis L'Antiquité, T. I, Pt. II, T. II, pt. I-II, Le Caire, 1935.

Krekic, B.:

- Dubrovnik (Raguse) et le Levant au Moyen Age, Paris, 1961.

Labib, Subhi:

- Handelsgeschichte Ägyptens im Spätmittelalter (1171-1517), Wiesbaden, 1965.

Lane, Frederic C.:

- "Pepper Prices Before Da Gama.", JEH, vol. XXVIII (1968), pp. 590-597.
- Venice A Maritime Republic, Baltimore & London, 1973.

Lapidus, Ira L.:

- Muslim Cities in the Later Middle Ages, Cambridge & Massachusetts, 1967.
- "The Grain Economy of Mamluk Egypt.", JESHO, vol. XII, pt. I (1969), pp. 1-15.

Levanoni, Amalia:

- A Turning Point in Mamluk History The Third Reign of al-Nasir Muhammad Ibn Qalawun (1310-1341), Leiden, 1995.

Levtzion, Nehemia:

- "Mamluk Egypt and Takrur (West Africa).", Studies in Islamic History and Civilization in Honour of Professor David Ayalon, ed. M. Sharon, Jerusalem, 1986, pp. 183-207.

Lutfi, Huda:

- "Al- Sakhawi's Kitab Al- Nisa' as a Source for the Social and Economic History of Muslim Women During the Fifteenth Century A. D.", The Muslim World, vol. LXXI, no. 2 (1981), pp. 104-124.

Mayer, L. A.:

- The Buildings of Qáytbáy as Described in his Endowment Deed, London, 1938.

Mazuel, Jean L :

- Le Sucre en Egypte, Étude de Géographie Historique et Economique, le Caire, 1937,

Meloy, John L.:

- "Copper Money in Late Mamluk Cairo: Chaos or Control ?.", JESHO, vol. 44, pt. 3 (2001), pp. 293-321.

Michel, Nicolas:

- "Les Rizq Ihbasiyya, Terres Agricoles en Mainmorte Dans L'Égypte Mamelouke et Ottomane Étude Sur Les Dafatir al- Ahbas Ottoman, AI, T. 30 (1996), pp. 105-175.

Mortel, Richard T.:

- "Prices in Mecca During the Mamluk Period.", JESHO, vol. 32, pt. III (1989), pp. 279-334.
- "The Mercantile Community of Mecca During of Late Mamluk Period.", JRAS, (3rd , Ser.), vol. 4, pt. I (1994), pp. 15-35.
- The New Encyclopaedia Britannica.

Perlmann, M.:

- "Note on Anti- Christian Porpaganda in the Mamluk Empire.", BSOAS, vol. X (1939-1942), pp. 843-861.

Petry, Carl F.:

- Twilight of Majesty "The Reigns of the Mamluk Sultans al-Ashraf Qaytbay and Qansuh al-Ghawri in Egypt.", Seattle & London, 1993.
- Protectors or Praetorians ? The Last Mamluk Sultans and Egypt's Waning as a Great Power, New York, 1994.
- "Fractionalized Estates in a Centralized Regime: The Holdings on Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al- Ghawri According to their Waqf Deeds.", JESHO, vol. 41, pt. 1 (1998), pp. 96-117.
- "A Geniza for Mamluk Studies ? Charitable Trust (Waqf) Documents as a Source for Economic and Social History.", MSR, vol. II (1998), pp. 51-60.

- "The Military Institution and Innovation in The Late Mamluk Period.", The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640-1517), ed. By Carl F. Petry, Cambridge, 1998, pp. 462-489.

Poliak, A. N.:

- "Les Révoltes Populaires en Égypte A L'Époque des Mamelouks et Leurs Causes Économiques", REI, 8 (1934), pp. 351-373.
- Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebanon, 1250-1900, London, 1939.

Prescott, H. F. M. :

- Once to Sinai : The Further Pilgrimage of Friar Felix Fabri, London, 1957.

Pryor, John H.:

- Geography, Technology, and War: Studies in the Maritime History of the Mediterranean, 646-1517, Cambridge, 1992.

Rabie, Hassanein M.:

- The Financial System of Egypt A. H. 564-741 / A. D. 1169-1341. London, 1972.
- "The Size and Value of the Iqta in Egypt 564-741 A. H. / 1169-1341 A. D.", Studies in the Economic History of The Middle East From The Rise of Islam to the Present Day, ed. By M. A. Cook, London, 1970, pp. 129-138.
- "Some Financial Aspects of the Waqf System in Medieval Egypt.", HER, vol. 18 (1971), pp. 3-24.
- "Some Technical Aspects of Agriculture in Medieval Egypt.", The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History, ed. By A. L. Udovitch, New Jersey, 1981, pp. 59-90.

Raymond, André:

- "The Residential Districts of Cairo Elite in the Mamluk and Ottoman Periods (Fourteenth to Eighteenth Centuries.", The Mamluks in Egyptian Politics and Society, eds. By Thomas Philipp & Ulrich Haarmann, Cambridge, 1998, pp. 207-223.

Reinaud, M.:

- "Traités de Commerce entre la République de Venise et les Derniers Sultans Mameloucs d'Égypte.", JA, T. IV (1829), pp. 22-51.

Rogers, J. Michael:

- "To and Fro: Aspects of Mediterrnean Trade and Consumption in the 15th and 16th Centuries.", Revue du Monde Muslman et de la Méditerranée, nos 55-56 (1990), vol. title (Villes au Levant: Hommage à André Raymond), pp. 57-74.

Russell, Josiah C.:

- "The Population of Medieval Egypt.", JARCE, vol. V (1966), pp. 69-82.

Schultz, Warren C.:

- "Mamluk Money From Baybars to Barquq: A Study Based on The Textual Sources and the Numismatic Evidence.", Ph.D. Diss. The University of Chicago, 1995.
- "The Monetary History of Egypt, 642-1517.", The Cambridge History of Egypt, vol. I (Islamic Egypt, 640-1517), ed. By Carl F. Petry, Cambridge. 1998, pp. 318-338.
- "Mamluk Monetary History: A Review Essay.", MSR, vol. III (1999), pp. 183-205.

Sennoune, Oueded:

- "Fondouks, Khans et Wakalas à Alexandrie à Traves les Récits de Voyageurs.", AI, vol. 38, pt. 2 (2004), pp. 453-489.

Shatzmiller, Maya:

- Labour in the Medieval Islamic World, Leiden, New York & Kön, 1994.

Shoshan, Boaz:

- "Money, Prices, and Pouplation in Mamluk Egypt, 1382-1517, Ph.D. diss., Department of Near Eastern Studies- Princeton Univ., June 1978.
- "Grain Riots and the "Moral Economy": Cairo, 1350-1517.", JIH, vol. 10, Issue 3 (1980), pp. 459-478.
- "From Silver to Copper: Monetary Changes in Fifteenth - Century Egypt.", SI, vol. LVI (1982), pp. 97-116.
- "Money Supply and Grain Prices in Fifteenth - Century Egypt.", The Economic History Review, vol. 36, No. I (1983), pp. 47-67.
- "Exchange - Rate Policies in Fifteenth- Century Egypt.", JESHO, vol. 19, pt. 1 (1986), PP. 28-51.

Tucker, William F.:

- "Natural Disasters and The Peasantry in Mamluk Egypt.", JESHO, vol. 19, pt. II (May 1981), pp. 215-224.

Udovitch, A. - Lopez, R. - Miskimin, H.:

- "England to Egypt, 1350-1500: Long Term Trends and Long - Distance Trade.", Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day, ed. By M. A. Cook, London, 1970, pp. 93-128.

Wansbrough, John:

- "A Mamluk Ambassador to Venice in 913 / 1507.", BSOAS, vol. 26, pt. 3 (1963), pp. 503-530.
- "Venice and Florence in the Mamluk Commercial Privileges.", BSOAS, vol. 28 (1965), pp. 483-523.

- "A Mamluk Commercial Treaty Concluded with the Republic of Florence.", Oriental Studies III (Documents from Islamic Chanceries), ed. By S. M. Stern, Oxford, 1965, pp. 39-79.

Watson, Andrew M.:

- "Back to Gold- and Silver.", The Economic History Review, vol. 20, no. I (1967), pp. 1-34.

Wiet, Gaston:

- Les Marchands D'Épices Sous Les Sultans Mamlouks, ed. des" Cahiers d' Histoire Egyptienne", Le Caire, 1955.

Ziada, M. Mustafa:

- "Foreign Relations of Egypt in the Fifteenth Century (1422-1517)", Ph.D. diss. in 2 Parts, Faculty of Arts, Liverpool Univ., October 1930.

المؤلف فى سطور :

- حاصل على درجتى الماچستير والدكتوراه فى تاريخ العصور الوسطى من جامعة القاهرة .

- يعمل مدرساً لتاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب - جامعة القاهرة .

- له كتاب تحت الطبع بعنوان : "الحصار الاقتصادى على مصر أواخر العصور الوسطى" .

المراجعـة اللغـوية : **رجب الصاوى**
الإشــراف الفنــى : **محمـد حيدر**



كانت مصر على أعتاب مرحلة من التحولات الاقتصادية، فى الفترة الواقعة بين سنتى (٨٥٧-٨٢٣ هـ / ١٤٥٣-١٥١٧م)، وهى فترة فارقة فى تاريخها الاقتصادى أواخر العصور الوسطى، حيث شهدت العديد من الأزمات الاقتصادية التى عاشتها مصر خلال أربعة وستين عامًا، سبقت سقوط دولة سلاطين المماليك الجراكسة.



تصميم : محمد حيدر